دراسات تاريخية



مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بتاريخ العرب

العددان / ٩٣ — ٩٤ / آذار - حزيران / ٢٠٠٦ /

دراسات تاريخية

دراسات تاريخية

مجلة علمية فصلية محكمة

«تعنى بتاريخ العربّ»

تصدر عن لجنة كتابة تاريخ العرب - جامعة دمشق

السنة الخامسة والعشرون /العددان/ ٩٣-٩٤/ آذار - حزيران

١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م

الاشتراكات	للأفراد	للمؤسسات	للطلاب
في القطر العربي السوري	(٢٠٠) ل.س	(٤٠٠) ل.س	(١٠٠) ل.س
في الأقطار العربية	(٢٠) دولار أمريكي	(٤٠) دولار أمريكي	
في البلاد الأجنبية	(٣٠) دولار أمريكي	(٦٠) دولار أمريكي	

يمكن الاشتراك بمجموعات الأعداد الصادرة بالبدل نفسه لكل عام، ويتم تسديد بدل الاشتراك بشيك إلى لجنة كتابة تاريخ العرب، أو بتحويل المبلغ إلى حساب جامعة دمشق في مصرف سورية المركزي رقم ٣٣٢٣ / ٢٣.

المراسلات: لجنة كتابة تاريخ العرب - مجلة دراسات تاريخية - جامعة دمشق

المكاتب: جامعة دمشق - هاتف /٢١٢٤٤٦١/ فاكس /٢١٢٤٤٦١/

شروط النشر في المجلة

إنّ مجلة دراسات تاريخية هي جزء من مشروع كتابة تاريخ العرب، وخطوة من خطوات تخدم كلها وبمجموعها الغرض الأساسي، وهو كتابة تاريخ العرب من منطلق وحدودي. وضمن منظوري الفهم الحضاري للتاريخ والتقيد بأسلوب البحث العلمي، تحاول طرح الجديد في ميدان البحث في التاريخ العربي، وتسليط الضوء على التيارات العامة التي حركت تاريخ الأمة العربية وأعطته خط مساره الخاص، وإيضاح ما لفه الغموض، وتصحيح ما شوه وكشف الزيف إن وقع، وكل ما يمكن أن يثير جدلاً علمياً واعياً ينتهي عند الحقيقة الموضوعية.

والمجلة ترحب بكم قلم يشارك في إغناء فكرتها وبكل مقترحاً ورأي في مسيرتها. وتنشر البحوث والدراسات في تاريخ العرب وما يتصل به، على أن يراعى فيها ما يلي:

آ- أن تتوافر في البحث الجدة والأصالة والمنهج العلمي.

ب- أن لا يكون منشوراً من قبل.

جـ- أن يكون مطبوعاً على الآلة، خالياً من الأخطاء الطباعية.

د - تعرض البحوث، في حال قبولها مبدئياً، على محكمين متخصصين لبيان مدى صلاحيتها للنشر، وفق المعايير المذكورة أعلاه، والتعديلات اللازم إدخالها عليها عند الاقتضاء. وتبقى عملية التحكيم سرية.

وتحتفظ المجلة بحقها في الحذف والاختزال، بما يتوافق مع أغراض الصياغة.

ولا تنشر المجلة قوائم المصادر والمراجع، ولذلك يحسن أن يتقيد السادة الباحثون بشكليات التوثيق المتعارف عليها، على النحو التالي:

أ- **في ذكر المصادر والمراجع (للمرة الأولى):**

ذكر اسم المؤلف كاملاً وتاريخ وفاته بين قوسين ( ) إن كان متوفى، اسم المصدر أو المرجع وتحته خط، عدد المجلات أو الأجزاء، اسم المحقق إن وجد، الناشر، المطبعة ورقم الطبعة إن وجدت، مكان النشر وتاريخه، الصفحة.

ب- **في محاضر المؤتمرات:**

ذكر اسم الباحث كاملاً، عنوان الدراسة كاملاً بين قوسين مزدوجين « »، عنوان الكتاب كاملاً، اسم المحرر أو المحررين، الناشر، المطبعة ورقم الطبعة إن وجدت، مكان النشر ومحله، الصفحة.

جـ- في المجلات:

اسم الباحث كاملاً، عنوان البحث بين قوسين مزدوجين « »، اسم المجلة كاملاً وتحته خط، رقم المجلد أو السنة، رقم العدد وتاريخه، الصفحة.

ثم ذكر الرمز الذي يشار به إلى المجلة في المرات التالية.

د - في المخطوطات (للمرة الأولى):

اسم المؤلف كاملاً، عنوان المخطوط كاملاً، الجهة التي تحتفظ به، تاريخ النسخة وعدد أوراقها، رقم الورقة من الإشارة إلى وجهها (أ) وظهرها (ب). ثم ذكر ما يشار به إلى المخطوط في المرات التالية.

وتكتب الأسماء الأجنبية بالعربية واللاتينية بين قوسين ( )، ويشار إلى الملاحظات الهامشية بنجمة *.

. وترقم الحواشي بأرقام تتسلسل من أول البحث إلى آخره، دون التوقف عند نهاية الصفحات.

يمنح الباحث نسخة من العدد الذي نشر فيه بحثه والأعداد الصادرة خلال ذلك العام، مع عشرين (مستلة) من البحث.

محتويات العدد

تأثير الإنسان في البيئة السورية
في عصور ما قبل التاريخ

الدكتور محمد محمود سليمان
قسم الجغرافية
جامعة دمشق

تأثير الإنسان في البيئة السورية في عصور ما قبل التاريخ

الدكتور محمد محمود سليمان
قسم الجغرافية
جامعة دمشق

المقدمة:

إن تاريخ هذه المنطقة من العالم المسماة حالياً (سورية) يشكّل أول فصل في تـــاريخ الحضارة البشرية، وكان له أعظم الأثر في مجريات الحضارات المتعاقبة، وفي هـــذه المنطقة تم العثور على اكتشافات مهمّة تدل على حدوث تغيرات بيئية معينة، طبيعيـــة بشرية، امتدت عبر الزمن، منذ العصور الحجرية القديمة، مروراً بالعصور التاريخية، حتى الزمن الحاضر. قال أحد المفكرين: "لعلّ تاريخ الإنسان وتاريخ الحضارة بصفة عامة يختزلان داخل وعي الإنسان بالمسألة البيئية"[1]. إن هـــذه التغيـــرات المتمثلـــة بالتغيرات المناخية، وتغير الظروف الجغرافية، والتعرض لبعض الكوارث الطبيعيـــة، وكذلك الكوارث البشرية المصطنعة المقصودة أو غير المقصودة، وكذلك زيادة عـــدد السكان في التجمعات البشرية المختلفة، وفي عصـــور مختلفـــة ولأســـباب مختلفـــة، وتعرّض الكثير من الكائنات الحية النباتية والحيوانية وللانقراض لسبب أو لآخر.

إن جميع هذه التغيرات البيئية المختلفة، السلبية أو الإيجابية كان لها أكبر الأثـر فـي مجريات الأحداث التي عرفها وتعرض إليها سكان هذه المنطقة من العالم، بل سـكان المناطق والحضارات المجاورة التي كانت تربطها بها علاقات وتـأثيرات متبادلـة لا يمكن تجاهلها سواء أكانت هذه العلاقات وطيدة وجيدة في فترات السـلم، أو عدائيـة وسيئة في فترات الحرب، ومما لا شك فيه أن الإنسان عنصر مـؤثر ومتـأثر بهـذه التغيرات البيئية، وهي ذات تأثير محدد على الإنسان وعلى الوسط المحيط به حيـث تؤدي إلى التطور والنمو الازدهار، أو إلى التقهقر والانعزال والتخلف، وربما تدهور الموارد البيئية والقضاء عليها. ونظراً لأهمية المسألة فقد أردت في هذا البحث إلقـاء الضوء من جهة على الظروف والتغيرات البيئية التي سادت في عصـور مـا قبـل التاريخ، وأثرها على الكائنات الحية النباتية والحيوانية وعلى الإنسان أيضاً، ومن جهة أخرى البحث عن أية آثار ومكتشفات أو شواهد عن دور الإنسان في التأثير السـلبي في البيئة وعناصرها المختلفة.

- **هدف البحث:**

دراسة الإنسان في بيئته، ومجتمعه لمعرفة التغيرات البيئية التي تعرض لها المحـيط الحيوي في منطقة الدراسة، ومعرفة نوعية هذه التغيـرات، وأسـبابها، الطبيعـة أو البشرية، وآثارها على البيئة ومكوناتها، بما في ذلك آثارها على الإنسـان والمجتمـع البشري، وعلى تطور الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية، والاستفادة من ذلك في التنبؤ والتوقع، الذي يعني استشفاف آفاق المستقبل، ومعرفة التغيرات البيئية التـي يحتمـل حدوثها، وانعكاس ذلك على البيئة والإنسان باعتباره أهم مكوناتها.

كما أن من أهداف البحث التنبيه إلى أهمية مثل هذه الدراسات، ولاسيما أن دراسـات التاريخ البيئي وعلم الآثار البيئية أخذت تحظى باهتمام كبير من قبل المختصين فـي هذا المجال، خاصة من قبل علماء الآثار والتاريخ والجغرافية.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في الربط بين تطور حياة الإنسان في منطقة الدراسة وبين التغيرات التي حدثت في الوسط المحيط، وزمان ومكان حدوث هذه التغيرات، وإعادة بناء الماضي كما كان عليه في الزمان والمكان، مع التركيز الشديد على دراسة المشكلة هدف البحث (التغيرات البيئية وأسبابها)، دون الخوض في دراسة الفترات التاريخية، والأحداث التي جرت فيها إلا بقدر ما يخدم موضوع البحث.

منهج البحث:

تم الاعتماد على مناهج البحث، الوصفي، التاريخي، الاستنتاجي العلمي، وذلك بالعودة إلى المعلومات المتوافرة والمدونة في المراجع، والمصادر، والحوليات، والدوريات، والمجلات العلمية، وغيرها من المصادر المتنوعة وما تضمنته من معلومات مباشرة أو إشارات مفيدة عن عصور ما قبل التاريخ، وتحليل هذه المعطيات بهدف التوصل إلى معرفة أية تغيرات، أو كوارث، أو أحداث، مؤثرة في البيئية وعناصرها، في زمان ومكان محدّدين.

إن هذه الدراسة تقع ضمن مجال علم الآثار البيئي (Environmental Archaeology) ، الذي حظي باهتمام كبير في الفترة الأخيرة نظراً لأهميته وأهمية النتائج التي توصل إليها. وفي الوقت نفسه يمكن القول: إن "تاريخ البيئة (Environmental History)، هو ميدان جامع للتخصصات حقاً، ذو أبعاد ليس في التاريخ وعلم الآثار والجغرافية فحسب، وإنما أيضاً في علوم الأرض والعلوم البيولوجية والطبية، وهو ميدان تمخض عن واحد من أقدم التحالفات بين التخصصات في الزمن الأكاديمي الحديث، ألا وهو التحالف بين التاريخ والجغرافية، حيث يوجد التاريخ على الحدود بين العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، وتوجد الجغرافية على الحدود بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية"(٢).

وكون البحث يجمع بين مصطلحات علمية متنوعة تستخدم في العلوم الجغرافية والبيئية والتاريخية وغيرها، وربما تكون غير معروفة لبعض القراء لذلك اقتضى الأمر التعريف الموجز بها، ومنها: البيئة أو الوسط المحيط (Environment)، البيئة هي وسط أو مجال يشمل مساحة معينة، قد تكون صغيرة أو كبيرة، بكل ما يضمه هذا الوسط من عناصر جامدة وعناصر حية تؤثر وتتأثر به، وترتبط فيما بينها بعلاقات متبادلة معقدة ومتشابكة. أي أن البيئة تشمل مكونات وعناصر طبيعية غير حية كعناصر المناخ والمياه والتربة والعناصر الفيزيائية والكيميائية، وهذه العناصر تؤثر بشكل أو بآخر في البيئة وتؤدي دوراً مهماً في حياة النباتات والكائنات الحية الدقيقة وتطورها، أما العناصر الحية في البيئة فتشمل العالم النباتي والعالم الحيواني إضافة إلى الإنسان"(٣).

وعلم البيئة (Ecology)، وهو العلم الذي يدرس العلاقات بين الكائنات الحية، وبين العناصر البيئية غير الحية، التي تشكل مجتمعة عناصر النظام البيئي، وهي النباتات والحيوانات والبشر والتربة والماء، والعوامل الجوية، وهذه العناصر تعرضت لتأثيرات بشرية كثيرة مختلفة في الزمان والمكان، بعضها ذو تأثير مؤقت، وبعضها دائم، وهذا ما يمكن أن نتبينه في هذه الدراسة.

تحديد المكان والزمان الذي يشمله البحث:

عندما نتحدث عن التغيرات البيية التي تعرضت لها المنطقة المسماة حالياً سورية، في عصور ما قبل التاريخ، من الصعب جداً وضع تحديد دقيق للمساحة التي يشملها البحث. "لأن أصل تسمية سورية والمجال الجيوبوليتيكي والجيوتاريخي لها قد تغير عبر آلاف السنين حيث ارتبط اسم سورية باسم أقدم هو آشور Assyrie، إنها التسمية المختصرة اليونانية كما خلفها هيرودوتس للتاريخ ٤٨٤-٤٢٠ق.م، ومنذ القدم عبَّر هذا الاسم عن مجال جغراسي معين يشار إليه بتسميات شتى منها سورية الطبيعية،

وسورية الكاملة، سورية الكبرى، أرض العموريين، بلاد آرام، بلاد الشام أو برّ الشام"[٤].

إن المنطقة التي يشملها البحث تقع ضمن هذا الإطار، ولكنها تركّز على المساحة التي تشغلها سورية الحالية. إن هذه المنطقة الممتدة بين القارات القديمة الثلاث، تشكل وحدة أساسية في بيئتها الطبيعية تلتقي وتتقاطع مع بيئات جغرافية متنوعة، سمحت بوجود وحياة وتطور أنواع مختلفة من الكائنات الحية النباتية والحيوانية عبر الزمن، ومع أن الفترة الزمنية التي يشملها البحث طويلة جداً، إلا أن ندوة الدراسات والمعلومات والدلائل عن التغيرات البيئية في تلك الفترة استدعت ذلك.

لمحة عن التاريخ الجغرافي الطبيعي لمنطقة البحث:

تعرضت أراضي سورية كغيرها من مناطق العالم إلى تناوب طغيان مياه البحر وانحسارها في فترات محددة من الزمن. "ففي الفترة الممتدة من الحق الجيولوجي الأول حتى أواخر الزمن الثالث، حدث أن طغت مياه البحر عدة مرات على كامل أجزاء سورية أو معظمها، تخللها فترات انحسار لهذه المياه، إلى أن انحسرت نهائياً في فترة الأوليغوسين ومنذ تلك الفترة لم تشهد سورية الداخلية حتى طوروس ولما وراء الفرات إطلاقاً عودة البحر"[٥].

وخلال هذا الزمن كانت هذه المنطقة تتعرض إلى حركات تكتونية التوائية وصدعية، وإلى حدوث ثورات بركانية وهزات أرضية في أماكن متفرقة من سورية. "وعامة فإن الصخور الرسوبية ذات الميول الضعيفة تغطي معظم سورية، وهي على الغالب من صخور الحقبين الثاني والثالث، ويدخل الحجر الكلسي في تركيبها بنسبة عالية، وتسود صخور الجوراسي والكريتاسي وإلى حد ما الباليوجين في الجبال والتلال والهضاب العالية، بينما تشاهد صخور النيوجين ظهور وتنوع وانتشار الكائنات الحية المختلفة النباتية والحيوانية، بما في ذلك الإنسان (أو أسلافه)، الذي ظهر في فترة موغلة في القدم من الحقب الرابع (لم يتفق عليها بشكل قطعي حتى الآن) تتراوح بين

١,٥ – ٢,٥ مليون سنة. إن عمر الإنسان غير محدد بدقة حتى الآن وبين الفترة والأخرى يظهر اكتشاف جديد أو بحث جديد يزيد في عمر الإنسان مئات وآلاف وأحياناً ملايين من السنين، فقد أرجعت إحدى الدراسات عمر الإنسان إلى نحو أربعة ملايين سنة(٧).

وسوف ندرس التغيرات البيئية التي تعرضت لها منطقة البحث في مرحلة عصور ما قبل التاريخ، وأسباب هذه التغيرات، ودور الإنسان في ذلك، وهذه المرحلة تقسم إلى ثلاثة عصور هي:

١- العصر الحجري القديم: ويمتد بين ٣ مليون سنة إلى ١٢ ألف سنة ويقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- العصر الحجري القديم الأدنى (الباليوليت الأدنى) ويمتد من ٣ مليون سنة حتى ١٠٠ ألف سنة.

ب- العصر الحجري القديم الأوسط (الباليوليت الأوسط) ويمتد من ١٠٠ألف سنة إلى ٤٠ ألف سنة خلت.

ج- الأعلى (الباليوليت الأعلى) ويمتد بين ٤٠ ألف سنة إلى ١٢ ألف سنة خلت.

٢- العصر الحجري الوسيط (الميزوليت)، يمتد بين ١٢ ألف سنة إلى ٨ آلاف سنة خلت.

٣- العصر الحجري الحديث (النيوليت)، يمتد بين ٨٠٠٠ حتى ظهور الكتابة في أواخر الألف الرابع قبل الميلاد.

تأثير الإنسان في البيئة في العصر الحجري القديم الأدنى:

تمتد هذه الفترة منذ ظهور الإنسان البدائي حتى نحو ١٠٠ ألف سنة خلت، (الباليوليت الأدنى)، في هذا العصر ظهر نوع من الرئيسات من أسلاف الإنسان يسمى الأوسترالوبيتك (Australoptihecus)، وتفرع عنه نوع يسمى الإنسان الموهوب

(Homo-Habilis). ثم ظهر ما يسمى إنسان جاوة (نسبة إلى جزيرة جاوة في إندونسية حيث اكتشف لأول مرة)، ويسمى الإنسان القرد أو المنتصب القامة (Homo-Erctus)، الذي يعود إلى نحو ١,٥ مليون سنة، وقد اكتشفت آثار هذا الإنسان في الكثير من مناطق الوطن العربي، ولاسيما في فلسطين وسورية، حيث اكتشفت آثاره في مواقع مختلفة منها ست مرخو وخطاب والرستن والقرماشي ويبرود والكوم وغيرها.

إن أهم ميزات هذا العصر هي التقلبات المناخية التي حصلت فيه حيث تغير المناخ على فترات متتالية بين البارد والدافئ، وعرفت بلاد الشام في ذلك الزمن أربعة عصور مناخية باردة مطيرة، فصلتها ثلاثة عصور أخرى جافة، ويدل على ذلك وجود المصاطب النهرية(٨). وقد ساعدت الظروف الجغرافية، الطبيعية والمناخية والبيئية المناسبة، السائدة هنا، وتوافر الكهوف والمغاور، وضفاف الأنهار وغيرها في تأمين متطلبات الحياة الضرورية لهذا الإنسان وقد استخدم هذا النوع النار مبكراً، في التدفئة والإنارة وفي طبخ الأطعمة النباتية واللحوم النيئة، وفي حماية نفسه والدفاع عن حياته في وجه الحيوانات المفترسة، وقد عثر على أحد الدلائل الأولى لهذه النار في سورية، كما أن هذا الإنسان طوّر قدرته على الصيد فاصطاد حيوانات كبيرة ومتوسطة الحجم ووحيد القرن وفرس الماء والدب والحصان(٩).

وكان هناك ولا شك شيء من التقدم التقني خلال العصر الحجري القديم المبكر، ولكن التقدم في تلك الحقبة كان بطيئاً وضعيفاً(١٠). وفي هذا العصر كان التقدم بشكل يجري ببطء شديد لا يقارن بالتطور الذي كان يحدث في العصور اللاحقة. "تميزت إبداعات الإنسان وتقدمه التقني بالبطء الشديد فقد مضت مئة ألف سنة منذ استعمال إسفين اليد البدائي حتى استعمال الفأس الحجري الحاد"(١١). وتدل الآثار المكتشفة في الكثير من المواقع العبيدية (بالقرب من بحيرة طبرية) على أن الجماعات البشرية هنا كانت تتغذى من صيد الفيل والحصان والوعل والغزال وفرس الماء، كما أنها التقطت ثمار

الزعرور والبطم واللوز وغيره وذلك في الفترة الممتدة من مليون إلى ٧٠٠ ألف سنة[١٢].

أما في الفترة الممتدة من ٧٠٠ -٢٥٠ ألف سنة، فقد ازداد عدد سكان بلاد الشام وحدث تطور وتجديد في تصنيع الأدوات الحجرية وفي أنماط الحياة، ومن أشهر المواقع العائدة إلى هذا العصر، موقع اللطامنة بالقرب من مدينة حماة، وتدل آثار هذا الموقع على استخدام النار، والسكن خارج المغاور والكهوف الطبيعية، وقد تكون النار المستخدمة هنا طبيعية، وقد تكون مفتعلة من قبل السكان، وأن الجماعة التي سكنت هذا الموقع قامت بصيد الحيوانات الكبيرة والمتوسطة كالفيل ووحيد القرن وفرس النهر والجمل والحصان والثور والغزال والوعل وغيره، كما أنها التقطت الثمار البرية كاللوز والزعرور، التي نمت في حوض العاصي الغني الذي كان أشبه بغابة حين انتشرت الأحراج على المترفعات المحيطة به[١٣].

وفي الفترة الواقعة بين ٢٥٠ -١٠٠ ألف سنة خلت فقد استمر تطور الحياة وزيادة عدد السكان وزيادة انتشارهم واستمرار تطوير وتجديد وتحسين الأدوات الحجرية وزيادة فاعليتها وكفاءتها، وزاد استخدام البناء وتكييف المغاور والاستفادة بشكل أفضل من النار، حيث حفرت المواقد وأشعلت النار عند الحاجة[١٤].

تحليل واستنتاج:

نستنتج مما سبق ما يلي:

١- صعوبة التفريق بين النار الطبيعية التي كانت تشتعل بفعل البراكين أو البرق أو غيره، وبين النار المفتعلة التي كان الإنسان يوقدها قاصدها لأسباب مختلفة، نظراً للفوائد العظيمة التي كانت تقدمها كالتسخين، والإضاءة، والحماية الليلية، وأكل اللحم المشوي، وغير ذلك من الأمور التي استهوت جماعات الصيد والالتقاط.

٢- من الواضح أن النار أصبحت يوماً بعد يوم تستخدم عمداً وارادياً وليس تلقائياً أو طبيعياً، وهذا يعني زيادة قدرات وإمكانيات الإنسان في التأثير السلبي على عناصر البيئة، وخاصة على الغابات، فنحن نرى هذه الأيام ورغم التقدم التقني وتطور أساليب ووسائل إطفاء الحريق، أن الدول حتى المتقدمة منها تجد صعوبات جمة في إطفاء الحرائق (في الغابات خاصة) وإخماد نيرانها ويتطلب ذلك أحياناً فترات طويلة، فكيف إذا تصورنا حرائق تلك العصور الغابرة، وإمكانيات بشرية معدومة لإطفاء الحرائق والسيطرة عليها، بالتأكيد كانت تلك الحرائق الطبيعية أو المفتعلة، تستعر في الغابات وتنتشر حتى تساعد الظروف الطبيعية كالأمطار أو الثلوج في إخمادها، وكانت تقضي على مساحات شاسعة من الغابات، وعلى جميع الكائنات الحية الموجودة فيها، والتأثير السلبي على ممونات البيئة وعناصرها.

٣- تدل المعطيات السابقة على حدوث تطوير وتحسين الأدوات الحجرية المصنوعة كالنصال والحراب والفأس اليدوية، وابتكار أساليب جديدة في الصيد، واعتماد الإنسان على أكل اللحوم المطبوخة والمشوية بعد أن كانت تؤكل نيئة، مما أدى في النتيجة إلى زيادة وتيرة الصيد من حيث الكم والنوع.

٤- زيادة عدد السكان في التجمعات البشرية الموجودة كان سبباً ودافعاً للبحث عن موارد جديدة، ومناطق جديدة مناسبة للعيش والاستقرار، ومما لا شك فيه أن ذلك يؤدي إلى تناقص هذه الموارد والتأثير عليها.

٥- كانت البيئة في هذه الفترة ذاتية الإرادة، والطبيعة ونواميسها تتحكم بمجريات الأحداث، ولم تكن توجد بعد إدارة بشرية معينة للمحيط الحيوي (البيوسفير).

تأثير انسان في البيئة في العصر الحجري القديم الأوسط:

يمتد عصر (الباليوليت الأوسط) بين ١٠٠-٤٠ ألف سنة خلت، وقد عاش في هذه الفترة نياندرتال نسبة إلى وادي نياندر في ألمانية حيث اكتشف آثاره أول مرة، وكان هذا الإنسان أكثر تطوراً وتقدماً من إنسان جاوة، حيث استطاع هذا الإنسان تحديث أداوته ومعرفة فائدة ووظيفة كل أداة منها، وكان صياداً ماهراً، وأصبح أكثر ارتباطاً بالمكان وأكثر تحضراً، وقد أتقن إشعال النار وأصبح يوقدها عندما يريد، وأصبح الموقد جزءاً أساسياً ومهماً في الكهوف والمغاور التي سكنها هذا الإنسان، وتحرر من الاعتماد على النار الطبيعية، وقد عثر على آثار هذا الإنسان في مواقع كثيرة في بلاد الشام في يبرود وبالقرب من تدمر وفي مغاور جبل سمعان وغيرها، ويرجح أن امتلاك الناس القدرة على إشعال النار كان أمراً بالغ الأهمية.

وتدل المعطيات الأثرية على أن سكان هذه المناطق قاموا بصيد الحيوانات مثل الحصان البري ووحيد القرن والدب والوعل والغزال، وأنهم جمعوا الثمار والنباتات ولكنهم مارسوا هذه النشاطات بكثافة وتنظيم اكثر.

وقد عرف هذا العصر تطوراً كبيراً بالمقارنة مع العصر الذي سبقه، فظهرت أدوات مكونة من الأحجار أو العظام أو مختلطة أكثر دقة وتنوعاً، وقد تزايد عدد السكان، وظهرت حضارات محلية مختلفة.

تحليل واستنتاج:

١- أصبح الإنسان في هذا العصر أكثر استقراراً وارتباطاً بالأرض التي يعيش عليها ويستمد منها الغذاء ومصادر العيش.

٢- استمر تزايد عدد السكان في المنطقة المدروسة، وتزايد الطلب على المواد الغذائية.

٣- زاد تطور وتحديث الأدوات الحجرية، وتعاظمت فوائدها وأهميتها لإنسان تلك الأزمان.

٤- زاد اعتماد الإنسان على النار، وزادت فترات استخدامها والتكيف بها وتوجيهها.

إجمالي هذه الاستنتاجات تؤكد تنامي وتزايد التأثير البشري المفتعل في البيئة، وهذا أدى إلى القضاء على المزيد من الكائنات الحية بصيدها أو حرقها، وكذلك القضاء على المزيد من الغابات والنباتات بالحرق الطبيعي أو المتعمد لغابات وأسباب مختلفة، كفتح ممر في الغابة، أو تأمين فسحة مناسبة أمام الكهف المعدّ للسكن، أو محاصرة الحيوانات في الغابة لصيدها والاستفادة منها، هذا يعني تعرض البيئة للتدهور، وتعرض النظام البيئي للتبسيط، مما يؤدي إلى تكون نظم بيئية شبه طبيعية (مصطنعة إلى حد ما وتعرضت للتغيير)، مما يجعلها هشة وفقيرة، بسبب تدخل الإنسان والقضاء على أنواع محددة من الحيوانات أو النباتات.

تأثير الإنسان في البيئة في العصر الحجري القديم الأعلى:

استمر هذا العصر منذ ٤٠ -١٢ ألف سنة خلت (الباليوليت الأعلى)، في هذه الفترة ساد الإنسان المسمى الإنسان العاقل (Homo-Sapiens)، وهذا الإنسان صنع أدوات حجرية جديدة، وحراب صيد فعالة وقد وجدت الآثار العائدة لهذا العصر في مواقع مختلفة منها: يبرود، والكوم، وتدمر، وتدل على أن مجتمعات هذا العصر بقيت تعتمد على الالتقاط والصيد، وأن هذا النشاط قد مورس بتخصيص وإدراك أوسع للبيئة وخيراتها.

والأمر الذي يبعث على الاستغراب هو أن حضارة ذلك الإنسان العاقل لم تزدهر في منطقة ظهوره الأولى في بلاد الشام وإنما في أوروبة، وربما أن بلاد الشام قد أصابها تخلف وركود حضاري، وأسباب ذلك غير معروفة بدقة حتى الآن، وقد تكون مرتبطة بالجفاف أو الكوارث أو الأوبئة أو الحروب أو غيرها[١٥]. ومن المعتقد أن نقص

الموارد وزيادة الحاجة إليها، يؤدي إلى سيطرة العنف والحروب والصراعات بين الجماعات المتجاورة وأن يؤدي ذلك إلى عدم الاهتمام بالبيئة وزيادة التأثيرات السلبية التي تتعرض إليها. ولكن بحسب رأي آخر فإن بلاد الشام عرفت في الفترة بين ١٧٠٠٠-٧٠٠٠ق. م، تقلبات بين الجماعات المتجاورة، ويؤدي ذلك إلى عدم الاهتمام بالبيئة وزيادة التأثيرات السلبية التي تتعرض إليها. ولكن بحسب رأي آخر فإن بلاد الشام عرفت في الفترة بين ١٧٠٠٠-٧٠٠٠ ق.م، تقلبات مناخية رئيسية وعنيفة ويمكن تمييز عدة أطوار مناخية واضحة، فترة رطبة جداً من ٣٥٠٠٠-٢٥٠٠٠ق.م، ثم تناقصت الرطوبة حتى ٢٢٠٠٠ ق.م، وقد اتجهت قوارض من الجزيرة العربية والصحراء متكيفة مع البيئات الجافة نحو الشمال. ثم تلتها فترة واضحة الجفاف حتى نحو ١٥٠٠٠ق.م، وفي هذه الفترة تراجع الغطاء النباتي كثيراً في مناطق بلاد الشام، وسيطرت النباتات القصيرة، من هذا التاريخ ١١٠٠٠ق. م، شهدت المنطقة مناخاً حاراً ورطباً نمت فيه الأشجار خاصة البلوط، خلال الفترة من ١١-١٠ آلاف ق. م،تعرضت منطقة المشرق العربي لفترة برد وجفاف شديدين حيث اختفت الفواكه، وتركّز الغذاء على الحبوب البرية، والحبوب العشبية، وهذه التغيرات جرت عندما كان الناس لا يزالون غير مهيئين جيداً للوقاية منها، أو تعديل ظروفها، أدت دوراً مهماً في تطور المجتمعات البشرية(١٦).

تعطي الاكتشافات الثرية المختلفة دلائل متعددة على أن فترة استيطان ملجأ يبرود رقم ١ في العصر الموستيري قد شهدت مراحل مناخية وبيئية تعطي المجال لتفسيرات جديدو، وهي دلائل عن انفجار بركاني وظروف قريبة من التجمد في هذه المنطقة المرتفعة من سورية، وترتبط هذه التقلبات المناخية على الأرجح بالنشاط البركاني المعروف الذي حصل خلال البليستوسين الأوسط، وقد تضمنت التأثيرات المناخية محلياً بسبب الغيوم والرماد الناتج عن الانفجار البركاني(١٧).

وهذا يعني أن الناس كانوا يعيشون تحت رحمة الظروف الطبيعية التي لم يكن لـديهم المقدرة على كبح جماحها إلى حد كبير، فكانوا يعتمدون في حياتهم على صيد الحيوان وصيد الأسماك وجمع الطعام اللازم لاستمرار حياتهم(١٨).

ولكن الظروف المناخية لم تبقَ على حالها بشكل مستمر وإنما كانت تتغير كما ذكرنـا سابقاً. "ومنذ أواخر البليوستوسين أي بين ١٤-١١ ألف سنة ق. م، سادت فترة دافئـة ورطبة مما أدى إلى نمو الأشجار والنابتات مثل البطم والبلوط والحبوب البرية ورافق هذه الفترة ظهور الأدوات الصوانية كبيرة الحجم، ثم أصبحت أكثر دقة ولكن من دون انقطاع، ويدل وجود أدوات السحق والجرش والطحن في موقع عـين جويـف فـي الأردن والطيبة وأبو هريرة والمريبط في سورية وسعيدة وجعيتا في لبنان، وكل هذه الأدوات تدل على تطور إنتاج الغذاء في الفترة ما قبل الحقبة النطوفية فـي المنطقـة الممتدة من النيل إلى الفرات(١٩).

نستنتج مما سبق:

١- إن نشاطات الإنسان في جميع مراحل حياته التي سبقت هذه الفترة اقتصرت على الجمع والالتقاط وممارسة الصيد.

٢- إن نشاطات الإنسان كانت ذات تأثير كبير ومستمر في المحيط الحيـوي، وأدّت إلى انقراض الكثير من الكائنات الحية.

٣- تعرضت المنطقة في هذه الفترة إلى تغيرات وذبذبات مناخية مهمة أثـرت فـي البيئة وعناصرها النباتية والحيوانية.

٤- أدّت هذه التغيرات والتقلبات المناخية دوراً حاسماً في حياة الإنسان وتطوره فـي بلاد الشام.

٥- شهدت هذه الفترة انفجارات بركانية متعددة أسهمت بدورها في حدوث تغيرات مناخية وبيئية، مما أثّر في نشاط الإنسان وتطوره، وربما عدم ازدهار حضارته في هذه المنطقة من العالم.

تأثير الإنسان في البيئية في العصر الحجري الأوسط:

تمتد هذه الفترة تقريباً بين الألف ١٢ والألف ٨ قبل الميلاد. إن المعلومات عن الاستيطان البشري، وعن البيئة، والتغيرات التي تعرضت لها في هذه الفترة، أصبحت أكثر وضوحاً، بفضل غزارة المعطيات التي قدمتها البعثات الأثرية عن مواقع التنقيب الكثيرة.

يعتقد أنه في هذا العصر وخاصة منذ الألف العاشر قبل الميلاد (في الهولوسين) أصبحت بيئة بلاد الشام قريبة من واقعها الحالي، وأصبح المناخ أكثر دفئاً وانحسر الجليد، وهذا ما ساعد على انتشار غطاء نباتي تجسد في انتشار غابات أشجار اللوز والسنديان والفستق ونباتات القمح والشعير، وغطاء حيواني الأغنام والماعز، وفي هذه الفترة كانت الكثافة السكانية في المشرق أكبر بكثير مما كانت عليه في الفترات السابقة، ويبدو أن هذه الزيادة السكانية كانت استجابة لتحسين الظروف البيئية، وزيادة التطور التقني، مما ساعد الإنسان على توفير ظروف استقراره في الكهوف والمغاور أولاً ثم القرى الزراعية ثانياً.

"وقد تحسنت الظروف البيئية، وتميزت هذه الفترة بتطور وسائل الصيد البري والبحري والعمران، وتزايد أعداد السكان واعتماد غذائهم على صيد الغزلان والأيائل والخنازير والطيور والتقاط النباتات البرية، وخاصة القمح والشعير، وتدل الدراسات أن سورية كانت في العصور القديمة غنية جداً بالتنوع الحيوي، ودلت التنقيبات الأثرية في موقع تل أبي هريرة على ضفاف الفرات أنه كان يقطن هذا المكان منذ ١١ ألف سنة خلت مجموعة من الصيادين الجماعيين، وحدث صيد مكثف للغزلان، أثناء

هجرته للشمال في بداية الصيف، وهذا الصيد استمر عبر القرون العشرة التالية، ولم يتوقف إلا عندما استنزفت قطعان الغزلان كلياً"[٢٠].

وربما يكون هذا الأمر سبباً رئيسياً في هجرة هذه المستوطنة. "وفي نحو أواسط الألف التاسعة ق. م، وبعد بضعة قرون من الاستيطان، هجرت قرية العصر الحجري الوسيط في أبي هريرة لأسباب لا نعرفها، وبقي الموقع خاوياً لمدة نحو ألف عام قبل أن تظهر مستوطنة جديدة فيه في الأزمنة المبكرة للعصر الحجري الحديث"[٢١].

تشهد أوائل التحاليل الإنسانية البيئية (قياس الكربون المشع للخشب)، في قرية الجرف الأحمر (العائدة للألف العاشر ق.م)، أن نباتات ذلك العصر كانت أكثر تنوعاً مما هي عليه اليوم، وكانت أشجار الدردار والدلب والكرمة البرية تنبت إلى جانب أنواع أخرى، التي ما تزال تنبت حتى اليوم في وادي الفرات، مثل الصفصاف. واليوم لا نعثر على مثل هذه الأشجار، إلا في المناطق الجبلية البعيدة كجبل عبد العزيز على مسافة ١٧٥كم تقريباً، شمال شرق الجرف الأحمر[٢٢].

وفي هذا العصر اتسع نطاق غابات البحر المتوسط باتجاه الشرق، وكانت مقتصرة فيما سبق على الجبال الساحلية في المنطقة، وهذا الأمر أسهم في إغناء البيئة بالأنواع النباتية والحيوانية، وفي تحسين النظام البيئي.

"وفي إقليم حلب يمثل الغطاء النباتي اليوم مرحلة متدهورة جداً من غطاء نباتي سابق غني وكثيف مؤلف من النباتات العشبية، وأنواع من الأشجار المقاومة للظروف المناخية التي كانت سائدة بعد انحسار تأثير العصور المطيرة، مثل البطم والبلوط، وتقدر نسبة كثافة الأشجار والشجيرات في الإقليم قبل ما يناهز ١٠٠٠٠ سنة بنحو ١٥-٣٠% من المساحة، ترتفع إلى ١٠٠% في أغلب أجزاء أشرطة الزور (السهل الفيضي) اللحقية – النهرية، ولاسيما في وادي الفرات حيث ما زالت بقايا أشجار الحور الفراتي تشهد على ذلك"[٢٣].

وفي النصف الثاني من الألف التاسع قبل الميلاد، عاشت بلاد الشام حضارات انتقالية، من الصيد والالتقاط إلى الزراعة في هذه المنطقة ظهرت الجماعات الزراعية والرعوية، وارتبط ذلك بتحطيم النظام الاقتصادي القديم للصيادين وجامعي الثمار وتحولهم إلى زراع ومربي مواشي.

"وأنه نتيجة لأزمة اقتصاد الصيادين التي نشبت في العصر الحجري المتوسط من جراء تزايد السكان وتقلص عدد رؤوس الحيوانات البرية التي جرت إبادة قسم كبير منها على نحو بربري بطرق الصيد العشوائية، اضطر السكان الصيادون القدماء إلى القيام بصيد القوارض الصغيرة والجراذين وجمع الحلزون والدود وجني الحبوب البرية من أجل استكمال وجباتهم الغذائية"(٢٤).

"ويبدو أن ذلك هو التغيرات المناخية، التي كان لها انعكاسات مهمة، على صعيد التطورات السكانية، والاقتصادية، والاجتماعية الثقافية، ففي ظروف الحياة الأكثر صعوبة، تجمعت المواقع في المناطق الأكثر ملاءمة"(٢٥).

ويمكن أن نستدل على أهمية التغيرات المناخية، وجود ما يسمى إله الطقس السوري، إله العواصف والغيوم الممطرة (حدد)، وتبجيله في الكثير من مناطق العالم بما فيها سورية القديمة، التي ترتوي أراضيها بمياه المطر بالدرجة الأولى، ويبدو أنه لمواجهة ظروف الحياة الصعبة حاول الناس ابتكار أساليب جديدة في استغلال الموارد الطبيعية لتأمين متطلباتهم، منها عمليات الرعي اليدوي، والري الصناعي وحفر القنوات وجر المياه وتوزيعها لسقاية المزروعات، وحصلت تحولات مهمة في إطار الاستيطان واستغلال الوسط الجغرافي، أي أن استثمار البيئة واستغلالها بقي خاضعاً لتغير أماكن مصادر الغذاء الطبيعية وتبعثرها.

مناقشة واستنتاج:

١- نستنتج مما سبق أنه حدث زيادة في عدد السكان، مما أدى إلى زيادة الحاجة للمزيد من المواد الأولية، وكان الصيد والقطع والحرق، وسائل مهمة لتحقيق ذلك.

٢- زيادة عدد السكان ونقص الموارد الطبيعية تطلب الانتقال من حياة الصيد والجمع إلى الزراعة وتدجين الحيوان.

٣- ساعدت الظروف الطبيعية، وتطور الإنسان على خروجه من الكهوف والمغاور الطبيعية إلى القرى.

٤- الانتقال إلى ممارسة الزراعة والاهتمام بها، تطلب الاستقرار وبناء مجتمعات بشرية بقرب الأراضي الزراعية .

٥- هذه الأحداث تطلبت وأسهمت في تطور وتنوع أدوات الإنتاج والعمل المصنعة.

إن إجمالي هذه الأحداث أثرت في البيئة، وغيّرت من معالمها، وقضت على الكثير من الكائنات الحية، وأسهمت في تبسيط النظام البيئي، ولكن الناس حتى هذه الفترة كانوا يسكنون في تجمعات صغيرة، وكان عددهم مقبولاً، ولذلك فإن تأثيرهم في البيئة لم يكن خطيراً، وبقي النظام البيئي محافظاً على استقراره وتوازنه.

الإنسان والبيئة في العصر الحجري الحديث:

يمتد هذا العصر ما بين الألف الثامن حتى ظهور الكتابة التصويرية والرمزية في أواخر الألف الرابع قبل الميلاد. في هذه الفترة ظهرت القوى الزراعية، وحدث ما يسمى الثورة النيوليتية، حيث وصفت التغيرات التي حدثت في هذا العصر بالثورة التكنولوجية والفكرية، وهذه التغيرات المتعلقة بطبيعة الحياة السائدة خاصة الاستقرار الدائم، وصنع الأدوات ذات مؤشرات بيئية، تدل على توافر مجموعة من الموارد المهمة الحيوانية والسمكية والنباتية لسكان هذه القرى، التي يظهر أنها أقيمت في

أماكن مناسبة، وبالقرب من مصادر المياه، أو على ضفاف الأنهار، وفي سفوح الجبال، أو جمعت بين إمكانيات الاستفادة من النهر والسهل والجبل. (أبو هريرة، المريبط، الكوم وغيرها). ونتبيّن من بعض المصادر وصفاً معيناً لهذه التجمعات والحياة القائمة فيها.

"في الفترة التي سبقت الزراعة، عندما ازداد عدد السكان في جبال آسية الأمامية، أخذ الرعاة ينتقلون من واد لآخر وفي هذه الفترة لم يعد للبيئة والمناخ دور رئيسي في حياة السكان الذين أصبحوا أكثر استعداداً لمقاومتها، وتجنب تأثيراتها السلبية عليهم".

"وكان الراعي الصياد بحاجة إلى ٢٠ كم^{٢} من الأرض، أي ما يكفي لعيش خمسة آلاف مزارع، ولم يلاحظ الإنسان عدم كفاية الحقول والمراعي، إلا بعد مرور مئات السنين، وفي سورية عاشت الفيلة في السهول العشبية وعلى ضفاف الأنهار ورتعت الثيران البرية في السهوب، أما الأسود فقد كانت تصطاد الظباء وحمر الوحش التي بلغ عددها عشرات الآلاف"[٢٦].

ونعود إلى المعطيات الخاصة بهذا العصر من قرية "أبو هريرة"، حيث كان الصيد يتركز فيها على الغزلان بالدرجة الأولى، وأسباب ذلك غير معروفة بدقة. " خلال العصر الحجري الحديث مثلت الغزلان الغذاء الحيواني الأهم، وكانت توجد أنواع أخرى مثل الأخدري، والأغنام، والخنازير، والماعز، والأيائل، والماشية البرية، ولكن عظام الغزلان كانت تشكل ٨٠% من كل العظام"[٢٧]. وكان الصيد يشمل جميع الغزلان مهما كانت أعمارها، وأوضاعها، وكانت تتبع في ذلك وسائل وطرائق صيد مختلفة أدت إلى القضاء على جميع الغزلان وانقراضها إلى حد بعيد، ومن غير المعروف السبب الحقيقي الذي الصيد يتركز على الغزلان. ويرى البعض أنه: "لا تزال فرضية صيد يفضل الغزال، تفضيلاً يعكس خياراً ثقافياً أكثر مما يستجيب لضغط بيئي، تبدو هي الأفضل"[٢٨]. وربما يكون السبب غير ذلك، كوفرة قطعان الغزلان وإمكانية الحصول عليها بسرعة في فصول سنوية معينة، أثناء هجرتها أو

تهجيرها من الجنوب باتجاه الشمال وما يهمنا في هذا البحث، التأكيد على حدوث صيد جائر شمل معظم الحيوانات المتوافرة في هذه البيئة، كما تدل الآثار والمعطيات التي تم الحصول عليها من المواقع الأثرية المكتشفة، وصيد الغزلان لم يكن مقتصراً على منطقة أبي هريرة وإنما شمل معظم مناطق آسية الأمامية مثل أريحا، حيث زرع سكانها القمح والشعير وقاموا بتربية الماعز والكلاب وربما القطط أيضاً واعتمدوا في طعامهم على لحوم الغزلان[٢٩].

البدايات الأولى للزراعة وأثرها في البيئة:

لقد ساعد تحسن الظروف الجغرافية وخصوبة التربة وعوامل أخرى كثيرة في انتقال إنسان هذه المنطقة التي يشملها البحث، إلى ممارسة الزراعة، وكانت الفترة الأولى مشتركة مع الصيد، ولاحقاً تم التحول إلى تأهيل الحيوانات، "وفي منتصف الألف السابع قبل الميلاد حدثت تحولات مهمة جديدة، أهمها الانتشار المكاني، الجغرافي، للمستوطنات حيث خرج الناس إلى مناطق جيدة خاصة سفوح الجبال والسواحل"[٣٠]. وانتقل السكان إلى الزراعة المروية وشق قنوات الري لجر المياه والاستفادة منها، ومما لا شكَّ فيه أن هذا التحول التاريخي كان له تأثيرات بيئية مهمة، منها ما يتعلق بتغيير شكل سطح الأرض (اللاندشافت)، ومنها ما يتعلق بقطع الغابات وتحويلها إلى أرض راعية أو أماكن عمرانية وغير ذلك.

"في نهاية الألف التاسع قبل الميلاد دخلت بلاد الشام في عصر الزراعة الحقيقي (العصر الحجري الحديث)، وانتقلت من الصيد والجمع إلى الزراعة وتدجين الحيوانات. وتشير دلائل التنقيبات الأثرية أن بلاد الشام عرفت الزراعة منذ الألف الثامن ق. م، وفيما يتعلق بالاستغلال الحيواني، يتضح بأن الصيد كان النشاط الأساسي لتأمين الغذاء اللحمي، ومن أهم الحيوانات المصطادة نذكر الثيران والغزلان والخنازير والخيليات، إضافة إلى السلاحف والعصافير، أما فيما يتعلق بالاستغلال النباتي فتدل المعطيات على وجود غطاء نباتي أكثر أهمية من الوقت الحاضر"[٣١].

ويمكن الإشارة إلى وجود مستوطنات بشرية تحولت إلى مدن وممالك في وسط منطقة واسعة ذات أراضٍ خصبة ومياه وفيرة ومناخ معتدل، ولكنها أصبحت الآن صحراوية منها تدمر والرصافة، وهذا دليل أكيد على تغير الظروف البيئية.

وفي هذه المنطقة بالذات بدأت زراعة معظم مزروعات العالم القديم وتم تدجين الأنواع الأساسية من الحيوانات والطيور وكانت موجودة أصناف الحبوب البرية والنباتات القرنية، وكان يوجد جنوب غرب سورية الكتان الحقلي القديم، وفي جنوب شرق الأناضول وشمال سورية في الألفين الثامن والسابع ق. م،انتشرت زراعة القمح ذي الحبة الواحدة والشعير والعدس والحمص والكرسنة والكتان[٣٢].

إن الأسباب التي أدت إلى الانتقال من الجمع والصيد إلى الاستقرار والزراعة غير محددة وغير معروفة بدقة، ولكنها كما يتعقد جاءت بسبب عوامل أخلت بالتوازن القائم بين عدد السكان وطاقة الموارد المتوافرة لهم. مما استدعى اللجوء إلى حلول معينة منها الهجرة والتنقل إلى أماكن أفضل بيئياً، ومنها اللجوء إلى الزراعة وتدجين الحيوان واستخدام طرائق جديدة في الحياة، لتأمين متطلبات العيش وتجنب النتائج المترتبة على فقر البيئة وإفقارها.

مناقشة واستنتاج:

١- الانتقال من الجمع والصيد إلى الزراعة أسهم في تقليص مساحة المحيط الحيوي الطبيعي (البيوسفير)، والتأثير السلبي على مصادر التنوع الجيني (الوراثي)، واختلال في توزع النبات الطبيعي، وهذا يؤثر بدوره في التوازن البيئي.

٢- حدث تطور تقني وصف بالثورة التكنولوجية، رافقه تطور فكري وإيديولوجي كبير تمثل في الفنون والنقوش والعبادات والمقابر وغير ذلك.

٣- الصيد الجائر، ونقص الموارد، وإفقار البيئة كانت من العوامل التي أدت إلى الانتقال من الصيد والجمع إلى الزراعة.

٤- بناء القرى والتجمعات البشرية وزيادة عدد السكان، أدّى إلى زيادة مساحة الأراضي المزروعة.

٥- يمكن أن يكون النظام البيئي في منطقة الدراسة، غير معقد كلياً وفقيراً نسبياً، وقد أسهم الصّيد الجائر، والحرائق، والتأثيرات البشرية المتنامية في زيادة إفقار هذا النظام البيئي والقضاء على الكثير من مكوناته الحية.

٦- إن جميع نشاطات الإنسان وأعماله واكتشافاته، مكّنت الإنسان من تحسين سيطرته على البيئة.

أخيراً يمكن القول: "إذا كانت العلاقة المتبادلة بين المجتمع البشري والوسط المحيط تمتد إلى أعماق التاريخ، فقد حاول الإنسان بشكل دائم ومستمر توجيه وإدارة المحيط الحيوي، والطبيعة وعناصرها المختلفة كانت وستبقى نسيجاً من التناقضات، ولكن الإنسان كان وسيبقى يتدخل في الوسط المحيط به كي يطوّعه لمصلحته الخاصة، وهدف العلوم ليس في المحافظة على الطبيعة بالشكل الأول لتكونها، وإنما في البحث عن علاقة متبادلة بين الإنسان والطبيعة، تضمن التطور المشترك للوسط الحيوي وللمجتمع البشري كجزء لا يتجزأ"(٣٣).

خاتمة ونتيجة:

يتضح من هذه الدراسة، قلة المراجع والدراسات المهتمة بالتاريخ البيئي لهذه المنطقة المهمة من العالم، وندرة الاهتمام بموضوع الربط بين النشاطات البشرية في مختلف العصور، وبين المتغيرات البيئية، ودرجة استغلال الموارد الطبيعية. مع ذلك فقد توصلنا إلى استنتاجات مهمة هي: أن البيئة الطبيعية في منطقة البحث قد تعرضت إلى تغيرات مختلفة الشدة في الزمان والمكان، وأن عواقب التغيرات متشابكة، وتؤثر في مختلف الأغلفة الجغرافية (الجوي والمائي والأرضي والحيوي)، وأن فقدان وخسارة

البيئة الطبيعية بمظاهرها المتنوعة يمكن أن يتّم قبل أن تفهمها الأجيال الحالية وتؤرخ لها،وهذا يؤكد أهمية مثل هذه الدراسات لإيضاح نوعية التغيرات البيئية التي تعرضت لها سورية عبر الزمن، وأسبابها، ونتائجها، ودور الإنسان فيهـــا، واســـتنتاج العبـــر والدروس منها، والتأكيد على أهمية أن تكون الإدارة البيئية الجيدة هي الطريق السليم الذي تسلكه البشرية للاستفادة من الوسط الجغرافي، وعناصره البيئية المختلفة.

الحواشي والمراجع

(١) مختار بو خريص، **مقالات ومقولات في التربية البيئة**، جمعية الطبيعة بالقيروان، تونس، ١٩٩٤م.

(٢) إيان ج. سيمون، **البيئة والإنسان عبر العصور**، ترجمة محمد عثمان السيد محمد عثمان، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٢، الكويت ١٩٩٧م، ص٨.

(٣) محمد محمود سليمان، ناظم أنيس عيسى، **البيئة والتلوث**، جامعة دمشق، ١٩٩٩-٢٠٠٠م، ص ٩.

(٤) مصطفى طلاس، **سورية الطبيعية**، دراسة جيوبوليتيكة جيو تاريخية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ٢٠٠١م ص ....

(٥) إتيان دوفوماس، **بنية ومورفولوجية الشرق الأدنى**، ترجمة د. عبد الرحمن حميدة، جامعة دمشق ١٩٨٤-١٩٨٥م ص ١٠٢.

(٦) عادل عبد السلام، جغرافية سورية العامة، جامعة دمشق ١٩٨٩-١٩٩٠م، ص ٣٦.

(٧) م. ليكي، أ. وولكر: **مستحاثات بشرية من إفريقية ترجع إلى نحو أربعة ملايين سنة**، مجلة العلوم الأمريكية المترجمة، المجلد ١٣، العدد ١١، تشرين الثاني ١٩٩٧م.

(٨) عبد الحكيم الذنون، **الذاكرة الأولى**، الجزء الثاني، **التاريخ القديم لبلاد الشام**، مؤسسة نينوى للثقافة والإعلام، دمشق ١٩٩٨، ص٥٧-٦٢.

(٩) سلطان محيسن، **بلاد الشام في عصور ما قبل التاريخ**، الصيادون الأوائل، دار الأبجدية للنشر، دمشق ١٩٨٩م، ص ٣٥.

(١٠) أرنولد توينبي، **تاريخ البشرية**، الجزء الأول، ترجمة د. نقولا زيادة، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٨م، ص ٦٠.

(١١) فاضل الأنصاري، **الجغرافية البشرية**، جامعة دمشق ١٩٧٨م، ص ١٦٠.

(١٢) سلطان محيسن، الصيادون الأوائل، **مرجع سابق**. ص ٧٥.

(١٣) **المرجع السابق**، ص ٧٩.

(١٤) **المرجع السابق**، ص ٨١.

(١٥) سلطان محيسن، الصيادون الأوائل، **مرجع سابق**. ص ١٠٥، ١١٠، ١١٢.

(١٦) بول سنلافيل، **التغيرات المناخية وتطور المجتمعات البشرية في بلاد الشام ما بين ١٨٠٠٠-٦٠٠٠ قبل الميلاد**، تعريب يسرى الكجك، الحوليات الأثرية العربية السورية، تصدر عن وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٩٩، العدد ٤٣. ص ٢٢٣-٢٢٧.

(١٧) رالف سوليكي، **ملاحظات حول الظروف البيئية والمناخية في ملجأ يبرود،** رقم ١ خلال فترة الاستيطان الموستيري، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية. تصدرها وزارة الثقافة، دمشق ٢٠٠١، العدد ٤٤. ص١٠٧.

(١٨) جوردن إيست، **الجغرافية توجه التاريخ**، ترجمة د. جمال الدين الديناصوري، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م. ص ١٣٩.

(١٩) أحمد داود، **تاريخ سورية الحضاري القديم ١- مركز دار المستقبل**، دمشق ١٩٩٤م، ص ٩٤.

(٢٠) ليك، أ. ج.، كونوي. ب. أ. ر، **صيد الغزلان في العصر الحجري في سورية**، مجلة العلوم الأمريكية المترجمة، المجلد ٤، العدد ٣، ١٩٨٨م، ص ٦٦.

(٢١) أ. م. ت. مور، **قرية زراعية سورية على نهر الفرات سبقت العصر الحجري الحديث**. مجلة العلوم الأمريكية المترجمة، المجلد ٦، العدد ١٠، ١٩٨٩م، ص ٢٢.

(٢٢) بسام جاموس، **الجرف الأحمر من الألف العاشر قبل الميلاد**، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية، تصدر عن وزارة الثقافة، دمشق ٢٠٠١، العدد ٤٤، ص ١٦.

(٢٣) عادل عبد السلام، **الموقع الجغرافي لحلب وبيئتها**، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية، العدد ٤٣، ص ٢٩.

(٢٤) **الجديد حول الشرق القديم**، مجموعة مؤلفين، ترجمة جابر أبي جابر، خيري الضامن، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٨م، ص ١٠-١١.

(٢٥) بول سنلافيل، **التغيرات المناخية وتطور المجتمعات البشرية في بلاد الشام ما بين ١٨٠٠٠-٦٠٠٠ قبل الميلاد**، تعريب يسرى الكجك، الحوليات الأثرية العربية السورية؛ تصدر عن وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٩٩، العدد ٤٣، ص ٢٢٩.

(٢٦) بورهارد برينتس، **نشوء الحضارات القديمة**، ترجمة جبرائيل يوسف كباس، دمشق، الأبجدية للنشر، ١٩٨٩م، ص ٣١.

(٢٧) ليك، أ. ج، **صيد الغزلان في العصر الحجري في سورية**، مرجع سابق، ص ٦٩.

(٢٨) جاك كوفان، **القرى الأولى في بلاد الشام**، ترجمة الياس مرقص، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٥م، ص ١٢١.

(٢٩) أحمد داود، **تاريخ سورية الحضاري القديم ، مرجع سابق**، ص ٣٢.

(٣٠) سلطان محيسن، **بلاد الشام في عصور ما قبل التاريخ**، الصيادون الأوائل، دار الأبجدية للنشر، دمشق ١٩٨٩م، ص ٥٤.

(٣١) ميغيل موليست، **العصر الحجري فب الألف التاسع والثامن في شمال سورية**، نتائج التنقيبات في تل حالولة (وادي الفرات، سورية)، تعريب: بسام جاموس وعادلة طالبة، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية، تصدر عن وزارة الثقافة، العدد ٤٣، دمشق ١٩٩٩م، ص ٢٥٦.

(٣٢) **الجديد حول الشرق القديم**، مرجع سابق، ص ٥٧-٦٠..

(٣٣) محمد محمود سليمان، **تاريخ نشأة وتطور الغلاف الحيوي**، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العدد ٧٣-٧٤، ٢٠٠١م، ص ١٨.

الكتابة التاريخية
عن اليمن في العصر الإسلامي
(١هـ-٩٢٣هـ/ ٦٢٢-١٥١٧م)

الدكتور داوود المندعي
أستاذ التاريخ المساعد بكلية التربية
جامعة صنعاء

الكتابة التاريخية
عن اليمن في العصر الإسلامي
(١هـ-٩٢٣هـ/ ٦٢٢-١٥١٧م)

د. داوود المندعي
أستاذ التاريخ المساعد بكلية التربية
جامعة صنعاء

هدف البحث:

الهدف الأساسي من هذا البحث معرفة اتجاهات الكتابة التاريخية العربية المعاصرة التي ظهرت ما بين١٩٣٩- ٢٠٠٤م عن اليمن في العصر الإسلامي (١هـ-٩٢٣هـ ٦٢٢-١٥١٧م) وذلك لعدم وجود دراسات تتناول هذا الموضوع حسب علم الباحث.

قامت في اليمن حضارات منذ فترة سابقة للإسلام، وكان لليمنيين دور في نشر الإسلام خارج الجزيرة العربية، ولذا فقد لقيت اليمن اهتماماً من قبل المؤرخين والجغرافيين والرحالة وغيرهم، وفي وقتنا الحاضر كتب الكثير من أبناء اليمن كتابات تاريخية مختلفة كانت امتداداً لذلك الاهتمام. كذلك كتب العديد من أبناء الأمة العربية عن اليمن كتابات تاريخية جادة.

تصنيف الكتابات موضوع الدراسة:

تتمثل الكتابة التاريخية موضوع الدراسة في (٧٩) مؤلفاً نشرت في الفترة الممتدة ما بين (١٩٣٩م-٢٠٠٤م) على شكل كتب مطبوعة باللغة العربية وقد استثنيت رسائل

الماجستير والدكتوراه غير المطبوعة. والكتابات الأجنبية، والمؤتمرات الدولية والندوات والموسوعات.

بعد دراسة تلك الكتابات التاريخية في الفترة موضوع الدراسة وجد أنه من الممكن أن تصنف هذه الكتابات تسهيلاً للدراسة إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: الكتابات التقليدية ؛ وهي تلك الكتابات التي لا يتوافر فيها قواعد منهج البحث التاريخي من إحاطة بالمصادر الرئيسية في الموضوع والاستفادة من تلك المصادر وإعمال النقد والتحليل للمعلومات والنقد والتوثيق.

المجموعة الثانية: الكتابات العلمية ؛ وهي الكتابات التي تتوافر فيها قواعد منهج البحث التاريخي من محاولة الإحاطة بالمصادر والمراجع،والاستفادة منها، وإخضاع المعلومات للنقد والتحليل والتميز بالموضوعية قدر الإمكان والدقة والوضوح والتوثيق، والالتزام بقواعد منهج البحث التاريخي الصارم.

المجموعة الأولى: الكتابات التقليدية:

تعددت موضوعات الكتابة التي تناولتها هذه المجموعة، فقد عُنيت بالعديد من جوانب التاريخ المختلفة وتتمثل في (٣٥) مؤلفاً، ومن الممكن أن نصنف الكتابات التي ظهرت في هذه المجموعة إلى الاتجاهات الآتية:

أولاً: التاريخ السياسي العام:

وهي المؤلفات التي تتحدث عن تاريخ اليمن السياسي العام ويتخللها حديث مقتضب عن بعض مظاهر الحضارة في بعضها.

و تبلغ نسبة هذه الكتابات (٢٥) مؤلفاً أي ثلثي مؤلفات هذه المجموعة من مجموع(٣٥) مؤلفاً، وتمثل هذا الاتجاه الكتابات الآتية:

١- هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن: أحمد فضل بن علي محسن العبدلي، دار العودة، بيروت، ط١ ١٣١٥هـ/١٩٣٢م، ط٢ ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠م،

٣١٩ص، وسيشار إليه فيما بعد:(العبدلي: هدية) ما يتعلق بفترة الدراسة الفصل السابع الإسلام في اليمن (ص ص ٤٠- ٥١) والفصل الثامن (ص ص ٥٢-٦٤): توران شاه في عدن. الفصل العاشر: بنورسول: الفصل الحادي عشر (ص ص ٨٩-٩٨): دولة بني طاهر.

٢- بلوغ المرام في شرح مسك الختام فيمن تولى ملك اليمن من ملك وإمام: حسين بن أحمد العرشي، تحقيق: الأب انستاس ماري الكرملي، د.ن، القاهرة، ١٩٣٩م.

٣- تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن: عبد الواسع بن يحيى الواسعي اليماني، الدار اليمنية للنشر والتوزيع،صنعاء، ط٢،١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م، ط٤، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ٤٩٥ص، وسيشار إليه فيما بعد:(الواسعي: تاريخ). ما يتعلق بفترة الدراسة الفصل التاسع عشر: في التاريخ النبوي(ص ١٥٣) وحتى مقتل عامر بن عبد الوهاب(ص ٢٠٩)، التاريخ العام لليمن: التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي منذ بداية تاريخ اليمن القديم وحتى العصر الراهن.

٤- حضرموت تاريخ الدولة الكثيرية: محمد بن هاشم، د.ن، د.م، ١٣٦٧هـ – ١٩٤٨م، ٢٠٩ص،ما يتعلق بفترة الدراسة من البداية حتى ص٣١. وسيشار إليه فيما بعد:(هاشم: حضرموت).

٥- أئمة اليمن: محمد بن محمد زبارة (ت ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م)، مطبعة النصر الناصرية، تعز، ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م.

٦- تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية: حمزة علي إبراهيم لقمان، دار مصر للطباعة، القاهرة ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م، ما يتعلق بفترة الدراسة من البداية حتى ص١٢٥، وسيشار إليه فيما بعد:(لقمان: تاريخ).

٧- حضرموت وعدن وإمارات الجنوب العربي: صلاح البكري، مكتبة الإرشاد، جدة، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م، ٣٤١ص، ما يتعلق بفترة الدراسة من البداية ص٧٦، وسيشار إليه فيما بعد:(البكري:حضرموت).

٨- جواهر تاريخ الأحقاف: محمد بن علي با حنان، ج٢، الذي يتكون من ٣٤٠صفحة، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ١٩٦٢م-١٣٨٢هـ، ما يتعلق بفترة الدراسة من البداية حتى ص١٤٩. وسيشار إليه فيما بعد:(با حنان: جواهر).

٩- أدوار التاريخ الحضرمي: محمد بن أحمد بن عمر الشاطري، ج١، الذي يتكون من ٢٢٠صفحه، مكتبة الإرشاد، جدة، ١٩٦٢م. ما يتعلق بفترة الدراسة من البداية حتى ص١٧٨. وسيشار إليه فيما بعد:(الشاطري: أدوار).

١٠- اليمن عبر التاريخ من القرن الرابع عشر قبل الميلاد إلى العشرين: أحمد حسين شرف الدين، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٢م.

١١- تاريخ حضرموت: صالح الحامد، ج٢، ص٤٠١-ص٨٥٢، مكتبة الإرشاد، جدة، ١٩٦٨، ما يتعلق بفترة الدراسة الجزء الثاني كاملاً ٤٥١ص. وسيشار إليه فيما بعد:(الحامد: تاريخ).

١٢- اليمن الخضراء مهد الحضارة: محمد الأكوع الحوالي، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٩١هـ-١٩٧١م، ٥٤٤ص ما يتعلق بفترة الدراسة مواضع متفرقة. وسيشار إليه فيما بعد:(محمد الأكوع: اليمن).

١٣- اليمن الإنسان والحضارة: عبد الله بن عبد الوهاب الشماحي، ج١، ٦٨ص، دار الهنا، القاهرة، ١٩٧٢م، ما يتعلق بفترة الدراسة من ص١٢٣من البداية حتى ص١٣١. وسيشار إليه فيما بعد: (الشماحي: اليمن).

١٤- دراسات في التراث اليمني: عبدالله الحبشي، دار العودة، بيروت، ط١، ١٩٧٧م، ١٥٩ص. وسيشار إليه فيما بعد (الحبشي: دراسات)، وما يتعلق بفترة الدراسة مواضيع متفرقة من الكتاب. وما يخص الدراسة المواضيع الآتية:مدخل

إلى فهم المصادر اليمنية.ابن المقري فقيه اليمن وشاعرها.دور المرأة اليمنية ثقافياً.الدوامغ في التراث اليمني.القات في الأدب اليمني.مراجع مختارة عن القات.

١٥- هذه هي اليمن: عبد الله احمد محمد الثور، دار العودة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م، ص٥٣٤ وما يتعلق بفترتنا من ص٢٩٧ – ص٣٢٢ وسيشار إليه فيما بعد: (الثور: هذه).

١٦- إتحاف ذوي الفطن بمختصر أبناء الزمن: عبد الملك بن حسين الأنسي الصنعاني (ت ١٣١٥هـ / ١٨٩٨م)، محلق العدد الثالث من مجلة كلية الآداب، ربيع الثاني سنة ١٤٠١هـ/١٩٨٠م، منشورات جامعة صنعاء، صنعاء، ٧٧ص، تناول فيه تاريخ اليمن بطريقة التاريخ الحولي بدأ من السنة الأولى للهجرة وحتى سنة ١٠٤٢هجرية.

١٧- الجرافي، عبد الله عبد الكريم (ت:١٣٩٧هـ/١٩٧٧م): المقتطف في تاريخ اليمن، د.ن، بيروت، ١٩٨٤م.

١٨- الكبسي، محمد بن إسماعيل (ت:١٣٠٨هـ/١٨٩٠م): اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية، طبع: عبد الله محمد الكبسي أحد أحفاد المؤلف د.ن، القاهرة، ١٩٨٤م.

١٩- التاريخ العام لليمن التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي منذ بداية تاريخ اليمن القديم وحتى العصر الراهن اليمن في موكب الإسلام _(٢) الجزء الثالث: محمد يحيى الحداد، منشورات المدينة، بيروت، ط١ ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م، ٢٤٣ص.

٢٠- تاريخ اليمن السياسي (٢) من عصر الإمام الهادي إلى سقوط دولة الإمامة، منشورات المدينة، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، ٣٠٣ص.

تناول الكتاب الحديث عن حكم بني أيوب في اليمن بعرض زمني في الفترة الممتدة ٥٦٩-٦٢٦هـ للأمراء الأيوبيين ونظرة عامة في حكم الأيوبيين في اليمن، والناحية الاجتماعية، والاقتصادية ، والعمرانية ثم، في الفصل الثالث: من فصول تاريخ حكم الأئمة في اليمن ثم تحدث عن تاريخ دولة بني رسول، وتاريخ دولة بني طاهر.

٢١- تاريخ اليمن الإسلامي من سنة ٢٠٤ إلي سنة ١٠٠٦هـ: أحمد بن احمد المطاع (ت١٣٦٧هـ/١٩٤٨م)، منشورات المدينة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٢٢- الثناء الحسن على أهل اليمن: محمد بن عبد الملك المروني، دار الندى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢،١٤١١هـ / ١٩٩٠م، ٣٥٥ص، وسيشار إليه فيما بعد:(المروني: الثناء)وتقع موضوعات الدراسة بين ص ص٢٠٧- ٢٦٧.

تناول موضوعات: ولاة اليمن في عهد الإسلام، ولاة اليمن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم،وولاة اليمن في عهد الخلفاء الراشدين، وولاة اليمن في عهد الدولة الأموية، وولاة اليمن في عهد الدولة العباسية، ودور اليمنيين في الفتوحات الإسلامية والدولة الزيادية، والدولةاليعفرية، والدولة الإسماعيلية، والدولة النجاحية، والدولة الصليحية، والدولة الزريعية الهمدانية،والدولة الحاتمية الهمدانية، ودولة علي بن مهدي الرعيني بزبيد، والدولة الرسولية، والدولة الطاهرية.

الكاف، سقاف علي: حضرموت عبر أربعة عشر قرناً، مكتبة أسامة، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ١٨٤ص.

الكندي، سالم بن محمد (١٣١٠هـ/١٨٩٢م): تاريخ حضرموت، المسمى بالعدة المفيدة من تواريخ قديمة وجديدة، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م وسيشار إليه فيما بعد: (الكندي: تاريخ)

٢٣- أعراف وتقاليد حكام اليمن في العصر الإسلامي: إسماعيل بن علي الأكوع، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط١، ١٩٩٤م، ١٢١ص، وسيشار إليه بعد: (الأكوع: أعراف).تناول فيه الحديث عن مظاهر الحضارة السياسية وخاصة فيما يتعلق بالأعراف والتقاليد السياسية لحكام دول اليمن في العصر الإسلامي. وبعض المظاهر الاقتصادية والاجتماعية.

الأساليب المتبعة في تنظيم الكتابة التاريخية لدى اتجاه التاريخ العام:

اهتم مؤلفو هذا الاتجاه جميعهم بكتابة التاريخ العام لليمن أو تاريخ المنطقة او المدينة التي يكتبون عنها، وكانوا يبدؤون بكتابة فصل جغرافي عن اليمن، بصورة مختصرة، ثم عن المنطقة أو المدينة التي يكتبون عنها بصورة أوسع يُقدمون فيها تعريفاً جغرافياً، ثم يتحدثون عن التاريخ بدءاً بالفترات السابقة للإسلام وعن سبأ وحِمْيَر والممالك القديمة كأنه نوع من استكمال المعرفة والوصول للفترة الإسلامية، ثم يعرضون لتاريخ الإسلام، والتاريخ الحديث والمعاصر حتى فترة كتابتهم.

ويبدو أن السبب في بروز هذا الاتجاه في الكتابة هو التكوين الثقافي الإسلامي لأصحاب هذا الاتجاه، فعند كتابتهم أصبح تاريخ الإسلام وما قبل الإسلام نوعاً من الأخبار الإسلامية المرتبطة بثقافتهم، فهم على ارتباط بماضي الإسلام، وأسهب المؤلفون اليمنيون في الحديث عن سبأ، ومعين وحِمْيَر وسد مارب، وكأنهم يستعيدون الإنجازات الحضارية، والعِبْرة.

ثانياً- التاريخ الفكري:

تبلغ نسبة هذه الكتابات (٤) مؤلفات من مجموع (٣٥) مؤلفاً،فهي تحتل نسبة يسيره من مؤلفات هذه المجموعة، ويمثل هذا الاتجاه الكتابات الآتية:

١. الصوفية والفقهاء في اليمن: عبد الله محمد الحبشي، ج١،، د.ن، القاهرة ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م١٨٠ص. وسيشار إليه فيما بعد: (الحبشي: الصوفية). تناول التصوف اليمني وتاريخه، ومدرسة ابن عربي في التصوف اليمني، والنزاع بين

الفقهاء والصوفية في اليمن، وأحداث النزاع التاريخية حتى أواخر عصر الدولة الرسولية التي سقطت سنة ٨٥٨ هـ (١٤٥٤م).

٢. حياة الأدب اليمني في عصر بني رسول: عبد الله محمد الحبشي، ج١، وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء، ط٢، ١٩٨٠م٢٨٤ص. وسيشار إليه فيما بعد (الحبشي: حياة). يتناول: الحياة الثقافية في اليمن في عصر بني رسول في الفترة الممتدة، بين ٦٢٦-٨٥٨هـ (١٢٢٩-١٤٥٤م) من شعر ونثر، فعرض للحياة الثقافية، والتعليم، والعلوم الأخرى كعلم الفلك،والحساب،والزراعة، وعلوم القرآن الكريم، والحديث، والفقه، والنحو، واللغة، والتاريخ، والأدب، والشعر، وأعلام الشعراء في عصر بني رسول.

٣. المدارس الإسلامية في اليمن: إسماعيل بن علي الأكوع، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط٢، ٤٠٦-١٩٨٦م٥٣٩ص. وسيشار إليه فيما بعد: (إسماعيل الأكوع: المدارس). تناول تاريخ (١٩٣) مدرسة في الفترة الممتدة من القرن السادس الهجري إلى ما قبل قيام الثورة اليمنية ١٩٦٢م من حيث بانيها، ومَنْ درّس بها، والأوقاف التي أوقفت عليها.

٤. تاريخ اليمن الفكري في العصر العباسي ١٣٢-٦٥٦هـ (٧٥٠-١٢٥٩م): أحمد بن محمد الشامي، منشورات العصر الحديث، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. وسيشار إليه فيما بعد:(الشامي: تاريخ). تناول فيه عرضاً لتأريخ اليمن الفكري في العصر العباسي على شكل تراجم شخصيات التي ساهمت في الجانب الفكري ممهداً لذلك بالحديث عن العصر الذي عاشت فيه تلك الشخصيات.

الأساليب المتبعة في تنظيم الكتابة التاريخية لدى اتجاه التاريخ الفكري:

وأما الأساليب التنظيمية التي اتبعها كتّاب هذا الاتجاه في تنظيم كتاباتهم، فقد جمعت بين الموضوعات والشخصيات متتبعين ذلك تتبعاً زمنيا، ويبدو لديهم محاولة المحافظة على تكامل الموضوع. وقد تباين الحديث عن تلك الموضوعات والشخصيات بين

السعة والإيجاز تبعاً لتوافر المادة في المصادر، وقد جاء ذلك الحديث تارة متميزاً بالجدية، وتارة لا يعدو أن يكون سرداً لما في المصادر.

ثالثاً- كتب التراجم:

تبلغ نسبة هذه الكتابات ثلاثة ملفات من مجموع (٣٥) مؤلفاً، فهي تحتل نسبة ضئيلة من مؤلفات هذه المجموعة، ويمثل هذا الاتجاه الكتابات الآتية:

١. صفحات من التاريخ الحضرمي: سعيد عوض باوزير، دار الهمداني للطباعة والنشر، عدن، ط٢، ١٩٨٣م،٢٥١ص ما يتعلق بفترة الدراسة من ص٧٥-ص١٢٦، وسيشار إليه فيما بعد:(باوزير: صفحات).

تناول باوزير عرضاً للتاريخ الحضرمي عند ذكر ترجمته للشخصيات الحضرمية المشهورة، فبدأ بوائل بن حجر الحضرمي، فذكر ترجمة له، ثم تحدث عن حضرموت في عهده، وكذلك عند تناوله لبقية الشخصيات الحضرمية التي تناولها، والتي تغطي الفترة الممتدة من بداية الفترة الإسلامية إلى العصر الحديث.

٢. الجامع؛ جامع شمل أعلام المهاجرين المنتسبين إلى اليمن وقبائلهم: محمد عبد القادر بامطرف، ٤ أجزاء (١٥٨٩ صفحة من القطع الصغير)، دار الهمداني للطباعة والنشر، عدن، ط٢، ١٩٨٤م. وسيشار إليه فيما بعد: (بامطرف: الجامع) ما يتعلق بفترة الدراسة مواضع متفرقة من الأجزاء الأربعة على حسب الحرف الهجائي للمترجم له.

خصص بامطرف كتابه لتراجم أعلام من العرب المنتسبين إلى اليمن وقبائلهم، وقد اشتهروا خارج اليمن، ولم يشرك فيه غيرهم من الأعلام العرب، وذلك حسب اعتقاده لأنه يساعد على تسهيل وتقريب المعرفة، ومحاولة إبراز مساهماتهم الفردية حيث أسهموا في صنع الحضارة الإسلامية وذُكروا في بطون الكتب، ولم يجمعوا في كتاب واحد حاول القيام بذلك بدءاً بما قبل التاريخ الميلادي، وإلى آخر من ترجم له من أعلام المهاجرين اليمنيين المتوفى سنة ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م)، وقد أورد تلك التراجم

مرتبة حسب الأحرف الهجائية، ولم ينسى المؤلف أن يذكر من سبقوه وأن عمله لـه جذوره في تراثنا العربي الإسلامي في كتب التراجم التي لا تغيب عن بال أحد.

٣. معجم النساء اليمنيات: عبدالله محمد الحبشي، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ط١، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨، ١٩٨ص. تناول فيه النساء اليمنيات المذكورات في التاريخ على الترتيب الألفبائي.

الأساليب المتبعة في تنظيم الكتابة التاريخية لدى اتجاه أصحاب التراجم:

من الأشكال التنظيمية التي اتبعوها الترتيب الزمني على حسب ظهور تلك الشخصيات المترجم لها على مسرح الأحداث، واحتوت كل ترجمة على اسم المترجم له، ونسبه، ولقبه، وكنيته، ومولده، ونشأته، وثقافته، ورحلاته، وشيوخه وحالته الاجتماعية، وتحديد سنة وفاته، والأحداث السياسية المرتبطة به، وقد تباينت مادة الترجمة بين السعة والإيجاز تبعاً لتوافر المادة التاريخية لمن ترجم لهم وخبراتهم.

وقد اتخذ أصحاب هذا الاتجاه هذا المسار لرغبتهم على ما يبدو في إبراز تجارب الرجال المُترجم لهم وخبراتهم.

رابعاً- كتب الملاحة البحرية – التجارية.

تبلغ هذه الكتابات كتابين من مجموع (٣٥) مؤلفاً تمثل نسبة ضئيلة من مؤلفات هذه المجموعة، ويمثل هذا الاتجاه الكتابات الآتية:

١. أضواء على تاريخ اليمن البحري: حسن صالح شهاب، ج١، ٣٧٠ص، دار العودة، بيروت، ط٢، ١٩٨١م. وسيشار إليه فيما بعد: (شهاب: أضواء). ما يتعلق بفترة الدراسة،ص ص١٨٩-٢١٦، وعن الملاحة والتجارة البحرية في المحيط الهندي، في صفحات متفرقة.تناول فيه الحديث عن التجارة منذ القديم لجنوب الجزيرة العربية، والسلع التجارية والملاحة في المحيط الهندي في العصور القديمة،

والفترة الإسلامية، والتدخل البرتغالي، وموانئ اليمن القديمة، وفن الملاحة البحرية عند العرب الجنوبيين والمراكب العربية.

٢. فن الملاحة البحرية عند العرب: حسن صالح شهاب، ج١، ٣٥١ص، دار العودة، بيروت، ١٩٨٢م. وسيشار إليه فيما بعد: (شهاب: فن)، ما يتعلق بفترة الدراسة من ص ص ٢٠٣-٢٨١.تناول فيه الحديث عن علم الملاحة البحرية، وبعض أساليب الملاحة، ثم عن أحمد بن ماجد، وسليمان المهري، ومواسم السفر من بر العرب، وإرشادات ملاحية للمسافر من بر العرب إلى الهند، والملاحة في البحر الأحمر.

الأساليب المتبعة في تنظيم الكتابة التاريخية لدى اتجاه مؤلفات الملاحة البحرية-التجارية:

تناول شهاب ممثل هذا الاتجاه الحديث عن فن الملاحة البحرية على شكل موضوعات غطت مدىً زمنياً طويلاً جداً يمتد من الفترات القديمة لجنوب الجزيرة العربية حتى التاريخ الحديث، مما أدى إلى قلة تركيزه وتعمقه عند تناول الجوانب التي تصدى لدراستها.

خامساً- تواريخ المدن:

لم يقع تحت يدي إلا مؤلفٌ واحدٌ عن هذه المجموعة من مجموع(٤٠) مؤلفاً وهو كتاب:

١. مدينة تعز غصن نظير في دوحة التاريخ العربي: محمد محمد المجاهد د.ن، تعز، ط١، ١٩٩٧م.

الأسلوب المتبع في تنظيم الكتابة التاريخية لدى اتجاه تواريخ المدن:

كان تناول المجاهد ممثل هذا الاتجاه مثل أصحاب اتجاه التاريخ العام يحاول استكمال المعرفة التاريخية بالوصول للفترة الإسلامية، والفترة الحديثة والمعاصرة ولعل التكوين الثقافي السبب في ذلك.

وقد تناول فترة زمنية طويلة مما جعل تناوله ضعيفاً رغم كثرة المعلومات الـواردة، فغلب عليه طابع الجمع، وجاء سرده للمعلومات على حسب الموضوعات، والـدول، والشخصيات.

تقويم كتابات المجموعة التقليدية:

(أ- التـاريخ العـام ب- التـاريخ الفكـري جـ- كتـب التـراجم د- كتب الملاحة البحرية- التجارية هـ- تواريخ المدن).

١- دوافع الكتابة:

اختلفت دوافع الكتابة في هذه المجموعة التقليدية من مؤلف لآخر، فكل منهم قد اهـتم بتاريخ منطقة ما أو موضوع ما، وعلى ضوء ذلك الاهتمام ذكروا الدوافع التي مـن أجلها قاموا بالكتابة عن تلك الموضوعات وذلك في مقدمات مؤلفاتهم:

أ- فمنهم من كانت دوافعه للكتابة عدم الاهتمام بتاريخ تلك المنطقـة المختـارة اهتماماً كافياً مما جعل تاريخها مجهولاً، وهم يحاولون أن يسدوا ذلك الفراغ (الثور: هذه، باحنان: جواهر، الحامد: تـاريخ، محمـد الأكـوع: الـيمن، الحبشي: حياة، الشماحي: اليمن، البكري: حضرموت).

ب- ومنهم من كانت دوافعه علمية، فيحاول إلقاء الضوء على موضـوع مـا تمكن القراء من الاطلاع على ذلك أو أنه لم يسبق أحد من المعاصرين إلـى درس ذلك الموضوع (باوزير: صفحات، هاشـم:حضـرموت، بـامطرف: الجامع، شهاب: أضواء).

ج- ومنهم من كانت دوافعه تربوية، فنظراً لعدم معرفة الأجيـال شـيئاً عـن تـاريخ بلادهم، والتماس بعض المسؤولين عن التعليم في ذلك القطر لبعضـهم أن يكتبـوا كتباً في التاريخ يكون مرجعاً للمدرسين والطلاب (لقمان: تاريخ، الحامد: تـاريخ، الشاطري: أدوار).

د- ومنهم من كانت دوافعه تصويب بعض الأخطاء التي وقع فيها بعض الباحثين من العرب والأجانب عند تناولهم لبعض المواضيع، فتصدى لتصويب ذلك (شهاب: فن).

هـ- ومن الكتاب من دفعه الواجب المقدس في أن يضع تاريخاً متواضعاً لوطنه الحبيب يصل حاضره بماضيه (محمد الأكوع: اليمن).

و- ورأى أحدهم أن موضوعاً ما كان ذا أهمية وحصيلة فكرية كان له أثره في المجتمع والدولة وغطّى فترة زمنية ليست بالقصيرة، فاهتم بذلك الموضوع (الحبشي: الصوفية).

ز- وأخيراً صاحب ذلك الدافع المحزن الذي وجد نفسه داخل السجن وسُمِحَ له بالاطلاع على بعض الكتب هناك، فدفعه ذلك إلى الاهتمام والكتابة في موضوع ما (الشامي: تاريخ).

٢- التعامل مع المصادر والمراجع:

أما تعامل أصحاب هذه المجموعة مع المصادر والمراجع التي اعتمدوا عليها في كتاباتهم، وإتباعهم للنقد والتمحيص فنجدهم عامة قد وقعوا تحت تأثير تلك المصادر فلا نرى نقداً أو تمحيصاً وإن كان بعضهم قد ذكر في مقدمته أنه سيقوم بالنقد والتمحيص للروايات ولكن عند الولوج في الكتابة نسي النقد والتمحيص، كما أن جزءاً قليلاً منهم مثل (باوزير: صفحات، الشاطري: أدوار، الحامد: تاريخ، الشامي: تاريخ) حاول النقد والتحليل، ولكنها حالات قليلة.

٣- استيفاء المصادر:

وأما عن استيفائهم للمصادر والمراجع المختلفة، فيتضح عودتهم إلى مثل كتب التاريخ العام المعروفة، ونادراً ما عاد أحدهم إلى المصادر الأخرى مثل كتب الأدب والجغرافيا والرحلات وغيرها. وكان معظم أصحاب هذه المجموعة يشيرون في بعض الحالات إلى المصادر والمراجع التي استقوا معلوماتهم منها وينسون أو يتناسون في حالات أخرى،

ولكن التزم كل من (شهاب: فن، إسماعيل الأكوع: المدارس، ومحمد الأكوع: اليمن، الحامد: تاريخ، الشامي: تاريخ) بتوثيق معلوماتهم من المصادر والمراجع المختلفة بدقة.

٤- الاستفادة من المصادر والمراجع:

وأما عن مدى استفادتهم من تلك المصادر والمراجع بما تحتويه من معلومات فقد كانت قليلة، واختيارهم لمواضيع طويلة، فأصبح اطلاعهم على تلك المصادر والمراجع تجوالاً سريعاً إلا أن بعضهم (إسماعيل الأكوع: مدارس، وشهاب: أضواء، والحامد: تاريخ) كانوا أكثر استفادة من الأبحاث الأثرية العربية والأجنبية، ومن الدراسات الأجنبية (شهاب، فن) ومن بعض المخطوطات التي لا تزال في طي الكتمان (إسماعيل الأكوع: مدارس، محمد الأكوع: اليمن، الحامد: تاريخ).

تناولت كتب التاريخ العام امتداداً زمنياً طويلاً يمتد منذ ما قبل الإسلام حتى وقتنا الحاضر، وذلك الامتداد جعلهم يتناولون التاريخ تناولاً عاماً نظراً لطول الفترة موضوع الكتابة، كما نلاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه يبدؤون بداية عامة بتدوين تاريخ ما قبل الإسلام، وتاريخ الإسلام ثم يعودون لتدوين تاريخ المنطقة التي يكتبون عنها.

أما الأساليب التي اتبعها أصحاب هذا الاتجاه في تنظيم كتاباتهم، فقد جمعت بين سرد للتاريخ حسب توالي الدول – اليمن في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم واليمن في عصر الخلفاء الراشدين، والدولة الأموية، والدولة العباسية في الفترة الإسلامية بوجه عام، أو تلك الدويلات – المستقلة وشبه المستقلة – التي قامت في تلك المنطقة موضوع الكتابة، وسرد للتاريخ على حسب توالي شخصيات تاريخية، وعلى حسب موضوعات حضارية.

المجموعة الثانية: الكتابات العلمية:

تعددت موضوعات الكتابة التي تناولتها هذه المجموعة، فقد عُنيت بالعديد من جوانب التاريخ المختلفة، وتمثل (٤٤) مؤلفاً، ومن الممكن أن نصنف الكتابات التي ظهرت على أيدي هذه المجموعة إلى الاتجاهات الآتية:

١- التاريخ السياسي العام لليمن ومظاهر الحضارة:

تبلغ نسبة هذه الكتابات (٢٢) مؤلفاً من مجموع (٤٤) مؤلفاً، فهي تحتل نسبةً كبيرة من كتابات هذه المجموعة، ومن الممكن أن نقسم الكتابات في هذا الاتجاه إلى ثلاثة أقسام:

الأول: كتابات عن التاريخ السياسي العام لليمن.

الثاني: كتابات عن الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن.

الثالث: كتابات عن مشاركة أهل اليمن في الفتوحات الإسلامية وعن القبائل اليمنية في الأمصار الجديدة.

أولاً:- كتابات عن التاريخ السياسي العام لليمن:-

وتمثله الكتابات الآتية:

١. النفوذ الفاطمي في جزيرة العرب: محمد جمال الدين سرور، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م، ١٢٣ص، وسيشار إليه فيما بعد(سرور: النفوذ) ويتكون من أربعة فصول، تناول في الفصل الأول: الدعوة الفاطمية في بلاد الحجاز، وفي الفصل الثاني:السيادة الفاطمية في بلاد البحرين وفي الفصل الثالث: الدعوة الفاطمية في اليمامة وعُمان، والفصل الرابع: النفوذ الفاطمي في بلاد اليمن.

٢. الصليحيون والحركة الفاطمية في اليمن من سنة ٢٦٨هـ إلى سنة ٦٢٦هـ: حسين بن فيض الله الهمداني، المعهد الهمداني للدراسات الإسلامية، القاهرة، ١٩٥٥م ٣٩٨ص، وسيشار إليه فيما بعد (الهمداني: الصليحيون) وقد قسم الكتاب إلى: الباب الأول: حركة الشيعة في اليمن قبل ظهور منصور اليمن، الباب الثاني: الدولة الفاطمية الأولى في عهد منصور اليمن، الباب الثالث: الدعوة بعد منصور اليمن حتى ظهور الصليحي، الباب الرابع: عهد الملك علي بن محمد الصليحي، الباب الخامس: عهد الملك المكرم أحمد الصليحي، الباب السادس: عهد السيدة

الحرة الملكة أروى بنت أحمد الصليحية، الباب السابع: العلاقات بين الدولتين الفاطمية والصليحية مظاهرها وأثارها، الباب الثامن: أسباب ومظاهر سقوط الدولة الصليحية، الباب التاسع:آداب الدعوة الفاطمية وتحولها إلى اليمن، الباب العاشر: دعوة اليمن ونشاطها العلمي من أواخر عهد الملك الحرة إلى ظهور دولة آل رسول، وقسم الملاحق.

٣. الأيوبيون في اليمن مع مدخل في تاريخ اليمن الإسلامي إلى عصرهم: محمد عبد العال أحمد، ج١، ٤٠٧ص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٠م، وسيشار إليه فيما بعد (احمد: الأيوبيون) تغطي الدراسة الفترة الممتدة، بين ٥٦٩هـ (١١٧٤م) – ٦٢٦هـ (١٢٢٩م) ومحتوياته:الفصل الأول مقدمة عرض فيها لتاريخ اليمن في العصر الإسلامي حتى الفتح الأيوبي لليمن٥٦٩هـ(١١٧٤م). والفصل الثاني: توران شاه وفتح اليمن.والفصل الثالث: نواب توران شاه في اليمن.والفصل الرابع: طغتكين بن أيوب واستقرار الأوضاع في اليمن.والفصل الخامس: المعز إسماعيل بن طغتكين وسوء الأحوال في عهده.والفصل السادس: سلطنة الناصر أيوب، ومحاولات استعاد السيطرة الأيوبية في اليمن.والفصل السابع: تدهور موقف الأيوبيين في اليمن، وسلطنة سليمان بن شاهنشاه بن تقي الدين عمر الأيوبي.والفصل الثامن: اليمن وسلطنة الملك المسعود ابن الكامل.والفصل التاسع: سقوط دولة بني أيوب في اليمن وقيام دولة بني رسول.

٤. بنو رسول وبنو طاهر وعلاقات اليمن الخارجية في عهدهما (٦٢٨ – ٩٢٣هـ – ١٢٣ – ١٥١٧م): محمد عبد العال أحمد، ج١، ٦٠٠ص، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (١٩٨٠م)، وسيشار إليه فيما بعد:(أحمد: بنو رسول)، هذه الدراسة متممة لما بدأه في الدراسة السابقة، وقد قسم الباحث دراسته إلى الأبواب الآتية:

الباب الأول: التاريخ السياسي.الفصل الأول، قيام دولة بني رسول على عهد نور الدين عمر بن رسول، الفصل الثاني: بنو رسول بعد نور الدين.الفصل الثالث: دولة بني طاهر.الباب الثاني: العلاقات الخارجية.الفصل الرابع، العلاقات الخارجية في عصر بني رسول.الفصل الخامس: العلاقات الخارجية في عصر بني رسول.

٥. معتزلة اليمن دولة الهادي وفكره: علي محمد زيد، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، دار العودة، بيروت، ط١، ١٩٨١م، ط٢، ١٩٨٥م،١٩٦ ص، وسيشار إليه فيما بعد: (زيد: معتزلة اليمن). وقد قسم الكتاب إلى مقدمة تناول فيها الحديث عن نشأة الزيدية وعلاقتها بالمعتزلة، وعن اليمن قبيل مجيء الهادي، والفصل الأول: الهادي وقدومه إلى صعدة، الفصل الثاني: دولة الهادي في صعدة بين التوسع والانهيار. والفصل الثالث: مصير دولة الهادي بعد موته. والفصل الرابع: آراء الهادي الكلامية.

٦. معالم التطور السياسي في دولة بني نجاح وعلاقتهم بالصليحيين: محمد عيسى الحريري، دار القلم، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م،١٠١ ص، وسيشار إليه فيما بعد (الحريري: معالم). ومحتوياته الفصل الأول: قيام دولة بني نجاح، الفصل الثاني: الصراع بين النجاحيين والصليحيين، والفصل الثالث: عصر نفوذ الوزراء وسقوط الدولة.

٧. اليمن في صدر الإسلام من البعثة المحمدية حتى قيام الدولة الأموية: عبد الرحمن عبد الواحد الشجاع، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ =١٩٨٧م، ٤٥٦ ص، وسيشار إليه فيما بعد: (الشجاع: اليمن في صدر الإسلام).

وقد قسم الكتاب إلى مقدمة وتمهيد تناول فيها الحديث عن الوضع السياسي والديني لليمن عند ظهور البعثة المحمدية. والباب الأول: اليمن في عهد النبوة، والباب الثاني: اليمن في عهد الخلفاء الراشدين.

٨. الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي والياً وفقيهاً ومجاهداً: عبد الفتاح شايف نعمان، د. ن، د.م، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، ٣٩٩ص، وسيشار إليه فيما بعد:(نعمان: الإمام الهادي). وقد قسم الكتاب إلى مقدمة، والباب الأول: عصر الإمام الهادي ونشأته وعلمه، الباب الثاني: جهاد الهادي ودولته وفقهه.

٩. الدويلات المستقلة وشبه المستقلة في اليمن (٢٠٥هـ -٩٢٣هـ): سالم أحمد محل، وفرست مرعي الدهوكي، المنتدى الجامعي للنشر والتوزيع، صنعاء، ط١، ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م، ١٨٦ص، وسيشار إليه فيما بعد: (محل، والدهوكي: الدويلات).وقد قسم الكتاب إلى مقدمة، ثم الحديث عن الدولة الزيادية، واليعفرية، والهادوية، والقرمطية، والصليحية، ودولة بني مهدي، وبني زريع، والدولة الأيوبية، والرسولية، ودولة بني طاهر.

١٠. تاريخ اليمن الإسلامي منذ قيام الدولة الصليحية حتى نهاية الدولة الأيوبية (٤٢٩-٦٢٦هـ): محمد عبده محمد السروري، مكتبة خالد بن الوليد، وعالم الكتب اليمنية، صنعاء، ط ٢٠٠٣م، ٢٩٦ص وسيشار إليه فيما بعد (السروري: تاريخ) وقد قسم الكتاب إلى ثلاثة أبواب: الباب الأول: الدولة الصليحية. الباب الثاني: دويلات صنعاء وعدن وزبيد. الباب الثالث: الحكم الأيوبي لليمن.

١١. محاضرات في تاريخ اليمن الإسلامي منذ دخول الإسلام إلى اليمن حتى دخول الأيوبيين (١هـ - ٥٦٩ هـ): داود المندعي، مركز التربية، صنعاء، ٢٠٠٢م،٣٥٧ ص، وسيشار إليه فيما بعد: (المندعي: محاضرات). وقد تناول الكتاب في موضوعه الأول: لماذا ندرس تاريخ اليمن الإسلامي ؟ والموضوع الثاني: ما الصورة التاريخية لتاريخ اليمن في العصر الإسلامي ؟ الموضوع الثالث: ما مصادر تاريخ اليمن في العصر الإسلامي ؟ والموضوع الرابع: تاريخ اليمن في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم. الموضوع الخامس: تاريخ اليمن في عصر الخلفاء الراشدين. والموضوع السادس: تاريخ اليمن في عصر الدولة

الأموية. والموضوع السابع: تاريخ اليمن في عصر الدولة العباسية. والموضوع الثامن: الدويلات المستقلة وشبه المستقلة وهي: الدولة اليعفرية، والدولة الزيادية، والدولة الإسماعيلية الأولى، ودولة الأئمة الزيديين، والدولة الصليحية، والدولة الزريعية، ودولة بني حاتم، ودولة بني مهدي. والموضوع التاسع: الدولة الأيوبية في اليمن.

الثاني: كتابات عن الحياة السياسية في اليمن ومظاهر الحضارة:

وهذه الكتابات تجمع بين دراسة الجانبين ؛ الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في مؤلف واحد، وتمثل هذا الاتجاه الكتابات الآتية:-

١٢. تاريخ اليمن الإسلامي في القرون الثلاثة الأولى للهجرة (عصر الولاة): محمد أمين صالح، مطبعة الكيلاني، القاهرة، ط١، ١٩٧٥م، ٢٤٩ص، وسيشار إليه فيما بعد: (صالح: تاريخ). وقد قسم الكتاب إلى مقدمة، والفصل الأول: التاريخ السياسي لليمن في عصر دولة التبابعة، والفصل الثاني: فجر الإسلام في اليمن، والفصل الثالث: أثر اليمن في الدولة الإسلامية على عصر الخلفاء الراشدين، والفصل الرابع: اليمن ولاية إسلامية، والفصل الخامس: الحركات الاستقلالية باليمن في أواخر القرن الثالث الهجري، والفصل السادس: الحياة الاقتصادية والاجتماعية. اليمن في ظل الإسلام منذ فجره حتى قيام دولة بني رسول: عصام الدين عبد الرؤوف الفقي، ج١، ٣٨٧ص، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢م. وسيشار إليه فيما بعد:(الفقي: اليمن).وقد قسم الكتاب إلى ثلاثة أبواب: الباب الأول: الحياة السياسية في بلاد اليمن في عصر الولاة. الباب الثاني: الدول الإسلامية المستقلة في اليمن. والباب الثالث: مظاهر الحضارة في بلاد اليمن منذ فجر الإسلام حتى قيام دولة بني رسول (الحياة الاقتصادية، والنشاط التجاري، والإدارة المالية، والمظاهر الاجتماعية، والحياة الثقافية).

١٣. الحجاز واليمن في العصر الأيوبي: جميل حرب محمود حسين، ج١، ٢٧٧ص، منشورات تهامة، جدة،١٩٨٥م. وسيشار إليه فيما بعد: (حسين: الحجاز). تناول مقدمة عن موضوعات الدراسة ودراسة للمصادر.والباب الأول: الحياة السياسية في الحجاز واليمن في العصر الأيوبي.والباب الثاني: الحياة الاقتصادية في الحجاز واليمن في العصر الأيوبي.والباب الثالث: الحياة الدينية والفكرية في الحجاز واليمن في العصر الأيوبي.والباب الرابع: الحياة الاجتماعية في الحجاز واليمن في العصر الأيوبي.

١٤. الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في العصر الأيوبي ٥٦٩-٦٢٦هـ: محمد بن علي مسفر عسيري، ج١، ٣٦٤ص، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٥م، وسيشار إليه فيما بعد (عسيري: اليمن). تناول مقدمة عن جغرافية اليمن. والفصل الأول: بسط النفوذ الأيوبي على اليمن.والفصل الثاني: جهود الأيوبيين في سبيل توحيد بلاد اليمن.والفصل الثالث العلاقات بين الأيوبيين والزيدية في اليمن والأشراف في الحجاز.الفصل الرابع: ضعف النفوذ الأيوبي في بلاد اليمن وانتقال الحكم من الأيوبيين إلى الرسوليين. والفصل الخامس: نظام الحكم في الدولة الأيوبية في اليمن. والفصل السادس: الحياة العامة في اليمن في ظل الحكم الأيوبي.

١٥. اليمن في عيون الرحالة: عبد الرحمن عبد الواحد الشجاع، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، وسيشار إليه فيما بعد: (الشجاع: اليمن في عيون الرحالة).

١٦. تاريخ اليمن في الإسلام حتى نهاية القرن الرابع الهجري: عبد الرحمن عبد الواحد الشجاع دار الفكر المعاصر، صنعاء، ط٢، ١٩٩٧م، ٣٣٦ص، وسيشار إليه فيما بعد: (الشجاع: تاريخ) وقد تناول الكتاب في بعد المقدمة في الفصل الأول عن النواحي التصورية والسياسية في اليمن عشية ظهور الإسلام. والفصل

الثاني: الوصول التلقائي للإسلام إلى اليمن. والفصل الثالث: التحول من الجاهلية إلي الإسلام، والفصل الرابع: قضية الردة في اليمن، والفصل الخامس: موقف اليمن من الفتوح والفتنة، والفصل السادس: اليمن في عصري بني أمية وبني العباس، والفصل السابع: محاولات المبكرة لتغيير الخلافة من داخل اليمن، والفصل الثامن: الاتجاه المذهبي للانفصال عن الخلافة (الاتجاه الزيدي والاتجاه الإسماعيلي (القرامطة). الفصل التاسع: الاتجاهات القبلية الانفصالية الدولة اليعفرية، ودولة بني زياد. والفصل العاشر: التحولات الإدارية. الفصل الحادي عشر: التحولات المالية والاقتصادية. الفصل الثاني عشر: التحولات الاجتماعية. والفصل الثالث عشر: التحولات العلمية.

١٧. الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في عهد الدويلات المستقلة:محمد عبده محمد السروري، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ٨٣٨ ص، وسيشار إليه فيما بعد: (السروري: الحياة السياسية ومظاهر الحضارة). وقد قسم الكتاب إلى قسمين: القسم الأول: التاريخ السياسي، وقد قسمه إلى ثلاثة أبواب الباب الأول: الدولة الصليحية، والباب الثاني: دويلات صنعاء، وعدن، وزبيد، والباب الثالث: الحكم الأيوبي لليمن. والقسم الثاني مظاهر الحضارة، وقد قسمه إلى: الباب الأول: النظم الحضارية في اليمن، والباب الثاني: الحياة الاقتصادية، والباب الثالث: الحياة العلمية والتعليمية، والباب الرابع: الحياة الاجتماعية.

١٨. دراسات وبحوث في تاريخ اليمن الإسلامي: محمد عيسى الحريري عالم الكتب، بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

١٩. بلاد اليمن في العصر العباسي الأول: إيمان أحمد شمسان، دار الثقافة العربية، الشارقة، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

الثالث: كتابات عن مشاركة أهل اليمن في الفتوحات الإسلامية، وعن القبائل اليمنية في الأمصار الجديدة:

٢٠. أهل اليمن في صدر الإسلام ودورهم واستقرارهم في الأمصار: نزار عبد اللطيف الحديثي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، ٢٢٤ ص، وسيشار إليه فيما بعد: (الحديثي: أهل اليمن).

٢١. القبائل اليمنية في مصر منذ الفتح العربي حتى نهاية العصر الأموي: السيد طه أبو سديرة، مكتبة الشعب ، القاهرة، ط١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ٢٣٠ص، وسيشار إليه فيما بعد: (أبوسديرة: القبائل). وقد قسم الكتاب إلى الفصل الأول: صور القبائل اليمنية، وتخطيط الفسطاط أشراف اليمنيين. والفصل الثاني: لدراسة موقف قبائل اليمن وشيوخها إزاء الأحداث السياسية التي وقعت في حاضرة البلاد، وفي مقر الخلافة سواء في المدينة أو في دمشق عاصمة الأمويين. والفصل الثالث: نظم الحكم في مصر في عصر الولاة. والفصل الرابع: دور اليمنيين الحضاري.

الأساليب المتبعة في تنظيم كتابات اتجاه التاريخ السياسي العام للـيمن ومظـاهر الحضارة:

بدأ أصحاب هذا الاتجاه بكتابة فصل تمهيدي جغرافي وتاريخي لما قبل الإسلام عـن الموضوع الذي يكتبون عنه، ونجدهم يبدؤون بتمهيد عن تحليل المصادر أو بفصـل عن السكان ودياناتهم، ثم يركزون على التاريخ السياسي، وإن كان بعضهم يتنـاول التاريخ السياسي بالإضافة إلى الحديث عن الجوانب الاقتصادية والتجارية.

وأما الأساليب التي اتبعها مؤلفو التاريخ السياسي العام ومظاهر الحضارة مـن هـذا الاتجاه في تنظيم كتاباتهم، فقد سرد كل منهم تاريخ المنطقة التي يكتب عنهـا علـى حسب توالي الدول وعلى شـكل موضـوعات محـاولين المحافظـة علـى وحـدة

الحدث،وتكامل الموضوعات المدروسة بترتيب زمني حسب توالي الأحداث، وقد وفق أصحاب هذا الاتجاه في عرضهم لما يكتبون واتسمت دراساتهم بالجدية.

تتميز هذه الكتابات بتناولها الدقيق للفترة موضوع الدراسة، فهي أكثر تحديداً لموضوع الدراسة بحدوده الزمنية والمكانية، وهي في هذا تختلف عما سبقها من حيث التركيز الدقيق، وجميع هذه الكتابات قدمتْ بصفتها رسائل ماجستير ودكتوراه في العديد من أقسام التاريخ في الجامعات العربية، وتعد كتاباتهم نقلة عن جميع ما سبق من كتابات.

الأساليب المتبعة في تنظيم الكتابة لدى مؤلفي الحياة السياسية ومظاهر الحضارة:

اهتم أصحاب هذا الاتجاه باختيار فترة زمنية محددة هي الفترة الأيوبية في اليمن، وتناولوا المواضيع السياسية، والحضارية بجميع جوانبها والتي نالت الاهتمام الأكبر، فنجد في هذه الدراسات التركيز على إنجازات المجتمع وكيفية حياته، وهذا توجّه جديد لم يلق الاهتمام من قبل بالكيفية التي تناولها أصحاب هذا الاتجاه، فحاولت هذه الدراسات تناول جوانب المجتمع المختلفة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والفكرية.

والأسلوب الذي اتبعه كُتّاب هذا الاتجاه في تنظيم كتاباتهم هو التنظيم على حسب الموضوعات، مع المحافظة على وحدة الحوادث وتكامل الموضوعات وبترتيب زمني على التوالي، وقد اتسمت هذه الكتابات بجدية أكثر.

التاريخ الفكري والمذاهب الدينية:

تبلغ نسبة هذه الكتابات أربعة مؤلفات من مجموع(٤٤) مؤلفاً، فتحتل نسبة ضئيلة من مجموع أعمال هذه المجموعة، ويمثل هذا الاتجاه الكتابات الآتية:-

١-قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة اليمن الإسلامي: عبد العزيز المقالح، دار العودة، بيروت، ط١، ١٩٨٢م، ٢٤٥ص، وسيشار إليه فيما بعد (المقالح: قراءة). قد قسم

الكتاب إلى: الفصل الأول: الزيدية، الفصل الثاني: المعتزلة، الفصل الثالث: الإسماعيلية، الفصل الرابع: سلفيون لكن.. أحرار (المقبلي والشوكاني)•

٢-الزيدية نظرية وتطبيق: علي بن عبد الكريم الفضيل شرف الدين، د. ن، عمان، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، ١٧٣ص. وقد قسم الكتاب إلى مدخل البحث: التعريف بالزيدية، ثم التوحيد: نظرية وتطبيق والعدل نظرية وتطبيق، والوعد والوعيد نظرية وتطبيق، والنبوات: نظرية وتطبيق، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نظرية وتطبيق، والخلافة الإسلامية، وتأسيس الدولة الزيدية في اليمن ومبايعة الإمام الهادي.

٣-الحياة الفكرية في اليمن في القرن السادس الهجري: محمد رضا حسن الدجيلي، ج١، ٢٤٩ص، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م. وسيشار إليه فيما بعد: (الدجيلي: الحياة).تناول في المقدمة دراسة مختصرة عن الوضع السياسي.

الفصل الأول: المراكز الفكرية. الفصل الثاني: العلاقات الفكرية بين اليمن وبقية الأقطار العربية والإسلامية وفي الفصل الثالث: الدراسات الدينية. الفصل الرابع: الدراسات التاريخية. الفصل الخامس الدراسات اللغوية والأدبية. الفصل السادس الدراسات العلمية والعقلية.الفصل السابع العوامل المؤثرة في الحركة الفكرية وخصائصها.

٤-تاريخ المذاهب الدينية في بلاد اليمن حتى نهاية القرن السادس الهجري: أيمن فؤاد سيد، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، ٣١٣ص.

تناول فيه مقدمة ثم مصادر الكتاب – دراسة نقدية، والباب الأول: مذهب السنة في بلاد اليمن في القرنين الخامس والسادس للهجرة، والباب الثاني: الدعوة الفاطمية في اليمن في القرنين الخامس والسادس الهجري، والباب الثالث: دولة اليمن الزيدية في القرنين الخامس والسادس الهجريين، ثم الملاحق وثبت المصادر والمراجع.

الأسلوب المتبع في تنظيم الكتابة التاريخية لدى اتجاه التاريخ الفكري والمذاهب الدينية:

ركز الباحثون على تناول موضوع التاريخ الفكري والمذاهب الدينية لليمن في العصر الإسلامي، وكان أسلوب تنظيمهم في الكتابة على حسب الموضوعات بترتيب زمني مقسمين تلك الموضوعات الرئيسية إلى وحدات فرعية كل منها تشكل موضوعاً متكاملاً، وتعد هذه الدراسات دراسات جادة، فقد وفق الباحثون في تناول الموضوعات من جوانبه المختلفة.

٢-التاريخ الاقتصادي:

تبلغ نسبة هذه الكتابات خمسة أعمال من مجموع(٤٤) مؤلفاً ومن مجموع هذه الأعمال الخمسة كان منها أربعة أعمال تناولت النشاط التجاري بينما عمل واحد تناول مفردة من مفردات الزراعة وهي الري وكانت عن غيول صنعاء. ويمثل هذا الاتجاه الكتابات الآتية:

أ-عن النشاط التجاري:

١-تجارة مصر في البحر الأحمر منذ فجر الإسلام حتى سقوط الخلافة العباسية: عطية القوصي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦م، ٣٠٦ص وسيشار إليه فيما بعد: (القوصي: تجارة). ومحتوياته مقدمة ثم الباب الأول: تجارة مصر في البحر الأحمر حتى بداية القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي)، والباب الثاني: تجارة البحر الأحمر زمن الطولونيين والإخشيديين، والباب الثالث: الفاطميون وتجارة البحر الأحمر، والباب الرابع: الأيوبيون وتجارة البحر الأحمر، والباب الخامس: المنشآت التجارية والنظم المالية.

٢- النشاط التجاري في شبه الجزيرة العربية أواخر العصور الوسطى، (١٢٥٠-١٥٨٠م): علي حسين السليمان الناصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٤٠٠هـ-

١٩٨٠م. ٣٣٩ص وسيشار إليه فيما بعد:(الناصر: النشاط). تناول في المقدمة الحديث عن موقع شبه الجزيرة العربية وأهميته.الفصل الأول: الأهمية التجارية لشبه الجزيرة قبل منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، الفصل الثاني: المراكز الأساسية للنشاط التجاري في شبه الجزيرة العربية.الفصل الثالث: طرق التجارة ومحطاتها في شبه الجزيرة العربية.الفصل الرابع: العلاقات التجارية بين شبه الجزيرة العربية مع البلاد المجاورة.الفصل الخامس: البضائع والحاصلات التي كانت محور النشاط التجاري لشبه الجزيرة العربية أواخر العصور الوسطى.

٣-تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية (٤١-٩٠٤هـ / ٦٦١-١٤٩٨م): شوقي عبد القوي عثمان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (١٥١) يوليو، تموز، ١٩٩٠م،٣٦٠ص، وسيشار إليه فيما بعد (عثمان: تجارة). تناول في المقدمة أهم مصادر البحث.الفصل الأول: القوى البحرية في المحيط الهندي.الفصل الثاني: الطرق الملاحية في المحيط الهندي وأساليبها.الفصل الثالث: سفن المحيط الهندي.الفصل الرابع: الموانئ والمراكز التجارية.الفصل الخامس: السلع التجارية المتداولة في بلدان المحيط الهندي.الفصل السادس: نظم التعمل في الموانئ المختلفة وطوائف التجار بها.

ويمكن أن نصنف ضمن هذا الاتجاه كتاب:

٤-موانئ ساحل حضرموت: خالد سالم با وزير، مكتبة دار المعرفة، المكلا، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، وسيشار إليه فيما بعد: (با وزير: موانئ).

ب-عن النشاط الزراعي – الري:

٥- غيول صنعاء دراسة تاريخية أثرية وثائقية: عبد الوهاب محمد عسلان، دار الفكر المعاصر، بيروت – دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، ٢٦٣ص، وسيشار إليه فيما بعد: (عسلان: غيول).وقد قسم الباحث دراسته إلى مقدمة، والفصل الأول: استنباط مياه الغيول. والفصل الثاني: تقسيم مياه الغيول. والفصل

الثالث: غيول صنعاء وتاريخها. والفصل الرابع: غيول صنعاء وآثارها ووثائقها، وخاتمة، وقائمة بالمصادر وفهرس للخرائط والأشكال والصور.

الأسلوب المتبع في تنظيم الكتابة لدى اتجاه التاريخ الاقتصادي:

بدأ أصحاب هذا الاتجاه بكتابة تمهيد جغرافي، وقد اهتموا بجانب واحد من جوانب التاريخ الاقتصادي وهو التجارة، فتحدث (القوصي: تجارة) عن تجارة مصر في البحر الأحمر ومنها التجارة مع بلاد اليمن، وتحدث (الناصر: النشاط) عن التجارة في شبه الجزيرة العربية في العصر المملوكي، واهتم (عثمان: المحيط) بالحديث عن منطقة أو عالم المحيط الهندي، ومن ضمنها المراكز التجارية على الساحل الجنوبي لليمن، واهتم (باوزير: موانئ) بموانئ ساحل حضرموت فقط دون سواها من موانئ اليمن وكان التركيز لديهم على النشاط التجاري من طرق وموانئ وسلع تجارية والتعامل التجاري، والعلاقات التجارية مع البلدان المجاورة، وتحدث (عسلان) الحديث عن غيول صنعاء، تاريخها، وآثارها.

والأسلوب الذي اتبعه كتاب هذا الاتجاه في تنظيم كتاباتهم هو التنظيم بحسب الموضوعات بترتيب زمني، مقسمين تلك الموضوعات إلى وحدات فرعية تشكل كلٌ منها موضوعاً متجانساً.

٣- تواريخ المدن:

تبلغ نسبة هذه الكتابات (٧) مؤلَّفات من مجموع (٤٤) مؤلَّفاً، ويمثل هذا الاتجاه الكتابات الآتية:

١-عدن، دراسة في أحوالها السياسية والاقتصادية ٥٤٦هـ- ٦٢٦هـ/١٠٨٣م-١٢٢٨م: محمد كريم إبراهيم، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٥م،٤٠٧ص، وسيشار إليه فيما بعد: (إبراهيم: عدن) تناول في المقدمة موضوعات الدراسة، وتحليل المصادر.الفصل الأول: عدن وأعمالها. الفصل الثاني: إمارة بني المكرم في عدن.الفصل الثالث: حكم بني زريع في

عدن.الفصل الرابع: عدن في العهد الأيوبي.الفصل الخامس: ميناء عدن وفعالياته الاقتصادية.الفصل السادس: تجارة عدن.التواريخ المحلية لمدينة زبيد في اليمن دراسة في مناهجها ومصادر وأسس تأليفها: محمد كريم إبراهيم، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، ط١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ٩٧ص، وسيشار إليه فيما بعد: (إبراهيم: التواريخ).تناول في التمهيد نشأة التواريخ المحلية وفي الفصل الأول تناول كتاب: المفيد في أخبار زبيد وفي الفصل الثاني تناول الكتاب: الجوهرة الفريدة في تاريخ مدينة زبيد بالدراسة. وفي الفصل الثالث تناول كتاب: بغية المستفيد في أخبار مدينة زبيد. وفي الفصل الرابع تناول بالدراسة كتاب الفضل المزيد على بغية المستفيد في أخبار زبيد.

٢-المواقع الإسلامية المندثرة في وادي حلي (٣-٩هـ/ ٩-١٥م): أحمد بن عمر الزيلعي، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية السابعة، الرسالة (٣٩)، ١٤٠٦هـ/-١٩٨٦م، ٧٧ص، وسيشار إليه فيما بعد:(الزيلعي: المواقع) وتناول فيه الحديث عن ميناء ومدينة حلي في المصادر العربية، والمسح الأثري لمدينة حلي ابن يعقوب وضواحيها، وميناء أو مرسى حلي.

٣-عدن في التاريخ بين الازدهار والانهيار من عهد الزريعيين إلى عهد الاشتراكيين: علوي عبد الله طاهر، د. ن، د. م، ١٩٩٧م، ١٣٣ص. وسيشار إليه فيما بعد (طاهر: عدن). ما يخص فترة الدراسة الفصل الأول: عدن في العصور الإسلامية حتى ص٣٥ يتناول: عدن في عصر بني زريع، وعدن في عصر الأيوبيين، وعدن في عصر بني رسول، وعدن في عصر بني طاهر.

ويمكن تصنيف الكتابات الآتية ضمن هذا الاتجاه وهي:

٤-مدينة حيس اليمنية تاريخها وآثارها الدينية: عبد الله عبد السلام الحداد، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، وسيشار إليه فيما بعد:(الحداد: حيس).

٥-عدن من قبيل الإسلام حتى إعلان الدولة العباسية: محمد أحمد محمد، دار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع، الشارقة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٦-صنعاء في كتابات المؤرخين المسلمين في القرن الرابع من (٣٠٠-٤٠٠هـ) إيمان محمد عوض بيضاني، دار الثقافة العربية للنشر، الشارقة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

الأساليب المتبعة في تنظيم الكتابة التاريخية لدى اتجاه تواريخ المدن:

بدأ أصحاب هذا الاتجاه بكتابة مقدمة جغرافية تناولوا فيها موقع المدينة موضوع الدراسة وأهميته، ثم حديث مختصر عن تاريخ المدينة وتمهيد يسبق الفترة موضوع الدراسة يتبع ذلك حديث مسهب عن الفترة موضع الدارسة.

والأسلوب الذي اتبعه كتاب هذا الاتجاه في تنظيم كتاباتهم هو التنظيم على حسب الموضوعات بترتيب زمني، مقسمين تلك الموضوعات إلى وحدات فرعية كل منها تشكل موضوعاً متجانساً.

وأصحاب هذا الاتجاه لم يقتصروا على تناول التاريخ السياسي لهذه المدن ولكن نال الجانب الاقتصادي والاجتماعي والعمراني اهتماماً كبيراً.

ويعد اتجاه تواريخ المدن إضافة أخرى إلى هذه المجموعة، حيث ظهر بشكل أكثر وضوحاً وجدية، فلم يسبق أن تم تناول هذه الموضوعات المدروسة بالكيفية التي تناولها أصحاب هذا الاتجاه.

٤- التاريخ الاجتماعي:

تبلغ نسبة كتابات هذا الاتجاه ثلاثة كتب من مجموع (٤١) مؤلفاً، فهي تحتل نسبة ضئيلة جداً من مجموع مؤلفات هذه المجموعة، ويمثل هذا الاتجاه الكتابات الآتية:

١. نظرة في تطور المجتمع اليمني: سلطان أحمد عمر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٠م٢٨٦ص، وسيشار إليه فيما بعد:(عمر: نظرة)، ما يتعلق

بفترة الدراسة الفصل الثاني: الحديث عن النظام الإقطاعي من ص٤١-ص١١٧، تناولت الدراسة إبراز تطور المجتمع اليمني من مرحلة النظام العبودي القديم، فمرحلة النظام الاقتصادي والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الحديثة والمعاصرة.

ويعتبر (عمر: نظرة) مثالاً لمن يتشبع بنظرية معينة مسبقة، ويحاول تفسير التاريخ على ضوئها، فهو يرى أن تطبيق المنهج الاشتراكي العلمي على واقع المجتمع اليمني يعد المنهج الوحيد الذي يمكن بواسطته كتابة تاريخ الشعوب لا تاريخ الملوك والأمراء ومغامراتهم وحروبهم (ص٥).

٢. المدخل الاجتماعي في دراسة التاريخ والتراث العربي دراسة عن المجتمع اليمني: حمود العودي، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٨٠، ٢٤٧ص. وسيشار إليه بعد: (العودي: المدخل)، وما يتعلق بفترة الدراسة يقع بين ١٠٣ـ حتى نهاية الكتاب ص٢٣٨. تناول في القسم الثاني: الأبعاد النظرية للمضامين الاجتماعية والعقلية في التاريخ والتراث الحضاري اليمني. والقسم الثالث: المدخل الاجتماعي في التاريخ والتراث العربي بين البعد القطري والقومي.

٣. القرية والدولة في المجتمع اليمني: قائد الشرجبي، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠م، ٤٣٠ص، وسيشار إليه فيما بعد:(الشرجبي: القرية).

ما يتعلق بفترة الدراسة مواضع متفرقة في ثلاثة فصول تشكل جزءاً من الباب الثالث القرية والدولة في اليمن في العهود الإسلامية من ص١٦٩-ص٢٢٠. الفصل الأول: الأوضاع العامة للمجتمع اليمني، الفصل الثاني: الدولة اليمنية الإسلامية، الفصل الثالث: القرية والدولة.

وركزت الدراسة على الكشف عن أنماط العلاقات بين القرية والدولة في المجتمع اليمني تاريخياً حتى المرحلة المعاصرة، وعن مكانة القرية وأهميتها بالنسبة للدولة.

الأسلوب المتبع في تنظـيم الكتابــة التاريخيــة لــدى اتجــاه التــاريخ الاجتماعي:

ركزت الدارسات على اليمن، وأسلوب التنظيم الذي اتبعه كتّاب هذا الاتجاه في تنظيم كتاباتهم هو التنظيم المتبع في المنهج المستعار (تطبيق المنهج الاشتراكي العلمي على واقع المجتمع اليمني)، والذين أرادوا تطبيقه، فهم مشبعون بنظرية معينــة وحــاولوا تفسير تاريخ المجتمع اليمني على ضوئها.

وكانت تلك الدراسات محاولة جيدة، فلم يسبق للباحثين- على ما يبدو - أن تناولوا أو حاولوا القيام بمثل ما قام به أصحاب هذا الاتجاه الباحثون، ولكن تظل دراســة هــذا الجانب الاجتماعي لليمن بحاجة إلى مزيد من الدراسة.

٥-الاتجاه التربوي (تاريخ التربية):

تبلغ نسبة كتابة هذا الاتجاه كتاباً واحداً من مجموع (٤٤) مؤلفاً، فتحتل نسبة ضئيلة جداً من مجموع أعمال هذه المجوعة، ويمثل هذا الاتجاه الكتابة الآتية:

- المدارس اليمنية في عهد الدول الرسولية: ٦٢٦- ٨٥٨هـ / ١٢٢٩ - ١٤٥٤م: عبد العزيز بن راشد السنيدي، د. ن، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ /٢٠٠٣م ٤٣٤ص، وسيشار إليه فيما بعد:(السنيدي: المدارس).تناول بعد المقدمة تمهيداً تناول فيه لمحة عن تاريخ الدولة الرسولية في اليمن. والفصل الأول: إنشاء المدارس في عصر الدولة الرسولية. والفصل الثاني: النواحي العمرانية للمدارس. الفصل الثالث: إمكانات ومصروفات المدارس. الفصل الرابع: النظام التعليمي. الفصل الخامس: أثر المدارس في الحياة العلمية في العصر الرسولي. الفصل السادس: خريجو المدارس ودورهم في خدمة الدولة والمجتمع.

الأسلوب المتبع في تنظيم الكتابة التاريخية لدى اتجاه تاريخ التربية:

ركز الباحث على تناول موضوع المدارس اليمنية في عصر الدولة الرسولية ٦٢٦-٨٥٨هـ/ ١٢٢٩- ١٤٥٤م. وكان أسلوب تنظيمه في الكتابة على حسب الموضوعات بترتيب زمني مقسما تلك الموضوعات الرئيسية إلى موضوعات فرعية كل منها بشكل موضوعا متكاملا. وتعد الدراسة جادة لمنهجيتها ولحسن اختيارها للموضوع. وقد وفق الباحث في تناول الموضوع من جوانبه المختلفة.

٦-اتجاه الحياة العلمية:

تبلغ نسبة هذه الكتابات مؤلفاً واحداً من مجموع (٤١) مؤلفاً، فتحتل نسبة ضئيلة جداً من مجموع أعمال هذه المجموعة، ويمثل هذا الاتجاه الكتابة الآتية:

١- **الهمداني**: مصادره وآفاقه العلمية: محمود إبراهيم الصغيري، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، د. ت، ١٣١ص، وسيشار إليه فيما بعد: (الصغيري: الهمداني)، وقد قسم الكتاب إلى مقدمة، والباب الأول: مصادر دراسة أبي الحسن محمد الهمداني، والباب الثاني: نظرية الهمداني في الاحتراق ومكانتها في تاريخ العلم. والباب الثالث: مكانة الهمداني في تطور مفهوم الإنسان لظاهرة الجاذبية. الباب الرابع: الهمداني: والريادة العربية في علوم الأرضة.

١- مدخل تاريخي. ٢- كتاب الجوهرتين - نموذجاً.

ركز مؤلف هذا الاتجاه على اختيار شخصية يمنية علمية لعبت دورا مهماً في الحضارة العربية الإسلامية. والأسلوب الذي اتبعه في تنظيم كتابته جاء على حسب الموضوعات مع المحافظة على وحدة الموضوع. وقد اتسمت دراسته بالجدية للمنهجية المتبعة وموضوعها المتميز.

٧-النظم الإسلامية:

تبلغ نسبة هذه الكتابات مؤلفا واحدا فقط من مجموع (٤٤) مؤلفا، فتحتل نسبة ضئيلة جدا من مجموع أعمال هذه المجموعة، ويمثل هذا الاتجاه الكتابة الآتية:

١-النظم الإسلامية في اليمن ميلادا ونشأة: عبد الرحمن عبد الواحد الشجاع، دار الفكر المعاصر، بيروت - دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م، ١٦٠ص، وسيشار إليه فيما بعد:(الشجاع: النظم). بدأ بمقدمة ثم الفصل الأول: التاريخ الإداري، الفصل الثاني:تاريخ النظم المالية.الفصل الثالث:تاريخ النظم الاقتصادية أولاً: الزراعة، ثانياً: الثروة الحيوانية.ثالثاً: الثروة البحرية.رابعاً: الثروة المعدنية.خامساً: الصناعة.سادساً: التجارة.سابعاً: النقود والمكاييل.

الأسلوب المتبع في تنظيم الكتابة التاريخية لدى اتجاه النظم الإسلامية:

ركز الباحث على تناول موضوع النظم الإسلامية في اليمن في فترة زمنية محددة هي فترة الميلاد والنشأة في الحقبة المهمة في التاريخ الإسلامي (عهد النبوة والخلافة الراشدة).

وكان أسلوب تنظيمه في الكتابة على حسب الموضوعات بترتيب زمني مقسما تلك الموضوعات الرئيسية إلى وحدات فرعية كل منها تشكل موضوعا متكاملا، وتعد هذه الدراسة جادة وجديدة في موضوعها وتناولها، فقد وفق الباحث في تناول الموضوع من جوانبه المختلفة.

تقويم كتابات المجموعة العلمية:

(أ- التاريخ السياسي) تاريخ الحياة السياسية ومظاهر الحضارة

ب- تواريخ المدن ج- ا لتاريخ الاقتصادي د- التاريخ الاجتماعي

هـ- التاريخ الفكري) و- التاريخ التربوي (تاريخ التربية). ز-النظم الإسلامية

١. دوافع الكتابة التاريخية عند هذه المجموعة:

اختلفت دوافع الكتابة التاريخية في هذه المجموعة من مؤلف لآخر، فمنهم من رأى أن موضوع دراسته لم يلق الاهتمام من قبل الباحثين.أو لم ينل حظاً وافراً من الدراسة (أحمد: الأيوبيون، بنو رسول، عسيري: الحياة، إبراهيم: عدن، جميل: الحجاز).أو أن

سبب اهتمامه محاولة إلقاء مزيد من الضوء على موضوع ما (أحمد: الأيوبيون، الناصر: النشاط).

أو أن المكتبة العربية بحاجة ماسة إلى كتب علمية منهجية، ودراسة علمية جادة (الدجيلي: الحياة، الفقي: اليمن).أو لأهمية الفترة موضوع الدراسة لتأثيرها قياساً بالموضوعات المدروسة (الدجيلي: الحياة). أو لمحاولة الكشف أو إعطاء القارئ صورة عن موضوع ما (عمر: نظرة، الشرجبي: القرية). وبعضهم لم يذكر دوافع التأليف في مقدمات مؤلفاتهم، ولكن الموضوعات التي درسوها كانت على جانب كبير من الأهمية، وتستحق الدراسة(عثمان:تجارة).

٢. التعامل مع المصادر والمراجع:

وأما عن كيفية تعامل أصحاب هذه المجموعة مع المصادر والمراجع المختلفة التي اعتمدوا عليها في كتاباتهم، فنجد لدى أغلبهم الاهتمام بنقد الروايات وتحليلها، وتغليب رأي على آخر، ومناقشة بعض القضايا، وإعطاء رأي فيها.

٣. مدى استيفائهم للمصادر والمراجع:

وأما عن مدى استيفائهم للمصادر والمراجع، فيتضح عودة أغلبهم إلى الكثير من المصادر التاريخية المخطوطة والمطبوعة المعروفة، وكتب التراجم والطبقات، وهم في الأغلب حاولوا استيفاء المصادر والمراجع أكثر من سابقيهم وبذلوا جهداً أكبر.

٤. الاستفادة من المصادر والمراجع:

وأما عن مدى استفادتهم من تلك المصادر والمراجع لما تحتويه من معلومات، فقد كانت كبيرة، وذلك نظراً لتركيزهم على موضوعات محددة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو فكرية عن اليمن وفي فترة زمنية محددة غالباً، ويعود هذا إلى تكوينهم الثقافي وإعدادهم الإعداد العلمي، وخاصة إذا عرفنا أن أغلبهم من خريجي أقسام التاريخ في الجامعات العربية، وقدموا تلك المؤلفات بصفتها رسائل ماجستير أو دكتوراه، فلذلك جاءت دراساتهم متميزة بالجديّة.

موازنة في التقويم بين كتابات المجموعة التقليدية وكتابات المجموعة العلمية:

أولاً:- من حيث الدوافع:

لم يحدد أصحاب المجموعة التقليدية دوافعهم للكتابة بوضوح، وإن كانت تنحصر بدوافع علمية وتربوية ووطنية على وجه العموم، بينما حدد أصحاب المجموعة العلمية دوافعهم بدقة ووضوح، والتي صنفت في أهداف علمية وتربوية ووطنية بالإضافة إلى وجود دوافع جديدة للكتابة لم تظهر لدى المجموعة التقليدية، منها الحاجة الماسة إلى كتب علمية منهجية، ودراسات جادة والتركيز على جانب من الجوانب لم يلق الاهتمام من قبل، فنلمس لديهم الرغبة في الوصول إلى درجة أفضل مما هو موجود.

ثانياً:- اتجاهات الكتابة:

فيما يتعلق باتجاهات الكتابة التاريخية التي ظهرت لدى المجموعتين نجد استمرار بعض الاتجاهات، واختفاء اتجاهات أخرى، وبروز اتجاهات بشكل أكثر، وظهور اتجاهات جديدة، مع ملاحظة حدوث تطور نوعي في تلك الكتابات في المجموعة العلمية عنه في المجموعة التقليدية، والجدول الآتي يوضح اتجاهات الكتابة التاريخية لدى المجموعتين:

الاتجاهات	المجموعة التقليدية	المجموعة العلمية	المجموع	النسبة المئوية
التاريخ العام التاريخ السياسي العام ومظاهر الحضارة	٢٥	٢٢	٤٧	%٥٨,٢٢٧
التاريخ الفكري والمذاهب الدينية	٤	٤	٨	%١٠,١٢٦
كتب التراجم	٣		٣	%٠٣,٧٩٤
كتب الملاحة البحرية – التجارية	٢		٢	%٠٢,٥٣١
تواريخ المدن	١	٧	٨	%١٠,١٢٦
التاريخ الاقتصادي		٥	٥	%٠٦,٣٢٩
التاريخ الاجتماعي		٣	٣	%٠٣,٧٩٤
الاتجاه التربوي(تاريخ التربية)		١	١	%٠١,٢٦٥
الحياة العلمية		١	١	%٠١,٢٦٥
النظم الإسلامية		١	١	%٠١,٢٦٥
المجموع	٣٥	٤٤	٧٩	%١٠٠

نلاحظ من الجدول السابق الآتي:

أ ـ احتلال اتجاه التاريخ العام السياسي، ومظاهر الحضارة المركز الأول من إجمالي الكتابات واستمراريتها في المجموعتين التقليدية والعلمية بما يزيد على نصف إجمالي المؤلفات.

ب ـ استمرار اتجاه التاريخ الفكري في المجموعتين التقليدية والعلمية.

ج ـ كان اتجاه تاريخ المدن في المجموعة العلمية أكثر بروزاً عنه في المجموعة التقليدية.

د ـ اختفت بعض اتجاهات المجموعة التقليدية ولم نجد لها ظهوراً في اتجاهات المجموعة العلمية كاتجاه التراجم، واتجاه الملاحة البحرية والتجارية.

و- ظهرت اتجاهات جديدة لدى المجموعة العلمية مثل اتجاه التاريخ الاقتصادي، واتجاه التاريخ الاجتماعي، وتاريخ التربية، والحياة العلمية، والنظم الإسلامية.وربما تعود بعض أسباب تلك الاختلافات السابقة بين المجموعتين إلى تغير الاهتمام بموضوعات التاريخ، واختلاف الإعداد العلمي في كلا المجموعتين.

ثالثاً: من حيث مكان الدراسة:

ركزت الكتابات في المجموعتين عند تناولها للمكان موضوع الدراسة على اليمن أو منطقة منه، والجدول الآتي يوضح ذلك:

م	اسم القطر أو المنطقة	عدد الكتب	النسبة المئوية
١.	اليمن	٥٣	%٦٨,٣٥٤
٢.	حضرموت	٦	%٧,٥٩٤
٣.	عدن	٣	%٣,٧٩٤
٤.	الجزيرة العربية	٣	%٣,٧٩٤
٥.	حضرموت وعدن وإمارات الجنوب العربي	٢	%٢,٥٣١
٦.	صنعاء	٢	%٢,٥٣١
٧.	المحيط الهندي	١	%١,٢٦٥
٨.	الحجاز واليمن	١	%١,٢٦٥
٩.	حيس	١	%١,٢٦٥
١٠.	البحر الأحمر	١	%١,٢٦٥
١١.	تعز	١	%١,٢٦٥
١٢.	الأحقاف	١	%١,٢٦٥
١٣.	زبيد	١	%١,٢٦٥
١٤.	وادي حلي	١	%١,٢٦٥
١٥.	لحج وعدن	١	%١,٢٦٥
	المجموع	٧٩	%١٠٠

نلاحظ من الجدول السابق الآتي :

غلبة الاهتمام بتاريخ اليمن حيث احتل المركز الأول (٥٤) كتاباً،ثم احتلت حضرموت المركز الثاني بنصيب (٦) كتب،ثم عدن ب(٣) كتب،والجزيرة العربية (٣) كتب،ثم صنعاء بكتابين ،وحضرموت وعدن وامارات الجنوب العربي بكتابين،وبقية المناطق كان نصيبها كتاباً واحداً. فنجد الاهتمام قد تركز على اليمن بنسبة كبيرة،فقد احتلت الكتابات عن اليمن أكثر من ثلثي كتابات المجموعتين التقليدية والعلمية، وذلك لكثرة المعلومات عنها في المصادر المتوافرة.

رابعاً:- المساهمون في الكتابات:

فيما يتعلق بمَنْ أسهم في تلك الكتابات في المجموعتين من اليمنيين أو من العرب نورد الجدول الآتي:

المساهمون	المجموعة التقليدية	المجموعة العلمية	المجموع	النسبة المئوية	ملاحظات
اليمنيون	٣٥	٢٣	٥٨	%٧٢,٥٠	
المصريون	-	١١	١١	%١٣,٧٥	
العراقيون	-	٦	٦	%٠٧,٥٠	كتاب واحد لاثنين من المؤلفين
السعوديون	-	٥	٥	%٠٦,٢٥	
المجموع	٣٥	٤٥	٨٠	%١٠٠	

يتضح من الجدول السابق الآتي:

أ-أن كلّ أفراد المجموعة التقليدية كانت من اليمنيين، فقد حظي المؤلفون اليمنيون بالمرتبة الأولى من بين المؤلفين عموماً بنسبة٧٢ %، ولم تكن كل مؤلفات اليمنيين أعمالاً أكاديمية (ماجستير ودكتوراه) بل كانت كتباً مؤلفة أو رسائل ماجستير أو رسائل دكتوراه أو كتباً مؤلفة بعد الدكتوراه.

ب – امتدت الكتابة التاريخية للمجموعة التقليدية على مدى زمني يبدأ بسنة ١٩٣٢م وكانت آخر كتابة لها صادرة في سنة ١٩٩٤م أي على مدى ٦٢ سنة، بينما كان الامتداد الزمني في الكتابة في المجموعة العلمية يبدأ بسنة ١٩٥٥م وهي لمؤلف

مصري نجد أنها كانت لمؤلف يمني تعود إلى سنة ١٩٥٥م واستمرت إلى سنة ٢٠٠٤م أي على مدى زمني بلغ ٥٠ سنة.

ج ــ يعُد سالم بن محمد الكندي مؤلف كتاب تاريخ حضرموت صاحب أقدم كتابة تاريخية من حيث تاريخ الوفاة إذ كانت وفاته في سنة ١٣١٠هـ - ١٨٩٢م لكن كتابه لم يحقق إلا في سنة ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ويأتي بعده عبد الملك بن حسين الآنسي الصنعاني حيث كانت وفاته ١٣١٥هـ - ١٨٩٨م ولم يحقق مؤلفه (إتحاف ذوي الفطن) إلا في سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.

د ــ احتل المؤلفون المصريون المرتبة الثانية في التأليف بعد المؤلفين اليمنيين بنسبة ١٣% ثم المؤلفون العراقيون بنسبة ٧%الذين احتلوا المرتبة الثالثة ثم المؤلفون السعوديون الذين احتلوا المرتبة الرابعة بنسبة ٦%، وكانت أغلب المؤلفات من غير اليمنيين وقد قدمت بصفتها دراسات أكاديمية (رسائل ماجستير أو دكتوراه) أو مؤلفات بعد الدكتوراه.

خامساً: من حيث تطبيق نظريات التفسير التاريخي:

طبق قلة من أصحاب المجموعة العلمية نظريات مسبقة يفسر التاريخ على ضوئها كالتفسير الاشتراكي للتاريخ قدمت من قبل يمنيين ذوي اتجاه التاريخ الاجتماعي في المجموعة العلمية، بينما لم نلمس من أصحاب المجموعة التقليدية أو بقية أصحاب المجموعة العلمية تطبيق مثل تلك النظريات.

سادساً: من حيث التعامل مع المصادر والمراجع:

وأما عن تعامل أصحاب المجموعة التقليدية مع المصادر والمراجع المختلفة، فقد كان قليلاً، فقد ظلوا تحت تأثير تلك المصادر التي استقوا منها معلوماتهم دون نقد أو تمحيص إلا فيما ندر، بينما اهتم أغلب أصحاب المجموعة العلمية بنقد الروايات وتحليلها، وتغليب رأي على آخر ومناقشة بعض القضايا، وإعطاء رأي فيها.

سابعاً: من حيث استيفاء المصادر والمراجع:

وأما عن استيفاء أصحاب المجموعة التقليدية للمصادر والمراجع فيتضح عودتهم لمصادر التاريخ الإسلامي العام، وهم في الأغلب لم يستوفوا هذه المصادر، ولكننا نجد اطلاع معظم أصحاب المجموعة العلمية على العديد من المخطوطات، وهم في الأغلب حاولوا استيفاء المصادر والمراجع وبخاصة تلك التي بذلوا جهداً في الحصول عليها.

ثامناً: من حيث التغلب على الصعوبات في جمع المادة العلمية:

تفاوت أصحاب المجموعة التقليدية في التغلب على بعض الصعوبات بحكم توليهم لمناصب عالية في اليمن حيث تمكنوا من الاطلاع على بعض المخطوطات والأبحاث الأثرية العربية والأجنبية لم يتمكن أصحاب المجموعة العلمية من الاطلاع عليها نظراً لتخلف إداري.

تاسعاً: من حيث الاستفادة من المصادر المراجع:

كانت استفادة أصحاب المجموعة التقليدية من المصادر والمراجع بما تحتويه من معلومات قليلة بينما كانت استفادة أصحاب المجموعة العلمية كبيرة.

عاشراً: المدى الزمني لنشر الكتابات:

امتد نشر المؤلفات على مدى زمني موضحاً في الجدول الآتي:-

	سنوات النشر	العدد	النسبة المئوية
.١	١٩٣٩م	١	%١,٢
.٢	٤٠-١٩٥٠م	٣	%٣,٦١
.٣	٥١-١٩٦٠م	٤	%٤,٨١
.٤	١٩٦١-١٩٧٠م	٥	%٦,٠٢
.٥	١٩٧١-١٩٨٠م	١٥	%١٨,٠٧
.٦	١٩٨١-١٩٩٠م	٣٥	%٤٢,١٦
.٧	٩١-٢٠٠٠م	١١	%١٣,٢٥
.٨	٢٠٠١-٢٠٠٣م	٧	%٨,٤٣
.٩	د.ت	٢	%٢,٤٠
	الاجمالي		%١٠٠

يتبين من الجدول السابق الآتي:

١. امتدت سنوات النشر بين سنتي ١٩٣٩ و ٢٠٠٤م أي على مدى (٦٦) سنة وعدد الكتب (٧٩) كتاب أي بمعدل كتاب و (خمس) الكتاب في كل سنة وهذا مستوى ضعيف جداً.

٢. احتلت السنوات بين ١٩٨١-١٩٩٠م المركز الأول في عدد سنوات نشر الكتب إذ وصل إلى (٣٥) بمعدل ٤٢% كتاباً في العشر السنوات بمعدل ثلاثة كتب ونصف في كل سنة وهذا أكبر عدد من الكتب يتم نشره.

٣. احتلت السنوات بين ١٩٧١م-١٩٨٠م المركز الثاني بعدد(١٥) كتاباً تلاها السنوات الممتدة بين ١٩٩١-٢٠٠٠ في المركز الثالث بعدد (١١) كتاباً.

أعيد نشر أربعة كتب مرتين فأصبح رقم (٧٩+٤)=٨٣

م	البلد	المدينة	عدد الكتب المطبوعة	النسبة المئوية
١.	لبنان	بيروت	٢١	%٢٦,٥
٢.	مصر	القاهرة	١٨	%٢٢,٧
٣.		الإسكندرية	٢	%٢,٥
٤.	السعودية	جده	٥	%٦,٣
٥.		الرياض	١	%١,٢
٦.		مكة المكرمة	١	%١,٢
٧.	اليمن	صنعاء	١٢	%١٥,١
٨.		تعز	٢	%٢,٥
٩.		عدن	٢	%٢,٥
١٠.		المكلا	١	%١,٢
١١.	سوريا	دمشق	٤	%٥,٠
١٢.	الإمارات	الشارقة	٣	%٣,٧
١٣.	الكويت	الكويت	٣	%٣,٧
١٤.	العراق	البصرة	٣	%٣,٧
١٥.	الأردن	عمان	١	%١,٢
١٦.	دون مكان للنشر		٣	%٣,٧

ويتبين من الجدول الآتي:

احتلت دور النشر في بيروت لبنان المركز الأول من بين أماكن دور النشر بنصيب (٢١) كتاباً مطبوعاً تلتها دور النشر في مصر في القاهرة ثم الإسكندرية بنصيب (٢٠) كتاباً في المركز الثاني تلتها دول النشر في اليمن التي احتلت المركز الثالث بنصيب (١٧) كتاباً مطبوعاً ثم دور النشر في السعودية التي احتلت المركز الرابع بـ(٧) ثم دور النشر في سوريا والعراق والكويت والأردن، وذلك لتأخر دخول المطابع إلى اليمن.

وأخيراً نأمل أن نكون قد قدمنا محاولة أولية لمعرفة اتجاهات الكتابة التاريخية عن اليمن في العصر الإسلامي، ونأمل أن تقدم دراسات عن أقطار عربية أخرى حتى تكتمل الصورة عن لحق اتجاهات الكتابة التاريخية العربية المعاصرة.

قائمة المراجع

١. إبراهيم، محمد كريم: عدن، **دراسة في أحوالها السياسية والاقتصادية ٥٤٦هـ- ٦٢٦هـ / ١٠٨٣م-١٢٢٨م** ، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٥م، ٤٠٧ص.

٢. ــــــــــــ: **التواريخ المحلية لمدينة زبيد في اليمن، دراسة في مناهجها ومصادرها وأسس تأليفها**، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٦م، ٩٧ص.

٣. أحمد، محمد عبد العال(ت:١٤١٤هـ/١٩٩٥م): **الأيوبيون في اليمن مع مدخل في تاريخ اليمن الإسلامي إلى عصرهم**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٠م، ٤٠٧ص.

٤. ــــــــــــ: **بنو رسول وبنو طاهر وعلاقات اليمن الخارجية في عهدهما** (٦٢٨ - ٩٢٣هـ - ١٢٢٣ - ١٥١٧م)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (١٩٨٠)، ٦٠٠ص.

٥. الأكوع، إسماعيل بن علي: **المدارس الإسلامية في اليمن**، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط٢، ٤٠٦-١٩٨٦م، ٥٣٩ص.

٦. الأكوع، إسماعيل بن علي: **أعراف وتقاليد حكام اليمن في العصر الإسلامي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط١، ١٩٩٤م، ١١٥ص.

٧. الأكوع، محمد بن علي الحوالي (ت١٤١٩هـ/١٩٩٩م): **اليمن الخضراء مهد الحضارة**، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٩١هـ-١٩٧١م، ٥٤٤ص.

٨. الأنسي الصنعاني، عبد الملك بن حسين (ت١٣١٥هـ/١٨٩٨م): **إتحاف ذوي الفطن بمختصر أنباء الزمن**، ملحق العدد الثالث من مجلة كلية الآداب، ربيع الثاني سنة ١٤٠١هـ - مارس سنة ١٩٨١م، منشورات جامعة صنعاء، ٧٧ص.

٩. البكري، صلاح: **حضرموت وعدن وإمارات الجنوب العربي**، مكتبة الإرشاد، جدة، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م، ٣٤١ص.

١٠. بيضاني، إيمان محمد عوض: **صنعاء في كتابات المؤرخين المسلمين في القرن الرابع من (٣٠٠-٤٠٠هـ)**، دار الثقافة العربية للنشر، الشارقة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

١١. الثور، عبد الله احمد محمد: **هذه هي اليمن**، دار العودة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م، ص٥٣٤.

١٢. الجرافي، عبد الله عبد الكريم (ت:١٣٩٧هـ/١٩٧٧م): **المقتطف في تاريخ اليمن**، د.ن، بيروت، ١٩٨٤م.

١٣. الحامد، صالح: (١٣٨٧هـ/١٩٦٧م) **تاريخ حضرموت**، مكتبة الإرشاد، جدة، ١٩٦٨م، ٨٥٢ ص.

١٤. الحبشي، عبد الله: **دراسات التراث اليمني**، دار العودة، بيروت،ط١، ١٩٧٧/٧/١م، ١٥٩ص.

١٥. الحبشي، عبد الله محمد: **حياة الأدب اليمني في عصر بني رسول**، وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء، ط٢، ١٩٨٠م، ٢٨٤ص.

١٦. الحبشي، عبد الله محمد: **الصوفية والفقهاء في اليمن**، د.ن، القاهرة ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م، ١٨٠ص.

١٧. الحبشي،عبد الله محمد: **معجم النساء اليمنيات**، دار الحكمة اليمنية، صنعاء، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م،١٩٨ص.

١٨. الحداد، عبد الله عبد السلام: **مدينة حيس اليمنية تاريخها وآثارها الدينية**، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى،١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

١٩. الحداد، محمد يحيى: **تاريخ اليمن السياسي(٢) من عصر الإمام الهادي إلى سقوط دولة الإمامة**، منشورات المدنية، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ -١٩٨٦م، ٣٠٣ص.

٢٠. الحداد، محمد يحيى: **التاريخ العام لليمن التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي منذ بداية تاريخ اليمن القديم حتى العصر الراهن، اليمن** في موكب الإسلام(٢) الجزء الثالث،منشورات المدينة، بيروت، ط١ ،١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م، ٢٤٣ص.

٢١. الحريري، محمد عيسى: **معالم التطور السياسي في دولة بني نجاح وعلاقتهم بالصليحيين** (٤١٢هـ/١٠٢١م) -(٥٥٤هـ/١١٥٩م)، دار القلم، الكويت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ١٠١ص.

٢٢. ــــــــــــ: **دراسات وبحوث في تاريخ اليمن الإسلامي**، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٢٣. الحديثي، نزار عبد اللطيف: **أهل اليمن في صدر الإسلام ودورهم واستقرارهم في الأمصار**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، طبعة ١٩٧٨/١٣٩٨م، ٢٢٤ص.

٢٤. حسين، جميل حرب محمود: **الحجاز واليمن في العصر الأيوبي** ، منشورات تهامة، جدة،١٩٨٥م، ٢٧٧ص.

٢٥. با حنان، محمد بن علي: **جواهر تاريخ الأحقاف**، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ١٩٦٢م-١٣٨٢هـ، ٣٤٠ ص.

٢٦. الدجيلي، محمد رضا حسن: **الحياة الفكرية في اليمن في القرن السادس الهجري**، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ١٤٥٠هـ - ١٩٨٥م، ٢٤٩ص.

٢٧. زبارة، محمد بن محمد (ت ١٣٨١هـ/١٩٦٢م):**أئمة اليمن**، مطبعة النصر الناصرية، تعز، ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م.

٢٨. زيد، علي محمد: **معتزلة اليمن دولة الهادي وفكره**، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء- دار العودة، بيروت، ط١، ١٩٨١،ط٢، ١٩٨٥م،١٩٦ص.

٢٩. الزيلعي، أحمد بن عمر: **المواقع الإسلامية المندثرة في وادي حلي (ق٣-٩هـ/٩-١٥م)**،حوليات كلية الآداب، كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية السابعة، الرسالة(٣٩)، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ٧٧ص.

٣٠. أبو سديره، السيد طه: **القبائل اليمنية في مصر منذ الفتح العربي حتى نهاية العصر الأموي (من ٢٠ إلى ١٣٢هـ/٦٤٠-٧٥٠م)**، مكتبة الشعب، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ٢٣٠ص.

٣١. سرور، محمد جمال الدين: **النفوذ الفاطمي في جزيرة العرب**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م، ١٢٣ص.

٣٢. السروري، محمد عبده محمد: **الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في عهد الدويلات المستقلة**، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م ٨٣٨ص.

٣٣. ______________: **تاريخ اليمن الإسلامي منذ قيام الدولة الصليحية حتى نهاية الدولة الأيوبية (٤٢٩هـ-٦٢٦هـ)**، مكتبة خالد بن الوليد، وعالم الكتب اليمنية، صنعاء، ط ١ ، ٢٠٠٣، ٢٩٦ ص.

٣٤. السنيدي، عبد العزيز بن راشد: **المدارس اليمنية في عهد الدولة الرسولية ٦٢٦-٨٥٨هـ/١٢٢٩-١٤٥٤م**، د.ن، الرياض،ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ٤٣٤ص.

٣٥. سيد، أيمن فؤاد: **تاريخ المذاهب الدينية في بلاد اليمن حتى نهاية القرن السادس الهجري**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط١، ١٤٠٨-١٩٨٨، ٣١٣ص.

٣٦. الشاطري، محمد بن أحمد بن عمر: **أدوار التاريخ الحضرمي**، مكتبة الإرشاد، جدة، ١٩٦٢م، ٢٢٠ص.

٣٧. الشامي، أحمد بن محمد: **تاريخ اليمن الفكري في العصر العباسي ١٣٢-٦٥٦هـ (٧٥٠-١٢٥٩م)**، منشورات العصر الحديث، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، خمسة أجزاء.

٣٨. الشجاع، عبد الرحمن عبد الواحد: تاريخ **اليمن في الإسلام حتى نهاية القرن الرابع الهجري**،دار الفكر المعاصر، صنعاء، ط٢، ١٩٩٧م، ٣٢٧ص.

٣٩. ــــــــــــــــ:**اليمن في صدر الإسلام من البعثة المحمدية حتى قيام الدولة الأموية**، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٨-١٩٨٧م، ٤٥٦ص.

٤٠. ــــــــــــــــ: **النظم الإسلامية في اليمن ميلاداً ونشأة**، دار الفكر المعاصر، بيروت- دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٩-١٩٨٩م، ١٦٠ص.

٤١. ــــــــــــــــ: **اليمن في عيون الرحالة**، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٤٢. الشرجبي، قائد: **القرية والدولة في المجتمع اليمني**، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠م، ٤٣٠ص.

٤٣. شرف الدين، احمد حسين: **اليمن عبر التاريخ من القرن الرابع عشر قبل الميلاد إلي العشرين**، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

٤٤. شرف الدين، علي بن عبد الكريم الفضيل: **الزيدية نظرية وتطبيق**، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، ١٧٣ص.

٤٥. الشماحي، عبد الله بن عبد الوهاب: (ت:١٤٠٦هـ/١٩٨٥م)**اليمن الإنسان والحضارة**، دار الهنا، القاهرة، ١٩٧٢م، ٦٨ص.
٤٦. شمسان، إيمان أحمد: **بلاد اليمن في العصر العباسي الأول**، دار الثقافة العربية، الشارقة، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٤٧. شهاب، حسن صالح: **أضواء على تاريخ اليمن البحري**، دار العودة، بيروت، ط٢، ١٩٨١م، ٣٧٠ص.
٤٨. ـــــــــــــــ: **فن الملاحة البحرية عند العرب**، دار العودة، بيروت، ١٩٨٢م، ٣٥١ص.
٤٩. صالح، محمد أمين: **تاريخ اليمن الإسلامي في القرون الثلاثة الأولى للهجرة (عصر الولاة)**، مطبعة الكيلاني، القاهرة،ط١،١٩٧٥م، ٢٤٦ص.
٥٠. الصغيري، محمود إبراهيم: الهمداني: **مصادره وآفاقه العلمية**، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، د.ت، ١٣١ص.
٥١. طاهر، علوي عبد الله: **عدن في التاريخ بين الازدهار والانهيار من عهد الزريعيين إلى عهد الاشتراكين**، د.ن، د.م، ١٩٩٧م، ١٨٣ص.
٥٢. العبدلي، احمد فضل بن علي محسن(ت:١٣٦٢هـ/١٩٣٤م): **هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن**، دار العودة، بيروت، ط١، ١٣٥١هـ/١٩٣٢م، ط٢ ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ٣١٩ص.
٥٣. عثمان، شوقي عبد القوي: **تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية** (٤١-٩٠٤هـ / ٦٦١-١٤٩٨م)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (١٥١) يوليو، تموز، ١٩٩٠م، ٣٦٠ص.
٥٤. العرشي، حسين بن احمد (ت:١٣٢٩هـ/١٩١١م): **بلوغ المرام في شرح مسك الختام** فيمن تولى ملك اليمن من ملك وإمام، تحقيق: الأب أنستاس ماري الكرملي، د.ن، القاهرة، ١٩٣٩م.

٥٥. عسلان، عبد الوهاب محمد: **غيول صنعاء دراسة تاريخية أثرية وثائقية**، دار الفكر المعاصر، بيروت - دار الفكر، دمشق، ط١ ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ٢٦٣ص.

٥٦. عسيري، محمد بن علي مسفر: **الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في العصر الأيوبي ٥٦٩-٦٢٦هـ**، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٥م، ٣٦٤ص.

٥٧. عمر، سلطان أحمد: **نظرة في تطور المجتمع اليمني**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٠م، ٢٨٦ص.

٥٨. العودي، حمود: **المدخل الاجتماعي في دراسة التاريخ والتراث العربي دراسة عن المجتمع اليمني**، عالم الكتب، القاهرة، ط١، سبتمبر ١٩٨٠م، ٢٤٧ص.

٥٩. الفقي، عصام الدين عبد الرؤوف: **اليمن في ظل الإسلام منذ فجره حتى قيام دولة بني رسول**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢م، ج١، ٣٨٧ص.

٦٠. القوصي، عطية: **تجارة مصر في البحر الأحمر منذ فجر الإسلام حتى سقوط الخلافة العباسية**، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٧٦م ٣٠٦ص.

٦١. الكاف، سقاف علي: **حضرموت عبر أربعة عشر قرناً**، مكتبة أسامه، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ١٨٤ص.

٦٢. الكبسي، محمد بن إسماعيل(ت:١٣٠٨هـ/١٨٩٠م): **اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية**، طبع: عبد الله محمد الكبسي أحد أحفاد المؤلف د.ن، القاهرة، ١٩٨٤م.

٦٣. الكندي، سالم بن محمد (١٣١٠هـ/١٨٩٢م): **تاريخ حضرموت**، المسمى بالعدة المفيدة من تواريخ قديمة وجديدة، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٦٤. لقمان، حمزة علي إبراهيم: **تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية**، دار مصر للطباعة، القاهرة ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م، ج١، ٣٣٢ص.
٦٥. المجاهد، محمد محمد: **مدينة تعز غصن نظير في دوحة التاريخ العربي**، د.ن، تعز، ط١، ١٩٩٧م.
٦٦. محل، سالم احمد، والدهوكي، فرست مرعي: **الدويلات المستقلة وشبه المستقلة في اليمن**، ٢٠٥هـ-٩٢٣هـ، المنتدى الجامعي للنشر والتوزيع، صنعاء، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، ١٨٧ص.
٦٧. محمد، محمد أحمد: **عدن من قبيل الإسلام وحتى إعلان الدولة العباسية**، دار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع، الشارقة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٦٨. المروني، محمد بن عبد الملك: **الثناء الحسن على أهل اليمن**، دار الندى، بيروت، ط٢، ١٤١١هـ-١٩٩٠م،٣٥٥ص.
٦٩. المطاع، أحمد بن احمد بن محمد (ت:١٣٦٧هـ/١٩٤٨م):**تاريخ اليمن الإسلامي**، من سنة ٢٠٤ إلى سنة ١٠٠٦هـ، منشورات المدينة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، ٣٦٨ص.
٧٠. بامطرف، محمد عبد القادر: الجامع ؛ **جامع شمل أعلام المهاجرين المنتسبين إلى اليمن وقبائلهم**، دار الهمداني للطباعة والنشر، عدن، ط٢، ١٩٨٤م، ٤ أجزاء (١٥٨٩ صفحة من القطع الصغير).
٧١. المقالح، عبد العزيز: **قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة**، اليمن الإسلامي،دار العودة، بيروت، ط١، ١٩٨٢م،٢٥٤ص.
٧٢. المندعي، داوود: **محاضرات في تاريخ اليمن في العصر الإسلامي منذ دخول الإسلام إلى اليمن حتى دخول الأيوبيين (١هـ -٥٦٩هـ)**، مركز التربية، صنعاء، ٢٠٠٢م، ٣٥٧ص.

٧٣. الناصر، علي حسين السليمان: **النشاط التجاري في شبه الجزيرة العربية أواخر العصور الوسطى**، (١٢٥٠-١٥٨٠م)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ٣٣٩ص.

٧٤. نعمان، عبد الفتاح شايف: **الإمام الهادي يحيى ابن الحسين بن القاسم الرسي والياً وفقيهاً ومجاهداً**، د.ن، د.م، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م، ٣٩٩ص.

٧٥. الواسعي، عبد الواسع بن يحيى (ت ١٣٧٩هـ/١٩٥٩م): **تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن**، الدار اليمنية للنشر والتوزيع،د.ن، ط٢، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م،ط٣ ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، ط٤، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، ٤٩٥ص.

٧٦. باوزير،خالد سالم: **موانئ ساحل حضرموت**، مكتبة دار المعرفة، المكلا، ط١، ١٤١٦هـ /١٩٩٦م.

٧٧. باوزير، سعيد عوض: **صفحات من التاريخ الحضرمي**، دار الهمداني للطباعة والنشر، عدن، ط٢، ١٩٨٣م، ٢٥١ص.

٧٨. هاشم، محمد بن: **حضرموت تاريخ الدولة الكثيرية**، د.ن، د.م، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م، ٢٠٩ص.

٧٩. الهمداني: حسين بن فيض الله: **الصليحيون والحركة الفاطمية في اليمن من سنة ٢٦٨هـ -٦٢٦هـ**، المعهد الهمداني للدراسات الإسلامية، القاهرة، ١٩٥٥، ٣٩٨ص.

مدى تطبيق القوانين المغولية (الوثنية)
في السلطنة المملوكية

الدكتور نزار حسن
قسم القانون الخاص
كلية الحقوق
جامعة حلب

مدى تطبيق القوانين المغولية (الوثنية) في السلطنة المملوكية

الدكتور نزار حسن
قسم القانون الخاص
كلية الحقوق
جامعة حلب

مقدمة:

ذهب بعض المؤرخين وعدد من الباحثين إلى أن للقوانين المغولية دوراً مهماً في النظم العامة للسلطنة المملوكية ولاسيما النظام القضائي، فقد ذكر ابن تغري بردي تأثر الظاهر بيبرس في نظام حكمه بالياسة المغولية(١)، وأشار الصفدي إلى تطبيق الياسة من قبل أحد الأمراء في عصر الناصر محمد بن قلاوون(٢)، وأكد المقريزي على أن الحجاب في العصر المملوكي قد طبقوا الياسة المغولية(٣)، وقد أكد البعض(٤)، على أن المماليك قد طبقوا أحكام الياسة المغولية كلياً أو جزئياً في أحكامهم، حتى إن "Poliak" زعم أنه "لم تكن الياسة تمثل القانون الجنائي والمدني والتجاري للمماليك فحسب، ولكن التنظيم العام للسلطنة المملوكية كان مبنياً على الياسة(٥)، وذهب جانب من الباحثين إلى أن المماليك طبقوا الياسة المغولية في صدد المنازعات الإقطاعية(٦).

وفي مقابل ذلك يلاحظ أن العديد من المؤرخين المماليك لم يشيروا إلى تطبيق الياسة المغولية في السلطنة المملوكية فعندما تكلم "ابن إياس" على تأثر بيبرس في سلطنته لملوك التتار من حيث ترتيب الوظائف[٧]، لم يذكر تطبيق الياسة في السلطنة المملوكية، ولما تكلم ابن بطوطة على الياسة لم يشر إلى تطبيقها في مصر المملوكية[٨]وعندما ذكر "العمري وابن كثير" أحكام الياسة لم يشيرا إلى تطبيقها في السلطنة المملوكية[٩]، والأمر نفسه نجده عند القلقشندي والأسدي وابن خلدون وابن عرب شاه[١٠].

وقد أنكر البعض[١١]، الأهمية التي أعطاها المؤرخون والباحثون لتطبيق الياسة في السلطنة المملوكية كلياً أو جزئياً.

ولنتبين حقيقة هذه الآراء، ينبغي علينا دراسة أحكام ياسة جنكيزخان الكبيرة في المطلب الأول ثم نتحقق من تطبيق الياسة في السلطنة المملوكية في المطلب الثاني.

المطلب الأول:

أحكام ياسة جنكيزخان الكبيرة:

تمهيد وتقسيم:

تتطلب دراسة أحكام "ياسة جنكيزخان الكبيرة"، معرفة معاني الياسة، ثم بيان أحكام الياسة في المصادر الفارسية والمملوكية، ثم معرفة مدى دقة أحكام الياسة في المصادر المملوكية، وبعد ذلك نحاول معرفة ماهية "التورا" المنسوبة إلى "جنكيزخان" وأخيراً نبيّن الحكم الشرعي في الياسة المغولية.

الفرع الأول:

معاني الياسة:

قدّم ابن تغري بردي تحليلاً لمعنى كلمة "الياسة" وصل بموجبه إلى أنها تعني "التراتيب الثلاثة" لأن جنكيزخان جعل ممالكه ثلاثة أقسام وزّعها بين أولاده الثلاثة[١٢]، وقد

رفض "Ayalon" هذا التفسير وأشار إلى أنه من ابتداع "ابن تغري بردي"، وأوضح أن الياسة تعني "القانون أو الأمر الخاص بجنكيز خان أو أحد خلفائه القانات من ذريته، وقد تعني القانون أو العادة أو العرف عند المغول عامة"[١٣]. ونرى أن "Ayalon" محق في اعتراضه، لأن الياسة تعدّ في المقام الأول "مجموعة القوانين والأوامر التي ابتدعها جنكيزخان" وقد أطلق نفس التعبير على "الأوامر والقوانين التي تعود لخلفائه من ذريته"[١٤]، وقد أشار البعض إلى أنه "لما كان كتاب الياسا يشمل على جزءاً كبيراً من الأحكام التي تتعلق بالجزاء والعقاب وغالباً ما يكون بإعدام الشخص المذنب، صار أحد معاني هذه الكلمة -الياسة- هو الموت أو القتل"[١٥]، ولكن في دراستنا نقصد بها المعنى الضيق -أي الياسة الكبيرة- وهي "مجموعة الأوامر والقوانين التي ابتدعها جنكيزخان والتزم بها خلفاؤه من بعده".

الفرع الثاني:

أحكام الياسة الكبيرة في المصادر الفارسية[١٦]:

يمكن تحديد أحكام الياسة الكبيرة في المصادر الفارسية كما يلي:

١- كل من يتصدى لقتال جنكيزخان، تكون عقوبته القضاء عليه وعلى أتباعه وأولاده وجنده وتدّمر بلاده ونواحيه، وكل من ينقاد لأمره يصبح آمناً من عقابه[١٧].

٢- الطاعة العمياء للقان، فإن ارتكب "أمير المائة ألف" خطأ بسيطاً وتوجد مسافة كبيرة بينه وبين القان، يُرسل إليه الأخير فارساً يعاقبه حسب الأوامر الصادرة له من القان.

٣- لا يجوز لأي جندي أن يغير مكانه أو تبعيته، ولا يجوز للأمراء أن يقبلوا هؤلاء، ويُقتل الجندي المخالف أمام الملأ، وأما من آواه فإنهم يعاقبونه وينكلون

به، ولا يجوز لأي شخص أن يتستر على أميره أو قائده، فلا محاباة في الجيش ولا تمييز[١٨].

٤- لا يجوز التعرض إلى أسرة القان المغولي، وتجري محاكمة المتعرضين وفق أحكام الياسة.

٥- يُنحى القان المغولي إذا أهمل أمور القانية ولم يكن لائقاً لتصريف شؤون الدولة[١٩].

٦- ينتقل مقام الوالد بحكم الياسة إلى الولد الأصغر وذلك في مجال تولي السلطة[٢٠].

٧- يتحمل جنود الجيش -كالرعية- جميع أصناف المؤن من الضرائب والأموال وترتيب الجياد للبريد وما يلزمها من علف حتى في زمن الحرب، وإذا أُلزم الرجل بمهمة ولم يكن حاضراً تُلزم زوجته بأدائها[٢١].

٨- المساواة الحقيقية بين أمراء الجيش، فإذا أحدث شخص ضرراً بآخر فلا يفرقون بينهما ولا يقيمون اعتباراً للثروة أو المكانة التي يتمتع بها أحدهما[٢٢].

٩- في حالة هرب بعض الحيوانات من حلقات القنص، يعاقب أمراء الألف والمئة والعشرة على ذلك بضربهم بالعصا بل وكثيراً ما يقتلون، ويعاقب ويؤدب من لم يستجب للنداء أو تقدّم أو قصّر أو تأخر عما هو مرسوم له[٢٣].

١٠- البعد عن التعصب المذهبي والنظر إلى جميع الطوائف على حد سواء وعدم التفرقة بينهما، فالناس متساوون جميعاً لا فرق بينهم[٢٤].

١١- القضاء على الألقاب الكثيرة ومظاهر التكلف التي كانت سائدة بين الملوك فيخص من يجلس العرش بقلب "قان" أو "خان" ولا يزيدون على ذلك، أما أولاده وأخوته فينادون بأسمائهم فحسب، ولا يكتبون على أوامرهم الملكية ألقاباً، فلا فرق بين السلطان والعامي فيكتبون لُب القول ويتحررون من زوائد الألقاب وحشو العبارات[٢٥].

١٢- تجمع الفتيات الأبكار المرافقات للجيش ويختارون منهن مجموعة تُرسل للخان أو إلى أبناء الملوك، فينتقي منهن ما يروق له والباقي منهن يمــرحن بإحســان، حيث يحولن إلى سيدات القصر يستخدمن منهن ما شئن ويهبن ما شئن.

١٣- وضع نظام لإحصاء السكان في البلاد المغلوبة وتحميلهم نفقات الجــيش ودور البريد والخراج والعلف وغيرها[٢٦].

١٤- يُقتل الكذّاب حتى يَعتَبِر به الآخرون، ويُقتل النمام مع الرخصــة للقــان فــي الإعفاء عنه[٢٧].

١٥- دية دم المسلم أربعون "بدرة" من الذهب، ودية دم الخطائي حمار[٢٨].

١٦- من سَحَرَ قُتل[٢٩].

١٧- إعفاء الأرامل واليتامى من المؤن والضرائب[٣٠].

ويجدر التنبيه إلى أن الأحكام السابقة هي مجرد أمثلة ذكرتها المصادر الفارسية مــن أحكام الياسة، ودليله قول الجويني في خاتمة فصله المتعلق بالياسة "ومثل هذه القوانين كثير وإثبات كل واحد منها أمر يطول شرحه، فلهذا نكتفي بهذا القدر"[٣١].

ومن خلال الأحكام المعروضة آنفاً نستطيع تلمح السمات العامة للياسة في المصــادر الفارسية: أ- الشدة في العقوبات حتى على الأفعال البسيطة، ب- الطاعــة المطلقــة للقان، ج- تنظيم الجيش تنظيماً صارماً، د- وضع بعض المبادئ العامة (مثــل عــدم التعصب والقضاء على الألقاب)، هـــ- العقاب الشديد على بعض الأفعــال المحرمــة (مثل الكذب -النميمة- السحر).

الفرع الثالث:

أحكام الياسة الكبيرة في المصادر المملوكية:

يمكن تحديد ياسة جنكيزخان الكبيرة في المصادر المملوكية بما يلي:

١- من زنى -سواء كان محصناً أو غير محصن- قُتل، ٢- من لاط قُتل، ٣- من تعمد الكذب قُتل، ٤- من سحر قُتل، ٥- من تجسس على قوم قتل، ٦- من دخل بين اثنين يختصمان فأعان أحدهما على الآخر قتل، ٧- من أعطي بضاعة وخسر ثم أعطي ثانية وخسر إلى الثالثة قُتل، ٨- من بال في الماء قُتل، ٩- من أطعم أسير قوم أو كساه أو سقاه بغير إذنهم قُتل، ١٠- من وجد هارباً أو أسيراً أو عبداً ولم يرده قُتل، ١١- من وقع حمله أو قوسه في كرٍ وفرٍ، ومرّ عليه من يتلوه بعده ولم ينزل لمساعدته قُتل، ١٢- من ذبح كذبيحة المسلمين ذُبح، وكانوا يعتمدون في ذبح الحيوان ولم تكتف قوائمه ويُشق جوفه ويدخل أحدهم يده إلى قلبه ويمرسه حتى يموت أو يخرج قلبه[٣٢]، ١٣- يُعزل القان في حال تغييره أو مخالفته لحكم من أحكام الياسة ويُعيّن غيره من أبناء جنكيزخان[٣٣]، ١٤- عدم جواز الهرب عند اللقاء بالعدو[٣٤]، ١٥- يقسم الناس حسب الياسة إلى أربعة أقسام: يار، دوشمن، أنشمند، طط، أي صديقهم وعدوهم والعالم، والعاصي[٣٥]، ١٦- إذا حرَّم القان على أحد شيئاً لا يحل له أن يأتيه إلى الممات، ومن لم يمضِ حكم الياسة ولم يعمل به قُتل، ١٧- من رعف وهو يأكل قُتل كائناً من كان، ١٨- كل من أحب امرأة بنتاً كانت أو غيرها، لا يمنع من التزوج بها ولو كان زبالاً والمرأة بنت ملك[٣٦].

وانطلاقاً من الأحكام السابقة يمكن أن نحدد الملامح العامة للياسة في المصادر المملوكية بالنقاط التالية: أ- الطابع العام للأحكام يجعلها قريبة الشبه بأحكام قانون عقابي أكثر من كونها قانوناً مدنياً، ب- الشدة في العقوبات وعدم تناسب الفعل المرتكب أي (المخالفة) مع العقاب الصارم، ج- المخالفة الواضحة لكثير من أحكامها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الرابع:

مدى دقة أحكام "الياسة الكبيرة" في المصادر المملوكية:

على الرغم من تصريح المصادر المملوكية بأن مصدر أحكام الياسة التي أوردتها كان كتاب "جهانكشاي" لعطا ملك الجويني[٣٧]، فقد وجدنا أن كثيراً من الأحكام الموجودة في المصادر المملوكية لم ترد في كتاب "جهانكشاي" ويمكننا افتراض احتمالين يفسران هذا الأمر، أولهما اعتماد المصادر المملوكية على مصادر أخرى غير "جهانكشاي" في إيراد الأحكام غير الموجودة في الكتاب الأخير، وثانيهما: اعتماد المصادر المملوكية على روايات شفهية معاصرة في إيراد هذه الحكام، ونرجح الاحتمال الثاني لسببين، أولهما: أن المصادر المملوكية لم تذكر أنها اعتمدت على غير الجويني في أحكام الياسة، وثانيهما: وجود العديد من الأشخاص في العصر المملوكي لديهم اطلاع على أحكام الياسة كأيتمش المحمدي وأرقطاي الأشرفي[٣٨].

وبترجيح هذه الاحتمال نلقي ظلالاً من الشك حول دقة بعض الأحكام الواردة في المصادر المملوكية، ولما كان المقام الأول لا يتسع لتقديم العديد من الأمثلة سنحاول تقديم نموذج لحكم هام ورد في المصادر المملوكية ونُسب إلى "ياسة جنكيزخان الكبيرة"، والمتعلق بتحريم الذبح حسب الشريعة الإسلامية وأن من ذبح حسب أحكام الشريعة الإسلامية يكون مصيره الذبح.

حيث أشار عدد من المؤرخين المماليك إلى أن المغول "كانوا يعتمدون في ذبح الحيوان أن تُكتف قوائمه ويُشق جوفه ويُدخل أحدهم يده إلى قلبه ويمرسه فركاً حتى يموت أو يخرج قلبه، ومن ذَبح كذبيحة المسلمين ذُبح[٣٩]، وقد اعتبر المؤرخون السابقون أن هذا الحكم ورد في ياسة جنكيزخان الكبيرة وكان مرجعهم في هذا القول هو المؤرخ "عطاملك الجويني".

ولكننا نرى أن تحريم الذبح حسب الشريعة الإسلامية والعقاب على هذا الفعل بالذبح لم يكن من ضمن أحكام ياسة جنكيزخان ويُستدل على هذا الرأي بالأمور التالية:

١- أشار "الجويني والهمذاني" إلى أن المغول "أصدروا في بدء أمرهم قانوناً أو حكماً، بألا يذبح أي شخص الخراف والحيوانات الأخرى التي يؤكل لحمها، بل تُشق صدورها وأكتافها حسب عرفهم"(٤٠)، "فلم يذكرا أن هذا الحكم له علاقة بالياسة أو بجنكيزخان، بل نسباه إلى مغول بشكل عام، وذلك على خلاف عادتهما عندما يريدان الإشارة إلى ورود حكم ما من ضمن أحكام الياسة، فينسبان الحكم إلى ياسة جنكيزخان ويميزانه عن غيره من الأحكام، ولم يعنيا جزاء مخالفة هذا الحكم بالموت أو غيره.

٢- ذكر "الجويني والهمذاني" حادثة لها مغزاها ومفادها "أن رجلاً مسلماً في عهد – أوكتاي قان بن جنكيزخان- اشترى خروفاً وهمّ بذبحه داخل بيته، فرآه رجل من القبجاق فتعقبه وصعد فوق سطح منزله وبمجرد أن رآه يضع السكين على حلق الخروف هبط من السطح وقيد ذلك المسلم، ثم سُجن المسلم في بلاط القان، فلما اطلع القان "أوكتاي" على ما حدث قال: إن هذا الرجل الفقير -أي المسلم- قد احترم القانون ولم يخالف قواعدنا، في حين أن هذا التركي خرق القانون، لأنه صعد فوق سطح منزله" وبهذا نجا المسلم وقتل القبجاقي(٤١). نجد في الواقعة الآنفة أن القان أوكتاي لم يجرّم فعل المسلم ويذبحه بل قال إنه "قد احترم القانون"، وقد يستنتج من الحادثة أن الأمر المحرم هو الذبح علانية، ولكن يقلل من أهمية هذا الاستنتاج ما سنذكره لاحقاً.

٣- أكد الجويني على أن "جغتاي بن جنكيزخان" كان يضع القوانين الدقيقة وعلى الناس أن ينفذوها بحذافيرها على عدم الذبح على الطريقة الإسلامية، وكانت قوانينه ولاسيما الذبح الشرعي موزعة على الأمصار ومعمولاً بها بدقة، حتى إنه لم يُعرف أن شخصاً ما بخراسان ذبح خروفاً بشكل علني كما أمر المسلمين بأكل

لحم الميتة[٤٢]، حيث نجد أن الجويني صرح بأن واضع قوانين تحريم الذبح حسب الشريعة الإسلامية كان جغتاي وليس جنكيزخان.

٤- ذكر "الهمذاني" حادثة مفادها "أن جماعة من التجار المسلمين قدموا إلى حضرة القان قوبيلاي (ت ٦٩٣هـ)، فقدّم لهم طعاماً على مائدته فلم يأكلوه، فلما سألهم عن السبب أجابوا بأن هذا الطعام يعتبر ميتة في الشريعة الإسلامية، فغضب القان وأمر "بألا يذبح المسلمون وأهل الكتاب الأغنام من هذه اللحظة، وإنما يشقون صدورها وأكتافها جرياً على عادة المغول وكل من يذبح غنماً يذبح مثلها ويتصرفون في نسائه وأطفاله وأفراد أسرته وأمواله" وقد استمر هذا المنع سبع سنوات أصدر بعدها نفس القان أمراً بإباحة ذلك بعد تحريمه نتيجة لنزوح المسلمين وتضاؤل الخراج[٤٣].

يمكن الاستنتاج من هذه الحادثة بأن الذبح حسب الشريعة الإسلامية لم يكن محرماً قبل هذه الحادثة بدليل أمر القان "بتحريم ذبح الحيوانات من هذه اللحظة"، أو على الأقل لم يكن يعاقب عليه بالذبح، وقد أشار الهمذاني بأنهم ألزموا المسلمين وأهل الكتاب بشق صدور الحيوانات جرياً على عادة المغول، ولم يقل جرياً على أحكام ياسة جنكيزخان، وهذا التحريم لم يكن دائماً بل اقتصر على سبع سنوات، وعلى هذا يمكن القول إن الذي قرر قاعدة "من ذبح كذبيحة المسلمين ذُبح" هو قوبيلاي، وليس جنكيزخان في ياسته، وأن الأمر لم يكن قانوناً دائماً بل اقتصر على مدة محدودة.

وفي الحقيقة لم تكن الطريقة التي ذكرها المؤرخون في قتل الحيوانات (أي شق صدورها وأكتافها) هي الوحيدة التي كان المغول يقتلون الحيوانات بموجبها، فقد وجدت طريقة أخرى، وبموجبها كان التتار الوافدية زمن السلطان كتبغا يأكلون الحيوانات من غير ذبحها ولا نحرها، بل يُربط الفرس ويُضرب على وجهه حتى يموت ثم يؤكل[٤٤].

وقد أشار (Ayalon) إلى أنه من غير المعقول أن يفرض المغول طريقتهم في قتل الحيوانات على غيرهم من الناس نظراً لتسامحهم الديني، وأنه إذا اعتبر "المقريـزي" والعمري "أن حكم تحريم الذبح حسب الشريعة الإسلامية من أحكام ياسة جنكيزخان يكون عندئذٍ كل أعضاء الأسرة المالكة ووجهاء المغول بالإضافة إلى القان نفسه قد انتهكوا الياسة لأنهم مارسوا طريقة ذبح الحيوانات في احتفالاتهم المقدسة، وأن هذا المنع قد عاش في الصين مدة قصيرة، وكان المنع رسمياً فقط، وأن العقوبة القصوى في عهد جغتاي كانت المنع المؤقت الرسمي للذبح الإسلامي في منطقة معينة، وأن طريقة التتار في قتل الخيول لأكلها تظهر أنه حتى في وسط المغول لم يتم التقيد به بالطريقة المتعارف عليها[٤٥].

ونستنتج مما تقدم أن قاعدة تحريم الذبح حسب الشريعة الإسلامية لم ترد في أحكام ياسة جنكيزخان، وأن الذي شرّعها في أول الأمر كان "جغتاي ابن جنكيزخان" من غير تحديد للعقاب، وأن الذي وضع المبدأ كاملاً أي "من ذَبح كذبيحة مسلم ذُبح" كان "القان قوبيلاي" وكان التحريم لمدة محدودة فقط وليس كقاعدة عامة حتى في حكمه.

الفرع الخامس:

ماهية "التورا" المنسوبة إلى جنكيزخان:

يَرِدُ في المصادر التاريخية مصطلحان لقانونين منسوبين لجنكيزخان هما "الياسة أو اليسق" و"التورا" وقد عرفنا ما هي الياسة ، فبقي علينا أن نعرّف "التورا" وهل هي شيء متميز عن الياسة أم هما مترادفان؟ والواقع أنه باستعراض النصوص يتضح أنهما شيئان متمايزان، فقد أشار الأسدي إلى أن جنكيزخان وضع كتاباً مطولاً في درج طويل سماه -التُرا- حلل فيه ما حرم الله، ووضع اليسق المشؤوم في الطالع المذموم[٤٦]، فيتضح من كلام الأسدي أنهما شيئان مختلفان، وذكر ابن تغري بردي أن "الظاهر بيبرس كان يسير على قاعدة ملوك التتار وغالب أحكام جنكيزخان من أمر

"اليسق والتورا" واليسق هو الترتيب، أما التورا فهو المـذهب باللغـة التركيـة[٤٧]، فيلاحظ الأمر نفسه عند ابن تغري بردي، وبعد أن ذكر "ابن عرب شاه" بعض الأحكام التي ابتدعها جنكيزخان قال: "ولما فرغ من ترتيب هذه القواعد الملعونة، وقرر عليها الأحكام السلطانية والأمور الديوانية إلى خزانته، واسمها بالمغلي "التورة" وتفسـيرها الملة المأثورة"[٤٨].

وسنورد فيما يلي ما ذكره ابن عرب شاه من أحكام التورا المنسوبة لجنكيزخان:

١- يُقتل الزاني خنقاً وتكفي شهادة الواحد لإدانة المذنب.

٢- من سرق صُلب، فإن كانت السرقة من خيمة أو بيت شعر يُصلب السارق وتُقطع يداه إن كانت بالنقب، ويؤخذ كل ما للسارقين من مال وعين ويُسرق ما لهم مـن أولاد وينقل للسلطنة مالهم من طريف وتلاد[٤٩].

٣- أحقية دعوى من سبق سواء كذبَ أن صدق.

٤- جواز استعباد الأحرار وتوارث الفلاح والأكار.

٥- توريث نكاح الزوجة لأقارب الزوج وتداولهم إياها فرداً بعد فـرد، ولا تخـرج عنهمْ إلا زوجوها بمن شاؤوا وأخذوا مهرها لهم.

٦- عدم وجود العدة الزوجية، وعدم انحصار الزوجات عن عدد محدد.

٧- إمتثال أمر السلطان على الفور من غير توان، والجثو بين يدي الحـاكم علـى الركب وقت التحاكم[٥٠].

٨- مطالبة الجار بالجار ومعاقبة البريء بجريمة مرتكب الأوزار[٥١].

٩- عدم تقدم الوضيع على الشريف ولو كان ذا مال وجاه كثيف.

١٠- منع عفو الحاكم وإن عفا المظلوم عن الظالم.

١١- معاملة الخلق بالمروءة والكرم والإحسان، والكف عن الظلم والغارات إلا في طلب الثأر(٥٢).

ومن خلال الأحكام السابقة يمكن أن نلاحظ ما يلي:

أ- إن غالب أحكام التورا لم يوردها المؤرخون كأحكام في ياسة جنكيزخان الكبيرة.

ب- وجود أحكام تجافي العدالة (كأحقية السابق بالادعاء وعدم شخصية الجريمة).

ج- عدم احترام حرية الإنسان (كجواز الاستعباد وتوارث الفلاحين).

د- عدم المحافظة على الأنساب وعدم احترام رغبة المرأة (كعدم وجود العدة وعدم تحديد عدد الزوجات وتوريث نكاح الزوجة لأقارب الزوج).

هـ- احتواؤها على أحكام جنائية ومدنية جائرة.

الفرع السادس:

الياسة الكبيرة في ميزان الشريعة الإسلامية:

اتضح من خلال عرض أحكام الياسة المغولية مخالفة كثير من أحكامها لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وقد أشار جميع الفقهاء والمؤرخين إلى أن "شريعة "الياسة المغولية" تخالف مبادئها أحكام الشريعة الإسلامية، فقد أكد ابن تيمية أن "شريعة جنكيزخان كُفرية، ومعلوم من دين الإسلام أن من جوّز اتباع شريعة غير الإسلام فإنه كافر"(٥٣)، وقد أفتى جمع من الفقهاء مثل "حافظ الدين محمد البرازي" و"علاء الدين محمد البخاري" بكفر من يقدم القواعد الجنكيزخانية على الشريعة الإسلامية(٥٤)، وأشار القلقشندي إلى أنه "ربما وافق القليل منها (أي الياسة) الشريعة الإسلامية وأكثرها مخالف لها"(٥٥)، وأكد ابن كثير أن "من ترك الشرع المحكم وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة كفر، فكيف بمن تحاكم إلى الياسة وقدمها عليه؟ من فعل ذلك كفَر بإجماع المسلمين"(٥٦)، وأشار (ابن عرب شاه)، إلى أن "قواعد جنكيزخان الملعونة

على خلاف الشريعة الميمونة"[٥٧]، وذلك بعد ذكره لأحكام التورا، ولا يمكن أن تدخل عقوبات الياسة ضمن مفهوم "التعزيز الشرغي" للأسباب التالية:

١- من خصائص التعزيز أنه غير مقدر سلفاً، وقدر العقوبة متروك بحسب حالة كل جريمة وبحسب الجاني، فللقاضي في اختيار العقوبة أن يدخل ظروف المتهم وشخصيته، وظروف الجريمة، وله أن يختار لكل جريمة أو مجرم العقوبة الملائمة من مجموعة العقوبات التي شرعت لعقاب الجرائم التعزيزية، وله أن يغلظ العقوبة أو يخففها[٥٨]، بينما نجد أن عقوبات الياسة مقدرة سلفاً وبطريقة تحكيمية، ولا توجد للقاضي حرية في تقدير العقوبة المناسبة وليس باستطاعته تخفيف العقاب.

٢- إن إرادة ولي الأمر في تقرير العقوبات الزاجرة ليست مطلقة، بل إنها مقيدة بقواعد العدالة والتناسب بين الجريمة والعقاب[٥٩]، بينما نجد أن أكثر العقوبات الياسة غير متناسبة مع الجرم المقترف مثل "من بال في الماء قتل، ومن كذب قتل".

٣- إن الباعث على تقرير العقوبة التعزيزية حماية المصالح الإسلامية المقررة لا حماية الأهواء والشهوات، وأن تكون المصلحة متفقة مع نصوص الشريعة ومبادئها العامة وروحها التشريعية[٦٠]، بينما نجد أن الباعث على تقرير بعض العقوبات في الياسة مجرد الهوى والتشهي للقان نفسه مثل الحكم الذي يقضي بأن "من زعف وهو يأكل قُتل".

٤- إن الفقهاء الذين جوزوا القتل تعزيزاً، قرروه في بعض الجرائم الخطيرة "كالمكثر من اللواط، والداعي إلى البدعة في الدين وغيرهما"، التي شرع في جنسها القتل، وتكرر اقتراف الجني لها وليس بالإمكان دفع شره إلا بهذه الوسيلة، ومن الأئمة -كأبي حنيفة- من لم يجوزوا التعزيز بالقتل[٦١]، فإن طبقنا هذه الشروط على بعض الأفعال التي عاقبت عليها بالياسة بالقتل مثل "من بال في

الماء قتل، من رعف قتل، من كذب أو نمّ قتل وغيرها" لوجـدنا افتقادهـا فيهـا وبالتالي يكون عقاب الياسة بالقتل على مثل هذه الأفعال مخالفاً للضوابط التـي وضعها الفقهاء في تقرير عقوبة القتل على الأفعال المقررة.

ويتضح كذلك –وللوهلة الأولى– مخالفة أكثر أحكام "التورا" للشريعة الإسلامية مثـل "عدم وجود العدة الزوجية، وجواز تعدد الزوجات المطلق، وأحقية السابق للدعوى في الحكم لصالحه.

المطلب الثاني:

حقيقة تطبيق الياسة المغولية في السلطنة المملوكية:

تمهيد وتقسيم:

ينبغي لمعرفة حقيقة تطبيق الياسة المغولية في السلطنة المملوكية (في سورية ومصر) من عدمه، أو على الأقل حدود هذا التطبيق إذ وجد، التحقق من تطبيق بعض أحكـام الياسة في السلطنة المملوكية، وتحري حقيقة تطبيق الظاهر بيبرس للياسة، وتقصـي حقيقة تطبيق الياسة في عصر السلطان الناصر محمد بن قلاوون، والتأكد من الادعاء بتطبيق الحجاب للياسة، وتبين مدى تطبيق الياسة المغولية في المنازعات الإقطاعية.

الفرع الأول:

مدى تطبيق بعض أحكام الياسة في السلطنة المملوكية:

سوف نعرض على سبيل المثال حكمين وردا في الياسة المغولية لبيان مدى التقيد بهما في السلطنة المملوكية لأن المقام لا يسمح بعرض جميع الأحكام، ولنتحقق إن كانـت الياسة قد طبقت فيها حقاً أم لا، وأول الحكمين هو العقاب على اللواط، وثانيهما: النهي عن تضخيم الألفاظ والألقاب.

أولاً- العقاب على اللواط:

ذكرت المصادر المملوكية أن من أحكام الياسة "من لاط قتل"[٦٢]، أي عقاب اللواط بالقتل، ومن استعراض المصادر المملوكية نفسها، نجد أن عادة اللواط كانت منتشرة في النخبة المملوكية وغير معاقب عليها، والدليل على ذلك ما يلي:

١- أنكر الملك المغولي (غازان) على رسول السلطان الناصر محمد بن قلاوون أن أمراء المماليك يتركون النساء ويستخدمون الشباب المرد[٦٣].

٢- اعتراف شاب تركي يدعى "عُمير" بمباشرة العديد من أرباب الدولة والدواوين له، فأمر السلطان بنفيه إلى غزة وإقطاعه بها.

٣- كان الأمير أحمد بن السلطان ناصر محمد بن قلاوون يمارس اللواط فلم يعاقب، بل عوقب الملوط بهم.

٤- اشتهر في أيام الظاهر برقوق إتيين الذكور حتى تشبهت البغايا بالغلمان، لينفق سوق فَسُوُقهِن، وذلك لاشتهار برقوق بتقريب المماليك الحسان واتهامه وأمراءه بعمل الفاحشة بهم[٦٤].

٥- كان يُرمى السلطان "الظاهر ططر" بمحبة الشبان[٦٥].

أما حكم اللواط في الشريعة الإسلامية، فقد أشار ابن تيمية إلى أن حكمه بأن "يقتل الاثنان الأعلى والأسفل سواء كانا محصنين أو غير محصنين"[٦٦].

ثانياً- النهي عن تضخيم الألقاب والألفاظ:

ورد في المصادر الفارسية والمملوكية أن من أحكام الياسة النهي عن تضخيم الألقاب والألفاظ وأن يخاطب السلطان ومن دونه باسمه فقط[٦٧]، فإذا طبقنا هذا الحكم على المعمول به في السلطة المملوكية لوجدنا العكس تماماً، لأنه وجد فيها حرص شديد على تفخيم الألفاظ ووضع الألقاب، فقد كانت ألقاب السلطان على الشكل التالي: "السلطان السيد الأجل الملك الفلاني العالم المجاهد المرابط المثاغر المؤيد المظفر

الشاهنشاه فلان الدين والدنيا، سلطان المسلمين، محي العدل في العالمين، ملك العرب والعجم والترك، ظل الله في أرضه، القائم بسنته وفرضه، اسكندر الزمان، مملك أصحاب المنابر والأسرة والتيجان، واهب الأقاليم والأمصار، مبيد الطغاة والبغاة والكفار، حامي الحرمين الشريفين والقبلتين، جامع كلمة الإيمان، لواء العدل والإحسان، سيد ملوك الزمان...إلخ"[٦٨]، وكذلك وردت ألقاب الأمير ركن الدين بيبرس المنصوري في منشور إقطاعي له على الشكل التالي: "المجلس العالي الأميري الأجلي العالمي العضدي النصيري الذخري الظهيري عز الإسلام والمسلمين، شرف الأمراء في العالمين، ذخر الغزاة، لسان الدولة، سفير المملكة، عضد الملوك والسلاطين بيبرس الدوادار الملكي المنصوري الناصري"[٦٩]، وبالإضافة لذلك كان السلطان "الناصر": يدعو أمراءه وأرباب الولايات بأحسن أسمائهم وأجل ألقابهم[٧٠]

ومن خلال هذين المثالين نجد أن كثيراً من أحكام الياسة لم يطبق في السلطنة المملوكية، ويبقى الادعاء مفتقراً إلى الأدلة والشواهد التي تثبت ذلك.

الفرع الثاني:

مدى تطبيق السلطان الظاهر بيبرس للياسة المغولية:

أشار ابن تغري بردي إلى أن الظاهر بيبرس كان يطبق أحكام الياسة المغولية في حكمه، فذكر أن "الظاهر بيبرس" كان يسير على قاعدة ملوك التتار وغالب أحكام جنكيزخان من أمر اليسق والتورا[٧١]، بينما نرى أن الظاهر بيبرس لم يطبق السياسة المغولية أثناء سلطنته، ويُبنى هذا الرأي على الأسباب التالية:

أولاً- صرحت غالبية المصادر المملوكية بأن الظاهر بيبرس كان على قدر من الديانة وأقيمت حرمة الشرع الشريف في حكمه حتى إنه تخاصم بنفسه إلى أن الشرع الحنيف، وكان بالجملة عوناً ونصراً للإسلام وأهله[٧٢]، فكيف لسلطان على هذا

الوصف من الديانة أن يطبق شريعة تتنافى أحكامها مع أحكام الشريعة الإسلامية؟

ثانياً- أشارت بعض المصادر إلى أن الظاهر بيبرس كان يسير في مملكته على نهج أستاذه "الصالح نجم الدين الأيوبي"، فقد ذكر ابن خلدون أن بيبرس "اقتدى آثار أستاذه الصالح نجم الدين أيوب"[٧٣]، وأشار ابن عبد الظاهر إلى أن بيبرس لما تسلم الحكم "شرع في إقامة الدولة الصالحية على ما كانت عليه من نواميس ورسوم، وأقام مدة لا يهتم إلا بترتيب الأمور وإحياء الرسوم الصالحية"[٧٤]، ومن المعروف عن نجم الدين أيوب أنه كان يجب أهل الدين وعلمائه[٧٥].

ثالثاً- ذكر ابن عبد الظاهر أن (أبغا بن هولاكو) بعث رسالة للظاهر بيبرس سنة ٦٧٧هـ، وأشاد (أبغا) في هذه الرسالة بياسة جنكيزخان وقوانين التتر بطريقة الاستعلاء والتبجح فكان من ضمن جواب بيبرس على الرسالة العبارة التالي: "ونحن اليوم الياساة التي لنا هي أعظم من ياسة جنكيزخان؟"[٧٦]، فإن كانت الياسة المغولية قد أدت دوراً له أي أهمية في حكم بيبرس، فلا يمكن أن يتكلم بيبرس عن ياسة جنكيزخان بهذه الطريقة، بل يتوجب عليه أن يبجل جنكيزخان وياسته -وهذا لم يفعله-، فلذلك يوجد احتمالان في هذا الصدد كما أشار "Ayalon" الأول أن بيبرس استعمل تعبير "ياسة" في سياق كلامه لمجرد استعمال تعبير مشابه للذي استعمله (أبغا)، وهو يقصد الشريعة التي يطبقها المسلمون وهي القرآن والسنة، والاحتمال الثاني أنه كان للمماليك ياسة يتحاكمون بموجبها، وادعى بيبرس أنها أعظم من ياسة جنكيزخان، وبذلك ستكون هذه الياسة شيئاً مختلفاً تماماً عن ياسة جنكيزخان[٧٧]، ويبدو أن الاحتمال الأول هو الأرجح لأن الاحتمال الثاني لا تقويه المصادر المملوكية.

رابعاً- لما أرسل الظاهر بيبرس سنة ٦٧٧هـ رسلاً للاجتماع بالقان المغولي "بركة" أعطى أصحاب بركة الرسل معلومات عن طريقة الدخول إلى القان، وعن

الممنوع والمسموح في بلاط القان وبلاده[٧٨]، فلو كان بيبرس يسير في حكمه على قاعدة ملوك التتار -كما زعم ابن تغري بردي- لما كان رسله بحاجة إلى تعليمهم كيفية الدخول على القان المغولي وأن يعرفوهم بالمحظور والمسموح في بلاده.

خامساً – ورد في إحدى الرسائل التي بعثها القان بركة المغولي للسلطان بيبرس، أن الأول تخلى عن تطبيق ياسة جنتكيزخان[٧٩]، وكأنه يزف إليه هذا الخبر ليدلل به على صدق إسلامه، فلا يعقل أن يتخلى القان المغولي عن الياسة التي هي ميراث آبائه وقانون ملزم لديهم ويتبع تعاليم الشريعة الإسلامية، بينما يتبع السلطان المملوكي المسلم "بيبرس" الياسة التي هجرها القان المغولي نفسه.

وبتقويم رواية ابن تغري بردي -وهو المؤرخ المملوكي المتأخر عن زمن بيبرس- نجد أنه لم يَدْعم روايته أي مؤرخ آخر، باستثناء السيوطي الذي نقل ما أورده حرفياً عن ابن تغري بردي[٨٠]، ولكنه لم يصرح بأن بيبرس طبق الياسة المغولية كما فعل ابن تغري بردي، ورواية السيوطي تفيد ضمناً أنه رغم معرفته الواسعة لم يعرف أي مؤرخ آخر نسب لبيبرس ما نسبه له ابن تغري بردي، بالإضافة إلى أن المؤرخين المعاصرين لبيبرس أو القريبين من عصره "كابن عبد الظاهر واليونيني" لم يذكروا ما زعمه ابن تغري بردي[٨١].

أما ما يتصل بالسبب الذي دعا ابن تغري بردي لإبداء مثل هذا الزعم، فقد رأى "Ayalon" -وهو ما نميل إليه- أن الزهو الشديد الذي تميز به ابن تغري بردي قاده إلى أن يقدم من حين لآخر آراء تنقصها الدقة والمرجعية وتفتقد للوجود، وأن ملاحظاته حول زمنه أدق من تعليقاته على الفترات المبكرة للسلطنة المملوكية[٨٢].

الفرع الثالث:

مدى تطبيق الياسة المغولية في عصر السلطان الناصر محمد بن قلاوون:

إن الدليل الوحيد المعروف لتطبيق الساسة في السلطنة المملوكية يعود إلى ولاية الحكم الثالثة محمد بن قلاوون (٧٠٩-٧٤١هـ)، عندما كانت علاقة الصداقة بين المغول والمماليك أقل أهمية للفترة المبكرة القصيرة في عصر (بيبرس)، ويتركز هذا الدليل حول أميرين مملوكيين اكتسبا قوة وتأثيراً خلال حكم الناصر وهما (أوتامش أو أيتمش المحمدي أو الأشرفي، والأمير أرقطاي الأشرفي) وسوف نناقش هذا الدليل بالنسبة للأميرين على التوالي.

أولاً- تطبيق الأمير أيتمش المحمدي (ت ٧٣٦هـ) للياسة المغولية:

عرف الباحثون ما يخص هذا الأمير وتطبيقه للياسة عن طريق المؤرخين المتأخرين الذين اختصروا وحرفوا النص الأصلي الذي أخذوا عنه، أما المؤرخ الذي نقلوا عنه -بالإشارة إليه أو عدمها- فهو "صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (٦٩٦-٧٦٤هـ)" والذي كان معاصراً للأميرين "أيتمش وأرقطاي"، فقد قال الصفدي عن الأمير أيتمش المحمدي أو الأشرفي أنه "كان يحكم في بيت السلطان بين الخاصكية باليسق الذي قرره جنكيزخان، وكان يعرف سيرة جنكيزخان ويطالعها ويراجعها"(٨٣)، وعندما ذكر ابن تغري بردي ترجمة أيتمش تحت اسم أرتش حرّف عبارة الصفدي على الشكل التالي بقوله: "قال الشيخ صلاح الدين -يقصد الصفدي- وكان أرتمش يحكم بين السلطان وبين الخاصكية بالسياسة واليسق الذي قرره جنكيزخان ويطالعها ويراجعها"(٨٤). فيلاحظ أن ابن تغري بردي حرّف عبارة الصفدي في موضعين هامين:

١- أشار الصفدي إلى أن أيتمش كان "يحكم في بيت السلطان بين الخاصكية باليسق الذي قرره جنكيزخان" بينما نقل ابن تغري بردي العبارة السابقة على الشكل

التالي: "وكان يحكم بين السلطان وبين الخاصكية بالسياسة واليسق الذي قرره جنكيزخان"، فأصبح معنى العبارة مختلفاً بعد التحريف، بأن أيتمش كان يحكم بين السلطان والخاصكية بالياسة ، بينما صحيح العبارة يفيد بأن أيتمش كان يحكم بين خاصكية السلطان فحسب بموجب الياسة في بيت الأخير، أي أن السلطان نفسه لم يتحاكم بموجب الياسة.

٢- ذكر الصفدي أن "أيتمش" كان يعرف سيرة جنكيزخان ويطالعها ويراجعها" بينما نقل ابن تغري بردي العبارة على الشكل التالي "وكان يحكم بالياسة واليسق الذي قرره جنكيزخان ويطالعها ويراجعها" فنجد أن المطالعة والمراجعة عند الصفدي وردت على سيرة جنكيز خان، بينما وردت عن ابن تغري بردي على ياسة جنكيزخان، فبهذا التحريف أدخل ابن تغري بردي الوهم بوجود نسخة للياسة المغولية في السلطنة المملوكية، وهذا غير حقيقي نتيجة للتحريف عن الصفدي[٨٥].

وأما مايتصل بزواية الصفدي حول حكم أيتمش بين خاصكية (حاشية) السلطان الناصر محمد بن قلاوون بموجب السياسة المغولية فيرد عليها عدة ملاحظات:

أ- أجمعت المصادر المملوكية على ارتفاع منار الإسلام في أيام الناصر محمد وأنه كان يشاور القضاة في أموره ويرجع إلى ما يقولون، وأشارت إلى حرصه على أداء المناسك الدينية وبناء الجوامع واهتمامه بمعرفة متولي بعض الوظائف -كالمحتسب- بالشريعة الإسلامية[٧٦]، فهذا الحرص على إقامة الشريعة الإسلامية مع تخويل السلطان لأمير معين في الحكم على حاشيته بموجب تشريع يتعارض مع الشريعة الإسلامية، أمر يدعو للشك في إحدى المقولتين، ولما كانت المصادر مجمعة على حرص الناصر على إقامة الشريعة الإسلامية، فإننا نميل إلى الشك في المقولة الأخرى.

ب- لم يذكر المؤرخان المعاصران للناصر محمد (ابن أيبك الدواداري وشمس الدين الشجاعي[٨٧]، الرواية التي قدمها الصفدي بالإضافة إلى أن بعض المؤرخين اللاحقين "كابن حجر العسقلاني" أغفل ذكر تطبيق الأمير أيتمش للياسة مع أنه ذكر معرفته بأحكامها[٨٨]، فهذا الإغفال وعدم الذكر يستوجب التوقف والنظر.

ج- ذكر المقريزي حادثة تخص الأمير "إيتمش"، ولهذه الحادثة دلالة مهمة في هذا الصدد ومفادها "أن الناصر محمد عندما بعث الأمير أيتمش إلى القان المغولي "بوسعيد" سنة ٧٢٢هـ، أراد القان إكرام الأمير "أيتمش" فقدم له خمراً فامتنع أيتمش من شربه واعتذر للقان بأنه قد حج، فأعفاه القان من شربه"[٨٩]، فامتناع "أيتمش" من شرب الخمر مع القان المغولي يدل على تمكن الإسلام منه، مع أن شرب الخمر ليس محرماً في الياسة المغولية بل مسموح بشربه ثلاث مرات في الشهر[٩٠]، وكان كثير من القانات يحتسون الخمر، فكيف يطبق أيتمش الياسة المخالفة للشريعة الإسلامية مع حرصه على عدم مخالفة أحكام الأخير، لدرجة أنه لم يقبل مخالفتها بحضور القان المغولي نفسه، ولكن قد يقال بأن أيتمش كان يطبق الياسة قبل حجته، فإن قبلنا هذا القول فستكون نتيجته أن تضيق الفترة الزمنية التي طبق أيتمش فيها الياسة على الخاصكية في الحدود الزمنية (٧٠٩- ٧٢٢هـ)[٩١].

ولكننا نميل بشكل عام إلى الشك في صحة الواقعة بناءً على الأسباب المتقدمة، وإن سلمنا بصحتها فسيكون هذا التطبيق على حاشية الناصر محمد فقط، وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية نظراً لتمسك "أيتمش" بأحكامها، ولأن بعض المؤرخين أشاروا إلى أن بعض أحكام الياسة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية[٩٢]، بالإضافة إلى أن واقع عدم معرفتنا الكاملة بأحكام الياسة ترجح احتمال وجود العديد من أحكامها التي لا تخالف الشريعة الإسلامية.

ثانياً- حقيقة تطبيق الأمير أرقطاي الأشرفي (ت ٧٥٠هـ) للياسة المغولية:

أشار الصفدي إلى أنه "كان أرقطاي وأيتمش في اللسان التركي فصيحين، وكان يُرجع إليهما في الياسة التي هي بين الأتراك"[٩٣]، ونرى أن هذه العبارة لا تدل على أن ارقطاي كان يحكم بموجب الياسة المغولية بناءً على السببين التاليين:

١- إن عبارة "وكان يلجأ إليهما في الياسة التي هي بين الأتراك" فقد جاءت بصيغة عامة[٩٤]، فقد تدل على الحكم بموجبها، وقد تدل على المعرفة العامة بهذه المدونة دون الحكم بها، أي كان يرجع إليهما من يريد معرفة أحكامها لمعرفتها بها". نرجح أن قصد الصفدي في هذه العبارة بكلمة ":الرجوع" هو لمجرد المعرفة والاطلاع وليس للتحاكم بموجبها، ويقوي ما نرجحه أن ابن حجر العسقلاني قال عن أرقطاي أنه كان "عارفاً بالسياسة -أي الياسة-"[٩٥]، ولم يقل أنه كان يحكم بالياسة، وبالإضافة إلى أن ابن تغري بردي أغفل ذكر معرفة أو تطبيق أرقطاي للياسة[٩٦].

٢- أشار ابن حجر إلى أن "الناصر محمد" أرسل أرقطاي مع تنكز نائب الشام، وأمر الأخير ألا يقطع أمراً دون أرقطاي الذي استمر يجلس إلى جانبه، فسلك تنكز النائب سبل الحرمة والناموس البالغ وكان مثابراً على عمل الحق ونصرة الشرع وكان فيه ديانة في الجملة"[٩٧]، فإن افترضنا أن ارقطاي كان يحكم بالياسة فكيف تستقيم أحكامه مع أحكام النائب الذي كان مثابراً على نصرة الشرع الحنيف، بالإضافة إلى أن المصادر لم تذكر حدوث خلاف بينهما في الحكم رغم أن المقريزي قال عن أرقطاي إنه "محجاج"[٩٨]، فنستنتج من ذلك أن أرقطاي كان متابعاً لتنكز في الحكم بموجب الشريعة وليس الياسة، وأن الأمر لا يتعدى مجرد معرفة بالياسة واللغة المغولية، ويدل عليه كذلك أن أرقطاي لما تولى نيابة حلب (سنة ٧٤٦هـ) أبطل مفعول الخمور والفجور وسُرَّ به الحلبيون سروراً عظيماً[٩٩].

الفرع الرابع:

مدى تطبيق الحجاب للياسة المغولية:

ادعى "المقريزي" بأن الحجّاب في السلطنة المملوكية قد طبقوا في أحكامهم الياسة المغولية، فقد ذكر أنه: "كانت أحكام الحجاب أولاً يقال لها حكم السياسة، وهي لفظة شيطانية لا يعرف أكثر أهل زمننا اليوم أصلها ويتساهلون في التلفظ بها ويقولون: هذا الأمر مما لا يمشي في الأحكام الشرعية، وإنما هو من حكم السياسة، ويحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم"(١٠٠)، ثم أوضح المقصود بالسياسة التي طبقها الحجاب بقوله: "وليس ما يقول أهل زمننا في شيء من هذا، وإنما هي كلمة مغولية أصلها "ياسة" فحرفها أهل مصر وزادوا بأولها شيناً فقالوا "سياسة" وأدخلوا عليها الألف واللام، فظن من لا علم عنده أنها كلمة عربية، وما الأمر فيها إلا ما قلت لك"(١٠١)، ثم ذكر أن الوافدية المغول -المهاجرون المغول اللاجئون إلى السلطنة- بعد أن فوضوا قاضي القضاة كل ما يتعلق بالأمور الدينية والأقضية الشرعية "احتاجوا في ذات أنفسهم إلى الرجوع لعادة جنكيزخان والاقتداء بحكم الياسة، فلذلك نصبوا الحاجب ليقضي بينهم فيما اختلفوا فيه من عوايدهم، والأخذ على يد قويهم وإنصاف الضعيف منه على مقتضى ما في الياسة"(١٠٢)، ولذلك سنحاول في البداية التحقق من صحة ادعاء المقريزي السابق، ثم نبحث في الأسباب التي دعته إلى هذا الادعاء.

الفقرة الأولى:

مدى صحة ادعاء المقريزي المتعلق بتطبيق الحجاب للياسة:

نعتقد أن الحجاب المملوكي لم يكن يطبق في أحكامه الياسة المغولية، ويُبنى هذا الرأي على الأسانيد التالية:

أولاً– ننطلق في البداية من عبارات المقريزي نفسها، حيث يوجد اختلاف في نطاق تطبيق الياسة من حيث الأشخاص أو الفئات المشمولة بتطبيق هذه المدونة عليهم، ففي مطلع الفصل تكلم عن أحكام الحجاب عامةً وأرجع جميعها إلى أحكام الياسة، مع العلم أن الحاجب المملوكي كان يحكم بين سائر أفراد الجيش وحتى بين العامة ثم اشار إلى احتياج "الوافدية المغول" للحكم عليهم وفق الياسة واضطلاع الحاجب بهذه المهمة، فنجد أن أشمل أولاً حكم الحاجب سائر أفراد الجند والعامة، ثم خصصها ثانية "بالوافدية المغول"، فإن كان للوافدية المغول – دون غيرهم من الوافدية– احتياج لتطبيق الياسة عليهم، فلا يوجد هذا المسوّغ لدى غيرهم من فئات الجيش من الأجناس المختلفة، وكذلك بالنسبة للعامة، فهذا الاضطراب في كلام المقريزي يثير الشك في إحدى المقولتين أو كلتيهما، بالإضافة إلى أن تسويغه لاحتياج الوافدية المغول للحكم عليهم بموجب الياسة هو الأخذ على يد قويهم وإنصاف الضعيف منه لم يكن مقنعاً، فلا نعتقد أن أحكام الشريعة الإسلامية قاصرة عن حماية الضعيف من ظلم القوي، ولو سوّغه بأنه نوع من الحنين للماضي لكان أقرب إلى القبول.

ثانياً– إن المقريزي –حسب اطلاعنا– هو المؤرخ الوحيد من بين مؤرخي ومعاصري المماليك، الذي نسب للحاجب تطبيق الياسة المغولية، فلم يذكر بقية المؤرخين ذلك، فهل كانوا غافلين عن هذا التطبيق أم كانوا من جملة من "لا علم عنده" –حسب تعبير المقريزي السابق–، أم أنه ادعاء لا أساس له من الصحة؟ وهذا الأخير هو ما نميل إليه.

ثالثاً– لم يذكر المقريزي أو غيره من المؤرخين مثالاً عملياً لحكم واحد قضى فيه الحاجب بموجب الياسة المغولية.

رابعاً– إن العديد من أمراء المماليك خُولوا سلطة الحكم بين المماليك وبين الناس أيضاً، بالإضافة للسلطان نفسه مثل نائب السلطنة والأستادار وأمير رأس نوبة،

وأتابك العسكر، والدوادار، ومقدم المماليك، وأمير مجلس[١٠٣]، فلمَ خص المقريزي الحاجب أو حاجب الحجاب بتطبيق الياسة دون غيره من الأمراء الحاكمين[١٠٤]، على الرغم من أن الحاجب لا يختلف عنهم في الأصل أو الجنس، فالحاجب كان مملوكاً كغيره ورقي إلى مرتبة أمير، ولا يختلف عن غيره من حيث الكفاءة ولا المقدرة، وعند الحجّاب ذوي الأصل المغولي – والذين قد يفترض فيهم المعرفة بالياسة- قليل جداً بالنسبة للحجاب من بقية الأجناس، وقد أشار المقريزي نفسه إلى أنه "عرف النظر في المظالم منذ عهد الدولة التركية بديار مصر والشام -بحكم السياسة- وهو يرجع إلى نائب السلطنة وحاجب الحجاب ووالي البلد ومتولي الحرب بالأعمال[١٠٥]، مثل الحاجب على الرغم من عدم تميزه عنهم بأي شيء؟

خامساً- وفي الحالة الوحيدة التي ذكر فيها تطبيق الياسة في السلطنة المملوكية والتي ذكرها الصفدي بما يخصّ حكم "أيتمش" بين خاصكية السلطان محمد بموجب الياسة المغولية، ولم تذكر المصادر أنه كان حاجباً أو تولى منصب الحاجب فيما سبق[١٠٦]، وينطبق القول نفسه على "أرقطاي" الذي كان عارفاً بالياسة[١٠٧].

سادساً- إن عدد الأمراء الذين صرحت المصادر بمعرفتهم بأحكام الياسة كان قليلاً جداً مثل "أيتمش وأرقطاي" فكيف يطبق الحجاب أو غيرهم من الأمراء الياسة المغولية وغالبهم يجهل، بالإضافة إلى عدم وجود نسخة للياسة في السلطنة المملوكية لكي يُحتكم إليها عند الاختلاف في بعض أحكامها[١٠٨].

سابعاً- صرحت غالبية المصادر المملوكية بأن أغلب السلاطين المماليك كانوا معظمين للشريعة، ويحبون العلماء والفقهاء ويؤدون الفروض والمناسك الدينية، وكان للبعض منهم معرفة بالفقه وفروعه، مثل المؤيد شيخ، والظاهر جقمق، والظاهر تمربغا الظاهري، والملك الصالح اسماعيل، والأشرف برسباي، والأشرف شعبان بن حسين[١٠٩]، وغيرهم من السلاطين، وينطبق القول نفسه على نواب السلطنة مثل الأمير الحاج آل ملك، والأمير سيف الدين أرغون الناصري والأمير

تتكز[١١٠]، وغيرهم من النواب، فما دام عماد السلطنة بالسلاطين ونوابهم وغالبهم كان يميل للشريعة الإسلامية لأنهم جلبوا أرقاء صغاراً وشبّوا في مصر، فلا يعقل أن يقبلوا بتطبيق شريعة تخالف قواعدها أحكام الشريعة الإسلامية.

ثامناً- أشرنا -فيما سبق- إلى حكم الفقهاء بكفر من قدّم أحكام الياسة على أحكام الشريعة الإسلامية أو تحاكم بموجبها، كابن تيمية وابن كثير وغيرهما[١١١]، وقد جاء كلامهما عند ذكرهما لأحكام الياسة واعتقاد التتر في جنكيزخان، أي عند إيرادهما لأخبار جنكيزخان والتتر عامةً، وكان مناسبة رأيهما السابق بيان الحكم الشرعي العام في تطبيق الياسة من جهة وكذلك بيان حكم الشرع في القانات المغول الذين أسلموا ولم تزل تطبق الياسة في بلادهم[١١٢]، من جهة أخرى، ومما يدعم النقطة الأخيرة إشارة ابن حجر العسقلاني إلى أن "تيمورلنك كان يقدم شريعة جنكيزخان ويجعلها أصلاً، ولذلك أفتى جمع بكفره مع أن شعائر الإسلام في بلاده ظاهرة[١١٣]، فلو كانت الياسة مطبقة في السلطنة المملوكية -كما زعم بعض المؤرخين- لاعترض على تطبيقها الفقهاء والعلماء الأجلاء الذين لا يهادنون السلاطين ولهم صلابة في الدين أمثال النووي والعز بن عبد السلام وابن تيمية وسراج الدين البلقيني وابن حجر العسقلاني وغيرهم، فلم تذكر المصادر مثل هذا الاعتراض، ولشمل حكم التكفير السابق السلاطين المماليك الذين زُعم أنهم قد طبقوا الياسة، ولم نجد كذلك اضطهاداً من السلاطين لمكفري الحاكم بالياسة المغولية، فيتبدى لنا احتمالان في هذا الصدد، أولهما: أن السلاطين المماليك قد طبقوا أو سمحوا بتطبيق الياسة في السلطنة، ولم يعترض أحد من الفقهاء والعلماء والقضاة على تطبيقها -وهذا ما نستبعده- وثانيهما: أن الياسة لم تطبق في السلطنة المملوكية، ولذلك كان عدم اعتراض الفقهاء والعلماء نتيجة طبيعية لانعدام التطبيق[١١٤]، وهذا ما نرجحه للحقائق المشار إليها آنفاً ولثقتنا في فقهائنا وعلمائنا الأجلاء وفي ورعهم وجهادهم في الحق وعدم سكوتهم على الباطل.

الفقرة الثانية:

الأسباب التي دعت المقريزي إلى الادعاء بتطبيق الحاجب للياسة:

إن أهم الأسباب التي دفعت المقريزي للادعاء بتطبيق الحاجب للياسة، هي تنامي سلطة الحجاب على حساب سلطة قضاة الشرع، فقد كان المقريزي قلقاً بشدة لأفول سلطة القضاء ومنح الحجاب سلطة الحكم في الأمور الشرعية ويضاف إليه مسلك الحجاب الظالم وأحكامهم الجائرة، فانتهز المقريزي فرصة الميل الموجود عند المؤرخين في أيامه في تحريف مصطلح "الياسة" إلى "السياسة"، وزعم بتطبيق الحجاب للياسة من أجل بث الرعب عند الناس وإقناعهم بأن الحاجب يحاكمهم بمقتضى قانون وثني يتعارض مع الشريعة الإسلامية، فيكون نتيجة ذلك نفور العامة والخاصة من الحجاب وتقليص سلطتهم القضائية(١١٥)، وسنتكلم على هذين السببين على التوالي:

أولاً- تنامي سلطة الحجاب على حساب سلطة الشرع:

كان صاحب الحجبة في أوائل السلطنة المملوكية "ينصف من الأمراء والجند تارة بنفسه، وتارة بمشاورة السلطان، وإليه تقديم من يعرض ومن يرد، وعرض الجند وما ناسب ذلك، وأما مع عدم النيابة فهو المشار إليه في الباب والقائم مقام النواب في كثير من الأمور(١١٦)، وكان حكمه لا يتعدى النظر في مخاصمات الأجناد واختلافهم في أمور الإقطاعات ونحو ذلك(١١٧)، ثم تطورت إختصاصات الحاجب بمرور الزمن لتشمل الحكم بين المدنيين ثم اتسع ليشمل السماح له بالحكم في الأمور الشرعية، وكانت أول خطوة في هذا التوسع سنة ٧٣٠هـ، حيث كانت هذه السنة من دون نائب للناصر محمد بن قلاوون، فكان المتحدث في الجيوش وشكاوى الناس الأمير "سيف الدين ألماس الحاجب" الذي جلس في منزلة النيابة إلا أنه لم يسمَّ بالنائب ووقف الناس بين يديه(١١٨)، وفي سلطنة الكامل شعبان بن محمد عُيّن الأمير "شمس الدين أق سنقر"

حاجباً بين الناس كما كان يحكم نائب السلطنة وعين السلطان نفسه في سنة ٧٤٦هـ، الأمير "بيغرا" حاجباً كبيراً ليحكم بين الناس وعين الأمير "رسلان بصل" حاجباً ثانياً مع "بيغرا" ورخص له الحكم بين الناس، وعندما انتهى حكم السلطان شعبان وخلفه أخوه المظفر حاجي عين الأمير "سيف الدين أرقطاي" نائباً للسلطنة، فعاد أمر الحجبة إلى عهدها القديم[١١٩]، واستمر الحال على ذلك حتى رخّص السلطان الصالح صالح بن محمد بن قلاوون سنة ٧٥٣هـ، للأمير الحاجب (سيف الدين جرجي) التحدث في أمر أرباب الديون وأن يفصلهم من غرمائهم بأحكام السياسة، وأشار المقريزي إلى أنه "لم يكن من عادة الحجاب فيما تقدم الحكم في الأمور الشرعية، فاستمروا على ذلك فيما بعد، ومنذ ذاك الوقت صار الحجاب بالقاهرة وبلاد الشام يتصدون للحكم بين الناس فيما كان من شأن القضاة الحكم فيه[١٢٠]، وكان سبب السماح للحادب (جرجي) في الحكم بالأمور الشرعية، شكوى تجار العجم سنة ٧٥٣هـ، من عدم استيفاء حقوقهم من تجار القاهرة لأنهم أثبتوا إعمارهم عند القاضي الحنفي، فأنكر السلطان على القاضي ذلك ومنعه من التحدث في أمر التجار المدينين وتولى الأمر الحاجي (جرجي) الذي أخرج المدينين السجناء وعاقبهم، وحصّل للتجار العجم أموالهم، "وتمكن الحجاب منذئذٍ التحكم بالناس بما شاءوا، وصاروا يحكمون في كل جليل وحقير من الناس سواء كان الحكم شرعياً أو سياسياً بزعمهم[١٢١]، ومع ذلك قال ابن إياس عن الصالح صالح أنه كان "ديناً خيراً وكانت أيامه كلها عدلاً بين الرعية، وكان كثير الخير قليل الأذى"[١٢٢].

وقد حرص بعض السلاطين -كبرقوق- على مرور الشكوى أو التظلم على القاضي أو الحاجب، فكان يسأل المتظلم إن كان قد عرض قضيته على أي منهما، فإن كان جوابه بالنفي أمر بضربه وإخراجه، وإن كان جوابه بالإيجاب ومع ذلك تظلم بحجة عدم إنصافه في مظلمته، يحكم عندئذٍ السلطان بينه وبين غريمه، وعلق ابن الفرات بأنه لم يعهد ذلك من ملك ممن قبله ممن أدرك أو سمع[١٢٣].

وقد وقع في بعض الحالات تصادم بين القضاة ونوابهم وبين الحجاب، رجحت في بعضها كفة القضاة، وفي بعضها الآخر كفة الحجاب ورافقتها في بعض الأحيان محاولات من الدولة لتقليص صلاحيات الحجاب(١٢٤).

ويبدو أن اتساع اختصاصات الحاجب للحكم في الأمور الشرعية سنة ٧٥٣هـ لم يكن شاملاً لجميع الأمور الشريعة، فمع ذلك بقي مجال الحكم فيه على القضاة حتى سنة ٧٩١هـ، ومجاله الحكم بالحدود وقطع الأعضاء وجرائم القتل(١٢٥)، ودليله أن الأمير الكبير "الناصري" لما حكم بحقن دم "ابن السبع" سنة ٧٩١هـ، بعد أن اتهم بالكفر، علق المقريزي على هذه الحادثة بقوله: "ولم يعهد قط أن أحداً من أمراء الترك ولا ملوكهم حكم في شيء من الأمور التي من عادة القضاة الحكم فيها"(١٢٦).

وحقيقة وظيفة الحجابة أنها داخلة ضمن نظام ولاية المظالم، فقد أشار القلقشندي إلى أن موضوع الحجبة في العصر المملوكي هو التصدي للحكم في المظالم، وعندما تكلم على ولاية المظالم أشار إلى أن "موضوعها قود المتظالمين إلى التناصف بالرهبة وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبة، وهي شبيهة بالحجوبية الآن -أي في عصره- في هذا المعنى"(١٢٧).

وهذا التوسع في اختصاصات الحجاب على حساب اختصاصات قضاة الشرع، أزعج المقريزي وأقلقه بأفول سلطة القضاء وهيبتهم وبزوغ نجم الحجاب وسيطرتهم، فجعله يعزو إلى أن الحجاب تطبيق شريعة وثنية كي يُنفر العامة والخاصة منهم ومن أحكامهم.

ثانياً- المسلك الظالم للحجاب في السلطنة المملوكية:

كان للمسلك العام في السلطنة المملوكية الذي اتسم بالشدة والظلم والجور أثره في ادعاء المقريزي بأنهم يحكمون بالياسة، وقد اتفق المؤرخون المتأخرون -بالإضافة إلى المقريزي- في رأيهم بجهالة وظلم الحجاب في أيامهم(١٢٨)، فعندما تكلم المقريزي

على الحاجب في أيامه قال: "وصار الحاجب اليوم اسماً لعدة جماعة من الأمراء ينتصبون للحكم بين الناس، ولا لغرض بل لتضمين أبوابهم بمال مقرر في كل يوم على رأس نوبة النقباء، وفيهم غير واحد ليس لهم على الإمرة إقطاع، وإنما يرتزقون من مظالم العباد، ونقيب الحاجب مع رذالة الحاجب وسفالته وتظاهره بالمنكر بما لم يعهد مثله يتظاهر به أطراف السوقة"(١٢٩).

ولما ذكر "ابن تغري بردي" وضع الحجاب في سابق عهد السلطنة وما تردت إليه أوضاع الحجابة في زمنه، علق على ذلك بقوله: "لا هذه الحرافيش التي يلونها من الجهلة الفسقة"(١٣٠)، ولما تكلم على حاجب الحجاب الأمير "قاني باي" قال إنه: "لا من العلماء ولا من العقلاء" وفي ترجمته لحاجب الحجاب "قرقماش ت ٨٤٢هـ"، "قال عنه أنه "باشر الحجبية بحرمة زائدة وعظمة وبطش في الناس بحيث هابه كل أحد، وصار يخلط في حكوماته ما بين ظلم وعدل ولين وجبروت"(١٣١)، وذكر السخاوي أن حاجب الحجاب "تمر من محمود شاه" كان جائراً في الأحكام متساهلاً في الدماء والأموال، قاسى منه الناس شدة"(١٣٢)، وقال عن حاجب حجاب حلب "طوغان العثماني ت ٨٥٢هـ"، أنه "كان سفاكاً للدماء"(١٣٣)، وأشار ابن حجر العسقلاني إلى أن الحاجب "أقباي الكبير" كان "غشوماً ظلوماً"(١٣٤)، وذكر ابن أيبك الدواداري أن الحاجب "ألماس" كان فيه من الظلم والجزر والعسف وعدم الإنصاف إلى ما لا نهاية"(١٣٥)، وقد شارك الناس في العصر المملوكي المؤرخين في هذه النظرة للحجاب ، فلما صُرف حاجب الحجاب "قماري" عن مباشرة وظيفته سنة ٧٦٥هـ، وأُخذ منه القضاة، استبشر بذلك كثير من الناس لكثرة ما كان يفتأ على الأحكام الشرعية(١٣٦).

وهكذا فقد اتسم مسلك غالبية الحجاب في العصر المملوكي بالظلم والعسف والجور، ولعل من أهم أسباب هذا المسلك هو تعيين الحجاب بالرشوة، وإلى هذا أشار ابن تغري بردي بقوله: "والذي يبذل المال لا بد له من الظلم"(١٤٧)، بالإضافة إلى اتخاذ هذا المنصب وسيلة للارتزاق والإثراء السريع، وعلى الرغم من ذلك لم ينكر المؤرخون

أن بعض الحجاب كانوا على دين ومشاركة في الفقه ومحبة للفقهاء وذوي سيرة حسنة[١٣٨].

ومن المهم في هذا الصدد أن تذكر تعليق "المقريزي" على الحادثة التي وقعت سنة ٧٨١هـ، والمتعلقة باحتماء رجل بأحد نواب قاضي قضاة الحنفية خوفاً من الحاجب الذي اشتكى للسلطان من حماية النائب لهذا الرجل، فأمر السلطان بعزل نائب القاضي وضرب الرجل المحتمي" ، فقد علق المقريزي على هذه الحادثة بما يلي "فكان هذا من الحوادث التي لم تعهد واتضح بها جانب القضاة، وانبسطت أيدي الحجاب في الأحكام بما تهوى أنفسهم، وزين لهم شيطانهم بغير علم ولا دين يزعهم"[١٣٩]، فنرى أن لهذه العبارة دلالة هامة، حيث تكشف الأسباب التي دعت المقريزي للادعاء بتطبيق الحجاب للياسة، وهي أن حنقه على الحجاب لم يكن مرده ظلمهم الناشئ عن تطبيقهم للياسة المغولي، بل لظلمهم الناتج عن الحكم بالهوى والرغبة التي يمليها عليهم الشيطان لجهل أغلبهم بالشريعة وأحكامها.

ويبقى لنا تساؤل في هذا المجال وهو، لماذا لم يعترض المؤرخون اللاحقون للمقريزي على هذا الادعاء -على فرض إنه ادعاء كما نزعم- ؟ ونعتقد أن السبب في ذلك هو أن المؤرخين اللاحقين شاركوا المقريزي في سخطهم على تصرفات الحجاب التي في زمانهم، فلذلك لم يعترضوا على كلامه ولكنهم في الوقت نفسه لم يؤيدوه في ادعائه، وجعلوا من حسن نية المقريزي وغيرته على قضاة الشرع شفيعاً له من إنكارهم ما يدعيه.

يطرح موضوع عرض المقريزي لأحكام "الياسة" دلالة معينة في مدى الاعتماد على أقواله وعلى الثقة والمصداقية في قبول بعض أحكامه، ويتفرع هذا الموضوع إلى شقين:

١- المصدر الحقيقي الذي اعتمد عليه المقريزي في عرض أحكام الياسة.

٢- طريقة عرض المقريزي لأحكام الياسة.

١- المصدر الحقيقي الذي اعتمد عليه المقريزي في عرض أحكام الياسة:

أورد المقريزي -قبل أن يشرع في ذكر محتويات الياسة- العبارة التالية:

"أخبرني العبد الصالح الداعي إلى الله، أبو هاشم أحمد بن البرهان رحمه الله أنه رأى نسخة من الياسة بخزانة المدرسة المستنصرية ببغداد" ثم قال: " ومن جملة ما شرعه جنكيزخان في الياسة أن من ....."[١٤٠]، فلم يصرح المقريزي بأن "أبا هاشم أحمد بن البرهان" هو مصدره في معرفة أحكام الياسة، ولكن طريقة عرضه للكلام توهم بذلك[١٤١]، ولكن الحقيقة أن مصدر معلوماته حول أحكام الياسة هو المؤرخ "ابن فضل الله العمري ٧٠٠-٧٤٩هـ، "في موسوعته الشهيرة "مسالك الأبصار في ممالك الأمصار" وبمقارنة النصوص التي أوردها المقريزي بخصوص أحكام الياسة مع ما يقابلها عند العمري، نجد أنها قد وردت بنفس النظام وبشكل متطابق تقريباً في المقطعين، لدرجة أنه لا يوجد فقرة واحدة في مقطع المقريزي لم يذكرها العمري، وهذا بمفرده دليل حاسم على اعتماد الأول على الثاني، وأن مقارنة كل فقرة عند المقريزي بما يقابلها عند العمري توضح شبه التطابق بين الفقرتين[١٤٢]، ولإثبات ذلك نورد جزءاً من نص العمري وما يقابله من نص المقريزي، فقد أشار العمري إلى أن أحكام الياسة "أن من زنى قتل، سواء كان محصناً أم غير محصن، ومن لاط قتل، ومن تعمد الكذب قتل، ومن سحر قتل، ومن تجسس على قوم قتل، ومن دخل بين اثنين يختصمان فأعان أحدهما قتل، ومن أعطي بضاعة وخسر ثم أعطي بضاعة وخسر إلى الثالثة قتل..."[١٤٣]، وفي مقابل النص عند المقريزي "أن من جملة ما شرعه جنكيز خان في الياسة أن من زنى قتل، ولم يفرق بين المحصن وغير المحصن، ومن لاط قتل ومن تعمد الكذب أو سحر أو تجسس على أحد أو دخل بين اثنين يختصمان وأعان أحدهما على الآخر قتل، ومن أعطي بضاعة فخسر فيها فإنه يقتل بعد الثالثة..."[١٤٤]، حيث نجد أن التطابق بين النصين شبه كامل، وذلك يعني أن المقريزي أغفل ذكر مصدر معلوماته حول الياسة ونسب هذه الأحكام لنفسه.

٢- طريقة عرض المقريزي لأحكام الياسة:

من الملاحظ أن المقريزي في عرضه تلك الأحكام، خلط بين الأحكام التي تنسب للياسة، وتلك التي تنسب للعادات والأعراف المغولية، ونسب الجميع إلى أحكام الياسة[١٤٥]، فنجد أن (١٢ فقرة فقط) من الفقرات التي ذكرها المقريزي وهي (٢٤ فقرة) تتطابق مع رواية العمري حول أحكام الياسة، أما بقية الفقرات (١٢ فقرة) فقد أدخلها "العمري" في نطاق عادات وآداب المغول وليس ضمن أحكام الياسة،بينا نسب المقريزي جمع الفقرات التي نسخها عن العمري إلى ياسة جنكيزخان، فتكون النتيجة أنه نسب لياسة جنكيزخان كثيراً من الأحكام التي لم توجد فيها[١٤٦].

فالذي نستفيده من هذا العرض، أنه يجب تحري الدقة في الاعتماد على بعض الأحكام والمعلومات التي يقدمها المقريزي[١٤٧]، وأن اضطرابه في تقديم أحكام الياسة يدعم شكنا في صحة ما يدعيه من تطبيق الحجاب للياسة المغولية.

الفرع الخامس:

تقويم القول بتطبيق الياسة المغولية في المنازعات الإقطاعية:

أشرنا فيما سبق إلى أن بعض الباحثين قد زعموا تطبيق الياسة المغولية على المنازعات الإقطاعية في العصر المملوكي، حيث ذهبت بعض الآراء إلى أن الأحكام القانونية التي كان يتم بموجبها الفصل في المنازعات الإقطاعية في العصر المملوكي هي أحكام المدونة المغولية التي وضعها جنكيزخان والمعروفة بـ "الياسة الكبيرة"، ومن القائلين بهذا الرأي "Poliak" الذي أكد في غير موضع على أن "الدعاوى القضائية المتعلقة بالجنود والأمراء وإقطاعاتهم، لم يكن الحكم فيها منوط بقضاة الشرع، بل اضطلع بها الحجاب وحكموا فيها وفقاً للساسة، وهي القوانين التي تعتمد على ياسة جنكيز خان الكبيرة[١٤٨]، وذهب بعض الباحثين إلى أن "طوائف المماليك .

كانت تخضع في علاقتها المدنية فيما يتعلق بالإقطاعات لأحكام اليساق أو الياسة المغولية وليس لأحكام الشريعة الإسلامية(١٤٩).

ولكننا نعتقد أن الياسة المغولية لم تطبق في صدد المنازعات الإقطاعية، ويُبنى هذا الرأي على الأسانيد التالية:

أولاً- خلصنا من المناقشات السابقة إلى أن الياسة لم تطبق في السلطنة المملوكية عامةً، وينطبق عدم التطبيق على المنازعات الإقطاعية وغيرها من المنازعات الأخرى.

ثانياً- من خلال عرض أحكام الياسة -أو المعروف منها- في المصادر الفارسية والمملوكية،لم نجد حكماً واحداً يتعلق بالإقطاعات أو المنازعات الإقطاعية بشكل عام، بالإضافة إلى أن المصادر المملوكية لم تذكر حكماً واحداً في منازعة إقطاعية فُصل فيها بموجب الياسة المغولية.

ثالثاً- من خلال بحثنا حول حقيقة تطبيق الحجاب للياسة، وصلنا لنتيجة مفادها أنهم لم يطبقوا الياسة وهذا ينفي ادعاء "Poliak" بتطبيق الحجاب للياسة على المنازعات الإقطاعية(١٥٠)، بالإضافة إلى أن مؤهلات الحاجب لم تكن تسمح له أحياناً بتولي وظيفة ناظر الجيوش -وهو المسؤول عن الإشراف على الإقطاعات في السلطنة- فلما عُزل "فخر الدين ناظر الجيش" سنة ٧١١هـ، أشرف الحاجب وغيره على الديوان، فحدث الاختلاط والفوضى،فأعيد ناظر الجيوش المعزول إلى منصبه وبَطُلَ إشراف الحاجب وغيره على الديوان(١٥١).

ولكن ما حقيقة السبب الذي دعا "Poliak" وغيره إلى الادعاء بتطبيق الحجاب للياسة على المنازعات الإقطاعية؟

نعتقد أن السبب وراء هذا الادعاء هو تحميل نصوص المقريزي في فصله المتعلق بـ "أحكام الياسة" أكثر مما تحتمل من الاستنتاج، حيث ذكر المقريزي في ذلك الفصل أن

الوافدية المغول إلى السلطنة، بعد أن فوضوا قاضي القضاة كل ما يتعلق بالأمور الدينية والأقضية الشرعية "احتاجوا في ذات أنفسهم إلى الرجوع لعادة جنكيزخان، والاقتداء بحكم الياسة، فلذلك نصبوا الحاجب ليقضي بينهم فيما اختلفوا فيه من عوايدهم والأخذ على يد قويهم وإنصاف الضعيف منه على مقتضى ما في الياسة، وجعلوا إليه مع ذلك النظر في قضايا الدواوين السلطانية عند الاختلاف في أمور الإقطاعات لينفذ ما استقرت عليه أوضاع الديوان وقواعد الحساب، وكان من أجل القواعد وأفضلها"[١٥٢].

فيتضح من هذا النص أن مجال حكم الحاجب، شمل أمرين:

١- القضاء بين الوافدية المغول عند اختلافهم في عاداتهم بموجب الياسة المغولي[١٥٣].

٢- النظر في قضايا الدواوين السلطانية عند الاختلاف في أمور الإقطاعات بموجب "المستقر من أوضاع الديوان وقواعد الحساب المستقرة" بأنها "كانت من أجل القواعد وأفضلها"، فلا يعقل أن يصف المقريزي أحكام الياسة -إن كانت قد طبقت فعلاً على المنازعات الإقطاعية- بهذا الوصف والإشارة لأنه اعتبر الياسة كما سبق أن أشرنا "لفظة شيطانية".

ويبدو أن مجرد ربط "المقريزي" بين حكم الحاجب على الوافدية المغول بموجب الياسة وبين نظره في المنازعات الإقطاعية، جعل بعض الباحثين ينسبون للحاجب تطبيق الياسة المغولية على كلا الأمرين.

وهكذا يتضح لنا أن الحاجب المملوكي لم يطبق الياسة على المنازعات الإقطاعية، بل ينفذ عليها "ما استقرت عليه أوضاع الديوان وقواعد الحساب".

خاتمة:

نستطيع القول -في ختام البحث- أننا قد توصلنا إلى أهم النتائج التالية:

١- إن المصادر الفارسية هي المظان الأصلية لمعرفة أحكام القوانين المغولية، وخاصة الياسة الكبيرة المنسوبة لجنكيزخان، وإن الأحكام الواردة في المصادر المملوكية بشأنها منقولة عن المصادر الفارسية.

٢- من مميزات أحكام الياسة الكبيرة في المصادر الفارسية الشدة في العقوبات ووضع بعض المبادئ العامة.

٣- يتبين من استقراء أحكام الياسة في المصادر المملوكية أنها من جهة أقرب إلى قانون جزائي منه إلى قانون مدني، من جهة أخرى تخالف في كثير من أحكامها الشريعة الإسلامية.

٤- ألقينا ظلالاً من الشك -من خلال الدراسة التحليلية- حول دقة بعض الأحكام الواردة عن الياسة في المصادر المملوكية.

٥- وجدنا أن "التورا" هي مدونة قانونية متميزة عن الياسة، وأنها مخالفة كذلك لأحكام الشريعة الإسلامية.

٦- أجمع كثير من الفقهاء والمؤرخين أن الياسة الكبيرة تخالف الشريعة الإسلامية واعتبروها "شريعة وثنية".

٧- إن كثيراً من أحكام الياسة لم يطبق في السلطنة المملوكية، ويبقى الادعاء بتطبيقها مفتقراً إلى الأدلة والشواهد على ذلك.

٨- لم يطبق الظاهر بيبرس الياسة المغولية إبان سلطنته، وإن التطبيق اليتيم للياسة - حسب إحدى الروايات- كان في عهد السلطان محمد بن قلاوون من قبل أحد أمرائه (أيتمش المحمدي) في حدود الفترة الزمنية (٧٠٩-٧٢٢هـ)، على حاشية هذا السلطان وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ومع ذلك أوردنا عدد من الملاحظات على هذه الرواية.

٩- حللنا ادعاء المقريزي حول تطبيق الحجاب للياسة، وَجدنا أنه غير صحيح، وقدمنا أسباب هذا الادعاء وبواعثه وأهمها تنامي سلطة الحجاب ومسلكهم الظالم.

١٠- اتضح لنا أن الحاجب المملوكي لم يطبق السياسة على المنازعات الإقطاعية، بل إن ينفذ فيها "أوضاع الديوان وقواعد الحساب" وهو ما أطلقنا عليه مصطلح "العرف الديواني".

المصادر والمراجع

(١) ابن تغري بردي (جمال الدين، يوسف، أبو المحاسن ٨١٣-٨٧٤هـ)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ١٦ جزءاً، الجزء السابع، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٢٩-١٩٥٦م، ص ١٨٢.

(٢) الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك ت ٧٦٤هـ)، **الوافي بالوفيات**، ج٩، بيروت، دار صادر، ومطابع الجمعية العلمية الملكية بعمان، ط٢، ١٩٧١-١٩٧٩م، الأجزاء ٨-١٢، ص ٤٤٠.

(٣) المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر ٧٦٦-٨٤٥هـ)، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، (ثلاثة أجزاء)، الجزء الثالث، القاهرة، دار التحرير للطباعة والنشر عن طبعة بولاق، ١٢٥٠هـ، ص ٦٣.

(٤) د. عبد المجيد محمد الحفناوي، **تاريخ القانون المصري**، العصر الإسلامي، بدون دار نشر ولا تاريخ، ص ٢٨٧، د. السيد الباز العريني، **المغول**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٧م، ص ٦٢، د. زكي عبد المعتال، **تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية**، القاهرة، مطبعة نوري، ١٩٣٥م، ص ٣١٧.

RaBie (Hassanein)- **the financial system of Egypt**. (564-721) (1169-1341) -Oxford University press - London - 1972 – Pp. 30-31.

د. حسنين ربيع، النظام المالي في مصر (٥٦٤-٧٢١هـ) (١١٦٩-١٣٤١م)، جامعة أكسفورد، لندن، ١٩٧٢، ص ٣٠-٣١.

(5) Poliak (A.N) - (**the influence of chingiz** - khans yasa upon the general organization of the mamluk state) (B.S.O.A.S)-1940 - p862.

(6) Poliak (A.N) — feudalism in Egypt. Syria. Palestine. and Lebanon (1250-1900), Oxford university press - London - 1972, p14).

بولياك (أ.ن)، **الإقطاعية في مصر، سورية، فلسطين، لبنان**، (١٢٥٠-١٩٠٠م)، جامعة أكسفورد، لندن، ١٩٧٢م، ص ١٤.

(poliak (A.N) - some notes on the feudal system of the mamluks (Journal of the Royal Asiatic society) (J.R.A.S) - Londres - 1937 - p7).

بولياك، بعض الملاحظات حول النظام الإقطاعي عند المماليك، ١٩٣٧، ص ٧.

Poliak (AN)- **Le caractère colonial de L'état Mamelouk dans ses rapports Avec La horde D'or** -(Revue des études islamiques) (REJ) - 1935- pZ38).

د. حمدي عبد المنعم، **ديوان المظالم، نشأته وتطوره واختصاصه مقارناً بالنظم القضائية الحديثة**، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م،، ص ١٨٩، د. عبد العزيز محمود الدايم، **تأثيرات المغول الحضارية على دولة سلاطين المماليك**، مجلة المؤرخ المصري، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم التاريخ، العدد الثالث، ك١ ١٩٨٩، ص ١٣٥-١٣٦.

(٧) ابن إياس (محمد بن أحمد، ت ٩٣٠هـ)، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، خمسة أجزاء، الجزء الأول، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢-١٩٨٤م، ص ٣٢٣-٣٢٤.

(٨) ابن بطوطة (محمد بن عبد الله اللواتي الطنبجي ت ٧٧٩هـ)، رحلة ابن بطوطة المسماة "**تحفة النظار في غرائب الأمصار**"، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٩٢م، ص ٣٨٧.

(٩) العمري (شهاب الدين أحمد بن يحيى ت ٧٤٩هـ)، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، الباب الثاني، مخطوطة رقم ٥٥٩، معارف عامة، دار الكتب المصرية، ورقة ٢١٩-٢٢٣، ابن كثير (عماد الدين اسماعيل بن محمد القرشي

الدمشقي ت ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، المجلدان ٧-٨، ط١، دار الفكر العربي، ١٩٩٢، ص ١١٨-١١٩.

(١٠) القلقشندي (أحمد بن علي بن أحمد ت ٨٢١هـ)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ١٤ جزءاً، (ج٤)، القاهرة، دار الكتب الخديوية، المطبعة الأميرية، ١٩١٣-١٩١٩م، ص ٣١٠. الأسدي (محمد بن محمد بن خليل، ت ٨٥٤هـ)، **التيسير والاعتبار والاختبار فيما يجب من حين التدبير والتصرف والاختيار**، تحقيق د. عبد القادر أحمد طليعات، دار الفكر العربي، ١٩٦٧، ص ٥٨. ابن خلدون المغربي (عبد الرحمن ت ٨٠٨هـ)، تاريخ ابن خلدون المعروف، بـ **(العبر وديوان المبتدأ والخبر في ايام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، المقدمة**، تاريخ ابن خلدون السكندرية، بدون تاريخ، بباقي الأجزاء، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٣، مجلد ٥، قسم ٤، ص ١١٢٠. ابن عرب شاه (أحمد بن محمد ابراهيم الدمشقي الحنفي العجمي، ٧٩١-٨٥٤هـ، **فاكهة الخلفاء ومفاكهة الظرفاء**، تحقيق د. حسن عاصي، ط١، بيروت، دار المواسم، ١٩٩٥م، ص ٤١٠-٤١١.

(١١) د. عبد المنعم ماجد، **نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر**، مكتبة الأنجلو مصرية ١٩٧٩م، ص ٩٢-٩٣، د. عبد الخالق حسين محمد، **النظم القضائية في عصر السلاطين المماليك**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ١٩٨١م، ص ٤٠٩.

Ayalon (D) - "The great yasa of chingiz -khan", Are-examination (C2), Almaqrizis passage on the yasa under the mamluks - outsider in the lands of Islam maniluks, mongols, and eunchs, London, 1988 - pp 139 -142.

ومن الملاحظ أن Ayalon كان يرى في البداية استناداً إلى رواية ابن تغري بردي، أن بيبرس أدخل الياسة إلى السلطنة المملوكية وأدخل العديد من النظم والوظائف المغولية وأن الوظيفة الأساسية للحجاب كانت الحكم بين مماليك الأمراء وفقاً للياسة.

(Ayalon (D) - studies on the structure of the mamluk army (B.S.O.A.S) XVI, 1, 1954-P 66,68).

ولكنه بعد الدراسة المتعمقة للموضوع عدل عن رأيه الأول، وأنكر الأهمية المعطاة للياسة في السلطنة المملوكية.

(١٢) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، مرجع سابق، ص ١٨٢-١٨٣.

(13) Ayalon (D) - **The great yasa of chingize khan , areexamination,** (Stvdia Islaniica), (S. I), XXIII, 1971 , p 138).

(ديفيد أيلون، ياسة جنكيزخان الكبيرة، ١٩٧١، ص ١٣٨).

(١٤) ابن عبد الظاهر، (محي الدين عبد الله بن رشيد الدين، ٦٢٠-٦٩٢هـ)، **الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر (بيبرس)**، تحقيق عبد العزيز خويطر، ط١، الرياض، ١٩٧٦م، ص ٣٤١، العيني (بدر الدين محمود بن أحمد، ٧٦١-٨٥٥هـ)، **عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان**، أربعة أجزاء (الجزء الرابع)، تحقيق محمد أمين، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٨٧-١٩٩١م، ص ٢٨٣.

(١٥) د. فؤاد عبد المنعم الصياد، **المغول في التاريخ**، ج١، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٠م، ص ٣٣٨.

(١٦) قسمنا أحكام الياسة بين المصادر الفارسية والمملوكية، لأن الأولى هي المصادر الأصيلة في هذا الموضوع حتى بالنسبة للمصادر المملوكية، ولأن الأخيرة ذكرت أحكاماً للياسة لم توجد في المصادر الفارسية، على الرغم من إشارتها إلى أن المصادر الفارسية هي مصدرها في الأحكام.

(١٧) د. السباعي محمد السباعي، عطا ملك الجويني وكتابه جهان كشا، القاهرة، دار الزهراء للنشر، سلسلة تاريخ المغول(١)، ١٩٩١م، ص ٢٢٢، ٢٢٩. د. محمد التونجي، **تاريخ فاتح العالم جهان كشاي في تاريخ جنكيزخان وأعقابه حتى كيوك خان لعطا ملك الجويني**، المجلد الأول، ط١، دمشق، دار الملاح للطباعة

والنشر، ١٩٨٥م، ص ٦١، وقد اعتمدنا ترجمتين لكتاب "جهانكشاي" لأنه المرجع الأصيل الذي أخذت عنه باقي المصادر معلوماتها من جهة، ولأننا وجدنا في إحدى الترجمتين غموضاً ساعدت على إيضاحه الترجمة الأخرى.

(١٨) الجويني، جهان كشا، ترجمة د. السباعي، ص ٢٣٥-٢٣٦.

(١٩) عبد الله بن فضل الله الشيرازي، تاريخ وصاف، ج٣، ترجمة د. فاطمة نبهان عودة، **تاريخ وصاف ومكانته بين المصادر الفارسية في التاريخ الإسلامي**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اللغة الفارسية وآدابها، ١٩٩١م، ص ٤٠٣.

(٢٠) الجويني، جهان كشا، ترجمة د. التونجي، ص ١٨٥. رشيد الدين فضل الله الهمذاني، جامع التواريخ **(تاريخ خلفاء جنكيزخان من أوكتاي قان إلى تيمور قان)**، ترجمة د. فؤاد عبد المنعم، ط١، بيروت دار النهضة العربية، ١٩٨٣م، ص ١٩٩.

(٢١) الجويني، جهان كشا، ترجمة د. السباعي، ص ٢٣٤-٢٣٥.

(٢٢) الجويني، جهان كشا، ترجمة د. السباعي، ص ٢٣٥.

(٢٣) الجويني، جهان كشا، ترجمة د. السباعي، ص ٢٢٢. وقد أدخلنا في هذه الفقرة ضمن أحكام الياسة رغم أنها مختصة بالصيد والقنص، لأن الجويني أوردها في فصل الياسة وتتضمن عقوبات تشابه في غلظتها عقوبات الياسة ولأنها متعلقة بالجيش بشكل عام.

(٢٤) الجويني، جهان كشا، ترجمة د. السباعي، ص ٢٣١.

(٢٥) الجويني، جهان كشا، ترجمة د. السباعي، ص ٢٣١.

(٢٦) الجويني، جهان كشا، ترجمة د. السباعي، ص ٢٣٦- ٢٣٧.

(٢٧) الجويني، جهان كشا، ترجمة د. التونجي، مجلد ٢، ص ٢٣١. رشيد الدين الهمذاني، جامع التواريخ، ص ٧٠.

(٢٨) رشيد الدين الهمذاني، جامع التواريخ، ص ٧٥.

(٢٩) رشيد الدين الهمذاني، **جامع التواريخ**، مجلد ٢، ج١، (الإيلخانيون، تاريخ هولاكو)، نقله للعربية محمد صادق نشأت، محمد موسى هنداوي، د. فؤاد عبد المعطي الصياد، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٦٠م، ص ٣١٧-٣١٨.

(٣٠) الجويني، جهان كشا، ترجمة د. التونجي، مجلد ٢، ص ١٧٣.

(٣١) الجويني، جهان كشا، ترجمة د. السباعي، ص ٢٣٧.

(٣٢) البنود من ١-١٢، العمري، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، الباب الثاني، مخطوطة رقم ٥٥٩ ورقة، ٢٢٠، ابن كثير، البداية والنهاية، مجلد ١٣، ص ١١٨-١١٩، القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص ٣١١، المقريزي، **الخطط**، ج٣، ص ٦١-٦٢.

(٣٣) ابن بطوطة محمد بن عبد الله اللواتي الطنبجي، رحلة ابن بطوطة المسماة **"تحفة النظار في غرائب الأمصار"**، ط٢، ص ٣٨٧.

(٣٤) ابن العبري، غريغوريوس الملطي، **تاريخ مختصر الدول**، طبعه ووضع حواشيه الأب أنطون صالحاني اليسوعي، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٥٨م، ص ٢٨٧.

(٣٥) ابن تيمية (أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام تقي الدين الحنبلي ٦٦١-٧٢٨هـ)، **مختصر الفتاوي المصرية**، اختصار بدر الدين محمد بن علي البعلي الشهير بابن اسباسبلا، مراجعة أحمد حمدي إمام، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ٤٩٩-٥٠٠.

(٣٦) محمد بن شاكر الكتبي، **فوات الوفيات والذيل عليها**، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧٣ك، ص ٣٠٢-٣٠٣. الصفدي، الـوافي، ج١١،ص ١٩٨-١٩٩. وقد كان قصد جنكيزخان من الحكم الأخير كما أشـار الكتبـي أن يتناكح المغول بشهوة شديدة ويتضاعف نسلهم ويكثر عـددهم (الكتبـي، فـوات الوفيات، ص ٣٠٢).

(٣٧) العمري، مسالك الأبصار، ورقة ٢١٩. القلقشندي، صبح الأعشـى، ج٤، ص ٣١٠. ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص ١١٨.

(٣٨) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ٨، ص ٣٦١-٣٦٢، ج٩، ص ٤٤٠.

(٣٩) العمري، مسالك الأبصار، باب ٢، ورقة ٢١٩. القلقشندي، صـبح الأعشـى، ج٤، ص ٣١١. ابن كثير، البدايـة والنهايـة، ج١٣، ص ١١٩. المقريـزي، الخطط، ج٣٤، ص ٦٢.

(٤٠) الجويني، جهان كشا، ترجمة د. التونجي، مجلد ١، ص ١٩٢. الهمذاني، جامع التواريخ، تاريخ خلفاء جنكيزخان ص ٧٤.

(٤١) الجويني، جهان كشا، ترجمة د. التـونجي، مجلـد ١، ص ١٩٢. الهمـذاني، المرجع السابق ص ٧٤.

(٤٢) الجويني، جهان كشا، ترجمة د. التونجي، مجلد ١، ص ٢٤٨.

(٤٣) الهمذاني، جامع التواريخ، تاريخ خلفاء جنكيزخان ص ٢٨٩-٢٩٠.

(٤٤) المقريزي، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، الجزءان الأول والثاني، ستة أقسـام، تحقيق د. محمد مصطفى زيادة، الجزءان الثالث والرابع (ستة أقسام)، تحقيق د. سعيد عبد الفتاح عاشور، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مطبعـة دار الكتب المصرية، ج١، ق٣، ص ٨١٢، ابن الفرات (ناصر الدين محمد بن عبـد الرحيم ٧٣٥-٨٠٧هـ)، **تاريخ ابن الفرات**، مجلـد ٨-٩، تحقـق قسـطنطين

زريق، د. نجلا عز الدين، بيروت، منشورات كلية العلوم والآداب، الجامعة الأمريكية، بيروت، المطبعة الأمريكية، ١٩٣٦-١٩٣٩، مجلد ٨، ص ٢٠٤-٢٠٥.

(45) Ayalon (D) – The great yasa, Areexamination- op.cit- Pp. 118-120.

(٤٦) الأسدي، التيسير والاعتبار، ص ٥٧-٥٨.

(٤٧) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، ص ١٨٢-١٨٣.

(٤٨) ابن عرب شاه، فاكهة الخلفاء ومفاكهة الظرفاء، ص ٤١١-٤١٢.

(٤٩) ابن عرب شاه، فاكهة الخلفاء ومفاكهة الظرفاء، ص ٤١٠، **عجائب المقدور في نوائب تيمور**، تحقيق أحمد فايز الحمصي، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م، ص ٣٧٣.

(٥٠) ابن عرب شاه، فاكهة الخلفاء، ص ٤١٠-٤١١.

(٥١) ابن عرب شاه، فاكهة الخلفاء، ص ٤١١، وقد ذكر ابن عبد الظاهر في رسالة "أبغا" إلى "بيبرس" سنة ٦٦٧هـ، ما يخالف هذا الحكم، فقد جاء في الرسالة "وكان في ياسا جنكيزخان أنه إذا أذنب الأب ما يذنب الولد، ولا يمسك بذنب أخيه الصغير" (ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ٣٤٠). وهذا ما يؤكد أم أحكام الياسة مختلفة عن أحكام التورا.

(٥٢) ابن عرب شاه، فاكهة الخلفاء، ص ٤١١.

(٥٣) ابن تيمية، مختصر الفتاوى المصرية، ص ٤٩٩-٥٠٠.

(٥٤) ابن عرب شاه، عجائب المقدور، ص ٤٥٥.

(٥٥) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص ٣١٠.

(٥٦) ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص ١١٩.

(٥٧) ابن عرب شاه، فاكهة الخلفاء، مرجع سابق، ص ٤١٢.

(٥٨) د. عبد العزيز عامر، التعزيز في الشريعة الإسلامية، ط٤، دار الفكر العربي، ص٦٩، د. أحمد فتحي بهنسي، الحد والتعزيز، مكتبة الوعي العربي، القـــاهرة، ص ٨٥، عبد القادر عودة، **التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي**، ج١، دار التراث للطبع والنشر، ص ١٢٦. الماوردي (علي بن محمد بن حبيب الشافعي ٣٧٠-٤٥٠هـ)، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ط١، القـــاهرة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٣م، ص ٢٠٤. ابـــن قـــيم الجوزيـــة (محمد بن أبي بكر الحنبلي ٦٩١-٧٥١هـ)، **الطرق الحكميـــة فـــي السياســـة الشرعية**، تحقيق د. محمد جميل غازي، جـــدة، مكتبـــة المـــدني، ١٩٧٧م، ص ٢٦٥.

(٥٩) الإمام محمد أبو زهرة، **الجريمة والعقوبة**، دار الفكر العربي، ص ٨٥-٨٦. د. عامر، التعزيز، ص ٢٩٥، محمد الزهري الغمراوي، السراج الوهاج علـــى متن المنهاج، بيروت دار المعرفة للطباعة والنشـــر، ١٣٣٧هـــــ، هـــامش ص ٥٣٥.

(٦٠) محمد أبو زهرة، **الجريمة والعقوبة**، ص ٨٥-٨٦. عودة، التشريع الإسلامي، ص ١٢٨.

(٦١) د. عامر، التعزيز، ص ٣٠٥، ٣١١، ٣٢٣، د. بهنسي، الحد والتعزيـــز، ص ٩٤، ابن قيم الجوزية الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ص ٢٦٥-٢٦٦.

(٦٢) العمري، مسالك الأبصار، ورقة ٢٢٠. ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص ١١٨.

(٦٣) ابن أيبك الدواداري (أبو بكر عبد الله ت ٧٣٢هـ)، **الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر**، تحقيق هانس روبرت رويمر، القاهرة، المعهد الألماني للآثار، ١٩٦٠م، ص ٧٤.

(٦٤) المقريزي، السلوك، ج٢، ص ٣٨٦، ٤٦٧، ج٣، ق٢، ص ٦١٨.

(٦٥) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٤، ص ٢٠٩.

(٦٦) ابن تيمية، **الجهاد**، ج١، تحقيق د. عبد الرحمن عيرة، ط١، بيروت، دار الجيل، ١٩٩١، ص ٢٩٨.

(٦٧) جهان كشا، الجويني، ترجمة السباعي، ص ٢٣١، العمري، مسالك الأبصار، باب ٢، ورقة ٢٢٠، المقريزي، الخطط، ج٣، ص ٦٢.

(٦٨) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٦، ص ١٢٣-١٢٥.

(٦٩) بيبرس الدوادار المنصوري ت٧٢٥هـ، **التحفة الملوكية في الدولة التركية**، تحقيق عبد الحميد حمدان، الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٩٨٧، ص ١٠.

(٧٠) المقريزي، السلوك، ج٢، ق٢، ص ٥٣٣.

(٧١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، ص ١٨٢.

(٧٢) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ٢٢٥، ٢٩٤، ٣٥٥. ابن شداد (عز الدين محمد بن علي بن ابراهيم ت ٦٨٣ أو ٦٨٤هـ)، **تاريخ الملك الظاهر (بيبرس)**، تحقيق أحمد حطيط، بيروت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، دار النشر، فرانز شتاينر فيسبادن، ١٩٨٣م، ص ٢٧٤-٢٧٧. ابن إياس، بدائع الزهور، قسم ١، جزء ١، ص ٣٤٠-٣٤١. اليونيني (قطب الدين موسى بن

محمد ت ٧٢٦هـ)، **ذيل مرآة الزمان**، أربعة مجلدات، ط١، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيد أباد، الدكن، الهند، ١٩٥٤، ١٩٦١، مجلد ٢، ص ٢٥١-٢٥٢، ٢٥٣. زين الدين عمر ابن الوردي، (ت ٧٥٠هـ)، **تتمة المختصر في أخبار البشر**، ج٢، المطبعة الوهبية، ١٢٨٥هـ، ص ٢٤٥.

(٧٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، مجلد ٥، قسم ٤، ص ٨٢٢.

(٧٤) ابن الظاهر، الروض الزاهر، ص ٧١.

(٧٥) ابراهيم الحنبلي، **شفاء القلوب في مناقب بني أيوب**، مخطوطة رقم ٢٤٠٣١، مكتبة جامعة القاهرة، ورقة ١٠٥.

(٧٦) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ٧١. عقد الجمان، ج٢، ص ٤٣.

(77) Ayalon (D) – outsider in the lands,- op.cit- Pp. 130.

(٧٨) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ٢١٥-٢١٦. ابن أيبك الدواداري، **الدرة الزكية في أخبار الدولة التركية**، تحقيق أولرخ هارمان، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧١، ص ٩٩-١٠٠.

(٧٩) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ٢١٥-٢١٦.

(٨٠) حيث قال السيوطي: "وقال بعض المؤرخين لما تولى الظاهر بيبرس أحب أن يسلك في ملكه بالديار المصرية طريقة جنكيزخان ملك التتار ففعل ما أمكنه ورتب في سلطنته أشياء كثيرة لم تكن قبله بديار مصر، مثل "ضرب البوقات وتجديد الوظائف" (السيوطي جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر ت٩١١، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، مطبعة الموسوعات بمصر، بدون تاريخ، ص ١١٣) وهو نقل حرفي عما قاله ابن تغري بردي في (النجوم الزاهرة، ج٦، ص ٢٦٨).

(81) Ayalon (D) – outsider in the lands,- op.cit- Pp. ١٢٩.

(82) Ayalon (D) – outsider in the lands,- op.cit- Pp. 130.

ويلاحظ الزهد الشديد لابن تغري بردي في العديد من المقاطع فلما خطأ (ابن تغري بردي) قول (ابن حجر العسقلاني) في نسب السلطان الأشرف قال (وهو معذور فيما نقله لبعده عن معرفة اللغة التركية ومداخلة الأتراك) (النجوم الزاهرة، ج١٦، ص ٢٤٣-٢٤٤). وذكر في مقطع آخر فيما يخص المقريزي (ونحن أعرف بأحوال الملك الظاهر برقوق وابنه فرج من الشيخ المقريزي وإن كان هو الأسن) (النجوم الزاهرة، ج١١، ص ٢٩٤).

(٨٣) الصفدي، الوافي، ج٩، ص ٤٤.

(٨٤) ابن تغري بردي، **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي**، الجزء الأول والثاني، تحقيق الدكتور محمد محمد أمين، الجزء الثالث، تحقيق نبيل محمد عبد العزيز، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤، ص ٢٩٢.

(٨٥) وممن أشاروا إلى هذا التحريف Ayalon وعلق عليه أهمية كبيرة حول مدى دقة أو صحة المعلومات التي قدمها ابن تغري بردي

Ayalon (D) – outsider in the lands,- op.cit- Pp. 130.

ومن الجدير بالذكر أن ابن تغري بردي قدم رواية أخرى في موضع آخر، فيها نقل صحيح عن الصفدي (المنهل الصافي، ج٣، ص ١١٢)، ولكن هذه الرواية الصحيحة لا تغير من واقع التحريف في الرواية الأخرى، وتشكل دليلاً على اضطراب ابن تغري بردي في رواياته.

(٨٦) ابن أيبك الدواداري، الدر الفاخر، ص ٣٨٨، (شمس الدين)، **تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون الصالحي وأولاده**، تحقيق بربارة شيفر، نشر فرانز شتاينز فيسبادن، ١٩٧٨، ص٧، ١١٥. ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ق١، ص ٤٨٣، ٤٨٥. بيبرس المنصوري، التحفة الملوكية، ص ٢١٠.

(٨٧) ابن أيبك الدواداري في كتابه "الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر" وشمس الدين الشجاعي في كتابه "تاريخ الملك الناصر".

(٨٨) ابن حجر العسقلاني (الحافظ شهاب الدين ت ٨٥٢هـ)، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، جزآن، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، ١٩٦٦، ج١، ص ٤٥٣.

(٨٩) المقريزي، المقفى الكبير، خمسة أجزاء، تحقيق محمد اليعلاوي، ط٢، بيروت، دار الغرب الإسلامي ١٩٦١، ج٢، ص ٤٣١.

(90) Lamb (Harold)- Genghis Khan, the emperor of all men, New York, 1927, Pp. 70-71.

(٩١) حددنا الفترة الزمنية بحدود سنين (٧٠٩-٧٢٢هـ)، لأن سنة ٧٠٩هـ، هي بداية سلطنة الناصر محمد الثالثة التي أمر فيها أيتمش، وسنة ٧٢٢هـ، هي سنة الحادثة التي ذكرها المقريزي لأيتمش مع القان المغولي، وليس تاريخ حجة أيتمش التي يمكن أن تكون في تاريخ أسبق.

(٩٢) الجويني، جهان كشا، ترجمة السباعي، ص ٢٣٠. العمري، مسالك الأبصار، باب ٢، ورقة ١٩، القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص ٣١٠.

(٩٣) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٨، ص ٣٦١-٣٦٢.

(٩٤) وقد أشار Ayalon إلى نفس الأمر بقوله: "إن هذه العبارة عامة فلا يستطاع استخلاص أي نتائج محددة منها". Ayalon (D) –outsider- op.cit. P 139.

(٩٥) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج١، ص ٣٧٦.

(٩٦) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج٢، ص ٣٢٨. النجوم الزاهرة، ج١٠، ص ٢٤٤.

(٩٧) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج٢، ص ٥٨-٦١.

(٩٨) المقريزي، الخطط، ج٢، ص ٢١.

(٩٩) كامل بن حسين بن محمد الغزي، **نهر الذهب في تاريخ حلب**، ج٣، المطبعة المارونية بحلب، ١٩٢٦م، ص ١٨٣.

(١٠٠) (١٠١) (١٠٢) المقريزي، الخطط، ج٣، ص ٦١-٦٣.

(١٠٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص ١٨، ٢٠، ٤١. المقريزي، السلوك، ج٣، ق٣، ص ١٠٤٢. ابن تغري بدرى، النجوم الزاهرة، ج٤، ص ٣٩. ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص ١٤٦. ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر بأبناء العمر، ثلاثة أجزاء، تحقيق دكتور حسن حبشي، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٦، ١٩٧٢، ج٣، ص ٢٨١-٢٨٢.

(104) Ayalon (D) –outsider- op.cit. P 122.

(١٠٥) المقريزي، الخطط، ج٣، ص ٣٩.

(١٠٦) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٩، ص ٤٤٠. ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج٣، ص ١١٢-١١٣، ج٢، ص ٢٩١-٢٩٣. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج١، ص ٤٥٣.

(١٠٧) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٨، ص ٢٦١-٢٦٢. ابن حجر ، الدرر الكامنة، ج١، ص ٣٦٧.

(١٠٨) زعم Poliak أن "أعضاء الطبقة العسكرية التركية كانوا مملين بالياسة المعدلة المكتوبة بالتركية بالأحرف العربية وليس النصوص المغولية الأصلية، ول اتختلف الياسة المملوكية كثيراً عن أصلها المغولي"

Poliak (A.N) –The influence of, BSOAS, op.cit. Pp. 863-864.

(١٠٩) وهذا زعم انفرد فيه بولياك، ولا تسنده المصادر المملوكية التي استقت معلوماتها حول أحكام الياسة من مرجع فارس (جهانكشاي) للجويني، فلو

وجدت نسخة للياسة في السلطنة المملوكية، لما احتاجت المصادر المملوكية الرجوع إلى كتاب "جهانكشاي".

(١١٠) السخاوي (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ت ٩٠٢هـ)، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، القاهرة، مكتبة القدسي، ١١٥٥، ج٣، ص ٣٠٩، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٥، ص ٤٥٧، ج ١٦، ص ٣٧٤. ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص ١٨٩. ابن حبيب (بدر الدين حسن بن عمر بن الحسن ت ٧٧٩هـ)، **درة الإسلاك في دولة الأتراك**، ج٣، مخطوطة رقم ٢٢٩٦١، مكتبة جامعة القاهرة، ورقة ٤٨٧، مع اقتناعنا بأن بعض المؤرخين قد بالغوا في مدح بعض السلاطين عن طريق إظهار تمسكهم بالإسلام وفروضه.

(١١١) الشجاعي، تاريخ الملك الناصر، ص ٢٥٤-٢٥٥، ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ق١، ص ٤٨٠، ابن حبيب، **تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه**، ج٢، تحقيق د. محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م، ص ٢١٢.

(١١٢) ابن تيمية، مختصر الفتاوى، ص ٤٩٩-٥٠٠، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص ١١٩.

(١١٣) ورد على سبيل المثال قول القلقشندي عند كلامه عن مملكة خوارزم والقبجاق من مماليك جنكيزخان حيث أشار بأن "أول من أسلم منهم بركة، وملوكهم مع ظهور الإسلام فيهم وإقرارهم بالشهادتين مخالفون لأحكامها في كثير من الأمور، واقفون مع ياسة جنكيزخان التي قررها لهم وقوف غيرهم من أتباعهم" (القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص ٤٧٤-٤٧٦).

(١١٤) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج٢، مرجع سابق، ص ٣٠٣، ابن عرب شاه، عجائب المقدور، ص ٤٥٥.

(١١٥) فإن سلمنا برواية الصفدي حول تطبيق أيتمش للياسة زمن الناصر محمد، يكون تطبيقها جزئياً ولفترة محدودة على حاشية الناصر محمد بن قلاوون فحسب، وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، ويكون تطبيقها لا يتعارض مع الاحتمال الثاني لأن التطبيق المحدود مع عدم مخالفة الشريعة قد لا يستدعي اعتراض الفقهاء عليه.

(116) Ayalon (D) –outsider- op.cit. P 127.

(١١٧٦) العمري، مسالك الأبصار، باب ٦، ص ١١٧.

(١١٨) المقريزي، الخطط، ج٣، ص ٦٠.

(١١٩) ابن أيبك الدواداري، الدر الفاخر، ص ٣٥٢. المقريزي، المقفى الكبير، ج٢، ص ٢٩٣.

(١٢٠) المقريزي، الخطط، ج٣، ص ٣٥-٦٣-٦٤. السلوك، ج٢، ق ٢، ص ٦٨٨، ج٢، ق٣، ص ٦٨٤.

(١٢١) المقريزي، السلوك، ج٢، ق٣، ص ٨٦٣.

(١٢٢) المقريزي، الخطط، ج٣، ص ٦١-٦٤.

(١٢٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ق١، ص ٥٥٢-٥٥٣.

(١٢٤) الصيرفي (علي بن داوود الجوهري، ٨١٩-٩٠٠هـ)، **إنباء الهصر بأبناء العصر**، تحقيق د. حسن حبشي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٠م، ص ٤٠١، تاريخ ابن الفرات، مجلد٩، ج١، ص ١٧.

(١٢٥) شمس الدين، محمد بن طولون (ت ٩٥٣هـ)، قضاة دمشق، الثغر البسام في ذكر من ولي قضاة الشام، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، دمشق، المجمع العلمي العربي، ١٩٥٦م، ص ٢٥٩. ابن حجر، إنباء الغمر، ج١، ص ١٩٤، المقريزي، السلوك، ج٤، ق١، ص ٥٣٠، ابن قاضي شهبة (تقي الدين أبو

بكر بن أحمد ٧٣٩-٨٥١هـ)، تاريخ ابن قاضي شهبة، المجلد ١، ٢، ٣، تحقيق درويش، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق الجابي للطباعة والنشر، ١٩٩٤م، كجلد ٣، ص ٢٩٦.

(١٢٦) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٣، ص ١٦٩-١٧٠. ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج٣، ص ٢٠١.

(١٢٧) المقريزي، السلوك، ج٣، ق٢، ص ٦٣٧.

(١٢٨) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص ٢٧٧، وذهب المقريزي لنفس الرأي (الخطط، ج٣، ص ٣٩).

(129) Ayalon (D) –outsider- op.cit. P 127.

(١٣٠) المقريزي، الخطط، ج٣، ص ٦١. ولمزيد من أقوال المقريزي التي تدل على ظلم الحجاب راجع (السلوك، ج٤، ق١، ص ٣٢٤، ٣٩٠-٣٩١).

(١٣١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٦، ص ٧٥.

(١٣٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٥، ص ٤٦٧، ٥١١.

(١٣٣) السخاوي، **التبر المسبوك في ذيل السلوك**، مكتبة الأزهرية، بدوت تاريخ، ص ٢٤٢.

(١٣٤) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج٢، ص ٤٣٧.

(١٣٥) ابن أيبك الدواداري، الدر الفاخر، ص ٣٧٤.

(١٣٦) ابن كثير، البداية والنهاية، مجلد ٧، ج ١٤، ص ٧٤٩.

(١٣٧) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٦، ص ٣٣٢.

(١٣٨) ابن حبيب الشافعي، درة الأسلاك، ج٣، ورقة ٤٩٩. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٥، ص ٤٧٩، ٥٢٣، ج ١٦، ص ٦. المنهل الصافي، ج٣، ص ٥١١. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج٢، ص ٤٩، ٥٣، ج٣، ص

٢٩٨، ج٤، ص ٣٥، إنباء الغمر، ج١، ص ١٤٤، ٣٦٣، السخاوي، التبر المسبوك، ص ٢٧٠، الضوء اللامع، ج٣، ص ٢٨.

(١٣٩) المقريزي، السلوك، ج٣، ق١، ص ٣٦٠-٣٦١.

(١٤٠) المقريزي، الخطط، ج٣، ص ٦١.

(١٤١) يتضح أن عبارة المقريزي بهذا الشكل قد تخلق الالتباس بما يخص مصدره حول أحكام الياسة من خلال إشارة البعض إلى أن المقريزي أورد تعاليم الياسة نقلاً عن نسخة وجدت في خزانة المدرسة المستنصرية ببغداد (د. حسن ابراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والثقافي والاجتماعي، ج٤، ط١، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ١٩٦٧م، ص١٢٦).

(142) Ayalon (D) - "The great yasa, (SI), op.cit, p 105-106.

المقريزي، الخطط، ج٣، ص ٦٠-٦١. العمري، مسالك الأبصار، الباب الثاني، ورقة ٢٢٠-٢٢٢.

(١٤٣) العمري، مسالك الأبصار، ورقة ٢٢٠-٢٢٢.

(١٤٤) المقريزي، الخطط، ج٣، ص ٦٠-٦١.

(145) Ayalon (D) - op.cit, p. 108.

(١٤٦) العمري، مسالك الأبصار، ورقة ٢٢٠-٢٢٢. المقريزي الخطط، ج٣، ص ٦١-٦٢. وبذلك يكون كلام بارتولد في أن "أفضل عرض عن الياسة نجده لدى المقريزي" لا أساس له من الصحة (فاسيلي بارتولد، **تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي**، ترجمة صلاح الدين عثمان، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨١م، ص ١١٤.

(١٤٧) وقد أشار السخاوي إلى عدم دقة المقريزي في الرواية والنقل واشتمال بعض ما ذكره على التحريف والتصحيف بقوله: "ولو سودت لك ما وقع لشيخ

المؤرخين التقي المقريزي، لقضيت العجب وتجنبت لتصانيفه الطلب" (السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، تحقيق محمد عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا، ١٩٨٩م، ص ٧٩.

(148) Poliak A.N)- feudalism. Op. cit, p14, some notes, (JRAS), op. cit. p 97, le caractere (REI) op. cit. p 238.

(١٤٩) د. حمدي عبد المنعم، ديوان المظالم، ص ١٨٩. د. عبد العزيز عبد الدايم، تأثيرات المغول، ص ١٣٥-١٣٦.

(١٥٠) بولياك، المراجع السابقة (نفس المراجع والصفحات).

(١٥١) ابن أيبك الدواداري، الدر الفاخر، ص ٢٣٩.

(١٥٢) المقريزي ، الخطط، ج٣، ص ٦٣.

(١٥٣) مع أن المقريزي في أول الفصل أشمل نظر الحاجب بموجب الياسة جميع أحكامه على الوافدية المغول وغيرهم وهو ما نفيناه مجملاً.

أسواق مكة في العصر المملوكي

(٦٤٨_٩٢٣هـ/ ١٢٥٠_١٥١٧م)

الدكتور محمد محمود خلف العناقرة

كلية التخطيط والإدارة

جامعة البلقاء

الأردن

أسواق مكة في العصر المملوكي

(٦٤٨-٩٢٣هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م)

الدكتور محمد محمود خلف العناقرة
كلية التخطيط والإدارة
جامعة البلقاء
الأردن

تمهيد:

تقع مكة في وادٍ تحيط به الجبال من كل جانب[١]، وأعلى جبل فيها جبل أبي قبيس، الذي يشرف على الصفا[٢]. ومكة المشرفة بلدة مستطيلة كبيرة تقع في بطن وادٍ مقدس[٣]، وقد وصفها ابن حوقل بقوله: "مكة مدينة فيما بين شعاب الجبال طولها من المعلاة إلى المسفلة نحو ميلين، وهو من حد الجنوبي إلى الشمالي، ومن أسفل جياد إلى ظهر قعيقعان نحو الثلثين من هذا، وأبنيتها والمسجد من نحو وسطها، والكعبة في وسط المسجد[٤].

ولمكة أسماء متعددة مثل: مكة، وبكة، وقيل مكة الحرام كله، وبكة اسم البلد خاصة، ومباركاً، وأم القرى، والبلد الأمين، وأم رحم، وصلاح، والمقدسة، والقادسية، والناسّة، والنساسة والحاطمة، والرأس والعرش، والكرسي[٥].

أهمية مكة:

مكة منطقة جافة وأمطارها قليلة لا تكفي للزراعة، لهذا اتجه أهل مكة نحو التجارة وساعدهم على ذلك وقوعها على الطريق البري التجاري، الذي يربط اليمن من جهة والعراق وبلاد الشام ومصر من جهة أخرى[٦]. وأشار القرآن الكريم إلى هذه التجارة "لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف[٧]"، ونشأت فيها حياة اقتصادية منظمة عمادها القوافل، لنقل التجارة بين الشرق والغرب، وشارك أهل مكة جمعاً في هذا التنظيم التجاري (الأيلاف) الذي مثّل اتجاهاً (أشبه بالتنظيم النقابي) في العلاقات السياسية والاقتصادية بين عرب الشمال والقبائل العربية الأخرى، الواقعة على طريق التجارة المكية، وهذا أدّى إلى انطلاقة تجارة قريش العالمية في رحلتي الشتاء والصيف[٨].

وترجع أهمية مكة أيضاً إلى موقعها الجغرافي المتميز ومكانتها التجارية، فهي ملتقى القوافل التجارية، التي كانت تؤم الجزيرة العربية قبل الإسلام وبعده[٩]. ومما ساعد على ازدهار تجارة مكة الداخلية أهميتها الدينية بوجود الكعبة المشرفة وغيرها من الأماكن المقدسة كمنى وعرفات، حيث يتجمع فيها عشرات الآلاف من المسلمين من جميع أنحاء المعمورة، حيث يفدُون إليها لتأدية مناسك الحجّ والعمرة، وبالتالي فهم يعملون على تنشيط سوقها التجاري الذي تجتمع فيه البضائع المختلفة- القادمة من: الهند والصين واليمن والشام ومصر والحبشة، مما ينشّط الحركة التجارية الداخلية[١٠]، إضافة إلى قربها من البحر الأحمر وامتلاكها بعض الموانئ التجارية على شاطئه الشرقي كجدة، فقد كانت جدة واجهة مكة البحرية، وعتبتها على البحر[١١]، تؤمّها المراكب من اليمن والشرق الأقصى وشرق أفريقية ومصر والشام، حيث تفرغ حمولتها فيها ومن ثم تنقل إلى مكة[١٢].

وقد كانت تجارة مكة كثيفة في العصر المملوكي، ففي عام ٨٤٥هـ/١٤٤١م، وصلت إلى جدة عدة مراكب وأسرعوا إلى تفريغها، فكان يدخل إلى مكة كل يوم خمسمائة جمل[١٣].

وقد اعتمد أمراء مكة على متحصل ميناء جدة من الضرائب والرسوم، ومما يؤخذ من التجار الوافدين إليها من اليمن والشام والهند وغيرها[١٤].

حرص المماليك في مصر على بسط نفوذهم على الحجاز، وكانت الظروف مهيأة لهم بسبب النزاع الدائم بين الأشراف، فمنذ عهد السلطان الظاهر بيبرس[١٥]، بدا اهتمام هذه الدولة بمدّ نفوذها إلى مكة المكرمة، فنشأت علاقة متميزة بينها وبين إمارة مكة، وتوثّقت هذه العلاقة في عهد الملك المنصور قلاوون[١٦]، ونظراً للأهمية الدينية والتجارية للحجاز فقد حرص المماليك على ضمّ هذا الإقليم ووضعه تحت السيادة المملوكية، لأنّ استمرار سيادة المماليك على الأراضي المقدسة في الحجاز ستزيد من هيبتهم أمام المسلمين في العالم باعتبارهم أقوى دولة إسلامية آنذاك، وسينظر المسلمون إليهم على أنهم حماة الدين، ويحققون فوائد تجارية بفرض سيطرتهم على سواحل البحر الأحمر وثغوره لتأمين استمرار التجارة المملوكية[١٧]، فمكة -خلال العصور الوسطى- ظلّت مركزاً هاماً لتجارة الشرق التي ترد من الشام وعدن وجدة، ولا شك أن السيادة على الحجاز تخدم التجارة المملوكية عبر الحجاز والبحر الأحمر[١٨].

أما بيت الله الحرام بمكة المكرمة مقصد الحجاج وقبلة المسلمين، فقد حظي بجانب كبير من اهتمام سلاطين المماليك، حيث بذلوا له الرعاية التامة وحرصوا أشدّ الحرص على صيانته لما أصابه ضرر من الحريق أو السيول مثلما حدث سنة ٨٠٢هـ/١٣٩٩م، فقد شبّ حريق عظيم بالحرم المكي أتلف ثلث الحرم، ولولا ما حدث قبل ذلك من سيل عظيم بعد مطر غزير لأتت النار على سائر الحرم. واحترق

من أعمدة الرخام مائة وثلاثون عموداً، والمنطقة التي تعرضت للاحتراق امتدّت من باب العمرة إلى نهايته[١٩].

أسواق مكة:

السوق هو المكان الذي يتمّ التعامل فيه، وهو موضع البياعات، سميت بذلك لأن التجارة تُجلب إليه[٢٠]. وتكون الأسواق إما ثابتة على امتداد أيام السنة، يبيع فيها الباعة، ويقصدها المشترون للشراء وإما موسمية تعقد في مواسم معيّنة[٢١]، وقد كان للعرب في الجاهلية أسواق يقيمونها في شهور معينة من أيام السنة ثم ينتقلون بعد ذلك إلى أسواق أخرى تقام في مكان آخر تعتمد على المناسبة التي تتطلب عقد ذلك السوق[٢٢].

أما عن أسواق مكة، فقد كانت مزدهرة طوال أيام السنة، وتزداد نشاطاً في مواسم الحج والعمرة، فقد كان لها موسمان ينفق كل ما جلب إليها أحدهما في أول رجب والثاني في موسم الحج[٢٣]. لهذا يؤمها الناس من جميع أنحاء الدنيا، لأداء مناسك الحج والعمرة إلى جانب المنافع التجارية التي يحصلون عليها من عمليات البيع والشراء، مما يسهم في تنشيط الحركة التجارية الداخلية في مكة تلك الفترة بشكل مميّز.

كانت مكة دائماً مهيأة لاستقبال القادمين إليها من جميع أنحاء المعمورة، وقد وصفت بأنها تحتوي شوارع وأسواقاً ودوراً وأماكن متفرقة[٢٤]، وهي من العوامل المساهمة في تنشيط الحركة التجارية، حيث كانت الفنادق والدور الخاصة تأتي لأهل مكة، بمردود اقتصادي كبير في اثناء فترة الحج، لأن الحجاج يقيمون فيها. وكانت هنالك رقابة على الأسواق وعلى حركة البيع والشراء، فقد كانت وظيفة المحتسب تقوم على الإشراف على أمور السوق والشؤون العامة، وكان بعض القضاة يتولون وظيفة المحتسب[٢٥]، ويشرف المحتسب على التجارة الداخلية والأسواق، ويمنع الغش

بالمبيعات والتدليس الأثمان، والاحتكار والتطفيف في الحق والبخس في المكاييل والموازين[٢٦]. وكان الواجب الأكثر أهمية للمحتسبين فرض الضريبة على الأسواق، ومنذ منتصف القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، أخذت أهمية مفتشي الأسواق تنمو كوسطاء في عمليات الضرائب[٢٧]. وكان اعتماد جميع القرى المجاورة لمكة اعتماداً كلياً على سوق مكة في تصريف محصولاتها الزراعية أو الصناعية مثل مدينة الطائف الزراعية.

ويعتبر سوق مكة من اسواق الكبيرة أيام موسم الحج والعمرة، ويقع هذا السوق حول الحرم المكي في الجزء الشمالي الغربي لحائط المسجد، وفي الجهة الشمالية الشرقية، وكانت دار الندوة إلى جهة بني شيبة، تابعة للسوق أيضاً[٢٨]. ويصف ناصر خسرو السوق بقوله: "يقع في الجانب الشرقي من الحرم سوق كبير من الشمال إلى الجنوب، ويقع مدخل ذلك السوق الرئيسي في الجهة الجنوبية التي تمرّ في سفح جبل أبي قبيس... ويرى الساعي المتاجر عن يمينه ويساره خلال سعيه بين الصفا والمروة... وتصطف الدكاكين على الصفا، كما تشرف المنازل الجليلة لأعيان مكة على الصفا[٢٩]. كما تركّزت الأسواق في مناطق ازدحام الحجاج وخاصة في منطقة الصفا والمروة.

وقد وصف ابن بطوطة سوق الصفا والمروة وما يباع به بأنه: "سوق عظيم يُباع فيها: الحبوب واللحم والتمر والسمن وسواها من الفواكه، والسّاعون بين الصفا والمروة لا يكادون يخلصون لازدحام الناس على حوانيت الباعة، وليس بمكة سوق منتظمة سوى هذه إلاّ البزازون والعطارون عند باب بني شيبة"[٣٠].

ووجدت أسواق متخصصة، ففي نهاية السعي كانت هناك سوق كبيرة تضمّ عشرين دكاناً للحلاقة، يحلقون فيها ويقصرون شعور الحجاج والمعتمرين[٣١]، وهناك سوق للعطارين يقال له: "سوق النداء" عند باب بني شيبة، وكان إنشاؤها وإنشاء ربعها

ودكاكينها في سنة ٧٨١هـ/ ١٣٧٩م[٣٢]. ويقع السوق شرقي المسجد الحرام، وهو سوق كبير في غاية الجمال وأكثر ما يباع فيه الأدوية والعقاقير والحشائش[٣٣]. ويصف لود فيكودي فاريتما مكان بيع العطور بقوله: "تحت أقواس المسجد جلس نحو أربعة آلاف أو خمسة آلاف إنسان رجالاً ونساءً يبيعون مختلف أنواع المواد العطرية، غالبها مساحيق لحفظ الأبدان وإنعاشها[٣٤]". وهناك سوق يقال له سوق العلافة، ويختصّ ببيع أعلاف الحيوانات، ومن باب المعلاة إلى باب الشبيكة، على خط الردم يسلك منه إلى سوق البن[٣٥].

وقد زوّدت الأسواق بكامل المرافق والخدمات والطرق والمياه، وقد أجريت عين ماء سنة ٨٥٣هـ/ ١٤٣١م، حتى دخلت مكة ملأت البرك داخل باب المعلاة، ومرّت على سوق الليل[٣٦] إلى الصفا، وانتهت إلى باب إبراهيم[٣٧]، ووجد بمكة حمامات للاغتسال والطهارة وذكر ذلك الفاسي بقوله: "وبها حمّامان، أحدهما لأبي العباس أحمد بن إبراهيم بن مطرف المرّي بأجياد، والآخر بناه الجواد وزير صاحب الموصل[٣٨]"، ووصفهم ناصر خسرو بقوله: "وفي مكة المكرمة حمّامان زرتهما، ورأيت أرضيتهما المغطاة بالحارة الخضراء الرقيقة[٣٩]".

ومن أسواق مكة العامرة أيام الحج، سوق منى، حيث يقيم الحجاج فيها أيام التشريق الثلاثة، وسوق منى من أعظم الأسواق يباع فيها من الجوهر النفيس إلى أدنى الخرز، وسائر سلع الدنيا لأنها مجتمع أهل الحج من جميع أنحاء المعمورة[٤٠].

في سنة ٨٣٠هـ/١٤٣٦م، وصل مرسوم بصحبة الحجاج المصريين يتضمن منع الباعة من بسط البضائع أيام الموسم في المسجد الحرام، ومن ضرب الناس الخيام بالمسجد[٤١]. وذلك نظراً لازدحام المسجد الحرام بالباعة، مما أعاق حركة الحجاج داخل الحرم، فقد لقي الساعون ما بين الصفا والمروة مشقة في مواصلة سعيهم، بسبب ازدحام الباعة في الحرم.

وفي أيام موسم الحج يصبح المسجد الحرام سوقاً عظيمة يباع فيها الدقيق والعقيق، ومن البرّ إلى الدرّ، إلى غير ذلك من السلع، فكان مبيع الدقيق بدار الندوة إلى جهة باب بني شيبة، ومعظم السوق في البلاط الآخذ من الغرب إلى الشمال، وفي البلاط الآخذ من الشمال إلى الشرق[٤٢].

وترد إلى مكة من الهند كميات كبيرة من الجواهر، وجميع أنواع البهارات[٤٣]، وسائر الأحجار، وأنواع عديدة من الطيب، كالمسك، والكافور، والعنبر، والعود، والعقاقير الهندية، إلى غير ذلك مما يجلب من الهند والحبشة، إضافةً إلى الأمتعة العراقية واليمانية إلى غير ذلك من السلع الخراسانية والبضائع المغربية[٤٤]، وقد وصف ابن جبير السوق بعد أن عدّد السلع الموجودة به فقال: "إلى ما لا ينحصر ولا ينضبط، ما لو فرق على البلاد كلها لأقام لها الأسواق النافقة، ولعمّ جميعها بالمنفعة التجارية[٤٥].

وترد كذلك إلى الأسواق كميات كبيرة من الأقمشة القطنية والحريرية من الهند[٤٦]، هذا إلى جانب وقوع مكة في منطقة تحيط بها القرى الزراعية التي كان أغلب سكانها من المزارعين ورعاة الماشية، فكانوا يرتادون مكة في كل يوم ليبيعوا محصولاتهم الزراعية من حبوب وفواكه وخضار وحيوانات، وبالتالي يشترون ما يحتاجون إليه من السلع التي لا تتوافر إلا في أسواق المدن[٤٧]. وترد إلى مكة من المناطق المجاورة لها أنواع السلع المختلفة فمن الطائف: الجلود والفواكه وخاصة العنب[٤٨]، ومن اليمن: العطور التي كانت تباع لكبار أغنياء مكة[٤٩]. وكان نظام المقايضة رائجاً ما بين تجار مكة والمناطق المجاورة لها[٥٠]،وخاصة مع الطائف والمدينة، حيث تتمّ مقايضة المنتوجات الزراعية والحيوانية بالسلع المعروضة في أسواق مكة. أما بالنسبة للمعاملات التجارية مع الحجاج القادمين من خارج الحجاز، فكانت إما بالنقود أو بالمقايضة بما يجلبه الحاج معه من بلاده من سلع ومنتوجات. وهكذا فقد جلبت السلع من كل مكان، مما ساعد وأسهم خاصة في مواسم الحج والعمرة في تنشيط حركة التجارة الداخلية في مكة، وجعلها سوقاً تجارياً عامراً على مدار أيام العام.

الأوزان والمكاييل والمقاييس:

عرفت أسواق مكة عدة أوزان استخدمت جميعها لأغراض التجارة الداخلية، ومن هذه الأوزان: المن[٥١]، المعروف في جميع أنحاء العالم الإسلامي، غير أن المكيين كانوا يسمونه رطلاً[٥٢]، والرطل يساوي ٢٦٠ درهماً، ويساوي ٨١٢,٥ غم[٥٣].

وكانت معظم الحوائج والعطورات في مكة واليمن تباع بالرطل أو المن[٥٤]، إلا أن هناك حوائج أخرى، يستدعي بيعها أرطالاً أخرى ذات وزن يختلف عن الرطل الرسمي، فكان من اللحم أربعمائة درهم، وبه يباع اللحم والشحم والهريسة والمجبنة[٥٥]، وكان يتم التعامل في بعض مناطق مكة، بأرطال خاصة لبيع الحاجيات كرطل المسك والعنبر وغيرهما[٥٦].

أما وحدات الكيل في مكة فهي: الغرارة، وهو مكيال دمشقي يماثل الأردب المصري باعتماده كأساس الكيل الغلال، وهي تعادل ثلاثة أرداب مصرية، وتعادل الغرارة ٢٠٤,٥ كغم قمح أو نحو ٢٦٥لتراً بوصفها مكيالاً[٥٧]. أما الأردب فهو مكيال مصري للحنطة يتألف من ٦ ويبات، كل ويبة ٨ اقداح كبيرة أو ١٦ قدحاً صغيراً[٥٨]. ومن أكثر وحدات الكيل استعمالاً في مكة والمدينة الصاع والمد، ويحسب الصاع أربعة أمداد وهو مكيال لأهل المدينة[٥٩]. والمد يعادل ٨١٢,٥ غم قمح، وبذلك فالمد الشرعي يساوي ١,٠٥لیتر[٦٠].

ويباع بالصاع والمد، الحنطة وسائر الحبوب المجلوبة إلى سوق مكة التجاري[٦١]، أما الويبة، فهو مكيال مصري بالدرجة الأولى يعادل ١٠ أمنان أو ١٦٨ و١٢ كغم قمح، وفي القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين / الثامن والتاسع الهجريين يساوي ١٦ قدحاً وكل قدح ٢٣٢ درهماً = ١١,٦ كغم قمحاً، أي أنها تساوي عملياً ١٥ ليتراً[٦٢].

واستخدم الذراع[٦٣] لقياس الأقمشة في مكة وهو المستخدم في القاهرة طوله ذراع بذراع اليد وأربع أصابع مطبوقة[٦٤]، وهو ما عرف بذراع البز، ويساوي ٥٨,١٨٧سم[٦٥]. أما المدينة المنورة فيقاس قماشها الذراع الدمشقي[٦٦]، ويزيد ذراع دمشق على ذراع القاهرة ومكة بنصف السدس وهو قيراطان[٦٧]، والقيراط مقياس مصري تقاس به المساحة[٦٨]. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فقد كانت الحوائج التي لا تخضع لنظام التعامل الذي كان سائداً في مكة آنذاك يتم بيعها "بالبيعة[٦٩]"، فكانت الأدم تباع بالبيعة[٧٠]، والبيعة شبيهة بالكورجة[٧١]، التي تباع بها الجلود، ولاسيما أن الحمل، أي حمل الجمل كان يأتي بيعتين ونصف[٧٢].

وكان المحتسب يشرف على الموازين والمكاييل ويأمر أصحاب الموازين بمسحها وتنظيفها من الأوساخ في كل ساعة، لأنها تحمل شيئاً في خرمها فيضر بالمشتري، ويتأكد من المقاييس كما هي محددة[٧٣].

السكة:

أما بالنسبة للمعاملات التجارية، فقد كان نظام المقايضة رائجاً بين تجار مكة وروادها، أو بواسطة الدنانير الذهبية والدراهم الفضية السائدة في الديار المصرية ويذكر ابن المجاور: "إن الذهب المصري كان يضرب بمكة على عيار الدينار المصري، وذلك في حدود سنة ٦٢٥هـ/ ١٢٢٧م[٧٤]".

وكان التعامل بالدراهم هو النقد الرائج في أسواق مكة وهو نوعان: الدرهم الكاملي والدرهم السعودي. وينسب الدرهم الكاملي إلى السلطان الملك الكامل محمد بن أبي بكر بن أيوب صاحب مصر، ويعرف هذا الدرهم كذلك بالدرهم النقرة[٧٥]، الدرهم النقرة (٦) فضة وثلث من نحاس[٧٦].

أما بالنسبة للدرهم المسعودي فينسب إلى الملك المسعود يوسف بن الملك الكامل محمد ابن الأيوبي[٧٧]، ويتكون من فضة خالصة، مربع الشكل زنته نحو نصف، ثم نقص

حتى صار نحو سدس، ويساوي في المعاملة ثلثي الدرهم الكاملي، وظلت الدراهم المسعودية يتعامل بها في أسواق مكة إلى نهاية عصر دولة المماليك[٧٨].

كما تم التعامل في الحجاز بالفلوس الجدد، وراج التعامل فيها في أيام موسم الحج ثم راجت في سائر أوقات العام، وكل درهم فيها يساوي ثمانية وأربعين فلساً أي الضعف عن الديار المصرية، حيث كل درهم فيها أربعة وعشرون فلساً[٧٩].

ومن النقود المستعملة في مكة والمدينة الدينار الأفرنتي[٨٠]، وأول إشارة إلى ظهوره في مكة في موسم الحج سنة ٨١٥هـ/١٤١٣م، وكان الدينار الأفرنتي يباع في مكة زمن الموسم بسبعة وخمسين درهماً مسعودياً، ثم ينزل بعد ذلك إلى خمسين درهماً مسعودياً[٨١]، ونودي في السادس والعشرين من سنة ٨٢٩هـ/ ١٤٢٦م، بإبطال التعامل بالدنانير الأفرنتية وأن يتعامل الناس بالدنانير الأشرفية[٨٢]، وزنة الدينار منه زنة الدينار الأفرنتي وقد عرف الدينار الأشرفي بمكة أول مرة في موسم الحج في سنة ٨٣٤هـ/١٤٣١م، وظل يجري التعامل به في مكة إلى نهاية دولة المماليك[٨٣].

الحواشي

(١) الأزرقي، أبو الوليد،محمد بن عبد الله ن أحمد، (ت ٢٥٠هـ/٨٦٤م)، **أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار**، جزآن، تح رشدي الصالح ملحس، دار الثقافة، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م، ٢/٢٦٨-٢٦٩؛ أبو الفداء، عماد الدين اسماعيل، (ت ٧٣٢هـ/ ١٣٣١م)، **تقويم البلدان**، اعتنى بتصحيحه وطبعه رينود مدرس العربية والبارون ماك كوكين ديسلان، دار السلطانية، باريس، دار صادر، بيروت، ١٨٤٠م، ص ٨٧؛ ناصر خسرو، أبو معين الدين القباديانى المروزي، (ت ٤٨١هـ/ ١٠٨٨م)، **سفرنامة رحلة ناصر** خسرو القبادياني، ترجمة وتقديم أحمد خالد البدلي، مطابع الملك سعود، الرياض، ط١، ١٩٨٣م، ص ١٣٧؛ جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، ١٠ أجزاء، دار العلم للملايين، مكتبة النهضة، ط١، بيروت، ١٩٧١م، ٤/٥. هبو أحمد، **تاريخ العرب قبل الإسلام**، منشورات جامعة البعث، كلية الآداب، حمص، ١٩٩١م، ص ٢٢١.

(٢) ناصر خسرو، **سفرنامة**، ص ١٣٧؛ البكري، أبو عبيد (ت ٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م)، **المسالك والممالك**، جزآن، حققه وقدم له، أدريان فان ليوفن وأندري فيري، الدار العربية للكتاب، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، بيت الحكمة، ١٩٩٣م، ١/٤٠١؛ الهروي، أبو الحسن علي بن أبي بكر، (ت ٦١١هـ/١٢١٤م)، **كتاب الإشارات إلى معرفة الزيادة**، عنيت بنشر وتحقيقه جانين سورويل- طومين، المعهد الفرنسي بدمشق للدراسات العربية، دمشق ١٩٥٣م، ص ٨٨؛ جواد علي، **المفصل**، ٤/٧؛ الجزيري، عبد القادر محمد بن عبد القادر إبراهيم الأنصاري، (توفي بحدود ٩٧٦هـ/ ١٥٦٨م)، **الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المنظمة**، ٣ أجزاء، أعده للنشر حمد الجاسر، منشورات دار اليمامة، الريا،

ط١، ١٩٨٣م، ١٤٦٩/٢؛ الأصفهاني، الحسن بن عبد الله، (من علماء القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي)، **بلاد العرب**، تحقيق حمد الجاسر وصالح العلي، منشورات دار اليمامة، الرياض ط١، ١٩٦٨م، ص ٣٣.

(٣) الفاسي، تقي الدين محمد بن أحمد بن علي، (ت ٨٣٢هـ/١٤١٢م)، **شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام**، جزآن، حقق أصوله وعلق على حواشيه لجنة من كبار العلماء والأدباء، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت. ١٠/١؛ ابن جبير، أبو الحسن محمد بن أحمد، (ت ٦١٤هـ/١٢١٧م)، **رسالة اعتبار الناسك في ذكر الآثار الكريمة والمناسك المعروف بـ "رحلة ابن جبير"**، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨١م، ص ٧٧.

(٤) ابن حوقل، أبو القاسم بن حوقل النصيبي (ت بعدا ٣٦٧هـ/٩٧٧م)، **صورة الأرض**، قسمان، دار الحياة، بيروت، د.ت. ص ٣٥.

(٥) الفاكهي، أبو عبد الله محمد بن اسحاق، (من علماء القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي)، **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه**، دراسة وتحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ٦ أجزاء، جار خضر، بيروت، ط١، ١٩٩٤، ص ٢٨٠-٢٨١؛ ابن شاهين، الظاهري، غرس الدين خليل، (ت ٨٧٣هـ/١٤٦٨م)، **زبدة كشف الممالیك وبيان الطرق والمسالك**، اعتنى بتصحيحه بولس راويس المطبعة الجمهورية، باريس، ١٨٩٤م، ص ١١؛ القلشندي، أحمد بن علي، (ت ٨٢١هـ/١٤١٨م)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**، ١٤ جزء، ج ٣، ٤، ٧، ١٢، ١٤، شرحه وعلق عليه وقابل نصوصه: نبيل خالد الخطيب، ج٨: تحقيق يوسف علي طويل، دار الفكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧م، ٢٥٤/٤/ ٢٥٥؛ الفاسي، **شفاء الغرام**، ٤٧/١، السباعي، أحمد، **تاريخ مكة "دراسات في السياسة والعلم واجتماع والعمران"**، جزآن ، مطبوعات نادي مكة

الثقافي، ط٦، ١٩٨٤م، ١/١٥؛ جواد علي، **المفصل**، ٤/١١-١٤؛ ياقوت ، شهاب الدين أبو عبد الله الحموي بن عبد الله الدومي البغدادي، (ت ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م)، **معجم البلدان**، ٧ أجزاء، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م، ٥/١٨١-١٨٢؛ الجزيري، **الدرر**، ٢/١٤٦٩-١٤٧.

(٦) العسلي، خالد صالح، **إدارة مكة قبل الإسلام**، المؤرخ العربي، بغداد، ع ٤٤، ١٩٩١م، ص ١٥١؛ بيضون، الحجاز، ص ٨١.

(٧) سورة قريش، آية ١-٢.

(٨) بيضون، إبراهيم، **الحجاز والدولة الإسلامية** "دراسة في إشكالية العلاقة مع السلطة المركزية في القرن الأول الهجري"، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط١، ١٩٨٣م، ص ٧٦؛ غوانمة، يوسف حسن درويش، في التاريخ والحضارة العربية الإسلامية، دار الفكر، عمّان، ط١، ٢٠٠٠م، ٢٣.

(٩) الرافعي، مصطفى، **حضارة العرب**، منشورات الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٨١م، ص ٣٣.

(١٠) الزيعلي، أحمد عمر، **مكة وعلاقاتها الخارجية** (٣٠١-٤٨٧هـ)، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض، ط١، ١٩٨١م، ص ١٥٦؛ جواد علي، **المفصل**، ٤/٤٧؛ هبو، **تاريخ العرب**، ص ٢٢٢.

(١١) ابن ماجد، شهاب الدن أحمد، (ت ٩٠٤هـ/١٤٩٨م)، **كتاب الفوائد في أصول البحر والقواعد**، تح إبراهيم الخوري ونمرة الحسن، ١٩٧١م، ص ٣٤٤.

(١٢) العناقرة، محمد محمود خلف، **الحياة التجارية والاقتصادية في الحجاز في عصر دولة المماليك** (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٢م، ص ٥١.

(١٣)ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ/١٤٤٨م)، **إنباء الغمر بأنباء العمر في التاريخ**، ٩ أجزاء، طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالمية الهندية تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م، ٩/١٦٧-١٦٨.

(١٤)القاضي عبد الباسط، زين الدين بن خليل بن شاهين القاهري، (ت٩٢٠هـ/١٥١٤م)، **نيل الأمل في ذيل الدول** (مخطوط)، جزآن، نسخة مصورة في مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية عن بودليان اكسفورد، رقم ٦١٠، ٢٨٥، ١/و٥؛ القلقشندي، **صبح الأعشى**، ٤/٢٨١.

(١٥)الظاهر بيبرس، هو السلطان بيبرس بن عبد الله ركن الدين أبو الفتح الصالحي ولد بأرض القبجاق سنة (٦٢٥هـ/١٢٢٧م)، وتولى السلطة سنة (٦٥٨هـ/١٢٥٩م)، بعد أن قتل قطز ويعتبر المؤسس الحقيقي لدولة المماليك وقد توفي يوم الخميس الثامن والعشرين من محرم سنة ٦٧٦هـ/١٢٧٧م. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، (ت ٧٦٤هـ/١٣٦٢م)، **الوافي بالوفيات**، ٢٤ جزءاً، دار فرانز شتانيز بقيسبادن، ١٩٨٢م، ج١٠، باعتناء جاكلين سوبلة وعلي عمارة، ١٠/٣٢٩-٣٣٨؛ الكتبي، محمد بن شاكر، (ت ٧٦٤هـ/١٣٢٦م)، **فوات الوفيات والذيل عليها**، ٥ مجلدات، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٣م، ١/٢٢٥-٢٤٧.

(١٦)اليوسفي/ موسى بن محمد بن يحيى، (ت٧٥٩هـ/١٣٥٨م)، **نزهة النظار في سيرة الملك الناصر**، تحقيق ودراسة أحمد حطيط، عالم الكتب ، بيروت، ط١، ١٩٨٦م، ص ٩١؛ المشيقح، إبراهيم بن حمود، **تاريخ أم القرى ومكانة المرأة العلمية فيها** من خلال "**الدر الكمين**" لابن فهد، جامعة الإمام محمد بن سعود، القصيم، ط١، ١٩٨٧م، ص ٨١؛ (المنصور قلاوون: هو السلطان المنصور

سيف الدنيا والدين عمل في نيابة السلطنة للملك العادل سلامش، وبعد مضي شهرين تولى السلطة عام ثمانية وسبعين، وستمائة بعد خلع سلامش، وقد أنشأ بالقاهرة بين القصرين المدرسة العظيمة والبيمارستان العظيم، وتوفي عام تسعة وثمانين وستمائة. الكتبي، **فوات الوفيات**، ٣/٢٠٣-٢٠٤.

(١٧)طقوش، محمد سهيل، **تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام**، (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ص ٢٦٢-٢٦٣.

(١٨)العناقرة، **الحياة التجارية والاقتصادية**، ص ٥٢.

(١٩)المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي، (ت٨٤٥هـ/١٤٤١م)، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ٨ أجزاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ٦/٣٣،١٦؛ الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد، (ت١٠٨٩هـ/١٦٧٨م)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ٨ أجزاء، تح لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٧م، ٧/١٣.

(٢٠)ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (ت ٧١١هـ/١٣١١م)، **لسان العرب**، ١٥ مجلد، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م، ١٠/١٦٧-١٦٨.

(٢١)جواد علي، **المفصل**، ٧/٣٦٥.

(٢٢)السويدي، الشيخ الفاضل والتحرير الكامل أبي الفوز محمد أمين البغدادي، (ت١٢٤٦هـ/١٣٨٠م)، **سبائك الذهب في معرفة قبائل وأنساب وتاريخ العرب**، مكتبة بسام، الموصل، العراق، د. ت، ص ١١٩.

(٢٣)الإدريسي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله (ت ٥٥٦هـ/١١٦٠م)، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، مجلدان، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٩، ١/١٤١.

(٢٤)ابن شاهين، **زبدة كشف الممالك**، ص ١٢؛ الزيلعي، **مكة وعلاقتها الخارجية**، ص ١٦٤،

(٢٥)السباعي، **تاريخ مكة**، ص ٣٢٨.

(٢٦)الماوردي، أبو الحسن علي بن حبيب البصري، (ت ٤٥٠هـ/١٠٥٨م)، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٢٥٣-٢٥٤؛ غوانمة، **تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي**، دار الحياة، الزرقاء، ١٩٨٢م، ص ٤٥.

(٢٧)لابدوس، إيرا، **مدن إسلامية في عهد المماليك**، نقله إلى العربية علي ماضي، الأهلية للنشر، بيروت، ١٩٨٧م، ص ١٦٩.

(٢٨)ابن جبير، **الرحلة**، ص ١٤٣.

(٢٩)ناصر خسرو، **سفرنامة**، ص١٣٨.

(٣٠)ابن بطوطة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله اللواتي الطنجي، (ت ٧٧٩هـ/١٣٧٧م)، **رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، ٥ مجلدات، تحقيق،عبد الهادي النازي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ١٩٩٧م، ١/٣٨٠.

(٣١)ناصر خسرو، **سفرنامة**، ص١٣٩.

(٣٢)الفاسي، **شفاء الغرام**، ١/٣٥١؛ السباعي، **تاريخ مكة**، ١/٣٠؛ مورتيل، ريتشارد، **الأحوال السياسية والاقتصادية بمكة في العصر المملوكي**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ط١، ١٩٨٥م، ص ١٧٣.

(٣٣)ناصر خسرو، **سفرنامة**، ص١٣٠.

(٣٤)الشيخ عبد الرحمن عبد الله، لودفيكودي فاريتما "الحاج يونس المصري" **الرحالة الإيطالي والعميل البرتغالي ورحلته إلى الأماكن المقدسة سنة ١٥٠٣م**، مجلة جامعة الملك سعود، مج٤، الآداب ٢، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٢م، ص ٥٨٤.

(٣٥)الفاسي، **شفاء الغرام**، ١٣/١، يعرف سوق العلاقة في الوقت الحاضر بالسوق الصغير.

(٣٦)سوق الليل: هو حي بني هاشم أو شعب الهواشم يقع شرقي مكة منحرفاً إلى الجهة الجنوبية عند سفح جبل أبي قبيس ويعود سبب تسميته بسوق الليل بهذا الاسم إلى أن المشركين حينما حاصروا النبي صلى الله عليه وسلم مع عشيرته في شعبهم، كانوا يبتاعون ما يلزمهم ليلاً من ذلك المكان فسمي سوق الليل، الفاسي، **شفاء الغرام**، ١٢/١؛ ابن حجر العسقلاني، **إنباء الغمر**، ٢٥١/٨.

(٣٧)المقريزي، السلوك، ٢٣٥؛ ابن الصيرفي، الخطيب الجوهري علي بن داود، (ت ٩٠٠هـ/١٤٩٤م)، **نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان**، ٣ أجزاء، تحقيق حسن حبشي، مكتبة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م-١٩٧٣م، ٢٣٧/٣؛ ابن حجر العسقلاني، **إنباء الغمر**، ٢٥١/٨.

(٣٨)الفاسي، **شفاء الغرام**، ٢٠/١.

(٣٩)ناصر خسرو، **سفرنامة**، ص١٤٠.

(٤٠)ابن جبير، **الرحلة**، ص ١٤٠؛ مورتيل، ريتشارد، **الأحوال السياسية والاقتصادية**، ص ٥٥.

(٤١)ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن، يوسف، (ت٨٧٤هـ/ ١٤٦٩م)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ١٦ جزء قدم له وعلق عليه محمد سين شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ١٤٤/١٤؛ ابن فهد، محمد بن محمد بن فهد (ت٨٥٥هـ/١٤٨٠م)، **أتحاف الورى بأخبار أم القرى**، ٣ أجزاء، تحقيق وتقديم فهيم محمد شلتوت، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ت، ٦٤٤/٣.

(٤٢)ابن جبير، **الرحلة**، ص ١٤٣.

(٤٣)الشيخ لود فيكودي فاريتما، ص ٥٨٣.

(٤٤)ابن جبير، **الرحلة**، ص ٨٦-٨٧.

(٤٥)ابن جبير، **الرحلة**، ص ٨٧؛ حسين، جميل حرب محمود، **الحجاز واليمن في العصر الأيوبي**، دار تهامة، جدة، السعودية، ط١، ١٩٨٥م، ص ١٣٨.

(٤٦)الشيخ لود فيكودي فاريتما، ص ٥٨٣.

(٤٧)الزيلعي، **مكة وعلاقتها الخارجية**، ص ١٦٤،

(٤٨)الأدريسي، **نزهة المشتاق**، ١٤١/١.

(٤٩)بيضون، **الحجاز**، ص ٧٠.

(٥٠)ابن المجاور، جمال الدين يوسف بن يعقوب الدمشقي، (ت٦٩٠هـ/١٢٩١م)، **صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسماة تاريخ المستبصر**، اعتنى بتصحيحها وضبطها أوسكر لوفغرين، مطبعة بريل، ليدن، ط٢، ١٩٥١م، ص ١٣.

(٥١)القلقشندي، **صبح الأعشى**، ٢٨١/٤. (المن: هي وحدة من وحدات الوزن تساوي رطلين، وكل رطل ١٣٠ درهماً، ويختلف تقديره حسْب وجود استعماله في الدولة الإسلامية. هنتس، فالتر، **المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري**، ترجمه عن الألمانية كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، دليل الاستشراق يتولى إصداره بيرتولد ثيول، المجلد الملحق (١)، الكراس (١)، منشورات الجامعة الأردنية، عمّان، ١٩٧٠م، ص ٤٥).

(٥٢)المقدسي: شمس، لدين أبو عبد الله حمد بن أحمد المقدسي البشاري، (ت٣٩٠هـ/٩٩٩م)، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، تج ابراهيم خوري، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ص ١١١؛ ابن المجاور، **تاريخ المستبصر**، ص ١٢.

(٥٣)هنتس، **المكاييل والأوزان**، ص ٣٠-٣١.

(٥٤)ابن المجاور، **تاريخ المستبصر**، ص ١٢.

(٥٥)ابن المجاور، **تاريخ المستبصر**، ص ١٢.

(٥٦)الزيلعي، **مكة وعلاقتها الخارجية**، ص ١٦٢-١٦٣.

(٥٧)القلقشندي، **صبح الأعشى**، ٢٥٠/٤؛ هنتس، **المكاييل والأوزان**، ص ٦٤.

(٥٨)ابن الأخوة، محمد بن محمد نب أحمد القرشي، (ت٧٢٩هـ/١٣٢٨م)، **معالم القربة في أحكام الحسبة**، مطبعة دار الفنون، بكيمبرج، ١٩٣٧م، ص ٨٧؛ هنتس، **المكاييل والأوزان**، ص ٥٨؛ الشرباصي، أحمد **المعجم الاقتصادي الإسلامي**، دار الجيل، بيروت، ١٩٨١م، ص ٦٤.

(٥٩) المقريزي، النقود الإسلامية المسمى "**بشذور العقود في ذكر النقود**"، تحقيق وإضافات السيد محمد بحر، العلوم، داز الزهراء، بيروت، ط١، ١٩٨٨م، ص ١٥٨.

(٦٠) هنتس، **المكاييل والأوزان**، ص ٧٤.

(٦١) ابن المجاور، **تاريخ المستبصر**، ص ١٣.

(٦٢) هنتس، **المكاييل والأوزان**، ص ٧٤؛ الشرباصي، **المعجم الاقتصادي الإسلامي**، ص ٤٨٧.

(٦٣) الذراع: عبارة عن ست قبضات، وذراع الثوب قاس بها. الشرباصي، **المعجم الاقتصادي الإسلامي**، ص ١٧٩.

(٦٤) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ٣/٤٤٣.

(٦٥) هنتس، **المكاييل والأوزان**، ص ٨٤.

(٦٦) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ٤/٣٠٢.

(٦٧) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ٤/٣٠٦؛ هنتس، **المكاييل والأوزان**، ص ٨٥.

(٦٨) هنتس، **المكاييل والأوزان**، ص ٩٨، يعادل القيراط اليوم ١/٢٤ فدان أو ١٧٥,٠٣٥ متر مربع.

(٦٩) البيعة: هي الصفقة وهي عبارة عن معاقدة ومعاهدة ما بين طرفين، باع كل واحد ما عنده. ابن منظور، **لسان العرب**، ٨/٢٦.

(٧٠) ابن المجاور، **تاريخ المستبصر**، ص ١٣.

(٧١) الكورجة: هي الحانوت التي تعقد به المعاقدات والمعاهدات التجارية ما بين التجار. ابن منظور، **لسان العرب**، ٢/٣٥٢.

(٧٢)ابن المجاور، **تاريخ المستبصر**، ص ١٣؛ الزيلعي، **مكة وعلاقتها الخارجية**، ص ١٦٣.

(٧٣)ابن الأخوة، **معالم القربة في أحكام الحسبة**، ص ٨٣-٨٨.

(٧٤)ابن المجاور، **تاريخ المستبصر**، ص ١٢- ١٣؛ مورتيل، ريتشارد، **الأحوال السياسية والاقتصادية**، ص ١٩٣.

(٧٥)القلقشندي، **صبح الأعشى**، ٢٨٠/٤؛ السليمان، علي بن حسين، **العلاقات الحجازية المصرية زمن سلاطين المماليك**، جامعة القاهرة، ١٩٧٣م، ص ١٧٩؛ الشرباصي، **المعجم الاقتصادي الإسلامي**، ص ١٦٠؛ البقلي، محمد قنديل، **التعريف بمصطلحات صبح الأعشى**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ١٣٤؛ مورتيل، ريتشارد، **الأحوال السياسية والاقتصادية**، ص ١٩٤.

(٧٦)القلقشندي، **صبح الأعشى**، ٣٥٣/٣

(٧٧)ابن المجاور، **تاريخ المستبصر**، ص ١٢؛ مورتيل، ريتشارد، **الأحوال السياسية والاقتصادية**، ص ١٩٤.

(٧٨)القلقشندي، **صبح الأعشى**، ٢٨٠/٤؛ مورتيل، ريتشارد، **الأحوال السياسية والاقتصادية**، ص ١٩٤.

(٧٩)القلقشندي، **صبح الأعشى**، ٢٨١/٤-.

(٨٠)الدينار الأفرنتي: هو ذهب يقال له الأفرنتي والأفلوري والبندقي والدوكات، وهذه الدنانير كانت تجلب من بلاد الإفرنج فالأفرنتي نسبة إلى فرنسة والأفلوري نسبة إلى فلورنسة، أما البندقي والدوكات فترجع في نسبتها إلى البندقية، والدوكات فتردع في نسبتها إلى البندقية، ويشير المقريزي إلى هذا الصنف من الدنانير

صار نقداً رائجاً في الدولة المملوكية منذ سنة ٧٩٠هـ/١٣٨٨م، المقريزي، **السلوك**، ٦٦/٣٧٩؛ ابن فهد، **أتحاف الورى**، ٣/٥٣٥؛ غوانمة، **نيابة بيت القدس**، ص ٩٩.

(٨١)الفاسي، **شفاء الغرام**، ٢/٢٧٥-٢٧٧؛ الفاسي، أبو الطيب تقي الدين محمد بن أحمد الحسيني المكي، (ت ٨٣٢هـ/١٤٢٨م) **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**، ٨ أجزاء، ج١، تحقيق محمد حامد الفقي، ج٢-٧: تحقيق فؤاد السيد، ج٨: تحقيق محمود محمد الطباخي، طبع على نفقة محمد سرور الصبيان، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٥٨-١٩٦٩م، ٢٠٩-٢١٠.

(٨٢)الأشرفية: نسبة إلى السلطان الملك الأشرف سيف الدين أبو النصر برسباي الدقماقي الظاهري (٨٢٥-٨٤١هـ/١٤٢١-١٤٣٧م)، المقريزي، **السلوك**، ٧/٥٥.

(٨٣)مورتيل، **الأحوال السياسية والاقتصادية**، ص ١٩٥-١٩٦.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١- المصادر العربية المخطوطة:

١. القاضي عبد الباسط، زين الدين بن خليل بن شاهين القاهري، (ت٩٢٠هـ/١٥١٤م)، **نيل الأمل في نيل الدول**، (مخطوط)، جزآن، نسخة مصورة في مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، عن بودليان، أكسفورد، رقم ٢٨٥، ٦١٠.

٢- صادر العربية المطبوعة:

١. الإدريسي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله، (٥٥٦هـ/ ١١٦٠م) **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، مجلدان، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٩م.

٢. ابن الأخوة، محمد بن محمد بن أحمد القرشي، (ت٧٢٩هـ/ ١٣٢٨م)، **معالم القربة في أحكام الحسبة**، مطبعة دار الفنون، بكيمبرج، ١٩٣٧م.

٣. الأزرقي، أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد (ت ٢٥٠هـ/ ٨٦٤م)، **أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار**، جزآن، تحقيق رشدي اصالح ملحس، دار الثقافة، بيروت، ط٣، ١٠٧٠م.

٤. الأصفهاني، الحسن بن عبد الله، (من علماء القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي)، **بلاد العرب**، تح، حمد الجاسر وصالح العلي، منشورات دار اليمامة، الرياض ط١، ١٠٦٨م.

٥. ابن بطوطة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله اللواتي الطنجي (ت٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م)، **رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب**

الأمصار وعجائب الأسفار، ٥ مجلدات، تحقيق عبد الهادي التازي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ١٩٩٧م.

٦. البكري، أبو عبيد (ت ٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م)، **المسالك والممالك**، جزآن، حققه وقدم له أدريان فان ليوفن وأندري فيري، الدار العربية للكتاب، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، بيت الحكمة، ١٩٩٢م.

٧. ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف، (ت ٨٧٤هـ/ ١٤٦٩م)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ١٦ جزء، قدم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٨. ابن جبير، أبو الحسن محمد بن أحمد، (ت٦١٤هـ/١٢١٧م)، **رسالة اعتبار الناسك في ذكر الآثار الكريمة والمناسك المعروف بـ، "رحلة ابن جبير"**، دار ومكتبة الهلال، بيروت ١٩٨١م.

٩. الجزيري، عبد القادر محمد بن عبد القادر ابراهيم الأنصاري، (توفي بحدود ٩٧٦هـ/١٥٦٨م)، **الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المنظمة**، ٣ أجزاء، أعده للنشر حمد الجاسر، منشورات دار اليمامة، الرياض، ط ض، ١٩٨٣م.

١٠. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، (ت٨٥٢هـ/١٤٤٨م)، **إنباء الغمر بأنباء العمر في التاريخ**، ٩ أجزاء، طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالمية الهندية، تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

١١. الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد، (ت١٠٨٩هـ/١٦٧٨م)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ٨ أجزاء، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٧م.

١٢. ابن حوقل، أبو القاسم بن حوقل النصيبي، (ت بعد ٣٦٧هـ/ ٩٧٧م)، **صورة الأرض**، قسمان، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

١٣. السويدي، الشيخ الفاضل والتحرير الكامل أبي الفوز محمد أمين البغدادي، (ت ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م)، **كتاب سبائك الذهب في معرفة قبائل وأنساب وتاريخ العرب**، مكتبة بسام، الموصل، العراق، د. ت.

١٤. ابن شاهين الظاهري، غرس الدين خليل، (ت٨٧٣هـ/١٤٦٨م)، **زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك**، اعتنى بتصحيحه بولس راويس، المطبعة الجمهورية، باريس، ١٨٩٤م.

١٥. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، (ت٧٦٤هـ/ ١٣٦٣م)، **الوافي بالوفيات**، ٢٤ جزء، ج١، باعتناء هلموت ريتر، ج٢-٦، باعتناء ديدرينغ، ج٧، باعتناء إحسان عباس، ج٨، باعتناء محمد يوسف نجم، ج٩ـ، باعتناء يوسف فان إس، ج١٠، باعتناء جاكلين سويلة وهلي عمارة، ج١١، باعتناء شكري فيصل، ج ١٢، باعتناء رمضان عبد التواب، ط٢، فرانز شتانيز بقيسبادن، ألمانية، ١٩٨٢م.

١٦. ابن الصيرفي، الخطيب الجوهري علي بن داود، (ت ٩٠٠هـ/ ١٤٩٤م)، **نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان**، ٣ أجزاء، تحقيق حسن حبشي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠-١٩٧٣م.

١٧. الفاكهي، أبو عبد الله محمد بن إسحاق، (من علماء القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي)، **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه**، دراسة وتحقيق، عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ٦ أجزاء، دار خضر، بيروت،ط٢، ١٩٩٤م.

١٨. الفاسي، أبو الطيب تقي الدين محمد بن أحمد الحسيني المكـــي، (ت ٨٣٢هـــــ/ ١٤٢٨م)، **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**، ٨ أجزاء، ج١، تحقيق محمد حامد الفقي، ج٢-٧، تحقيق فؤاد السيد، ج٨: تحقيق محمود مخمد الطناحي، طبع علـــى نفقة محمد سرور الصبان، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٥٨-١٩٦٩م.

١٩.الفاسي، **شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام**، جزآن، حققه لجنة من كبـــار العلمـــاء والأدباء، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٢٠. أبو الفداء، عماد الدين اسماعيل، (ت٧٣٢هـــ/ ١٣٣١م)، **تقويم البلدان**، اعتنـــى بتصحيحه وطبعه رينود مدرس العربية، والبارون مـــاك كـــوكين ديســـلان، دار السلطانية باريس، دار صادر، بيروت، ١٨٤٠.

٢١. ابن فهد، محمد بن محمد بن فهد (ت٨٥٥هـــ/١٤٨٠م)، **إتحاف الورى بأخبار أم القرى**، ٣ أجزاء، تحقيق وتقديم فهيم محمد شلتوت، مكتبة الخانجي، القـــاهرة، د. ت، ٣/٦٤٤.

٢٢. القلقشندي، أحمد بن علي، (ت٨٢١هـــ/١٤١٨م)، **صبح الأعشى فـــي صـــناعة الإنشا**، ١٤ جزءاً، ج ٣، ٤، ٧، ١٢، ١٤، شرحه وعلق عليه وقابل نصوصـــه، محمد حسين شمس الدين، ج ٥، شرحه وعلق عليه وقابل نصوصه: نبيـــل خالـــد الخطيب، ج٨، تحقيق: يوسف علي طويل دار الفكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧م.

٢٣. الكتبي، محمد بن شاكر، (ت ٧٦٤هـ/١٣٢٦م)، **فوات الوفيات والذيل عليها**، ٥ مجلدات، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٣-١٩٧٤

٢٤. الماوردي، أبو الحسن علي بن حبيب البصري، (ت ٤٥٠هـ/١٠٥٨م)، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.

٢٥. ابن المجاور، جمال الدين يوسف بن يعقوب الدمشقي، (ت٦٩٠هـ/١٢٩١م)، **صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسماة تاريخ المستبصر**، اعتنى بتصحيحها وضبطها أوسكر لوفعرين، مطبعة بريل، ليدن، ط٢، ١٩٥١م.

٢٦. ابن ماجد، شهاب الدن أحمد، (ت ٩٠٤هـ/١٤٩٨م)، **كتاب الفوائد في أصول البحر والقواعد**، تح إبراهيم الخوري ونمرة الحسن، ١٩٧١م.

٢٧. المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين، (ت٣٤٦هـ/ ٩٥٧م)، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، ٤٥ أجزاء، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٨م.

٢٨. المقدسي: شمس، الدين أبو عبد الله حمد بن أحمد المقدسي البشاري، (ت٣٩٠هـ/٩٩٩م)، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، تح ابراهيم خوري، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٩٩٣م

٢٩. المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي، (ت٨٤٥هـ/١٤٤١م)، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ٨ أجزاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٣٠. ـــــــــ، النقود الإسلامية المسمى بـ "**شذور العقود في ذكر النقود**"، تحقيق وإضافات السيد محمد بحر العلوم، دار الزهراء، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٣١. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (ت ٧١١هـ/١٣١١م)، **لسان العرب**، ١٥ مجلداً، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.

٣٢. الهروي، أبو الحسن علي بن أبي بكر، (ت ٦١١هـ/١٢١٤م)، **كتاب الإشارات إلى معرفة الزيارة**، عنيت بنشر وتحقيقه جانين سورويل- طومين، المعهد الفرنسي بدمشق للدراسات العربية، دمشق ١٩٥٣م.

٣٣. ؛ ياقوت ، شهاب الدين أبو عبد الله الحموي بن عبد الله الدومي البغدادي، (ت ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م)، **معجم البلدان**، ٧ أجزاء، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٣٤. اليوسفي/ موسى بن محمد بن يحيى، (ت٧٥٩هـ/١٣٥٨م)، **نزهة النظار في سيرة الملك الناصر**، تحقيق ودراسة أحمد حطيط، عالم الكتب ، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٣- المراجع العربية:

١. البقلي، محمد قنديل، **التعريف بمصطلحات صبح الأعشى**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م.

٢. بيضون، إبراهيم، **الحجاز والدولة الإسلامية** "دراسة في إشكالية العلاقة مع السلطة المركزية في القرن الأول الهجري"، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

٣. جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، ١٠ أجزاء، دار العلم للملايين، مكتبة النهضة، ط١، بيروت، ١٩٧١م.

٤. حسين، جميل حرب محمود، **الحجاز واليمن في العصر الأيوبي**، دار تهامة، جدة، السعودية، ط١، ١٩٨٥م.

٥. الرافعي، مصطفى، **حضارة العرب**، منشورات الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٨١م.

٦. الزيعلي، أحمد عمر، **مكة وعلاقاتها الخارجية (٣٠١-٤٨٧هـ)**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض، ط١، ١٩٨١م.

٧. السباعي، أحمد، **تاريخ مكة "دراسات في السياسة والعلم واجتماع والعمران"**، جزآن ، مطبوعات نادي مكة الثقافي، ط٦، ١٩٨٤م.

٨. السليمان، علي بن حسين، **العلاقات الحجازية المصرية زمن سلاطين المماليك**، جامعة القاهرة، ١٩٧٣م.

٩. الشرباصي، أحمد **المعجم الاقتصادي الإسلامي**، دار الجيل، بيروت، ١٩٨١م.

١٠. طقوش، محمد سهيل، **تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام، (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)**، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

١١. غوانمة، يوسف حسن درويش، **تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي**، دار الحياة، الزرقاء، ١٩٨٢م.

١٢. ـــــــ، **في التاريخ والحضارة الإسلامية**، دار الفكر، عمان، ط١، ٢٠٠٠م.

١٣. المشيقح، إبراهيم بن حمود، **تاريخ أم القرى ومكانة المرأة العلمية فيها من خلال "الدر الكمين"** لابن فهد، جامعة الإمام محمد بن سعود، القصيم، ط١، ١٩٨٧م.

١٤. مورتيل، ريتشارد، **الأحوال السياسية والاقتصادية بمكة في العصر المملوكي**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ط١، ١٩٨٥م.

١٥. هبو أحمد، **تاريخ العرب قبل الإسلام**، منشورات جامعة البعث، كلية الآداب، حمص، ١٩٩١م.

٤- المراجع الأجنبية المعربة:

١. لابدوس، إيرا، **مدن إسلامية في عهد المماليك**، نقله إلى العربية علي ماضي، الأهلية للنشر، بيروت، ١٩٨٧م.

٢. خسرو، أبو معين الدين القباذياني المروزي، (ت ٤٨١هـ/ ١٠٨٨م)، **سفرنامة رحلة ناصر** خسرو القباذياني، ترجمة وتقديم أحمد خالد البدلي، مطابع الملك سعود، الرياض، ط١، ١٩٨٣م.

٣. هنتس، فالتر، **المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري**. ترجمه عن الألمانية كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، دليل الاستشراق يتولى إصداره بيرتولد ثيول، المجلد الملحق (١). الكراس (١)، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧٠م.

٥- الرسائل الجامعية:

١. العناقرة، محمد محمود خلف، **الحياة التجارية والاقتصادية في الحجاز في عصر دولة المماليك (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٢م.

٦- المقالات العربية:

١. الشيخ عبد الرحمن عبد الله، لودفيكودي فاريتما "الحاج يونس المصري" **الرحالة الإيطالي والعميل البرتغالي ورحلته إلى الأماكن المقدسة سنة ١٥٠٣م**، مجلة جامعة الملك سعود، مج٤، الآداب ٢، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٢م.

٢. العسلي، خالد صالح، **إدارة مكة قبل الإسلام**، المؤرخ العربي، بغداد، ع ٤٤، ١٩٩١م.

وقفة جديدة عند سورية ـ الشام في عهد دولة محمد علي
(١٢٤٧ـ١٨٣١/ ١٢٥٦ـ١٨٤٠)

الأستاذة الدكتورة نجاح محمد
قسم التاريخ
جامعة دمشق

وقفة جديدة عند سورية-الشام في عهد دولة محمد علي (١٢٤٧-١٨٣١/ ١٢٥٦-١٨٤٠)

الأستاذة الدكتورة نجاح محمد
قسم التاريخ
جامعة دمشق

١- مقدمة حول الوقفة الجديدة في البحث:

من اللافت أنه قد كُتب عن دولة محمد علي، توصيفاً معرفياً وتقويماً[١] سياسياً، إيجاباً وسلباً، ولكنها بقيت مع ذلك بحاجة إلى المزيد من البحث في كثير من جوانبها، وإلى مزيد من التقصي لكثير من وقائعها، وخاصة ما تعلق بحكمها لسورية-الشام[٢]. وبحثنا هذا هو عبارة عن وقفة جديدة بهذا الشأن، وخاصة من حيث قيامه ببيان ثلاثة أمور هامة: أولها حقيقة منطلقات التوجه السياسي التركي -العربي-الإسلامي العصري لمحمد علي، وثانيهما حقيقة معطيات الإنجاز النهضوي لحكم ابنه ابراهيم باشا في سورية - الشام. وثالثهما حقيقة اختلاف بنية وطبيعة المقاومة السورية في عهده، وذلك من خلال رؤية موضوعية جديدة لها، تصحح خطأ ما هو متداول حول التعامل معها كلاً متكاملاً. ونبدأ مع حقيقة المنطلقات السياسية.

٢- أبرز المنطلقات السياسية لدولة محمد علي:

كان هناك خمسة منطلقات سياسية أساسية مترابطة وراء سياسة دولة محمد علي على كل صعيد داخلي أو خارجي، والتي تمثلها ابنه ابراهيم باشا في حكمه لسورية–الشام:

الأول، كان قناعة محمد علي بأولوية توطيد حكمه وسلطته، وتأمين دعمه الخارجي، بحيث يتمكن من مجابهة التحديات الخطيرة التي تحيط به، والمتعلقة بالمسألة الشرقية، وبالمطامع الأوروبية ولاسيما البريطانية، في المنطقة.

وعليه فقد حرص على الصعيد الخارجي على أمرين: الأول إقامة علاقات وثيقة مع فرنسة المنافسة الأولى لبريطانية آنذاك. والثاني ضمان رضا المركز السلطاني في استانبول، من خلال توزيع الهدايا، وشراء الأصدقاء والأعوان والضمائر، ووضع عيون ساهرة على مصالحه فيه.

وسعى على صعيد الداخل على مستويين: الأول على مستوى التخلص ممن كان من الممكن أن يشكل عقبة في تحقيق طموحاته في تكوين دولته المأمولة، فكان تخلصه من المماليك، وبحيث لم يبقَ منهم سوى من فرّ إلى السودان أو إلى عكا وبقية مدن الجنوب الشامي. وكان كذلك تخلصه من وصاية المشايخ ممن أوصلوه إلى الحكم، وممن اختلفوا معه حول رفض إجراءاته التي كان من شأنها أن تضر بمصالحهم، ومنها إلغاء كل من نظامي الأوقاف والالتزام، وضرب الإقطاع المدني والديني، وتوزيع جديد للأرض وللضرائب يحرمهم من امتيازاتهم فيها.

والمستوى الثاني سعي محمد علي، على صعيد الداخل، كان مستوى التقرب من السكان المحليين العرب وربطهم بالدولة، بإشراكهم في تقرير شؤونهم، من خلال تشكيل الجيش الوطني منهم أولاً، ومن خلال المهيمن في الجهاز المالي والضرائبي الذي أنشئ حديثاً في الدولة ثانياً، ومن خلال المجالس المنتخبة من سكان المدن الكبرى والهامة تحت اسم "دواوين المشورة" ثالثاً، ومن خلال الإصلاح الزراعي

وربط الفلاحين والبدو بأرض الدولة الموزعة عليهم رابعاً، وكذلك من خلال جميع إصلاحاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لمصلحة مجتمعهم ككل ولمصلحة البرجوازية الوطنية فيه خاصةً، خامساً(٣).

المنطلق الثاني، كان استيعاب محمد علي أهمية امتلاك دولته القوة العسكرية الكفيلة بحفظ أمنها الخارجي والداخلي من جهة، وقدرتها على تحقيق طموحاته في استعادة التحكم العربي–الإسلامي من خلالها بالنظام الاقتصادي العالمي ولصالح دولته بالطبع بالدرجة الأولى، من جهة أخرى. وكان أن أدرك حاجته الماسة إلى "جيش وطني لحماً ودماً"(٤)، برياً وبحرياً، فتوجه إلى تكوينه، كماً ونوعاً، عدةً وعتاداً، بما فيه إعداده العسكري، وبما فيه مستشفياته ومصانع أسلحته.

المنطلق الثالث والهام كان تفهم محمد علي لتكامل عملية الإصلاح والتطوير، أي لوجوب شموليتها لكل الميادين، إن السلطوية العسكرية–الأمنية والإدارية، أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يفسر إجراءاته المتزامنة فيها جميعاً.

المنطلق الرابع كان إدراك محمد علي لضرورة قيام دولته على أساسين اثنين: الأول مبادئ الدولة الإسلامية، والثاني مستلزمات الدولة العصرية، مدركاً حقيقة الارتباط التكاملي غير التناقضي بين الإسلام والمعاصرة في مضمونهما الحقيقي.

المنطلق الخامس لدى محمد علي، كان ضرورة اعتماد العنصر البشري لدولته على الدمج الحكوماتي والشعبي بين ثلاث روابط: الرابطة الإسلامية، والمتجسدة آنذاك بالعثمانية، والرابطة العروبية، والرابطة الوطنية، مما كان يعني إدراكه لعلاقة الترابط التكاملي الحضاري الإنساني غير التناقضي فيما بينها. وهذا مما يفسر اعتماد إدارته وابنه ابراهيم على العناصر التركية والألبانية والشركسية، وعلى الأخرى العربية الإسلامية والمسيحية، القبطية والسورية، وعلى أنه لكل منها مجاله. ونعتقد أن ما تحدّث عنه البعض عن وجود خطين في دولته،الخط التركي الممثل به، والخط العربي

الممثل بابنه ابراهيم، لم يكن لخلاف في وجهات النظر حول توجه الدولة حول الدمج المذكور، وإنما كان في إطار التنسيق بينهما.

كان يريد من الرابطة الأولى الإسلامية، إضافة إلى كونها تمثل التزامه بعقيدته الإسلامية، استقطاب جميع المسلمين داخلاً وخارجاً، وبشتى عناصرهم وقومياتهم ومذاهبهم، مما كان من شأنه أن يساعده على السيطرة على الدولة العثمانية من داخلها، من جهة، وعلى استعادة السيطرة على الشرق الإسلامي وطرقه التجارية، من جهة أخرى. ولو عرفنا أن الأسطول العثماني، قيادةً وأفراداً، وفيهم الترك والعرب، قد تخلى عن الدولة العثمانية، لينضم إليه في حربه معها، كما سنرى وأن كثيراً من الترك في استنبول كانوا إلى جانبه، لعرفنا مدى نجاحه في توجهه هذا.

كان يريد من الرابطة العروبية التلاحم مع العرب، بمختلف أديانهم، لأنهم قلب الإسلام ولغتهم لغة الدين والقرآن، وحضارتهم مشهودة، ووطنهم، مشرقاً ومغرباً، استراتيجي وغني وهام في تحقيق تطلّعه إلى استعادة السيطرة على التجارة الدولية، وبالتالي على الاقتصاد الدولي. وعليه فقد رأى ضرورة استغلال الرابطة العربية، ووجوب الاعتماد على العنصر الوطني العربيَ فيها، ولكن دون أن يطغى في المواقع القيادية، فيهدد وجوده وعائلته في حكمها، مما يفسر تشكل بطانته العليا الإدارية والعسكرية ممن كان على صلة بهم من الأتراك والأرناؤوط والشركس والأرمن، لا كرهاً للعرب الموجودين في كل بقية المؤسسات والإدارات ولكن تحسباً من سيطرتهم التي قد تهدد وجوده في الحكم، وثقةً بمن كان يعرفهم من الألبان والأتراك ليس أكثر.

وكان يريد من الرابطة الوطنية أن تكون اللحمة التي تنصهر فيها كلتا الرابطتين، ليكون الانتماء للوطن، بهما ومن خلالهما، فوق كل انتماء، وعلى أن الجميع متساوون أمام القانون. ويلاحظ وضوح تركيز ابنه ابراهيم باشا على الرابطة العروبية بشكل خاص، والتي كانت مدخله إلى سورية-الشام.

٣- ابراهيم باشا في سورية-الشام: المدخل السياسية-النفسي لدولة محمد علي:

هل كانت مصادفة تلك السرعة التي اندفعت بها القوات المصرية بقيادة ابراهيم باشا، مستولية على كل سورية-الشام، وواصلة إلى مشارف استانبول، وبحيث اضطرت السلطنة العثمانية إلى عقد معاهدة كوتاهية في ١٢٤٩/٣ أيار ١٨٣٣، التي نصت على انسحاب جيش ابراهيم باشا إلى طوروس مقابل موافقتها على منح ولاية الشام إلى محمد علي، وأضنة إلى ابنه ابراهيم باشا، وعلى أن ترسل ضريبة مالية سنوية إلى الباب العالي؟ لا لم تكن مصادفة، بل كانت بفعل المدخل السياسي-النفسي الذي عبّر من خلاله ابراهيم باشا إلى قلوب الأهالي بكل نجاح، بهدف استقطابهم وكسب محبتهم ومؤازريهم له ولدولة أبيه محمد علي، فما هذا المدخل؟

تمثل هذا المدخل السياسي-النفسي الناجح بسمعة ابراهيم باشا الطيبة والأفكار العربية التي كانت تتمثل وبتحركاته وأقواله وأفعاله، والتي سبقت وصوله وجيشه العربي المصري إلى سورية-الشام. ومنها ما انتشر حول أنه سُئل، أثناء حصار جيشه لعكا، حول الحدود التي سيقف عندها في حركة الفتوحات، فأجاب: "إلى مدى ما يتكلم الناس باللسان العربي"[٥]، مؤكداً هكذا على الهوية العربية لدولته من اللحظات الأولى.

وينقل عبارة عن أحد المؤرخين الغربيين الذين قابلوا ابراهيم باشا بالقرب من طرطوس سنة ١٢٤٩/١٨٣٣، قوله[٦]: "إن ابراهيم باشا يجاهر علناً بأنه ينوي إحياء القومية العربية، وإعطاء العرب حقوقهم، وإسناد المناصب إليهم سواء في الإدارة أم في الجيش، وأن يجعل منهم شعباً مستقلاً... ويعودهم سلطة الحكم.. وتتجلى فكرته هذه في منشوراته وفي مخاطباته لجنوده في الحرب الأخيرة بسورية، فإنه لا يفتأ يفاخر الأمة العربية ومجدها التليد، ويتصل بهذا المعنى مجاهرته بأن كل البلدان العربية يجب أن تنضم تحت لواء أبيه. وقد قال لي: إن أباه يحكم مصر والسودان

وسورية ومن الواجب أن يضم العراق إلى حكمه، وجزيرة العرب تابعة لأبيه الذي يعمل الآن لإتمام فتحها".

ويضيف: "وهو في صلاته مع أهل البلاد، يستخدم اللغة العربية، ويعدّ نفسه عربياً ولذلك لا ينفك يطعن بالأتراك... وقد لاحظ عليه ذلك أحد جنوده، وخاطبه بتلك الحرية التي كان يشجع رجاله عليها، وسأله كيف يطعن في الأتراك وهو منهم؟... فأجابه ابراهيم باشا على الفور: أنا لست تركياً، فإنني جئت مصر صبياً، ومنذ ذلك الحين مصرتني شمسها، وغيرت من دمي، وجعلته دماً عربياً"(٧). طبعاً لم يكن الطعن عنصرياً وإنما كان سياسياً متوجهاً إلى رفض سياسة الفئات التركية الحاكمة في السلطنة العثمانية وليس الشعب التركي.

وكانت كوادره عربية الانتماء الحضاري بغض النظر عن أصولها العنصرية، ومن ضمنها التركية، بحسب ما أكد أحد كبار مستشاريه قائلاً: "إننا جئنا مصر قبل أن نتجاوز سن الصبا... ولقد اندمجنا في تلك الأمة العربية التي سبقت أوروبة إلى الحضارة، وازدانت أيام عزها وسؤددها بذلك العمران الذي يتجلى للناظرين في المدن الزاهرة التي أنشأتها، والعمائر الجميلة التي أقامتها"(٨).

كانت هذه الأفكار هي التي سبقت ورافقت جيش ابراهيم باشا، بالإضافة إلى سمعة أبيه. وكان لا بدّ للطرف الثاني المدعوم من القنصل البريطاني، والمؤلف من السلطنة العثمانية وواليها المملوكي على صيدا عبد الله باشا، من أن يقدم خطاباً مضاداً لتشويه هذه الحقائق، فأخذ يبث الدعاية ضدّ محمد علي مؤكداً أن الإمبراطورية باقية وسيعاقب الثائرون، وعمد الباب العالي إلى "جمع المجلس الشرعي في/٢٧ نيسان ١٨٣٢، ليصدر فتوى بعقاب محمد علي وابنه ابراهيم باشا مع سائر من شاركهم في العصيان والخروج عن طاعة السلطان، بتجريدهم من كل رتبهم ومناصبهم"(٩).

وأما عبد الله باشا فادعى في بياناته أن تحركات محمد علي وابنه ابراهيم "مغايرة للرضى الشريف وخروج على السلطان (لذا وجبت) مضاربة هذا اللعين الخارجي. إن

هذا الخاسر معلوم حاله بارتكاب المنكرات والفضائح المغايرة للشريعة والسنة واستعباده المخلوقات وغلبته على النعم والأولاد والعرض والدماء، وسوء قصده وظنه الفاسد... إنه يعبث بهذه البلاد ويعاملها معاملة الرعية في الأقاليم المصرية، كما هو متحقق لدى الملأ أجمعين خبائث محمد علي وأعوانه وطمعهم الشنيع للرعايا واسترقاقهم لهم"(١٠).

وإذا ما أردنا تحديد تأثير كل من الخطابين على الشعب في سورية-الشام علينا أن نتابع طبيعة سير العمليات العسكرية، وعندها ستتوضح لنا ثلاث حقائق(١١):

الحقيقة الأولى هي أن الحركة المسلحة التي خاض الجيش المصري معاركها، لم تدخل حتى معركة واحدة أثناء عمليات الفتح ضد قوات عربية... لأنه لم يكن هناك جيش عربي، ولا ضد حامية عربية، إنه لم تكن هناك حاميات عربية... ولا ضد الأهالي العرب، وإنما كانت المعارك التي خاضها الجيش المصري ضد الحاميات المملوكية والتركية المعسكرة في المدن الكبرى، وضد الجيش العثماني والأسطول العثماني اللذين جاءا من تركية لصد الزحف ووقف حركة الفتوحات، وضدّ الجنود المرتزقة للولاة.

الحقيقة الثانية هي الاستقبال الودي من قبل الأهالي للجيش المصري، والذي تمثل في الوفود التي كانت تأتي إلى معسكر ابراهيم باشا من أهالي البلاد المفتوحة، بل التي لم يصل جيشه بعد إليها. ويؤكد كثيرون على أن "أهالي البلاد قد استقبلوا الفتح المصري بالحفاوة والزغاريد، لأن النقمة ضد الدولة الحاكمة كانت قد بلغت ذراها، وأن "ابراهيم باشا عرف كيف يضرب على الوتر الحساس لديهم، فلقد أظهر أنه عالم بما يجيش في نفس هذا الشعب من حنين لإحياء العروبة، وأمجادها الماضية، ولذلك، فإنه أعلن في المنشورات التي وزعها على الجند والأهالي، أنه من الضروري إعادة الأمة العربية، إلى ما كانت عليه، من عزة وسؤدد وحضارة يانعة وماضي عريق. وأخذ يجهر

بضرورة منح العرب حقوقهم، وإسناد المناصب العسكرية الإدارية ليعيشوا مستقلين"[١٢].

الحقيقة الثالثة هي أن ممارسات حملة ابراهيم باشا، والتي منها تعليماته لجنوده بعدم الإطلاق الجدي ضد الدمشقيين مثلاً، تسوّغ اعتبار البعض لها على أنها ليست لا فتحاً ولا ضماً ولا احتلالاً، وإنما "حركة توحيد عربي"[١٣]، خاصة إذا ما عرفت قيمة الإنجازات التي شهدتها سورية-الشام في عهده، رغم بعض الأخطاء التي رافقتها.

٤- معطيات حكم محمد علي وابنه ابراهيم باشا لسورية -الشام:

حتى نعرف قيمة إنجازات حكم محمد علي، إن في سورية- الشام أو خارجها، علينا أن نتذكر معطيات الحكم لعثماني قبلها، وإن أردنا أن نفهم هذه الإنجازات والمعطيات، إيجاباً وسلباً، علينا أن نفهم طبيعة هذين الحكمين ومفهومهما للحكم، وأن أحدهما، وهو العثماني، قد استمر أكثر من ثلاثمائة سنة، بينما استمر الثاني نحو تسع سنوات فقط.

١- حول طبيعة ومفهوم الحكم:

بينما كانت الفئات الحاكمة العثمانية منتمية إلى الطبقة الإقطاعية، المؤلفة من فئتين اثنتين: فئة الأحرار الأتراك، وفئة الرقيق الانكشارية، ومعتمدة على العناصر التركية والمملوكية في الحكم في البلدان العربية، متقصدة استبعاد العصر العربي[١٤]، فإن الفئات الحاكمة في دولة محمد علي كانت منتمية إلى البرجوازية الوطنية الجديدة التي توجهت إلى ضرب الإقطاع وإنجاز الإصلاح الزراعي لصالح ملكية الدولة وحماية حقوق الفلاحين في آن واحد من خلال القانون، وإلى التوليف بين نمطين إنتاجيين: رأسمالية الدولة والقطاع الرأسمالي الخاص[١٥]. وكانت مؤلفة من نماذج عنصر عربي وعناصر تركية وكردية وشركسية وألبانية مستعربة، بمعنى الانتماء الحضاري كما رأينا.

ارتبط مفهوم الحكم عند السلطنة العثمانية بـ "صولة" الحرب على الصعيد الخارجي، وبـ "صولة" القمع والنهب والتنافس والصراع والغلبة على المستوى الداخلي. اعتمد الحكم لديها، كما يؤكد أحد الباحثين، على ما دعي بـ "الحكومة الشخصية"(١٦)، التي يقيس صاحبها كل شيء بما يعود على شخصه من فائدة مضمونة". وكانت السلطنة العثمانية تعدّ وظيفة الحكم شيئاً ثانوياً في حياة المجتمع، ونعتبر أن الشؤون الحكومية الأساسية أربعة: حفظ الأمن، والذود عن البلاد، وجباية الأموال العامة، والقضاء.

وإن فهمها المتخلف للشأن الأول، أي الأمن، وفساد ممارساتها فيه كما في بقية الشؤون الأخرى، قد دفع البلاد إلى الضعف والانحطاط على كل صعيد خارجي وداخلي. ليكون على الصعيد الخارجي، تدويل قضية حماية الأماكن المقدسة، وتدمير الاقتصاد المحلي ومنه العربي، والنهب الاستعماري الأوروبي، وخاصة من خلال الامتيازات التي وظفت لصالح تنمية الاقتصاد البرجوازي للقوى الأوروبية العظمى، في وقت كانت تمارس فيه هذه القوى سياستها الداخلية والخارجية المركنتلية(١٧)، في حماية اقتصادها القومي، وزيادة أرباحها، وتنمية رأس مالها الوطني، مما هيّأ لها التمويل اللازم للبحث العلمي والقيام بثورتها الصناعية التقنية في القرن الثامن عشر.

وإذا عرفنا أن هذا الحدث كان المتغير العالمي الذي أنهى كلياً النظام العالمي العربي- رأساً على عقب، إذ وضع حداً قاطعاً للتقدم العربي، اقتصاداً وحضارة في كل مجال، ليحمل الغرب، منذ ذلك الحين حتى اليوم، مشعل هذا التقدم، ولينتقل العرب إلى موقع التخلف، لأدركنا مدى خطورة ما أسهمت في صنعه هذه الامتيازات.

إضافة بالطبع إلى دورها في محاولات تخريب وحدة المجتمع العثماني ومنه العربي، وفي دعم الحركة اليهودية، مالاً وهجرة إلى سورية-الشام، والمساهمة هكذا في صنع الحاجز النفسي بين العرب والغرب الأوروبي، وخاصة المسلمين منهم، والذي أدى إليه أيضاً تشويه تاريخهم وصورتهم لديه من قبل المعتمدين محلياً منه في دراساته

الاستشراقية عنهم، من الذين كانوا يكرهونهم، وخاصة في صفوف اليهود ممن كانوا يتطلعون إلى سرقة الوطن العربي، أرضاً وتاريخاً وحضارة.

أما دولة محمد علي فقد استفادت في مفهومها للحكم ومهامه من تجربتين هامتين، تجربة الدولة العربية-الإسلامية في القرون الوسطى، والأخرى الأوروبية في العصور الزمنية المدروسة، وبحيث ارتبط الحكم فيها بضمان المصالح العامة، وعلى رأسها حماية أمن البلاد خارجاً وداخلاً، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وما يرتبط بها من مهام التنمية والتطوير وخلق القوة الذاتية العسكرية والاقتصادية والعلمية، ومن ضمان للوحدة الوطنية والعدالة من خلال نزاهة القضاء ومساواة جميع المواطنين أمام القانون.

وعليه كان أهم ما قامت به دولة محمد علي، المتوجهة إلى تحرير اقتصادها الوطني من التبعية لعجلة الرأسمالية الاستعمارية الأوروبية، قضاؤها على "استعمار" الامتيازات التي منحتها السلطنة العثمانية لأكثر من أربعة عشر بلداً أوروبياً، فكان أن أعاد النظر فيها بحيث تكون لصالح دولته التي نظم منذ سنة ١٢٣١/١٨١٦ احتكارها للتجارة الخارجية ومعظم التجارة الداخلية، وسنرى كيف توجه الضغط الاستعمار الاقتصادي، الذي كان بمنزلة "حرب اقتصادية"[١٩]، وخاصة من خلال معاهدة "باليتمان" التجارية المعقودة بين إنكلترا وتركية سنة ١٢٥٤/١٨٣٨، ضدّ سياسة محمد علي الاقتصادية الوطنية وكيف رفض الإذعان إليها، ودور ذلك التآمر العثماني – البريطاني والدولي ضدّه.

٢- حكم محمد علي وابنه ابراهيم باشا لسورية-الشام: إنجازات وأخطاء:

ما تقدم من حديث عن مفهوم الحكم لدى السلطنة العثمانية، يجعلنا نفهم المعطيات الخطيرة التي أدّت إلى تخلف الإنسان والمجتمع في عهدها، وهي غياب الحرية والأمن والمساواة والعدالة والتنمية والتطوير والوحدة الوطنية، لصالح النهب والاستبداد الإقطاعي والسلطوي والتجزئة والتفرقة والتبعية وضرب الهوية الوطنية

والعربية، وكذلك الإسلامية، من خلال تشويه المضامين الإنسانية الحضارية الحقيقية للعروبة والإسلام، فماذا عن معطيات حكم محمد علي وابنه ابراهيم باشا؟

أ_ خطر الخارج والإنجاز العسكري لمحمد علي وابنه ابراهيم باشا: الجيش الوطني:

كان محمد علي مدركاً لخطورة ما كان يجري من تآمر دولي ضدّ دولته، ولاسيما من التحالف العثماني-البريطاني. وكان واثقاً أن السلطنة مصممة على أن تنقض معاهدة كوتاهية في أول فرصة مناسبة، ولاسيما وأنها قد استدعت ضباطاً بروسيين لتنظيم جيوشها استعداداً لذلك، فكان أن أخذ يعمل على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول العثماني – الإسلامي، حيث حاوّل طمأنة السلطنة العثمانية على تبعيته لها وعدم تفكيره بالانفصال عنها أو محاربتها، التزاماً بالرابطة الإسلامية التي تجمعهما. وحاول إعادة الثقة بينهما، مذكراً بخدماته العظمى إليها، ومحذراً إياها من بريطانية وخطورة أغراضها في المنطقة، ومنها دراسات مشاريع الملاحة التي تقوم بها في نهري دجلة والفرات في العراق[٢٠]. ولكن لا حياة لمن تنادي.

نقول ذلك لأن محمد علي كان صادقاً في التزامه، بحسب ما رأينا من معطى قناعته بتكامل الرابطتين العروبية والإسلامية، ومنه توجهه لتعاون تركي-عربي. ولم يكن محمد علي ليجهل أن العرب رحبوا بابنه وجيشه، وأن "أهل الأناضول والأستانة راضون عنه"[٢١]، وكان يريد إصلاح الدولة العثمانية من داخلها، ومن خلال شعبها الذي لم يقطع صلاته بكثير من زعاماته، وليس القضاء عليها. وهذا ما يفسر وقوف جيش ابنه ابراهيم باشا عند استانبول، وقبوله بمعاهدة كوتاهية، وكان القادر على دخولها وفرض ما يريد، وإرضاء الأوروبيين بما كانوا يطمعون به من امتيازات، لكنه لم يفعل.

المستوى الثاني كان محاولة كسب الرضى الأوروبي، وخاصة البريطاني، دون أن يمس بالمصالح الإسلامية، فأرسل في ٣ أيلول ١٢٥٠/١٨٣٤ مذكرة إلى الدول المعنية ندّد فيها بالخطر الروسي واستعداده للتصدي له في المنطقة، مقابل إقرار ما

وصلت إليه حدود دولته، فأجابته إنكلترا بالرفض البات، فلم تكن لتأمن خطر وجود دولته القوية على مصالحها، خاصة أنها أصبحت تهدد وجودها في المتوسط وبحار جزيرة العرب، وأخذت تنافسها تجارياً حتى في الهند، وأجابته النمسا بأن "تأسيس دولة عربية كبرى واتخاذ موقف مستقل يناقض في حدّ ذاته الإمبراطورية العثمانية ويعرض السلم الأوروبي للخطر"[٢٢].

المستوى الثالث كان الاستعداد العسكري المتمثل بتكوين الجيش القوي في سورية أسوة بمصر، لمعرفته الأكيدة بأن أعداءه يتجهزون لحرب ضدّه، هو لن يبدأها ولكنه لا يضمن متى يدفعونه إليها. وهكذا وبتكوين هذا الجيش السوري الوطني، والذي لنا عودة إلى ما يخص التجنيد فيه لاحقاً، فقد تم تحقيق أحد أهم المنجزات لحكمه في سورية -الشام. وكان رديفاً للجيش الوطني العربي-الإسلامي القوي لمحمد علي، المتضمن المصري والسوداني ثم السوري وغيره إلى جانب التركماني والألباني، وليكون "أحد انعكاسات القاعدة المادية الجديدة لمصر، وثمرة من ثمار مجتمعها الجديد"[٢٣].

وكان الأسطول الجديد "نموذجاً للدرع الذي تبنيه الدولة الجديدة، ذات الشواطئ الطويلة، والمصالح النامية، والأعداء الكثيرين"[٢٤]. ولم تكن الأسماء العربية والتركية التي أطلقت على معظم سفن هذا الأسطول سوى انعكاس لإيمان محمد علي وابنه ابراهيم باشا بتكامل الرابطتين العربية والإسلامية[٢٥].

كان أول جيش يجند فيه المواطنون، جنوداً وضباطاً، وبصفهم مواطنين بالمعنى الجديد للمواطنة وبصرف النظر عن الطبقات والمعتقدات، وبرز الدور الوطني لهذا الجيش أكثر فأكثر حين استخدم أحياناً للإعمار في مجال تحسين الزراعة، مثل استخدامه لمكافحة الجراد حين هدّد محاصيل حوران. ولقد أشرف ابراهيم باشا شخصياً على مكافحته في حلب[٢٦]. والآن ما أبرز بقية المنجزات للإدارة المصرية وهل أرضت السوريين؟

ب_ الإنجاز الإداري لحكم محمد علي وابنه ابراهيم باشا:

أول منجزات دولة محمد علي كان على الصعيد الإداري، حيث قام بتوحيد سورية-الشام، وكانت أربع ولايات، دمشق وحلب وطرابلس وصيدا، ودون أي تنسيق فيما بينها، في ولاية واحدة اسمها عربستان، ومركزها دمشق، ويحكمها بالطبع ابنه ابراهيم باشا، والذي كان يوقع على كتاباته الرسمية قبل سيطرته على عكا: "الحاج ابراهيم والي جدة والحبشة وسر عسكر حالا". وصار توقيعه بعدها: "سر عسكر عربستان"، أي قائد جيوش بلاد العرب. وفي ١٢٤٨/١٨٣٢ عيّن محمد علي عليها شريف باشا[٢٧]، كحاكم مدني عام أطلق عليه: "حكمدار عربستان". وسلم ماليتها إلى نابك البحري، وكانا من المقربين جداً منه. وترك للأمير بشير الشهابي إدارة لبنان وأمور الساحل، تقديراً لتحالفه معه.

أما ابراهيم باشا فجعل مقره في إنطاكية ليرقب تحركات الدولة العثمانية عن قرب. وقام محمد علي عام ١٢٥٠/١٨٣٤، بتقسيم سورية إلى مديريات، وهذه إلى متسلمات. ولقد تألفت سورية في نهاية حكمه من ست مديريات، ينسق بينها بحكم مركزي صحيح، وهي دمشق-الشام وأضنة وحلب وصيدا وطرابلس الشام ويافا. واعتمد في هذا التنسيق بينها على "مجالس الشورى" المقامة في كل المدن وأمهات القرى فيها، التي كانت تبت بالقرارات النهائية باتفاق الآراء، وعلى المتسلم تنفيذها[٢٨]، حيث جرى تشكيل مجلس للشورى في كل بلدة[٢٩].

وراعى كذلك "إطلاق الحرية الدينية إلى جانب هذه الروح الديمقراطية"[٣٠]، وضمان الأمن وسيادة القانون وعدالة القضاء، وتسليم الأكفاء. وتؤكد المصادر كيف أن دولة ابراهيم باشا في سورية كثيراً ما كانت تراعي رغبات الشعب في عزل وتعيين المتسلمين. وكانت دوماً تعمل على محاربة الفساد وخاصة الرشوة بكل أشكالها[٣١].

ج- المعطيات التطويرية الأخرى لحكم محمد علي وابنه ابراهيم باشا: إنجازات وأخطاء:

هناك شبه إجماع على المتغيرات التطويرية الأخرى في بلاد الشام خلال السنوات التسع من الحكم المصري، سواء السياسية والسلطوية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والثقافية. يذكر المؤرخ محمد كرد علي، على سبيل المثال، أن من بين منجزات أو "أعمال ابراهيم باشا الجليلة في الديار الشامية ترتيب المجالس الملكية والعسكرية، وإقامة مجلس الشورى وغيرها من النظم الحديثة، وترتيب المالية، إذ جعل نظاماً لجباية الخراج ومعاملة الرعايا بالمساواة والعدل، لا تفاوت في طبقاتهم ومذاهبهم، ولذلك لم يلبث الأمراء والمشايخ وأرباب النفوذ أن استقلوا ظل الدولة المصرية، وتمنوا رجوع العثمانيين ليعيشوا معهم كالحلمة الطفيلية تمتّص دماء الضعفاء.

ورأت الشام في أيام ابراهيم باشا إبطال المصادرات، وتقرير حق التملك، وتوطد الأمن في ربوعها. وأُحييت الزراعة والتجارة والصناعة، وعمّت تربية دود الحرير واستخرجت بعض المعادن ولاسيما معدن الفحم الحجري في قرنايل... وأكد كثيرون أن بعمله هذا استعادت أكثر قرى حوران وعجلون وحماة وحمص وغيرها عمرانها القديم... وقرب العلماء والشعراء ورخص للأجانب في إرسال معتمديهم إلى دمشق، وكانوا يمنعون من دخولها قبله، فينزل وكلاؤهم السواحل مثل صيدا وعكا وبيروت وطرابلس. ويقال على الجملة: إن الناس حمدوا حكومة محمد علي في الشام ولم يتبرموا بها لو لم يقم ابنه ابراهيم عملاً بإيعاز أبيه بتجنيد الشبان ولو لم يُثقل كاهل الأهلين بالضرائب"[٣٢].

ومن المنجزات لحكم ابراهيم باشا أيضاً تراجع اتساع ساحة الحضر مقابل تراجع حدود البدو إلى قلب البادية عقب تأديب الدولة لهم، ومساعيها لدفعهم إلى الاستقرار، واستخدام بعضهم كفرسان في جيشه. وتمكن ساكن المدينة من توسيع أعماله في الريف، والفلاح من استغلال أرضه بفضل الأمن والاستقرار. والفلاحون الذين قطنوا القرى المهجورة أُسلِفوا مالاً لإصلاح بيوتهم وتمونيها، وأعفوا من الضرائب مدة ثلاث

سنوات[٣٤]. فأعمرت هذه القرى وأنشأ كذلك المصرف الزراعي لتسليف الفلاحين[٣٤]. وبعد اضطراب ما بين العملة النقدية العثمانية، والمصرية، فرضت هذه الأخيرة بعد تجديدها.

وفي سورية-الشام ألغى الإقطاع العسكري، ولكنه لم يلغ أو يبدل نظام الملتزمين والحكام المحليين، بل طبق عليهم بالتدريج أنظمته في عدم تجاوز الضرائب المقررة، وبحيث وضع أصول الإدارة والجباية ورفع أيدي أرباب الإقطاعات وأعطاهم رواتب من الخزينة تكفيهم، فازداد نتيجة لذلك المردود الاقتصادي. وفي هذا الإطار أتى ما تحدثوا عنه أيضاً من "تحول هام" قام به محمد علي وابنه ابراهيم باشا في سورية أثناء فترة حكمه لها، عندما أقدم على حلّ الجيوش العسكرية الإقطاعية فيها، وتم ذلك عن طريق تجريد السكان من السلاح بالقوة دون تمييز بين الأشراف والأعيان وسواهم من عامة الشعب[٣٥].

وكان أن شهدت الزراعة السورية في عهده تنظيماً زراعياً متقدماً إذا ما قورن بالأنظمة العثمانية السابقة، فقد أدخل تحسينات هامة إذ حرّر الفلاحين ومنحهم حق رفع الشكوى على الملتزمين[٣٦]، وأعلن المساواة بين الجميع، وأعاد إعمار بعض القرى واستصلاح بعض الأراضي الزراعية والبور . لذلك كله أثر كبير في التنمية الزراعية السورية.

وأوجد ضريبة جديدة هي الفردة، أي فرض مبلغ من المال على كل شخص. وقد عدّل ذلك فيما بعد[٣٧]، وأصبح المبلغ يتناسب مع الثروة. ونظم التجارة مقلصاً من الامتيازات الأجنبية ومشجعاً لرأس المال الوطني، ولكنه احتكر تجارة بعض المواد الهامة كالحرير والقطن والحبوب.

وأصلح القضاء، وطبّق التسامح الديني مؤدياً إلى إقامة المساواة بين الطوائف. وافتتحت المدارس بكثرة، سواء المصرية أو المنشأة من قبل الإرساليات التبشيرية،

فبدأ التعليم العام بالانتشار من جديد في بلاد الشام وأرسل بعض الشبان لإكمال تعليمهم العالي في مصر.

ومن مآثر حكمه تجفيف المستنقعات، والتصريف الصحي في مجار خاصة، وتحديد أسعار بعض المواد الغذائية الهامة كاللحم، وفتح المستشفيات، ومحاسبة المسيئين، وفتح المعامل، وتنظيم البريد، وتحسن الطرق والموانئ إلخ...[٣٨]. وعني أيضاً بتعمير القلاع والبرك والمنازل الواقعة على امتداد طريق الحج الشامي[٣٩].

والسؤال هل أرضت هذه المنجزات السوريين، وهل كان هذا لاحتكار وهذه الضرائب ومعهما التجنيد الإجباري منذ عام ١٢٥٠/١٨٣٤، سبباً للمقاومة التي اندلعت ضد الحكم المصري– العربي؟

٥- رؤية جديدة للمقاومة السورية في عهد حكم ابراهيم باشا:

هناك شبه إجماع في صفوف المؤرخين على أن الشعب السوري في جميع مناطقه، وشتى أديانه ومذاهبه، قد رحّب في البداية بحكم ابراهيم باشا. يقول العطار على سبيل المثال: "رضي الأهلون عن هذه الإدارة في البدء ، رضوا عنها لأنها أنقذتهم من بطش ولاة الأتراك وسوء إدارتهم، رضوا عنها لأنها أزالت عنهم كابوس ذلك الجيش الذي كان السلطان قد أرسله لمحاربة نابليون (Napoleon)، ثم بقي في الشام يرتكب الفظاعات ويستحلّ الحرمات، رأى السوريون جيشاً منظماً يدفع أفراده ثمن ما يأخذون، ويوصي قائده وضباطه باحترام الأعراض والأموال والعدالة والإنسانية"[٤٠].

ولكنّ شبه إجماع أيضاً على تحول كثير السوريين ضده، رغم كل إنجازاته المذكورة، لأسباب مختلفة تعلقت برفض واحد أو أكثر من أربعة أمور: التجنيد، والضرائب والاحتكار، ونزع السلاح من الأهالي المدنيين ومنهم الأمراء المحليون والموارنة، وبتشجيع من الجهات الخارجية، وخاصة السلطنة العثمانية وبريطانية.

وهنا نرى أن نلفت النظر إلى وجود الطبيعة المتنافرة للأسباب الموضوعة للمقاومة التي تستدعي، بالضرورة، الاختلاف البنيوي الفئوي في الثورات، فالذي يثور لتضرر من احتكار الحرير مثلاً، هو غير الذي يثور لتضرر من تحديد الضرائب المجتباة، والذي يثور احتجاجاً على ظلمة قام بها الحكم، غير الذي يثور عمالةً وتآمراً ضده. هذا يعني ضرورة التمييز في حركة المقاومة السورية ضد الحكم المصري العربي بين اتجاهين رئيسيين: الوطني و"العميل"[٤١]، وليس النظر إليها ككل واحد، حسب الخطأ التاريخي المتداول. والتعرف على كل من هذين الاتجاهين.

١- الاتجاه السوري الوطني للمقاومة في عهد ابراهيم باشا:

هذا الاتجاه الوطني للمقاومة كان المتمسك بالحكم المصري العربي، والذي لم يكن يريد منه سوى الإنصاف والتغيير في بعض قراراته "المجحفة والظالمة؟ بالنسبة إليه، والمختلفة ما بين تحركات معادية وأخرى. وباستثناء ثورة الجنبلاطيين في عام ١٨٣٣/١٢٤٩، التي تحالفت مع القوات العثمانية كرهاً بمنافسيهم الشهابيين المعتمدين من قبل المصريين القادمين، فإن جميع التحركات التي حدثت فيما بين عامي ١٨٣٤/١٢٥٠ و ١٨٣٨/١٢٥٤، قد توزعتها ثورات ثلاث فئات[٤٢].

أ- ثورات الفلاحين والفقراء في جبال العلويين وطرابلس وصافيتا وعكار والحصن، لا احتجاجاً فقط على التجنيد الإجباري وتأمين حاجيات الجيش من مصادرة بعض حيوانات النقل والمؤن وشرائها بثمن بخس، وعلى رفع الضرائب بما كان يتجاوز طاقتهم، وإنما كانت رفضاً للخطأ كبير قام به الحكم المصري، وأساء إلى إجراءاته العادلة ضد الفساد والظلم وتجاوزات الجند، وهو اعتماده على الأمراء المحليين الإقطاعيين الملتزمين نفسهم الذين كانوا يذيقونهم مرارة النهب والقمع أيام "العثمنلي"، أي مصطفى بربر والشهابيين. وزاد الأمر تصعيداً حين كلّف هؤلاء الأخيرين بملاحقتهم من جديد، فتحدوهم وكرروا ثوراتهم[٤٣]، إلى أن تفهم ابراهيم باشا الأمر، فاستبعد بربر، وخفف الضرائب وقرر نزع أسلحة الجميع.

ب- ثورات فئات شعبية في معظم الديار السورية، احتجاجية على الضرائب والتجنيد في جميع المناطق، ومنها ثورات الجنوب الفلسطيني في يافا ونابلس والقدس، حيث حوصر ابراهيم باشا واضطر والده محمد علي باشا إلى القدوم شخصياً لفك حصاره، وليقوم بعد ذلك بضرب الثوار وقتل زعيمهم. ومنها أيضاً ثورة دروز وادي التيم بالاتفاق مع دروز حوران وبدو هاتين المنطقتين. وأخمدت من قبل أفراد الجيش. وهنا وقع الحكم المصري، نتيجة للظروف الضاغطة عليه للإسراع بعملية تشكيل الجيش الوطني، بخطأين:

أولهما استخدام أفراد الأسر المحلية الكبيرة كقادة في الجيش، متصوراً أنهم الأقدر على تجنيد الفلاحين، غافلاً عن مدى كراهية هؤلاء لهم كإقطاعيين ظلمة.

وثانيهما إغفال طمأنة الأهالي وتوعيتهم لضرورة قانون التجنيد الإجباري وفوائده لأمنهم وأمن بلادهم، كي لا يصدموا به كما حصل، من حيث إنه جديد عليهم، لأن السلطنة كانت تحول بنهم وبين الانخراط في السلك العسكري، فركنوا، كما يقول د. عوض "إلى الحياة المدنية الرتيبة، وسلموا زمام أمورهم لعناصر عسكرية غريبة ومغامرة"[٤٤]، مما خلق حاجزاً نفسياً لديهم بينهم وبين التجنيد.

ج- هياجات قلة من الأعيان والتجار في دمشق وحلب وإنطاكية وبيروت وغيرها، من المتضررزين من سياسة الاحتكار.

٢- الاتجاه العميل في مقاومة الحكم المصري: الثورة المضادة:

وصف هذا الاتجاه في المقاومة بـ "العميل" لأن أصحابه لم يتحركوا بهدف الإصلاح ولأبناء الوطن، وإنما بهدف إسقاط الدولة العربية-الإسلامية لمحمد علي في سورية ورحيل قواته عنها، ولم يتحركوا بمبادرة ذاتية، وإنما تلبية لفعل تآمر خارجي مع الطرفين العثماني والبريطاني. ولقد دعا البعض تحركاته بـ "الثورة المضادة" التي تركزت في صفوف فئتين اثنتين، فئة الإقطاعيين وفئة اليهود[٤٥]"، التي دعمت من قبل

نشاط واسع للجاسوسية البريطانية. ونقف قليلاً عند دور كل من هاتين الفئتين وهذا النشاط في مقاومة حكم محمد علي وابنه ابراهيم باشا.

أ- الفئة الإقطاعية:

يذكر كرد علي: "كانت الدولة العثمانية بمعونة الدولة البريطانية لا تفتأ منذ دخول المصريين إلى الشام تدسّ الدسائس في القطر، وتستميل رؤساء العشائر وأرباب الزعامات والأعيان، بالمال تارة والوعود الخلابة تارةً أخرى"[٤٦]. ولقد اختارتهم من حيث إنهم كانوا من الإقطاعيين "الأغوات" المتضررين من تنظيم الجباية، والمتخوفين من قيام محمد علي بإلغاء الإقطاع تماماً كما فعل في مصر، والرافضين لنزع أسلحتهم لأنها قوام تسلطهم على الفلاحين، وبالتالي نهبهم وثورتهم.

يمكن ذكر أمثلة على تحركاتهم تلك التي تمّت في عام ١٢٥٠/١٨٣٤، بقيادة بعض الزعامات الإقطاعية في الجنوب السوري، بجوار بحيرة طبريا وعلى شواطئ الأردن، والتي قتل ابراهيم باشا كثيراً من زعماء الأتراك ممن كانوا قد ساعدوا العصاة عليه. وكان منها أيضاً تحركات الكرك شهدت مذابح قاسية بالحامية المصرية.

وفي إطار التحركات نفسها يمكن ذكر تلك الموجهة في عام ١٢٥٤/١٨٣٨، من بعض زعامات الإقطاع الدرزي والماروني في الجبل اللبناني، وبينها شهابيون، إذ انقسم هؤلاء كما جميع الفئات اللبنانية، ما بين وطنيين مؤيدين للأمير بشير الشهابي في موقفه المتعاون مع الحكم المصري، والمستفيد من تساهله مع إقطاعاته، وما بين ناقمين عليه ومتآمرين مع الطرف العثماني-البريطاني. وكان هؤلاء يعلنون التأييد للحكم المصري، ويعملون سراً دعوة أهل البلاد لخلع طاعة المصريين[٤٧]. والبعض يورد أنه كان هناك تحول في موقف الأمير بشير نفسه وآل العظم بحيث أصبحا "طرفاً في مؤامرة عثمانية"[٤٨] ضد هذا الحكم.

ب- بريطانية والحركة اليهودية ضد دولة محمد علي وابنه ابراهيم باشا:

جاء استغلال بريطانية للمتعصبين في صفوف اليهود في إطار مساعي بريطانية من أجل تنظيم وتفعيل المقاومة الداخلية ضد الحكم المصري العربي أيضاً، فكان توظيفهم الفعال فيها. ولقد استمر منذ ذلك الحين دعم بريطانية للحركة اليهودية عموماً. وفي إطاره قامت عام ١٢٥٤/١٨٣٨ بتعيين أول قنصل لها في مدينة "القدس" موصية إياه عن طريق وزير خارجيتها "بالمرستون" (Palmerston)، بالاهتمام المسألة اليهودية، وانتهاز أول فرصة لتقديم أول تقرير عن أوضاع اليهود في فلسطين(٤٩).

وهكذا أخذت العلاقات تتوطد بين الاستعمار البريطاني والحركة اليهودية. وفي عام ١٨٤٠م، وهو العام الذي شهد عدداً من الخطوات التنفيذية التي اتخذتها بريطانية ضد التحولات العربية البرجوازية والحركة العربية التوحيدية، كتب وزير الخارجية البريطاني بلمرستون رسالته الخطيرة إلى السفير البريطاني في الآستانة والتي قال له فيها الآتي: "ويكون من مصلحة السلطان الواضحة أن يشجع اليهود على العودة إلى فلسطين، والإقامة فيها، لأن ما سيحملونه معهم إلى البلاد من الثروة يزيد من موارد دولته، وإن الشعب اليهودي بعودته إلى البلاد، بإذن السلطان وفي حمايته، وبدعوة منه يكون حجر عثرة في سبيل أهداف سيئة تخطر في المستقبل ببال محمد علي أو من يخلفه... فضع هذه الاعتبارات أمام أعين الحكومة العثمانية، بصفة سرية، وابذل وسعك في إقناعها بأن تقدم كل تشجيع عادل ليهود أوروبة لأن يعودوا إلى فلسطين"(٥٠).

الوزير البريطاني كان يرى إذن في هجرة اليهود إلى فلسطين وإبراز كيانهم مصلحة للسلطان، ومن ثم مصلحة للأهداف المشتركة. ومن الواضح أنه في هذه الكلمات القليلة تركزت بداية السياسة البريطانية في توظيف الحركة اليهودية لصالحها، والتي انتهت إلى خلق ودعم الحركة الصهيونية من أجل قيام دولة لها في فلسطين، مهمتها استنزاف الطاقات العربية ومنع قيام أية وحدة عربية في الوطن العربي.

وفي السياق نفسه كانت عريضة القنصل البريطاني إلى محمد علي في ٢٨ مايو/ أيار ١٨٤٠، أي قبل أشهر فقط من انسحاب ابراهيم باشا من سورية، والتي يدافع فيها عن عقيدة وأخلاق اليهود، في محاولة لنفي التهمة عنهم بقتل "البادري توما الكبوجي وخادمه في حارة اليهود بمحروسة الشام"، وهو قسيس مسيحي، لاستخدام دمه فيما دعى بـ "فطير صهيون"، والذي هو عجين كعك العيد اليهودي بدم أحد مما يعتبرونهم كفاراً، محتجاً، أي القنصل على حملة الاضطهاد التي لاحقتهم بسبب ذلك، ومطالباً بإنصافهم ورفع الظلم عنهم، منبهاً محمد علي ومنذ ذلك الحين، إلى ضرورة "تحسبه للرأي العام العالمي"[٥١].

ج- دور الجاسوسية البريطانية في المعارضة ضد ابراهيم باشا:

كان ما لجأت إليه بريطانية أيضاً، لتوسيع دائرة المعارضة للحكم المصري العربي في سورية-الشام، وخاصة في المنطقة اللبنانية، استعداداً لخلق المناخ الداعم والمتعاون مع أسطولها القادم إلى ساحلها وفق مخططاتها، النشاط الجاسوسي لعميلها "وود" (Wood)، المرسل إليها لهذا الغرض، ولا بأس من أن نتعرف على رؤية أحد المؤرخين الشاهدين على الحدث، وهو ميخائيل مشاقة، إذ يقول: "دخل الرجل الذي سميناه جاسوساً، واسمه الحقيقي "وود" وكان ترجماناً لقنصل دولته في الآستانة، وأظهر في بادئ الأمر ميلاً غريباً لتعلم اللغة العربية.. ولدرس أحوال البلاد ونقد الحكومة الحاضرة، ولكن تظاهره لم يسدل على عيون النقاد وشاحاً أعماها عن معرفة غرضه الرئيسي...

دولة الإنكليز أكثر الدول استعماراً، وكأنها أوجست خيفة من الدولة المصرية، التي مع حداثة نشأتها، أصبحت في مصاف الدول المرتقية، كأنها لحظت أن محمد علي باشا يطمع بعد ضم البلاد، في إحياء الدولة العربية القديمة، وإرجاع دولة إسلامية عربية هذا شأنها في تنظيم أحوال الرعية، قامت على أساس العدل، وجارت الدول المتمدنة، ولم تغفل بطلها ابراهيم باشا، نابليون مصر، بل ذكرته، وذكرت كل حسنات دولة

مصر الفتاة، فخافت منها أن تكون مزاحمتها في الاستعمار فرامت مقاومتها، ولـذلك أرسلت رجلها الذي ذكرناه، فأخذ يلقي بذور الشقاق فـي قلـوب الأهـالي، ويـوغر صدورهم على الحكومة الحالية، وجعل مركزه جبل كسروان"(٥٧).

وسنرى تأثير "وود" هذا في توقيت الثورة في هذه المنطقة، والذي أتى في إطار تآمر الرأس المدبر والمحرك لها، أي بريطانية. من أجل تقويض دولة محمد علي العربية، وإخراجه من سورية-الشام. فما مساعي هذا التآمر؟

٦- المسألة السورية ونهاية دولة محمد علي العربية: التآمر الدولي والتسوية:

١- المسألة السورية وتداخلاتها:

البداية كانت مع "المسألة الشرقية" ورفض أي طرف أوروبي تحريكها إلا حين يضمن حصة الأسد فيها. وخاصة بريطانية التي استعادت تحالفها مع السلطنة العثمانية، بعـد غيابه المؤقت أثناء موقفها المعادي لها في الحرب اليونانية. والتي كانت تحسن دائمـاً الاستفادة منه لحماية وتوسيع مصالحها وخاصة في المشرق العربي. وتمثلـت هـذه البداية في لبوس ما دعي بـ "المسألة المصرية" والتي ظهرت مع انتخـاب العلمـاء لمحمد علي واليا على مصر. ونجاح ثورة الأهالي في اضطرار المركـز السـلطاني بالنهاية إلى إصدار فرمان تعيينه في ربيع الأول ١٢٢٠/١٨٠٥، وبرزت مع سياسـة محمد علي النهضوية والعربية المذكورة.

باستثناء فرنسة الموعودة بالكثير من حليفها محمد علي. فإن سياسته قد أثارت الرعب الأوروبي، لا لأنها هزت المسألة الشرقية برمتها لصالح طرف إسلامي فقط، وإنمـا لأنها أفرزت أيضاً، طبعاً بالنسبة للقوى الأوروبية المعنية، مسألتين هامتين تـداخلت معهما: "المسألة السورية" التي بدات مع انتصار ابراهيم باشا على السلطنة العثمانية، ونجاحه في الاستيلاء على سورية-الشام وتهديده لعاصـمتها اسـتانبول. والمسـألة العربية التي بدأت مع بداية السياسة العربية لمحمد علي في شـبه جزيـرة العـرب

وسيطرته على الحجاز حيث الأماكن المقدسة، وتصاعدت مع ضمه السودان ولسورية -الشام. كما أنها أفرزت بالنسبة لبريطانية المسألة الروسية، من حيث استغلال روسية الصراع لصالح تحالفها مع السلطنة وسيطرتها على المضائق، بموجب معاهدة هنكار اسكله سي الدفاعية معها، في ١٢٤٩/تموز ١٨٣٣.

كان من الطبيعي أن يثير التحالف العثماني -الروسي هذا مخاوف بريطانية، وأن يدفعها بالتالي إلى البحث عن حلّ له في إطار كلٍ من المسألتين الشرقية والعربية، وتحديداً في إطار القضاء على دولة محمد علي العربية، من حيث إنها كانت المسؤولة الوحيدة، بنظرها، عن المعاهدة، فإذا أمكن القضاء عليها وإرجاع محمد علي إلى حجره، وتقليم أظافره، تصبح تركية في مأمن من الاعتماد على روسية وخاصة بعد أن تعود طيعة إليها.

وكان أن اندمجت المسائل جميعها، ومنها السورية بالطبع، في المسألة الشرقية-العربية هذه، محولةً مساعي القوى الأوروبية المعنية من الحيز النظري، في التنافس على اقتسام الوطن العربي، إلى الحيز الفعلي، في البحث عن سبل تقويض الدولة العربية الفتية القوية والحديثة لمحمد علي، والتي أصبحت ممتدة من أضنة شمالاً إلى أطراف شبه الجزيرة العربية وأقصى السودان جنوباً، ومن الخليج العربي شرقاً إلى حدود ليبية غرباً، والمتطلعة إلى توحيد الوطن العربي من مشرقه إلى مغربه. وعليه أخذت بريطانية تعمل في اتجاهين معاً.

الاتجاه الأول تدويل المسألة باستنفار الدول الكبرى المعنية بها ضد سياسة محمد علي، أي روسية والنمسة وفرنسة، على أنها خطر يهدد مصالحها جميعاً، من حيث إن هدفه الحقيقي وحسب مراسلات بالمرستون وزير خارجيتها، ومنها رسالته إلى الوزير البريطاني المفوض في نابولي في ٢ آذار ١٨٣٣، "هو إقامة مملكة عربية، تضم جميع البلاد التي تتكلم اللغة العربية، وقد لا يحوي هذا المشروع ضرراً ما في حد

ذاته، لكنه سيؤدي إلى تقطيع أوصال تركية وهذا ما لا نرضى عنه، فضلاً عن ذلك فلا نرى سبباً يسوّغ إحلال ملك عربي محل تركية في السيطرة على طريق الهند"[٥٣].

الاتجاه الثاني التحالف مع السلطنة العثمانية من أجل التعاون معها في محاولة تثوير الداخل السوري ضد حكم محمد علي، باستغلال نقمة الزعامات الإقطاعية المتضررة منه، ومحاولة إثارة المشاعر الإسلامية ضده، على أنه قومي عروبي، ومناف للروابط الإسلامية؛ وخارج ومتمرد على السلطان وأولي الأمر. وكان على هذه السلطنة في هذه الأثناء أن تنجز الإعداد العسكري المناسب لجيشها الجديد استعداداً لقتاله. وقد وعدتها بالدعم البريطاني.

وهكذا عاشت سورية- الشام المرحلة الممتدة حتى نهاية حكم محمد علي فيها، والتي شهدت أحداث تصاعد المسألة السورية -المصرية- العربية- الشرقية، فترة من الحرب الباردة بين طرفيها، طرف محمد علي ودولته العربية، وطرف التحالف العثماني-الأوروبي ضده بزعامة بريطانية، وباستثناء فرنسة التي كانت، بالطبع الدولة الأوروبية الوحيدة المشجعة لمحمد علي في هذه المرحلة، على أنه حليف لها، ولكنها كانت متخوفة من النتائج. وفي ١٣ أيلول ١٨٣٢ كتب وزير خارجيتها إلى القنصل الفرنسي في الاسكندرية ، يأمره بنصح محمد علي بالتعقل والحكمة قائلاً: "إنه وقد أصبح سيد سورية يجب أن يعرف كيف يقف في الوقت المناسب، إن قلب الإمبراطورية العثمانية سيكون له نتائج دولية خطيرة للغاية"[٥٤]. لقد كانت فرنسة مدركة تماماً لخطورة المسألة وخاصة ما تعلق منها بجهود بريطانية لتدويلها.

٢- التآمر البريطاني وحصار دولة محمد علي:

كان من الطبيعي أن تكون بريطانية بحكم كونها القوة العظمى المسيطرة على المركز في النظام الرأسمالي الغربي العالمي، المحرك الأول للتآمر ضد دولة محمد علي العربية، من حيث أنها قد شكلت خطراً يهدد وجودها المسيطر في موقعها هذا خاصة،

ويهدد وجود هذا النظام ككل لصالح استعادة وإحياء النظام الرأسمالي العربي-الإسلامي الإعماري.

وكلُّ ما فعله محمد علي وما كان يطمح إلى فعله يؤكد توجهه هذا، برأيها، فهو قد وحّد وادي النيل وجزيرة العرب وبلاد الشام، وطمح لاستكمال مشروعه التوحيدي العربي و"إمبراطوريته" العربية، بضم العراق وبلدان المغرب العربي، واستكمال سيطرته على سواحل العرب في بحار المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي وبحر العرب والأطلس.

وهو قد شكل قوة ذاتية عسكرية كبيرة، وقوى وحدث الاقتصاد الرأسمالي العربي، زراعة وصناعة وتجارة، لاغياً معظم الامتيازات الأوروبية، منظماً التجارة وأسطولها، ومحتكراً معظمها، ومصراً على توسيع حركتها حتى في معقل الشركات البريطانية، في الهند، حيث قام بتعيين وكلاء تجاريين في بومباي، وأخذت البضائع المصرية تنافس الإنكليزية، ومنع سفنها من بومباي من الصعود في البحر الأحمر شمالي جدة، ووقف ضد المشروع البريطاني في تجربة الملاحة في دجلة والفرات، وقام بهذه الملاحة لصالحه في هذا النهر الأخير، ولم يكن يخفى على بريطانية تساهل محمد علي مع القواسم وفي إنشاء الدولة السعودية الثانية.

وكان أن اندفعت بريطانية في تآمرها لتقويض دولته العربية، ومنه مساعيها لإنهاء وجوده في سورية. ولتتلاحم هكذا المسألة السورية بالمصرية والعربية، ولتبرز مساعيها بدايةً، وبالتعاون مع النمسة والسلطنة العثمانية، من أجل ضمان حصاره على الصعيدين الأساسيين، السياسي والاقتصادي.

أ- الحصار السياسي لمحمد علي:

لم تنحصر المساعي البريطانية في إحكام الحصار السياسي والاستراتيجي ضد دولة محمد علي، وعلى المستوى الخارجي الأوروبي فقط، وإنما تركزت أيضاً على المستوى الداخلي العربي، وتمثلت في ثلاثة أمور هامة: أولها مساعي عزله عن شعبه

داخل دولته نفسها، واستنزاف قوته في مجابهة المعارضة ضده. ولقد رأينا أساليبها ومساعيها في دعم وتوسيع دائرة هذه المعارضة في سورية- الشام خاصةً، من خلال بثّ الفرقة وإثارة الغضب الشعبي، التي سنتابع تطوراتها لاحقاً. وثانيهما تفعيل معاهدة السلام المعقودة بينها وبين شيوخ الساحل العربي لمنع تأييده والتعامل معه. وثالثهما تعزيز قواتها في البصرة واحتلالها جزيرة الخرج في عام ١٨٣٨/١٢٥٤، ثم تعزيزها في مركز استراتيجي بالنسبة لبحر العرب والبحر الأحمر، وهو عدن، وذلك باحتلالها في عام ١٨٣٩/١٢٥٥.

ب- الحصار الاقتصادي لدولة محمد علي:

لم تكتف بريطانية في مساعيها لتنفيذ الحصار الاقتصادي لدولة محمد علي، باستغلال امتيازاتها السابقة المكتسبة من السلطنة العثمانية، وإنما أرادت أن تستثمر حاجة هذه السلطنة إليها، من أجل أن تكبلها بقيود جديدة تعطل حركتها الاقتصادية الوطنية النشطة، وتضرب قاعدتها المادية البرجوازية الناشئة، بحجة ضرورتها من أجل إحكام هذا الحصار ضد محمد علي، فكان أن عقدت مع هذه السلطنة المعاهدة التجارية الجديدة "بلطة ليمان" في سنة ١٨٣٨/١٢٥٤[٥٥].

وكان من الطبيعي أن يرفض محمد علي تنفيذها في دولته، متحدياً طرفيها العثماني والبريطاني معاً. لقد كانت بمنزلة "فح الأبواب أمام رعايا بريطانية وأفاقيها وتجارها ومغامريها للإثراء، والتجول والتجسس في الوطن العربي... وفتح أوسع أبواب الامتيازات، وأكثرها إدراكاً للربح، وضماناً للكسب والاستغلال أمام الرعايا البريطانيين، وأيضاً تعبيد الطريق، وفتح السوق العربي أمام السلع البريطانية، في ظل ضرائب تجعل هذه السلع في مركز قوى لا تقاومها فيه سلع أية دولة أخرى، ومن باب أولى السلع المصنوعة محلياً. ففي الوقت الذي تؤخذ فيه الصادرات ضريبة قدرها ١٢%، لا تؤخذ على الواردات عندما تباع جملة إلا ضريبة ٣% فقط لا غير، وذلك مع إلغاء جميع الضرائب الأخرى الإضافية التي كانت تفرض على الواردات.

٣- التآمر البريطاني- العثماني: تدويل التآمر وتثوير الأهالي:

بدأت بريطانية بعد رفض محمد علي إعطاء الامتيازات إلى بريطانية تنفيذاً لاتفاقية بلطة ليمان، بالسعي إلى تدويل مسألة دولته، من جهة، وغلى استنفار عملائها وجواسيسها لتفعيل الثورات الداخلية ضده، من جهة أخرى، وخاصة في سورية، حيث حقق لها جاسوسها وود هذه المهام بالتعاون مع فئتي اليهود وبعض الزعامات الإقطاعية خاصةً، كما رأينا. وكان أن اندلعت الثورات في عدة أمكنة، واضطرت السلطات تحت ضغط ظروف الحرب الوشيكة، وضرورة التسريع في القضاء عليها للتفرغ للاستعداد إلى قمعها بشدة وبأساليب مؤسفة زادت في اضطراب الأحوال بدلاً من تهدئتها، كاقتلاع الأشجار وتسميم الآبار(٥٦).

وكان من الطبيعي أن تسرع بريطانية إلى إقناع السلطنة العثمانية باستغلال هذه الظروف المناسبة، من أجل استئناف الحرب من جديد ضد محمد علي لاسترداد أملاكها منه، مؤكدة وقوفها وأسطولها معها، مطمئنة إياها أنها مقدمة على حرب مضمونة النتائج، لأنها حتى في حال الهزيمة، ستكون في حمايتها.

وهكذا أعلنت السلطنة العثمانية الحرب على محمد علي في عام ١٨٣٩/١٢٥٥. وعبرت الجيوش التركية الحدود الشمالية لسورية، والتقى جيشا الطرفين عند مدينة نزب قرب عينتاب، وانتهت المعركة في ٢٤ حزيران ١٨٣٩. بانهزام الترك وانتصار ابراهيم باشا. ورفض الأسطول العثماني بقيادة أحمد فوزي، وهو الذي حارب إلى جانب محمد علي ضد بريطانية في الحرب اليونانية، أن يحارب إلى جانبها ضده، وانسحب إلى ميناء الاسكندرية حيث انضم إلى الأسطول المصري. وليس معقولاً أن يكون انسحاب أسطول كامل من أجل خلاف بين قائده وبين الصدر الأعظم الجيد خسرو باشا كما يذكر البعض(٥٧).

توفي السلطان محمود قبل أن تصله أنباء الهزيمة، وصعد عبد المجيد عرش السلطنة. تراءى للقوى الأوروبية أن محمد علي قادر على احتلال استانبول، وإعلان نفسه

خليفة في أقل من أسبوع، وقادر على الأقل، على فض نزاعه مع السلطان الجديد الذي بدا لها مستعداً لإعطاء محمد علي ما يريد.

وكانت بريطانية حتى ذلك الحين تعمل فعلياً منفردة مع السلطنة العثمانية بهدف جني ثمار القضاء على دولة محمد علي وحدها. لكن هزيمة هذه السلطنة قد أثارت تخوفها من إمكانية حدوث الاتفاق المصري العثماني بعيداً عنها من جهة، ومن إمكانية قيام روسية بتطبيق معاهدة "هنكار اسكله سي" من جهة أخرى، مما اضطرها إلى نقل المسألة العربية-السورية لطرحها وحلها على المستوى الدولي، أي تدويل المسألة، مستغلة وحدة مصالح أطراف المسألة الشرقية، أي القوى الطامعة بالدولة العثمانية "الرجل المريض". في ضرب دولة محمد علي "الرجل القوي" الذي يكاد ينسف هذه المسألة برمتها لصالحه وصالح دولته العربية الإسلامية.

وإن إدراك روسية لعرقلة الدول الأوروبية لتنفيذها للمعاهدة المذكورة مع السلطنة، والتي لم يبقَ لمفعولها سوى سنوات قلة، وحتى لا تبقى خارج التسوية واقتسام المغانم مستقبلاً، فإنها أعلنت إلغاءها. ورحبت بموقفها، ورأت إشراكها في حل الأزمة مع النمسة وبروسية، مهملة موافقة فرنسة بسبب موقفها الداعم لمحمد علي. وكانت الخطوة الأولى المشتركة لهذا التحالف الدولي طمأنة السلطان إلى وقوف جميع أطرافه معه، وعلى أن لا يتفق منفرداً مع محمد علي، وأرسلت إليه في /٢٨ تموز ١٨٣٩، "مذكرة مشتركة" تطلب منه فيها رسمياً "ألا يبرم صلحاً مع محمد علي من غير موافقة الدول"[٥٨].

واستغلت بريطانية هذا التحالف الدولي في عام ١٢٥٥/١٨٣٩ من أجل أن تثير الداخل السوري أكثر فأكثر، وخاصة في لبنان، فتلهي ابراهيم باشا في تهدئته، باثّة دعاتها، وعلى رأسهم "وود"، كي يشيعون اتفاق الدول الأربع النمسة والبريطانية وروسية وبروسية مع الدولة العثمانية على استخلاص الشام من محمد علي، وعلى

إجلاء الجيش المصري عنها بالقوة إن لم ينجل مختاراً، ويؤكدوا أن المراكب الحربية لهذه الدول قادمة.

واشتدت الفتنة، وانقسم الجبل اللبناني، حتى في صفوف الموارنة الذين وُعِد المتعاونون من زعمائهم مع العميل البريطاني وود "بإمارة مارونية في لبنان تتمتع باستقلال ذاتي وبضرائب منخفضة"(٥٩). وأخذ الصراع يتصاعد بين المؤيدين للتدخل الأوروبي العسكري ضد محمد علي، وبين المعارضين له بزعامة الأمير بشير، والذي كان أنصاره ومنهم الدروز اللمعيون، "يقوون العامة سراً ويحثونهم على الثبات"، ثم اضطروا إلى التصدي بقسوة لمثيري الفتن. وقد قبض على سبع وخمسين رجلاً منهم، بينهم أربعون من الشهابيين، كانوا يدعون أهل بلادهم لخلع طاعة المصريين"، ونفاهم ابراهيم باشا إلى مصر ومنها إلى السودان(٦٠).

ولم تكن فرنسة راضية عن هذا التصعيد الدولي ضد محمد علي ولكنها سكتت عنه لقناعتها بضرورة تقليص قوته قليلاً ليقف عند حجم معين يبقى في حاجة إلى دعمها. وكانت ترى الحفاظ على الدولة العثمانية، ولكن على أن يبقى محمد علي في سورية. بينما أصرت بريطانية على أن ينكمش في مصر فقط، وأن تكون حدوده الشرقية صحراء سيناء، لأنها ترى أن تكون جميع الطرق المؤدية للهند بيدها أو تحت نفوذها، أو تحت حكم دولة ضعيفة لا تخشاها كالدولة العثمانية.

وبرز الخلاف بين فرنسة من جهة وبين بريطانية مؤيدة من روسية والنمسة وبروسية، بالإضافة إلى السلطنة العثمانية بالطبع من جهة أخرى، ونظراً لأن الملكة فكتوريا، ومجموع الوزارة البريطانية لم تكونا لترتيا رأي وزير خارجيتها "بالمرستون" بحل قضية الشرق بمعزل عن فرنسة، فقد حاول هذا الأخير أن يسترضيها بموافقته على منح ولاية عكا إلى محمد علي بالإضافة إلى ولاية مصر. فرفضت مستندة إلى أن محمد علي قد يتوصل إلى اتفاق ثنائي مرضٍ مع الباب العالي. وإذا لم يتم هذا، فإنه قادر على متابعة الحرب من أجل البقاء في بلاد الشام، وكان الرأي العام الفرنسي

يراقب تطور الأحداث باهتمام حتى إن الوزارة الفرنسية سقطت، ونادت وزارة "تيير" (Thiers) الجديدة بالوقوف إلى جانب محمد علي، ولو أدى الأمر إلى الحرب.

ولما كان بالمرستون أكيداً بأن اضطراب أوضاع حكم الملك لويس فيليب في فرنسة لا يسمح له بأن يغامر بعرشه في حرب خارجية لا ناقة لفرنسة فيها ولا جمل، فقد تجاهل رغبة فرنسة، وعمل في مؤتمر لندن الأول في عام ١٢٥٦/١٨٤٠، على توقيع بريطانية والدولة العثمانية وروسية وبروسية والنمسة "معاهدة لندن"، والتي تضمنت تعهد هذه الدول بمساعدة السلطان على إخراج محمد علي من سورية. واتفقت على أن تعرض عليه قبل ذلك حكومة مصر وراثية. وولاية عكا مدى الحياة، فإذا لم يقبل ذلك خلال عشرة أيام، فإن عكا تضيع منه. وإذا بقي مصرا على رفضه عشرة أيام أخرى، فإن السلطان سيتخذ ما يراه مناسبا لتأمين مصلحته بعد التشاور مع حلفائه.

ورفض محمد علي مذكرة الدول حول ضرورة إذعانه لتطبيق ما جاء في معاهدة لندن، معتمداً على قوته أولا. وعلى دعم فرنسة التي اعتبرت هذه المعاهدة استهانة بها، وأخذت تعد العدة للحرب إلى جانب محمد علي ثانيا. وكان أن صعدت بريطانية من جديد ثورة تحالف المؤيدين لها في صفوف إقطاعي الموارنة والدروز في جبل لبنان خاصةً ضد الحكم المصري. مستغلة أمر ابراهيم باشا، بعد انتصار نزب، بنزع أسلحة الجميع فيه، مروجة للإشاعة بأنه تمهيد لتجنيد النصارى. وقام السلطان بناءً على نصيحة السفير الإنكليزي. بعزل محمد علي عن ولايات مصر وسورية ليضعف عند اتباعه، ويقوي أمل المعارضة الثائرة تمهيدا لوصول الأسطول الأوروبي المشترك.

ما إن وصلت قوات هذا الأسطول إلى مياه بيروت، حتى أصدرت منشورات تحريضية ضد حكم محمد علي، واتصلت بالعناصر الثائرة وخاصة في جونية وأيدتها بالمال والسلاح. وفي "٨ حزيران ١٨٤٠ عقدت هذه العناصر، من دروز ونصارى وشيعة وسنة، مؤتمراً في انطلياس وأقسموا يميناً عند المذبح في كنيسة مار الياس،

على أن يظلوا يداً واحداً. وقد بعثوا بنداء إلى أتباعهم ليثوروا ضد الحكم الظالم، وتعاهدوا فيما بينهم على أن يحاربوا ليستردوا استقلالهم أو أن يموتوا"[٦١]. ونتساءل أين كانوا حين كان الشعب يعاني أفظع ممارسات القمع والظلم والذل في ظل حكم أحمد باشا الجزار.

وفي الوقت الذي كان ابراهيم باشا يطارد فيه المتمردين، احتلت القوات الحليفة بيروت ثم صيدا حيث سلّم الأمير "بشير الشهابي" نفسه إليها. وسقطت عكا ثم يافا بيد الأسطول الإنكليزي في تشرين الثاني ١٨٤٠، وكان أن تم قطع الصلات البحرية بين مصر وسورية، وأصبح ابراهيم باشا مهدداً بالحصار، خاصة بعد أن حوصرت السواحل المصرية. وكان على محمد علي أن يتخذ قراراً مصيرياً.

٤- التسوية: خروج ابراهيم باشا ونهاية الدولة العربية النهضوية لمحمد علي:

بعد أن تأكد لمحمد علي خطورة التآمر العسكري الدولي ضد دولته، وأن فرنسة لن تستطيع مساعدته، إذ سقطت وزارة "بيير" وخلفتها وزارة مائلة إلى حل توفيقي بدلاً من الحرب إرضاءً لرغبة ملكها المؤيد من جماعة الملاك وأرباب الصناعة فيها، فإنه أعطى لابنه ابراهيم باشا الأمر الانسحاب من سورية والعودة إلى مصر. وكذلك أصدر أوامره للقوات المصرية بالانسحاب من كريت وجزيرة العرب.

وهكذا انتصرت قوى التآمر الدولي للدول الخمس التي أوردت أن سببها الاشتراك في الحرب ضد ابراهيم باشا، حسب وثائق وزارة الخارجية البريطانية، وكان "الحفاظ على سلامة السلطنة العثمانية. ولها ملء الحق في الحفاظ على سلامتها لأن سلامتها من مقتضيات توازن القوى في أوروبة وضرورة لحفظ السلام في العالم"[٦٢]. نتج عن هذا النصر هذه القوى في إنهاء دولة محمد علي العربية-الإسلامية في جزيرة العرب وسورية، وليتم رحيل ابراهيم باشا المؤثر منها. ونترك للمؤرخ كرد علي أن يحدثنا عنه: "خرج ابراهيم باشا من دمشق بعد أن فرق ذخائره ومتاعه على المساجد والجوامع وبيوت الأرامل والأيتام... خارجاً من باب الله ونزل في سهل القدم، وقصد

إلى مصر عن طريق البر... فخرج أهل دمشق لوداعه وخطبهم وحرضهم على الإخلاد إلى الطاعة والسكينة، ريثما تعود الحكومة العثمانية"[٦٣].

بعد ذلك بادرت فرنسة للاشتراك مع بريطانية والدول المذكورة في مؤتمر لندن الثاني في عام ١٨٤١/١٢٥٧، من أجل تقرير مصير محمد علي. وجرى الاتفاق فيه، إرضاءً لها وللرأي العام التركي والعربي والإسلامي المتعاطف مع محمد علي، ورغم معارضة السلطنة ألا يعزل عن مصر وأن يعطى حكمها وراثياً في أسرته وبفرمان سلطاني سنوي لضمان تبعيته، ون يربط السودان بمصر، مقابل تنفيذ محمد علي للشروط الآتية:

أولاً- إعادة الأسطول العثماني والتنازل عن أي تفكير بضمّ سورية.

ثانياً- يجب ألا تزيد القوات البرية لمحمد علي على ١٨ ألف جندي.

ثالثاً- منع مصر من بناء سفن حربية إلا بموافقة السلطان.

رابعاً- أن تؤدي مصر الضريبة السنوية إلى الباب العالي، وأن تسري فيها القوانين العثمانية.

خامساً- لا يباح لمصر عقد معاهدات تجارية.. ولا أن تحكم بالإعدام إلا بموافقة السلطنة. وكذا الرتب العسكرية والمدنية يمنحها السلطان.

ولم يكن هذا التفاهم الدولي، المؤقت جداً، النتاج الوحيد لهذه التسوية التي صدرت بفرمانات سلطانية وبإشراف بريطاني[٦٤]، فأية دراسة نقدية تبين كم حملت من البنود ذات النتائج الخطيرة والمتعلقة بتدويل المسألة العربية، بحيث بدأ منذ ذلك الحين اتفاق دولي على منع قيام أية قوة ذاتية عربية في المنطقة، عسكرية أو اقتصادية، ونقف عند أهمها:

أ- إن البنود المتعلقة بتحديد السلاح البري والبحري هي بداية لما نعيشه اليوم في وطننا العربي، من حرص دولي، تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة، على منع

تشكل أية قوة عسكرية عربية، مقابل مباركة ودعم وجودها، وبأعلى تقنياتها وأنواعها ومنها الذرية، في "إسرائيل" المحتلة للأرض العربية، الرافضة لقرارات الشرعية الدولية، ولتكون شريعة الغاب والحياة للأقوى، وبحيث يؤدي افتقاد القوة الذاتية إلى حياة الضعف والذلّ والتخلف بعيداً عن معطيات الحرية والديمقراطية والكرامة والحقوق الإنسانية.

ب- منع التفكير "بضم سورية" والقصد بالطبع منع أية وحدة معها، والذي تطور بعد تحالف الاستعمار الغربي الصهيوني، إلا العمل على منع الوحدة بين أي قطرين عربيين، كي لا تصبح مستقبلاً نواةً لأية وحدة عربية فعلية.

ج- حجب الحرية الاقتصادية عن مصر، بهدف ضمان بقاء ربطها بعجلة الغرب وفق امتيازاته ومصالحه، ومنها المتضمنة في معاهدة بلطة ليمان. وهذا ما سيعمم على بقية البلدان العربية، لمنع نمو أي رأسمال نهضوي.

د- تحجيم السلطة السياسية السلطوية المصرية، لمنع سيطرتها على قوى الداخل التي كانت الدول الكبرى تعمل على ربطها بها.

وما يهمنا في مرحلتنا المدروسة هنا، هو أن القوى الكبرى آنذاك قد نجحت في القضاء على دولة محمد علي العربية القوية، وفي المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية الضعيف. مسترجعة تحكمها بالقرار في المسألة الشرقية، لتعيد تجميدها في إطار التفاهم الدولي المؤقت، لصالح بريطانية بالدرجة الأولى، ولكن نهاية هذه الدولة العربية كان يعني نهاية الجميع إنجازاتها؟ الجواب كامن في نتائجها. والتي نقف عند أبرزها فيما يخص وجود حكم ابراهيم باشا في سورية -الشام.

٦- خاتمة في أهم النتائج للوجود المصري العربي لابراهيم باشا في بلاد الشام:

ما نخلص إليه في خاتمة بحثنا حول حكم ابراهيم باشا في سورية-الشام هو أن نتائجه الإيجابية الإعمارية النهضوية هي التي وسمته بطابعها، وكانت كثيرة جداً نكتفي بذكر ابرزها:

١- لا شك أن التحولات البرجوازية التي فرضت قوانين جديدة، وفئات وقيماً وعقلية جديدة، ونمطاً ثقافياً حديثاً، قد مارست تأثيرها على الصعيدين الاجتماعي والثقافي، وخاصة من حيث خلق المناخ المناسب لنمو عوامل اليقظة والنهضة العربية. ومنه بروز نمو طبقة البرجوازية الوطنية والعمالية والفلاحية مقابل تراجع كبير للطبقة الإقطاعية، ونمو الفكر العلمي والفلسفة العقلانية والإسلام الصحيح، في رفض القيم الخرافية والجبرية وثقافات السحر والشعوذة التي تنمو في المجتمعات الإقطاعية المختلفة. ولتكون النتيجة مزيداً من الوعي على كل صعيد.

٢- المساهمة الكبيرة في إتمام ما قام به بعض كبار مشايخ الشام المتنورين قبله. كالغزي والنابلسي، في إيقاظ الوعي القومي العربي[٦٥]. لقد كان ابراهيم باشا حريصاً في سياسته الداخلية على ضرورة إحياء الأمة العربية، وإعادتها قوية عزيزة. ويعزو أحد المؤرخين الغربيين اتجاهه العربي هذا إلى مجيئه إلى بلاد مصر العربية يافعاً، ونشأته في محيط عربي، ثم حكمه فترة من الزمن لبلاد الحجاز، واطلاعه على التاريخ العربي والحضارة الإسلامية، كل هذا جعله يعجب بعظمة الأمة العربية، وما قدمته للإنسانية من رسالة وحضارة. ولهذا فإنه عندما ولي حكم بلاد الشام عمل بدأب على الاهتمام بالنهضة العلمية، والاقتصادية فيها، وعلى إقامة المساواة بين الطوائف جميعاً أمام القانون، وفي تولي الوظائف، وسعى بكل ما في وسعه أن يشعر أهل الشام بالفرق الشاسع بين حكمه الجديد المتحرك والمنفتح على جميع طبقات الشعب، والحكم العثماني السابق الراكد، والجائر"[٦٦].

٣- توثيق العلاقات العربية البينية الرسمية، ومنها العلاقات السورية مع مصر، مما قوّى عناصر الارتباط بين شعبيهما، فانفتحت أمام السوريين واللبنانيين أبواب الهجرة إلى مصر، بعد زوال الارتباط نفسه، وأبواب العمل في كل

نواحي الحياة فيها: التجارة والإدارة والتعليم والحركة الأدبية والصحف والمطابع والتمثيل وما إليه. إضافة إلى الارتباطات القديمة كالدراسة في الأزهر، وتعاطي بعض الشوام للتجارة فيها، واستقدامهم للعمل في مصر، وإرسال بعضهم للدراسة(٦٧).

٤- وضوح تزايد التآمر الدولي ضد القومية العربية منذ ذلك الحين، ومنه التوجه إلى رعاية ودعم قوى الثورة المضادة لها، أي الإقطاع واليهود والرجعية الفكرية التعصبية، مقابل الحؤول دون نمو قواها الفاعلة، أي البرجوازية الوطنية وقوى الشعب العاملة والعناصر المتقدمة وخاصة في صفوف الإسلام الصحيح.

٥- سقوط الرابطة العثمانية، إذ أثبت تآمر السلطنة العثمانية مع الدول الأوروبية ضد دولة محمد علي العربية-التركية-الإسلامية، ورغم خدمات محمد علي لها وعدم انفصاله عنها، أنها تقدم وزناً للرابطة الإسلامية أمام مصالحها التركية الخالصة. وتوضح للعربي، بحسب ما يؤكد كرد علي: "أنه لم يضره في القرون الماضية إلا فناؤه في الحكومة التركية بدعوى أن الإسلام لا يفرق بين الأجناس، والعربي والتركي أخوان، وأن الظلم إذ جاء من مسلم كان مقبولاً!"(٦٨). وهذا ما قوى الرابطة القومية العربية المتمسكة بالإسلام الصحيح كانتماء عالمي حضاري.

٦- إن سياسة ابراهيم باشا النهضوية العربية على كل صعيد قد أظهرا الفرق بين حكمه العربي المنظم التنموي العصري، وبين حكم السلطنة العثمانية الفاسد المستبد المتخلف، وكلاهما إسلاميان، فصحا السوريون: إن دينهم الذي كان يحملهم على الانصياع لمظالم الأتراك، يمكن أن يتيح لهم حكماً أفضل ألف مرة"(٦٩). وأرجعت الثقة إلى الشعب العربي في سورية "وجعلته يحس بذاته وبإمكان انفصامه عن الدولة العثمانية نفسه بنفسه"(٧٠).

بعد كل هذا يمكننا أن نفهم لماذا ودعت دمشق ابراهيم باشا بمرارة، وهي التي كثيراً ما ثارت ضد ولاتها، ولماذا قال كرد علي "كانت حكومة محمد علي من أفضل ما رأت الشام من الحكومات منذ ثلاثة أو أربعة قرون"[٧١].

هوامش البحث

(١) أقرّ المجمع العلمي في القاهرة صحة استخدام مفردة "التقييم" إلى جانب "التقويم" انطلاقاً من أن شيوعها الشعبي لزمن طويل قد أكسبها المشروعية اللغوية، بفعل جدلية العلاقة بين تطور الواقع وتطور اللغة في التعبير عنه. ونرى الأمر نفسه مع مفردة "الرئيسي" و"الأساسي" إلى جانب "الأساس".

(٢) المسمى المستخدم في البلاد آنذاك هو "سورية" ونسبة إليه دعت مسألة الوجود المصري لمحمد علي فيها بـ "المسألة السورية".ولقد حرصنا على استخدامه مضافاً إليه "الشام" دلالة على المسميين معاً "سورية" و"بلاد الشام"، لسببين قد لا يخفيان على القارئ:

أولهما أن سورية هو اسم وطننا الذي نحتفظ به حتى اليوم، وهو الاسم الأصلي العريق، والوحيد من بين جميع مسميات بلدان العالم المتفرد بالوجود التاريخي المستمر منذالقديم حتى اليوم، والذي تجري المحاولات الصهيونية باستمرار لطمس ذكره والتعتيم على تفرده هذا في الإطار مساعيها التزويرية بهدف تجييره كمضمون لصالح مسماها الزائف "دولة إسرائي" بحدودها القديمة المزعومة.

والثاني تغير المضمون الجغرافي -السياسي لسورية، وخاصة بعد تجزئة سايكس - بيكو (Stkes-Picot) ١٩١٦، وإضافة مسمى "الشام" إليها من شأنه الدلالة على مضمونها الجغرافي-السياسي المقصود، وتمييزاً لها عن مضمون مسمى سورية اليوم. ونرى أن ننبه إلى أن الكتابة الأصح لتسمية "سورية" هي المنتهية بالياء الممدودة، من حيث أنها تدل على اسم البلاد بوضوح ودون أي لبث وهكذا كتبت تاريخياً، ومن حيث أن كتابتها بالتاء المربوطة "سورية"، كما يفعل البعض، يجعلها معنى التوصيف والجنسية وليس معنى اسم البلاد.

(٣) راجع محمد عمارة، **العرب يستيقظون**، الكتاب الثاني بعنوان: "**العروبة في العصر الحديث**"، الطبعة الثالثة، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨١م، ص ٣١-١٩٨.

(٤) المرجع نفسه، ص ١٠٣-١٠٨.

(٥) الصباغ، ليلى، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مطبعة ابن حيان، دمشق، ١٩٨١-١٩٨٢م، ص ٢٦٥.

(٦) عمارة، المرجع نفسه، جزء ثاني، ص ١٤٦.

(٧) المرجع نفسه.

(٨) المرجع نفسه، ص ١٤٦-١٤٧.

(٩) العطار، نادر، تاريخ سورية في العصور الحديثة، مطبعة الإنشاء، دمشق، دون تاريخ، ص ١٦٢-١٦٣.

(١٠) غرايبة، عبد الكريم محمود. تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٤م، ص ١٣٧.

(١١) يمكن استخلاصها بسهولة كبيرة من معظم المصادر والمراجع. انظر على سبيل المثال عمارة، مرجع سابق. جزء ثاني، ص ١٤٤.

(١٢) صباغ، تاريخ العرب الحديث... ص ٢٦٥.

(١٣) عمارة، مرجع سابق، جزء ثاني، ص ١٤٢-١٤٤-١٦٤.

(١٤) راجع كدلالة على هذه التسمية المذكرة التي رفعها علماء دمشق إلى السلطان احتجاجاً عليها: موجودة في: غرايبة، مرجع سابق، ص ١٩-٢٠. ورافق عبد الكريم، "الهوية والانتماء في بلاد الشام في العهد العثماني" (مجلة دراسات تاريخية، العدد ٨١-٨٢، ٢٠٠٣. ص ١١٥-١٤٧)، ص ١٣٧-١٣٩.

(١٥) عمارة، مرجع سابق، جزء ثاني، ص ٣١ وما يتبع.

(١٦) طربين، أحمد، تاريخ المشرق العربي المعاصر، دمشق ١٩٨١-١٩٨٢، ص ٢٠.

(١٧) السياسة.المركنتلية: ارتبطت بمرحلة تفسخ الإقطاع وقيام الثورة البرجوازية التجارية. وتتلخص بالعمل على تعزيز ثروة الدولة القومية التي تقاس بكمية

العملة التي تمتلكها، وبالتطلع بالتالي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح، بمحاولة احتكار التجارة الخارجية الاستعمارية لصالحها القومي الوطني ولصالح شركاتها ذات الامتياز، وغلى حماية الاقتصاد المحلي من المزاحمة الأجنبية. وإلى التجارة بأدوات وطنية وتعزيز الصناعة المحلية. إن نظام المركنتلية هو النظام الشائع، أي المقتصر على صاحبه بكل الفوائد.

(١٨) المعيار في توصيف النظام العربي العالمي القديم والآخر الإسلامي الوسيط بـ "الإعماري"، مقابل توصيف النظام العربي العالمي الغربي بـ "الاستعماري"، هو التزامهما فكراً وفعلاً وعولمة بحقوق الإنسان والشعوب، وبعالمية الروابط الإنسانية والعطاءات الحضارية. حول هذه العالمية عند العرب راجع: نجاح محمد، "**العولمة والنظام العالمي والوطن العربي**" (مجموعة مؤلفين، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، للصف الثالث الثانوي الأدبي، وزارة التربية، دمشق، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، الوحدة الدرسية الأخيرة، ص ٣٣٩-٣٤٣).

(١٩) طربين، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٢٠) **وثائق عابدين**، محافظ الأبحاث، محفظة رقم ٢٥١. عابدين. راجع، يوسف نعيسة، المرجع السابق في وثائق تاريخية عن الشام في أثناء حملة محمد علي باشا، جامعة دمشق، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص ٢٦٧-٢٦٨.

(٢١) كرد علي محمد، **خطط الشام**، ٦ أجزاء، دمشق، ١٣٤٧-١٣٤٣/١٩٢٥-١٩٢٨، جزء ثالث، ص ٥٦.

(٢٢) E. De CADALVENE et E. BARRAULT, deux années de l'histoire, 1839-1840. Paris, 1840, TOM. 1. pp. 342-344-345.

(٢٣) عمارة، مرجع سابق، جزء ثاني، ص ١٠٦.

(٢٤) المرجع نفسه، ص ١٠٦-١٠٨.

(٢٥) كمثال على الأسماء التركية: شهباز جهاد وشير جهاد وسمند جهاد. وكمثال على الأسماء العربية حمص وحلب والصاعقة وعكا. وكمثال على الأسماء

الوطنية: مصر والاسكندرية والنيل ...إلخ (انظر: عمارة، مرجع سابق، جزء ثاني، ص ١٠٦-١٠٨.

(٢٦) رافق عبد الكريم، المشرق العربي في العهد العثماني، مؤسسة الوحدة، دمشق، ١٩٨١-١٩٨٢، ص ٣٠٠. ووثائق عابدين، محافظ الأبحاث ٧٦، محفظة رقم ٢٥٢. عابدين، في نعيسة، مصدر سابق، ص ٢٥٢.

(٢٧) راجع الرافعي عبد الرحمن، عصر محمد علي، القاهرة، ١٩٥١، ص ٢٢٧، ومجلة "الوقائع المصرية"، العدد ٤٥٥، ١٢٤٨/١٨٣٢.

(٢٨) أحمد صدقي شقيرات، **تاريخ الإدارة العثمانية في شرق الأردن**، عمّان، ١٩٩٢، ص ٣٣، والموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات التاريخية، بيروت، ص ٨٥٨.

(٢٩) أسد رستم، **الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا**، من منشورات كلية العلوم والآداب في الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٣٠-١٩٣٤، المجلد الأول، ص ١٧-١٨.

(٣٠) أبو عز الدين سليمان، **ابراهيم باشا في سورية**، بيروت، ١٩٢٩، ص ٣١١.

(٣١) راجع الكثير من وثائق عابدين حول ذلك في نعيسة، مصدر سابق، في رستم ، مصدر سابق.

(٣٢) كرد علي، مصدر سابق، جزء ثالث، ص ٥٧-٥٨.

(٣٣) وثائق عابدين، محافظ الأبحاث ٧٥، محفظة رقم ٢٥٠. عابدين في نعيسة، مصدر سابق، ص ١٨٤.

(٣٤) العطار، مرجع سابق، ص ١٦٨.

(٣٥) عوض عبد العزيز، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٢٢٧-٢٢٨.

(٣٦) الجبرتي عبد الرحمن، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، ٤ أجزاء، بولاق، ١٢٩٧هـ، جزء رابع، ص ١٣٨.

(٣٧) رافق، المشرق العربي... ص ٣٠٠، ومؤلف مجهول، **مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سورية**، تحقيق وتقديم أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق، بدون تاريخ، ص ٦٧.

(٣٨) راجع الوثائق المعنية في نعيسة، مصدر سابق، وفي مؤلفات رستم المعنية.

(٣٩) راجع **المحافظ المعنية** في وثائق عابدين، ومنها التقارير المقدمة حول ذلك إلى محمد علي، وكمثال عليه التقرير الموجود في محفظة رقم ١٨. وراجع أيضاً محمد عدنان: "معان وجوازها واستعراض تاريخي" (مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العدد ١٢، أيار، ١٩٨٣)، ص ٥٦.

(٤٠) العطار، مرجع سابق، ص ١٦٦-١٦٧.

(٤١) حول المقاومة عامةً انظر الشدياق طنوس، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، جزءان، الطبعة الثانية سورية ولبنان، نشر ملحم عبده وأندوراس شخاشيري، القاهرة، ١٩٠٨. وأسد رستم: مصدر سابق، والرافعي، مرجع سابق، وكرد علي، مصدر سابق، جزء ثالث، وعمارة، مرجع سابق، جزء ثانٍ، وحول عملاء بريطانية وإشعال الفتنة بالرشوة حيناً وبالسلاح والوعود حيناً آخر. راجع الوثائق الرسمية البريطانية:

Correspondence Relative to the Affairs of the London. 1841. pt. 11, pp. 302-303.

(٤٢) المصادر والمراجع نفسها.

(٤٣) كرد علي، مصدر سابق، جزء ثالث، ص ٥٨-٦١. العطار، المرجع السابق، ص ١٧١-١٧٣.

(٤٤) عوض، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٤٥) عمارة، مرجع سابق، جزء ثاني، ص ١٨٠-١٩٢.

(٤٦) كرد علي، مصدر سابق، جزء ثالث، ص ٦٣.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٤٨) شيلشر ليندا، دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة عمرو الملاح ودينا الملاح، دار الجمهورية، دمشق، ١٩٨٨، ص ٦٤-٦٥.

(٤٩) عمارة، مرجع سابق، جزء ثاني، ص ١٨١-١٨٣.

(٥٠) المرجع نفسه، ص ١٨٢.

(٥١) راجع رستم، مصدر سابق، مجلد خامس، ص ١-٤١. وثائق عابدين، محافظ الأبحاث رقم ٨١/ الشام ١٧، محفظة رقم ٢٥٧ في نعيسة، مصدر سابق، ص ٩٧-١٠٣.

(٥٢) مشاقة، مصدر سابق، وكرد علي، مصدر سابق، جزء ثالث، ص ٦٧.

(٥٣) علي الخربوطلي، القومية العربية من الفجر إلى الظهر، القاهرة، ص ١٤٦.

(54) Archives du ministère des affaires Etrangères, Correspondance consulaire, 1832.

(٥٥) انظر: عمارة، مرجع سابق، جزء ثاني، ص ١٧٧-١٧٩.

(٥٦) طربين، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٥٧) المرجع نفسه.

(٥٨) طربين، مرجع سابق، ص ١٠٠-١٠١

(٥٩) الصليبي كمال، تاريخ لبنان الحديث، الطبعة السابعة، دار النهار، ١٩٩١، ص ٧٠.

(٦٠) كرد علي، مصدر سابق، جزء ثالث، ص ٦٥.

(٦١) فيليب وفريد الخازن، مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، جونية، ١٩١٠، الجزء الأول، ص ٢-٥.

(٦٢) انظر: Correspondence Relative to the Affairs… pt. P. 224

(٦٣) كرد علي، مصدر سابق، جزء ثالث، ص ٦٦.

(٦٤) انظر: طربين، مرجع سابق، ص ١٠٢.

(٦٥) راجع مؤلفات نجم الدين الغزي وعبد الغني النابلسي ويوسف بريك. وانظر نجاح محمد وكاميليا أبو جبل، **تاريخ الوطن العربي الحديث (بلاد الشام والعراق)**، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ص ٢٠٣-٢٠٦ و ٢٥٩-٢٦٢. وكذلك رافق عبد الكريم، "**الهوية والانتماء**... المعطيات السابقة نفسها.

(٦٦) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب**، طبعة ثالثة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٩، ص ٨٧-٩١. وصباغ، **تاريخ العرب الحديث**... ص ٢٦٧.

(٦٧) وثائق عابدين، محافظ الأبحاث، محفظة رقم ٢٣٢، في نعيسة، مصدر سابق، ص ٣٠٢.

(٦٨) كرد علي، مصدر سابق، جزء ثالث، ص ٦٨.

(٦٩) العطار، مرجع سابق، ص ١٨٥.

(٧٠) صباغ، **تاريخ العرب الحديث**... ص ٢٧٢.

(٧١) كرد علي، مصدر سابق، جزء ثالث، ص ٦٨.

التدخلات النازية في العراق أثناء الحرب العالمية الثانية

الدكتورة طليعة الصياح
قسم التاريخ
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة دمشق

التدخلات النازية في العراق أثناء الحرب العالمية الثانية

الدكتورة طليعة الصباح
قسم التاريخ
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة دمشق

ارتبط الموقف السياسي في بعض البلاد العربية منذ منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين بالتغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية بين القوى السياسية العالمية الكبرى، وبالضعف الذي بدأ من جانب الدول الغربية تجاه اعتداءات القوى النازية والفاشية في ألمانية وإيطالية.

فقد أسهمت تلك الظروف الدولية في ظهور بعض التشكيلات الوطنية في الشرق العربي التي نمت باتجاه يقوم على التقارب مع الألمان والطليان. ولكن من الملاحظ أن هذه التشكيلات الوطنية العربية لم تتجه إلى المحور إلا بعد أن فشلت في الاتفاق مع بريطانية بشأن مشكلة فلسطين واستقلال سورية وتسلح الجيش العراقي، وبذلك لم يكن اتجاهها نحو المحور نابعاً من إيمانها بالمبادئ النازية، بل لمحاولة الاستفادة من أطراف النزاع العالمي للحصول على الاستقلال الوطني. وقد جاء هذا التطور ضمن إطار الاستراتيجية الألمانية في المنطقة العربية ونتيجة الدعاية الديماغوجية الهتلرية تجاه الشعب العربي.

بدأت العلاقات بين ألمانية والعراق عن طريق الصلات الشخصية والفردية منذ عام ١٩١٦م، وقد استمرت هذه الصلات وبدأت تتسع حلقاتها ويتكاثر أعدادها. وقبل أن

يقرّ مجلس عصبة الأمم عام ١٩٣٢م، قبول العراق عضواً في عصبة الأمم كلّ من ألمانية وإيطالية قد اعترف بنظام الحكم القائم في العراق. وكان لألمانية بعثة دبلوماسية وقنصلية في العراق أما إيطالية فكان لها قنصلية فقط[١].

ازداد اهتمام ألمانية بالشؤون العربية في السنوات الثلاث التي سبقت الحرب العالمية الثانية ونشطت الدعاية في الفترة التي احتدمت فيها الحركات الوطنية في البلاد العربية.

فقد بذلت ألمانية الفاشية جهوداً كبيرة؛ لإقناع العرب بأنها الحليف الأساسي لهم في نضالهم التحرري، وتحت قناع السياسة الخالية من الأغراض الاستعمارية وباسم الصداقة تجاه الشعب العربي بدت ألمانية، كأنها تريد دعم مساعي حرية الشعب العربي. فقد ادعت بأن نصر دول المحور سيحقق تحرر العرب من السيطرة الاستعمارية البريطانية؛ لأن ألمانية ليس لديها أية مطالب إقليمية في المنطقة العربية، فضلاً عن ذلك فإن ألمانية هي الحليف الطبيعي للشعب العربي للنظرة المشتركة بينهما تجاه المسألة اليهودية[٢].

وقد تمكنت ألمانية من كسب شباب الطبقة الوسطى وأخذت تعدهم بتحقيق أماني العرب القومية وذلك بعكس ما كانت تقوم عليه السياسة البريطانية من دعم حكام من عائلات ملّها الشعب في بعض البلاد العربية، فتمكن الجيل الجديد من إعلان معارضته لأعوان الإنكليز[٣].

وقد شكّلت المفوضية الألمانية في بغداد المركز الرئيس للدعاية الألمانية، حيث قامت بنشر الدعاية النازية بين ضباط الجيش بشتى أنواع الوسائل والطرق الممكنة. وقد كانت المشكلة الفلسطينية واهتمام العراق بها من العوامل التي ساعدت على انتشار الدعاية النازية وأوجدت مجالاً للاتصالات مع الساسة العراقيين. وقد أدى ارتفاع مد حركة القومية العربية وتزايد أعداد اللاجئين السياسيين الفلسطينيين، والسوريين من

أنصار الوحدة العربية في العراق، حيث شرع اللاجئون الفلسطينيون خاصة بإثارة الكراهية ضد بريطانية وأوجدوا ظروفاً مناسبة للدعاية النازية[٤].

وقد ازداد النشاط السياسي للفلسطينيين والسوريين بالعراق، بعد انتقال مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني[٥]، وعدد من القادة العسكريين الفلسطينيين إلى بغداد في تشرين الأول عام ١٩٣٩م.

كان الحاج أمين الحسيني، يرى ضرورة التفاهم مع دول المحور من أجل خدمة القضايا العربية.

عند اندلاع الحرب العالمية الثانية بادر رئيس الحكومة العراقية نوري السعيد[٦]، حليف بريطانية إلى قطع العلاقات مع ألمانية، ووضع أموال الألمان تحت الحراسة، ونادى بدخول العراق الحرب مباشرة بجانب الحلفاء، وحدد بالفعل نصيب العراق في الحرب المتمثل بإرسال لواءين للمرابطة على الحدود الليبية، ولكن عندما تم بحث الأمر في المجلس العالي بحضور الوصي على العرش عبد الإله[٧] والكيلاني[٨] وعدد من كبار الساسة العراقيين تبين أن المعاهدة البريطانية العراقية لا تلزم العراق بإعلان الحرب، وإنما تلزمها فقط بتقديم تسهيلات للمواصلات الإمبراطورية، لذلك تحدد بأنه من الأفضل الاحتفاظ بالجيش العراقي لخدمة القضايا العربية بصورة مباشرة. لقد تأثر نوري السعيد لعدم قدرته من تنفيذ خطته بالرغم من أن بريطانية لم تكن متحمسة أنذاك لإشراك العراق في الحرب مثلما فعلت بالنسبة لمصر. وقد شاع بأن نوري السعيد قرر آنذاك التخلي عن الحكم الكيلاني لكي لا يتخذه أداة لتنفيذ سياسته من وراء الستار، وقدم استقالته بالفعل في شباط ١٩٤٠م، وشرع الكيلاني بتشكيل الوزارة .

لقد أقرّ البرنامج الوزاري الذي تقدم به الكيلاني إلى مجلس النواب استمرار العمل بمعاهدة التحالف مع بريطانية؛ لأن الحياد لم يكن ممكناً إلا أن هذا البرنامج وضع تحفظات عديدة مثل: عدم التساهل تجاه المطالب الإنكليزية التي تخرج عن بنود المعاهدة إلا ما كان فيه مصلحة مشتركة للبلدين، وكذلك تزويد الجيش العراقي

بالسلاح من أي مصدر كان ما دمت بريطانية لا تتمكن من تقديم جميع ما يحتاجه من سلاح[٩].

تقيّد رشيد الكيلاني بمعاهدة التحالف مع بريطانية فقطع العلاقات مع حكومة الدانمارك التي تكونت في ظل الاحتلال الألماني خلال نيسان ١٩٤٠م، بيد أنه غيّر موقفه حينما أعلنت إيطالية الحرب على بريطانية. فرغم إلحاح بريطانية رفضت حكومة الكيلاني قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيطالية؛ لأن الكيلاني رفض الدخول في عداء مع قوى المحور المنتصرة أو التورط في حرب من أجل مصلحة بريطانية[١٠].

والمتتبع لخطوط السياسة الخارجية العراقية خلال خريف عام ١٩٤٠م، يلاحظ بأن حكومة الكيلاني كانت أميل إلى تحقيق الأماني الوطنية عن طريق التفاهم مع بريطانية أولاً، ولكن ميل الحكومة البريطانية إلى جانب الصهاينة أدّى إلى رجحان كفة القائلين بالاستفادة من المحور.

بدأ الكيلاني بجسّ نبض المحور. وأدّى المفتي الحسيني دوراً نشيطاً في تجميع عناصر مدنية عسكرية يمكن اجتذابها نحو المحور. وقد تمت اتصالات مع السفارة الألمانية في أنقرة، فقد قررت حكومة الكيلاني إيفاد ناجي شوكت[١١]، بمهمة رسمية سرية في ١٩ نيسان ١٩٤٠م، إلى تركية للاتصال بفون بابن[١٢]، لبحث إمكانية التعاون مستقبلاً بين العرب ودول المحور[١٣].

جاء موقف ألمانية مخيباً للآمال، إذ أعرب بابن، عن عدم اهتمام بلاده بالمنطقة العربية، وأوصى الوزير العراقي ناجي شوكت، بأن يتصل بإيطالية في مثل هذه الشؤون، ووعده بأن يطلع حكومته على أماني العرب، التي حملها ناجي شوكت إليه.

لقد توجب على ألمانية مراعاة مطالب إيطالية في المنطقة العربية، مما أدى إلى أن يكون تعاونها مقيداً مع الحكومة العراقية، حتى إنها لم تستطع مساعدتها بشراء التمور، والقطن، والمنتجات العراقية الأخرى التي تكدست في الأسواق العراقية،

فضلاً عن أنها لم تقدم لها ما طلبته من أسلحة وقروض بحجة صعوبة المواصلات، وعدم إمكانية التعامل التجاري مع العراق.

حصلت حكومة الكيلاني في ٧ تموز عام ١٩٤٠م، على تصريح كتابي تضمن عطف إيطالية على أماني العرب القومية، قدّم هذا الكتاب السفير الإيطالي في بغداد جيرايللي باسم وزير الخارجية الإيطالي شيانو[٦٤].

إلا أن ذلك لم يرضِ الحكومة العراقية، التي أوفدت خلال شهري آب وأيلول ١٩٤٠م، عثمان حداد في مهمة سرية إلى برلين، حيث قدم إلى فريتس غروبا[٦٥]، -رئيس القسم العربي في وزارة الخارجية الألمانية- عدة مطالب كاستقلال البلاد العربية في المشرق، ووضع حدٍ للامتيازات والتحفظات التي تقيد استقلال مصر والسودان، وعدم التدخل لعرقلة أمنية الوحدة السياسية، التي تتطلع إليها الشعوب العربية في المشرق، بالإضافة إلى التوقف عن تنفيذ سياسة إيجاد وطن قومي لليهود في فلسطين، ومقابل هذه المطالب فإن العرب يعترفون بأفضلية التعاون الاقتصادي مع دول المحور، إلا أن ألمانية التي كانت تفضل استرضاء حليفتها إيطالية على الاستجابة للأماني العربية الوطنية ازدادت ازوراراً عن التفاهم مع العرب؛ لأنها كانت آنذاك تسعى جاهدة لاسترضاء حكومة فيشي الفرنسية، التي كانت تحتل سورية وحكومة فرانكو الأسبانية، التي كانت تحتل أجزاء من المغرب العربي[٦٦].

لقد عرض فون رينتروب[٦٧] الأهداف المستقبلية للإمبريالية الألمانية في المنطقة العربية في نشرة سرية بتاريخ ٢٠آب ١٩٤٠م جاء فيها: "إن ألمانية تنوي في البداية ترك الأولوية لإيطالية في التشكيلات السياسية في المنطقة العربية، ولكن هذا لا يعني إلغاء متابعة اهتماماتها السياسية والاقتصادية في هذه المنطقة"[٦٨].

وهذا يعني مطالبة ألمانية المشاركة في استغلال بترول المنطقة وتأمين خطوطها الجوية ومتابعة أعمالها التنقيبية.

لقد تابع عثمان حداد اتصالاته في روما حيث لوّح هناك إلى المصالح الاقتصادية التي ستجنيها إيطالية في حال انتهاء الاستعمار البريطاني والفرنسي في المشرق العربـي، ولكن زيارته هذه تزامنت مع بدء الهجوم الإيطالي على مصر مما دعا إيطالية إلـى أرجاء البحث في هذا الموضوع.

وبحلول تشرين الأول حدثت تطورات عدة أسهمت في إصدار تصريح علنـي مـن دولتي المحور تؤيدان فيه استقلال البلاد العربية. ومن أهم هـذه التطـورات فشـل المحادثات، التي جرت بين هتلر من جهة والمارشال بيتان والجنرال فرانكو من جهة أخرى، وكذلك عجز إيطالية في التوغل في الصحراء الغربية وتوقف زحفهـا عنـد سيدي براني، ومع ذلك فقد أخذت ألمانية المصالح الإيطالية بعين الاعتبـار فجـاءت صيغة التصريح في عبارات عامة تختلف تماماً عن المطالب العربية المحددة.

وظهرت أطماع الدولتين في المنطقة حيث طلبت ألمانية الحلول محل بريطانيـة فـي شركة نفط العراق وأرادت إيطالية الحلول مكان فرنسة فـي حمايـة الموارنـة فـي لبنان[١٩].

لقد واجهت حكومة رشيد عالي الكيلاني مسألة هامة تمثلت في الحصول على السلاح. وقد حاولت حكومة الكيلاني منذ أواخر عام ١٩٤٠م شـراء الأسـلحة مـن اليابـان وإيطالية[٢٠]. وعندما تنبهت حكومة الرايخ الألماني إلى رغبة العراق في المسـاعدة العسكرية والاقتصادية بحث المسؤولون الألمان فـي أواخـر كـانون الأول ١٩٤٠م إمكانية إرسال الأسلحة إلى العراق، لأن هذه المسألة ليست باليسيرة فالعراق بعيد عن البلدان التي تحتلها ألمانية وإيطالية بالإضافة إلى ارتباط هـذه المسـألة بالمشـكلات السياسية الأساسية.

أبدت وزارتا الخارجية والدفاع الألمانيتان اهتماما بهذه المسألة، إلا أن الألمان لم يكن لديهم حتى قيام حركة رشيد عالي الكيلاني في أول نيسان ١٩٤١م، خطط تفصـيلية سياسية أو عسكرية بصدد العراق.

لقد كانت ألمانية ترمي إلى زعزعة الموقف البريطاني في الشرق الأدنى عن طريق وضع المنطقة في طرفي كماشة مؤلفة من قوات رومل[٢١] في شمال إفريقية، والقوات الألمانية في اليونان وجزيرة كريت، بالإضافة إلى رغبة الألمان في دخول تركية الحرب إلى جانب المحور لتشكيل جبهة قوية ضد الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، فضلاً عن ذلك، رغبتهم في استغلال البترول العراقي من أجل استمرار الحرب[٢٢].

بل إن هانيز تيلمان يذهب إلى أنه في حال نجاح حركة الكيلاني، فإن الألمان سيتمكنون من ممارسة سيطرتهم المتعددة الجوانب على العراق، وبالتالي في الشرقين الأدنى والأوسط، ويؤكد أيضاً على وجود اتفاقية سرية بين ألمانية وإيطالية بشأن تقاسم البترول العراقي بنسبة ٥٠% لكل منهما[٢٣].

وفي مطلع عام ١٩٤١م رأى المفتي، أن يجدد المحاولة مع دول المحور فأوفد سكرتيره الخاص عثمان حداد إلى هتلر وحمّله رسالة عرض فيها المطالب العربية وشكاوي ضد بريطانية وفرنسة، وطلب مساعدات مادية وعسكرية[٢٤].

يبدو أن هذه المطالب قد وضعت على أرض خصبة في برلين في بداية عام ١٩٤١م. فقد أدّى تطور الموقف العسكري بحلول شتاء ١٩٤٠ – ١٩٤١م واشتراك القوات الألمانية في القتال في جبهة شمال إفريقية إلى إثارة انتباه ألمانية بشكل جدي إلى الأمور العربية. وبعد تكرار فشل الإيطاليين في البلقان وشمال إفريقية لم يعد الألمان يرون ضرورة تجنب النشاط السياسي لهم في المناطق العربية؛ لأنه لا يوجد الآن ضرورة لتكريس اهتمام كبير لوجهات النظر الإيطالية كما كان الحال سابقاً. وأن يستمر الاعتراف الرسمي بأولويتها ولكن على أن يتم حسم مسائل معينة من دون الإيطاليين ولو بشكل سري.

أصدر هتلر تعليمات إلى فون فايتزكر، بإرسال رسالة إلى مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني في ٣ نيسان ١٩٤١م جاء فيها أن ألمانية مستعدة للعمل لمشترك معكم

لمساعدتكم مساعدة عسكرية فعالة على قدر الاستطاعة إذا اضطررتم للحرب ضد الإنكليز لتحقيق أهداف شعبكم(٢٥).

لقد وعد هتلر في هذا الخطاب بمساعدة العرب عسكرياً ضد العدو المشترك بريطانية واليهود وعلى أن ترسل تلك المعونة بقدر المستطاع وحينما تتيسر سبل المواصلات.

لقد توقع العرب أن يلقوا تشجيعاً أكبر من ألمانية بعد أن زالت هيبة إيطالية في حرب اليونان، ولكن على الرغم من ذلك فإن الألمان لم يبدوا استعداداً لتقديم المعونة العسكرية للعراق إلا إذا اتبع سياسة الحياد، ومعنى ذلك نقض معاهدة التحالف مع بريطانية بعدم استخدام القوات البريطانية للأراضي العراقية دون استعداد للتدخل المنتظر في هذه الحالة. وقد أرسل حداد خطاباً إلى الكيلاني، وقد أصبح خارج الحكم، دعاه فيه إلى عدم الاعتماد على الألمان، لأنهم يريدون توريط العرب مع الإنكليز في صدام مسلح من دون أن يفكروا في مصير العرب، وينصحه فيها بعدم إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانية، كما يرغب الألمان من دون معونة عسكرية(٢٦)، ومن ذلك نستنتج بأنه لا علاقة بين حركة الكيلاني وبين دول المحور وأن دوافع هذه الحركة داخلية، حيث وجد القائمون بها أنفسهم منساقين بدون تخطيط إلى سياسة التقارب مع المحور.

وبينما كانت الاتصالات تجري في برلين بين الحكام النازيين وحداد تفاقم موقف الكيلاني، فقد ازداد استياء بريطانية من حكومة الكيلاني، لعدم قطعه للعلاقات الدبلوماسية مع إيطالية، وبعد سماعها عن الاتصالات العراقية الألمانية وأيضاً بعد إذاعة التصريح الألماني والإيطالي بشأن العطف على قضايا الأمة العربية واستقلالها(٢٧).

بدأت حكومة الكيلاني تتعرض لألوان مختلفة من الضغط ابتداءً من تشرين الثاني عام ١٩٤٠م، فقد أثارت بريطانية الاحتجاجات والتهم وحثت أصدقاءها لمشاركتها الضغط على الحكومة العراقية فأوعز تشرشل إلى روزفلت بأن يرسل خطاباً لتحذير الكيلاني

من مغبة التقارب من المحور، لأن ذلك لا يخدم قضية استقلال العراق وكذلك توجيه رئيس الحكومة المصرية حسين سري بخطاب نصح فيه الكيلاني بمراعاة التحالف مع بريطانية. وقد استخدمت بريطانية وسائل الضغط الاقتصادي فامتنعت عن شراء التمور العراقية، لذلك اتجه الكيلاني إلى فتح باب جديد لبيع هذه التمور إلى اليابان، التي كانت ما تزال دولة محايدة منتهزاً الفرصة لطلب شراء أسلحة بعد توقف إمداد بريطانية الجيش العراقي بالأسلحة[٢٨].

لقد دفعت الأسباب السابقة بريطانية للتآمر لإخراجه من الحكم وإحلال طه الهاشمي[٢٩] محله. ولم يستأنف الكيلاني اتصالاته بألمانية إلا بعد القيام بحركة في نيسان ١٩٤١م.

لقد خضع الوصي وأعوانه من الساسة العراقيين لنفوذ بريطانية، واندفع باتجاه تحطيم الجيش العراقي، الذي أصبح ضعيفاً نتيجة لامتناع بريطانية عن تسليحه مدعية بأنه غير مهدد من قبل أحد وأنه لا يتعاون مع بريطانية في المجهود الحربي.

ولم تمكّن بريطانية العراق من تصريف حاصلاته من تمورٍ وحبوب وغيرها، فضلاً عن رفضها منح العراق العملات الصعبة لتأمين حاجاته الضرورية من الأسواق الأمريكية بعد أن سُدّت في وجهه الأسواق الأوروبية بسبب الحرب، وقد أدّى وجود مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني في بغداد دوراً مهماً في دفع شراء العقداء الأربعة (قادة الجيش الأربعة) إلى مناوأة بريطانية والتصدي لمخططاتها الاستعمارية[٣٠].

فقد كان الحاج أمين الحسيني يفضل العمل مع دول المحور، وأنه حصل على دعم مالي مقداره ستون ألف جنيه من الألمان، وأربعون ألف جنيه من الإيطاليين[٣١].

لقد استغلت بريطانية وقوع الحرب العالمية الثانية لتستفيد من الامتيازات التي حصلت عليها بموجب معاهدة التحالف مع العراق عام ١٩٣٠م، وقد ساعدها في ذلك وجود ساسة عراقيين موالين لها، إلا أن الشعب العراقي لم يرضَ بأوضاعه، حيث كانت تفصله هوة كبيرة عن الإنكليز والساسة العراقيين الموالين لهم.

وقد ازدادت الفجوة بين العراقيين وحكامهم بفضل المظاهرات الشعبية، وبفضل مواقف بعض القادة العسكريين وبعض الحركات السياسية التي قادها زعماء سياسيون ذوو اتجاهات وطنية(٣٢).

ازدادت العلاقات توتراً بين الوصي عبد الإله وبين قادة الجيش العقداء الأربعة:

صلاح الدين الصباغ، وفهمي سعيد، ومحمود سلمان، وكامل شبيب، نتيجة رغبة الوصي عبد الإله في الانفراد بالحكم في العراق. فقام بتحريض طه الهاشمي رئيس الوزراء ووزير الدفاع، على إصدار قرار نقل العقيد كامل شبيب(٣٣)، من بغداد إلى الديوانية في ٢٦ آذار ١٩٤١م. وقد فسّر هذا القرار بأنه مقدمة لعزل أو إحالة العقداء الأربعة إلى التقاعد(٣٤).

لقد اتضحت أبعاد خطة الإنكليز والوصي خلال عهد وزارة طه الهاشمي، واستعد العقداء الأربعة لإحباط مشاريعهم فتشكلت لجنة سرية (اللجنة العربية) التي تولت التخطيط النهائي لانقلاب نيسان عام ١٩٤١م، وقد عقدت اللجنة العربية أول اجتماع لها في ٢٨ شباط ١٩٤١م، وأقسم أعضاؤها على العمل لإنقاذ البلاد العربية من الاستعمار واتخذوا مجموعة من القرارات لمجابهة الإنكليز أهمها.

عدم إعطاء تنازلات جديدة لبريطانية، والإبقاء على العلاقات مع إيطالية، و ضرورة حل المجلس النيابي الحالي، وإبعاد كبار الساسة الموالين لبريطانية، وكذلك إسقاط حكومة طه الهاشمي إذ رفض القرارات السابقة، وتشكيل وزارة جديدة برئاسة رشيد الكيلاني. وتنفيذاً لهذه القرارات شرع الكيلاني وجماعته بحثّ العقداء الأربعة على الإطاحة بوزارة طه الهاشمي ونجحوا بإقناعهم بأن الهاشمي قد خانهم بموافقة على الاقتراح الوصي بنقل كامل شبيب من بغداد وأن وصول الكيلاني إلى السلطة سيؤدي إلى إمكانية تحقيق أفكارهم عن الوحدة العربية وتعاظم نفوذهم وهيبتهم(٣٥).

لم تهدف اللجنة العربية عندما فكرت في الحركة أن تصبح حليفة للمحور بل إنها أرادت حماية استقلال العراق من التدخل البريطاني.

تم الانقلاب في الأول من نيسان عام ١٩٤١م، إلا أن الأمور عادت إلى حالتها الطبيعية نتيجة الاتفاق الذي جرى بين الكيلاني والعسكريين، وبين طه الهاشمي، حيث استأنفت وزارة طه الهاشمي أعمالها وسحبت وحدات الجيش من بغداد، ولكن اكتشاف هروب الوصي من بغداد إلى الحبانية فالبصرة، ومحاولته هناك تشكيل حكومة مناوئة وإثارة القبائل والعشائر ضد جماعة العسكريين في بغداد، أدى إلى سحب العسكريين ثقتهم بوزارة طه الهاشمي وقيامهم بانقلاب جديد في الثالث من نيسان، فاستدلوا على السلطة وأناطوا برشيد عالي الكيلاني مهمة تشكيل ما عرف بحكومة الدفاع الوطني.

إن حركة رشيد عالي الكيلاني حركة وطنية تحريرية هدفت إلى تحرير العراق من الاستعمار البريطاني وأذنابه، والسير باتجاه سياسة وطنية قومية عربية.

وبصرف النظر عن تشكيك الصحافة الغربية المعاصرة في أهداف حركة رشيد عالي الكيلاني ووصفها من قبل الباحثين بأنها مؤامرة أُوعز بها ودبرها النازيون ضد الدول الديمقراطية، وإن غزو الألمان لليونان في أوائل نيسان عام ١٩٤١م، قد بدا كأنه إشارة للقيام بالحركة في العراق[٣٦].

إلا أنه ثبت بأن القائمين بهذه الحركة كانوا يخططون لها من قبل بضعة سنوات وليس بالاتفاق مع النازيين وإنما على نطاق وطني وقومي[٣٧].

لقد حدثت حركة رشيد عالي الكيلاني في الفترة التي شهدت انتصارات دول المحور المتتابعة وفي الوقت الذي تضعضع مركز بريطانية العسكري. فقد انهارت فرنسة وأصبحت أوروبة الغربية تحت رحمة الألمان ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت الحرب، بالإضافة إلى خضوع سورية للحكم الفرنسي الفيشي[٣٨] الموالي لدول المحور. وكان الاتحاد السوفيتي (سابقاً) لا يزال واقفاً على الحياد ومتمسكاً بميثاق عدم الاعتداء مع ألمانية، فضلاً عن أن البحر الأبيض المتوسط كان مغلقاً في وجه السفن التجارية البريطانية، وأن إعلان تركية الحياد قد ناسب دول المحور واتفق مع مصلحتها. وقد اعتقد العديد من الدوائر البريطانية والأمريكية بأن الكيلاني قد قام

بتنسيق خطواته مع برلين، لقصر الفترة الفاصلة بين حركته وبين الهجوم الألماني على اليونان ويوغسلافية، على الرغم من عدم مشاركة كبار الساسة والقادة العسكريين هذا الرأي[٣٩].

ومن الطبيعي أن العراق في ظل تلك الظروف أصبح أكثر أهمية بالنسبة لبريطانية من ذي قبل فموارده البترولية الهامة وموقعه الاستراتيجي قرب آبار البترول الإيرانية، وإمكانية جعله خط المواصلات الرئيس بين الهند ومصر وتركية لذلك رأى تشرشل[٤٠] أهمية الحفاظ على البصرة، الميناء الرئيس للعراق على الخليج العربي بعد هروب الوصي عبد الإله من بغداد[٤١]. والبصرة هي الميناء الذي تقرر أن ترد عن طريقه المساعدات الأمريكية، التي وعد بإرسالها الرئيس الأمريكي روزفلت إلى الشرق الأوسط.

لقد قررت بريطانية تقوية موقعها في العراق وعزمت على العمل للحيلولة دون وصول الألمان إلى العراق ولو بالقيام بمغامرة عسكرية غير مضمونة العواقب لإخضاع العراق لنفوذها. وقد دفعها إلى هذا الموقف استيلاء الألمان على اليونان في نيسان ١٩٤١م، واقترابهم من المنطقة العربية، وبدء الاندفاع الألماني للسيطرة على العراق، الذي سيؤدي إلى انهيار الدفاع البريطاني عن الشرق الأوسط بأجمعه، وخشيتهم من أن يصبح الجيش الألماني على أبواب الهند وربما يلتقي بالجيش الياباني المتحفز للاستيلاء على الشرق الأقصى.

اختارت الحكومة البريطانية سير ان كورنواليس، سفيراً جديداً لها في العراق، وكانت تربطه علاقات بعدد من ساسة العراق، وفي الوقت الذي أشار فيه كورنواليس على حكومته بوجوب إرسال جيش للعراق كانت بريطانية قد قررت أن تعجل باستسلام قوات حكومة فيشي الفرنسية الموالية للألمان قبل أن يتم تثبيت أقدام الألمان والإيطاليين في سورية. كانت بريطانية تتوقع نشوب حرب بين الاتحاد السوفييتي (سابقاً) وألمانية. وهذا يتطلب منها احتلال جزء من إيران، التي يعطف ملكها (رضا

شاه) على المحور، لتتمكن هي والولايات المتحدة الأمريكية من إرسال إمدادات حربية إلي الاتحاد السوفييتي (سابقاً) عن طريق العراق وإيران. وبالتالي لا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق العراق الذي سيستخدم كقاعدة أساسية لنقل الجيوش والمعدات الحربية إلى الشرق والغرب معاً.

وقد كشفت رسالة بعث بها تشرشل إلى وزير الهند بتاريخ ٨ نيسان ١٩٤١م، الخطط البريطانية، "لقد تردت الحالة في العراق، وبات من الواجب علينا أن نتأكد من أمر الاحتفاظ بالبصرة، لأن الأمريكيين يزداد اهتمامهم بتأسيس قاعدة جوية للتجمع هناك، ليتمكنوا من إرسال القوات والإمدادات إليها مباشرة[٤٢].

إن من المبالغة وصف حركة كيلاني بالحركة الثورية ولكن الأصح بأنها حركة ذات أهداف وطنية. فقد حافظ رشيد عالي الكيلاني على الشكليات فدعا مجلس النواب القائم لاختيار وصيٍ على العرش بدلاً من عبد الإله الوصي الهارب، حيث تم اختيار الشريف شرف أحد أبناء الأسرة الهاشمية. ولا يوجد تغيير جذري وهام في برنامج الحكومة الجديدة سوى التلميح إلى عدم توريط العراق في الحرب والمحافظة على تعهداته الدولية ولاسيما المعاهدة العراقية–البريطانية.

ولكن بالرغم من هذا الاعتدال فقد عدّ تشرشل أن يسلم أشخاص معروفين بنزعتهم الوطنية السلطة في العراق ضربة لهيبة بريطانية وإمبراطوريتها في الشرق الأوسط ومثلاً سيحتذيه الوطنيون في دول أخرى. لذا أبلغ حكومة الهند في ٣ نيسان بضرورة الإسراع في إرسال فصيلة إلى البصرة بهدف التحرش بالحكم الوطني أو على حد قوله اختبار ولاء الحكومة الجديدة[٤٣].

لقد ربط بعض الساسة الإنكليز آنذاك بين أحداث الحركة في العراق وبين التغيرات العسكرية في الميدان الأوروبي، وتوقعوا وجود صلة بين هذه الحركة وبين هجوم رومل الأول في اتجاه مصر وغزو الألمان للبلقان، ولكن الأحداث التالية ستؤكد عكس

ذلك وأن الحكم الوطني في العراق قد افتقد جميع مظاهر التنسيق مع المحور مما سيكون له أسوأ النتائج على قدرته على مقاومة العدوان البريطاني.

لقد بدأت القوات المحمولة جواً بالوصول إلى البصرة في يوم ١٧ نيسان واستمرت هذه الحركة لعدة أيام. أما القوات المحمولة بحراً فقد وصلت إلى البصرة في الثامن عشر من نيسان. وفي اليوم نفسه أعلن في لندن أن قوات كبيرة وصلت إلى البصرة لإقامة خطوط للمواصلات عبر العراق وأن حكومة الكيلاني قدمت لها جميع التسهيلات اللازمة(٤٤).

ومن الواضح بأن القوات التي نزلت في البصرة في يومي ١٧ و ١٨ نيسان لم يكن غرضها المرور عبر الأراضي العراقية فقط؛ لأنها شرعت منذ وصولها في حفر الخنادق حول معسكرها في أطراف البصرة، وشرع الجنود الإنكليز بالقيام بتدريبات عسكرية ولم يتردد قادتها في الإعلان عن مناقصات لتزويد قوات المعسكر بالمواد التموينية لمدة ستة أشهر(٤٥). وبعد أن تم إنزال هذه القوات البريطانية في البصرة بيوم واحد في ١٩ نيسان عام ١٩٤١م، وافقت حكومة الكيلاني على الإنزال مع الإشارة إلى تحفظات عديدة وفقاً لمعاهدة التحالف بينهما، مثل العمل على اتخاذ إجراءات سريعة لنقل هذه القوات من البصرة، وعلى ألا يزيد مجموع أية قوة في حالة حركتها على خط المواصلات وضمن الحدود العراقية على لواء مختلط، وعلى أن الحكومة العراقية لن توافق على إنزال قوة أخرى في البصرة قبل أن تجتاز القوة التي وصلت أخيراً حدود العراق.

وفي تلك الأثناء كان رئيس الحكومة رشيد عالي الكيلاني يضغط على السفير البريطاني لتصدر حكومته تصريحاً توضح فيه موقفها من نظامه، ولكن الإنكليز أخذوا بمساومة حكومة الكيلاني وذكروا بأنهم على استعداد للاعتراف بها وإذا وافقت على قطع العلاقات بدول المحور وعلى السماح للجيوش البريطانية بالنزول في

العراق. أما في الواقع فقد كان تشرشل يخطط لاحتلال العراق وتصفية حركة رشيد عالي الكيلاني بالقوة المسلحة.

وفي ٢٩ نيسان وصلت إلى البصرة ثلاث سفن إنكليزية تحمل نحو ألفين من الجنود الأمريكيين، الذي نزلوا هناك ولم تكن القوات الإنكليزية السابقة قد بارحت البصرة، على الرغم من معارضة حكومة الكيلاني على نزولها.

وهكذا واجهت حكومة الكيلاني تحدياً صريحاً، واحتجت على نزول هذه القوات دون موافقتها[٤٦].

وهذا بدا من المتعذر الوصول إلى تفاهم بين الطرفين، وأصبح من الواضح أن هدف الإنكليز احتلال العراق. فبدأ الكيلاني بمساعدة الجيش باتخاذ الاستعدادات للمقاومة المسلحة. ولكن لم يكن لدى قادة الحركة خطة استراتيجية محددة، فلم يكن الكيلاني يرغب في مهاجمة قاعدة الحبانية ويفضل اتخاذ التدابير الدفاعية لصد أي هجوم بريطاني عدواني يشن على العراق، في حين أن بعض قادة الجيش كان يرى وجوب مهاجمة هذه القاعدة واحتلالها لكي لا يتخذها الإنكليز نقطة وثوب لاحتلال بغداد. وقد تم الاتفاق في النهاية على الاكتفاء بمحاصرة قاعدة الحبانية بحسب رأي الكيلاني بوجوب نبذ سياسة الهجوم، وعملاً بنصيحة يونس السبعاوي[٤٧]، وأمين الحسيني اللذين كانا يتوقعان وصول الطائرات الألمانية[٤٨]، مما قد ينتج عنه تغير الموقف العسكري لصالح العراقيين. وقد كانا يتوقعان أيضاً بأن الإنكليز لن يجرؤا على خوض حرب في العراق لتورطهم عسكرياً في اليونان وشمال أفريقية[٤٩].

وبعكس محاولات الكيلاني للتفاهم مع بريطانية دون التفريط بحقوق العراقيين كانت الحكومة البريطانية تنوي الحرب وتنتظر الفرصة المناسبة لإشعالها، حيث واتتها هذه الفرصة عند محاصرة القوات العراقية للقاعدة الجوية البريطانية في الحبانية، بعد أن تحركت القوات العراقية من معسكر الرشيد في ليلة ٢٩-٣٠ نيسان باتجاه القاعدة، وقامت باحتلال المواقع المحيطة بها وفرضت الحصار عليها[٥٠].

وقد وجهت القيادة العراقية في ٣٠ نيسان إنذاراً إلى قيادة قاعدة الحبانية بوجوب إيقاف تحليق الطائرات البريطانية وإيقافها في قواعدها وأماكن صيانتها، مهددة بإسقاط كل الطائرات المخالفة. إلا أن القائد البريطاني سمارت، رفض الإنذار وأعلن استمرار التدريبات الجوية، بل قام بتوجيه إنذار إلى القوات العراقية المحاصرة للقاعدة بضرورة الانسحاب وفك الحصار. كما أرسلت السفارة البريطانية احتجاجاً إلى وزارة الخارجية العراقية في اليوم نفسه تعزيزاً لإنذار سمارت.

ردت الحكومة العراقية بمذكرة أعلنت تمسكها بالمعاهدة المعقودة مع بريطانية ومبينة بأن القوات الموجودة حول الحبانية ما هي إلا مجرد تدبير احتياطي تجاه الأعمال الاستفزازية البريطانية واستمرار نزول القوات البريطانية في البصرة قبل التوصل إلى تفاهم بشأن وضعها وطريقة مرورها عبر الأراضي العراقية.

وإزاء الموقف العراقي أوعزت السفارة البريطانية في الأول من أيار إلى بعض موظفيها بتوزيع منشورٍ على أهالي بغداد يبين أن الكيلاني وقادة الجيش العراقي قد باعوا أنفسهم للألمان والطليان.

وقد بدأت الطائرات البريطانية في الحبانية منذ فجر ٢ أيار بضرب المواقع العراقية، فردت القوات العراقية على النار بالمثل، وبذلك بدأت الحرب بدون أن يصدر أي إعلان رسمي من الطرفين، وقد حاولت الحكومة البريطانية تأليب الشعب العراقي ضد حكومة الكيلاني.

اتخذت الحكومة العراقية بعد خروج الطائرات البريطانية من القاعدة وضربها للقوات العراقية المحيطة بها مجموعة قرارات أهمها الاحتجاج على هذا العدوان السافر، وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانية والاتحاد السوفيتي (سابقاً)، وقطع سبل اتصال السفارة البريطانية مع الخارج.

وهنا أدّت المفوضية الأمريكية في بغداد دوراً كبيراً في تسهيل المؤامرات المدبرة ضد الحكم الوطني العراقي الجديد. وكانت تصدر المنشورات المعادية بالإضافة إلى أنها أوت كثيراً من اليهود وأسهمت قبل ذلك في مساعدة الوصي على الهرب(٥١).

لقد تم الاتصال بألمانية عن طريق فون بابن سفيرها في أنقرة، الذي أخبر بأن غروبا، سيصل حالاً إلى بغداد لإعادة العلاقات الدبلوماسية، أما المساعدات العسكرية فقد تتأخر لانشغال ألمانية بميادين متعددة في البحر المتوسط، ولعله كان يقصد غزو جزيرة كريت.

فمن المؤكد أن ألمانية لم ترغب في حدوث صدام عسكري بين العراق وبريطانية على الأقل في شهر أيار، أي في الوقت الذي كان هتلر يعد فيه لغزو الاتحاد السوفيتي (سابقاً) المشروع الهام، الذي لن يقبل التضحية بشيء من استعداداته الكبرى من أجل منطقة لا يكترث لها كثيراً.

ومع أن دول المحور اعتبرت حركة رشيد عالي الكيلاني سابقة لأوانها، إلا أنها لم تجهل أهمية هذه الحركة بالنسبة للموقف الحربي العام(٥٢).

وحين أبلغ رشيد عالي الكيلاني الحكومة الألمانية في ٢ أيار ببداية نشوب المعارك بين القوات العراقية والقوات البريطانية طالباً المساعدة العسكرية، رأى هتلر وجوب دعم العراق بجميع الطرق والوسائل الممكنة(٥٣).

وفي اليوم التالي بعث فون ربنتروب وزير الخارجية الألمانية إلى أوتوابيتز، السفير الألماني في باريس بتعليمات تقضي بأن يسوي هذه المسائل مباشرة مع الأميرال دارلان، نائب رئيس وزراء حكومة فيشي.

وبعد مشاورات بين حكومة فيشي وبموافقة رئيس الوزراء الفرنسي بيتان تم إرسال الأوامر فوراً إلى المندوب السامي الفرنسي في سورية الجنرال دانتز بالموافقة على نزول الطائرات الألمانية في سورية بالإضافة إلى ذلك فقد وافق دارلان على تزويد

العراق بطائرات استطلاع، وطائرات مقاتلة وقاذفات للقنابل، وقنابل جوية من العتاد الحربي الذي تركته اتفاقية الهدنة تحت تصرف فرنسة(٥٤) وبعد انتهاء المحادثات مع دارلان في ٦ أيار، تمّ وضع الخطوط الرئيسة للتعاون الألماني الفرنسي الخاص بسورية والعراق. فتم تكليف رودلف ران، وهو موظف بسفارة ألمانية في باريس للإشراف على عملية تزويد العراق بأسلحة فرنسية عن طريق سورية. كما صدرت في الوقت نفسه تعليمات إلى غروبا بالسفر إلى بغداد(٥٥).

وقد عقدت القيادة العليا للقوات المسلحة الألمانية في برلين اجتماعاً في٦ أيار للقادة الكبار وموظفي الخارجية تقرر فيه مضاعفة جهود ألمانية ونشاطها في الشرق الأوسط.

ولقد أظهر موسوليني(٥٦)، الذي كان يطمع في السيطرة على شرقي المتوسط، ارتياحاً لنشوب ثورة رشيد عالي الكيلاني، ووافق على مساندة حكومة الكيلاني وتقديم المساعدات لها. ولقد أعدّ الإيطاليون خمس طائرات سوف تتجه إلى بغداد عن طريق رودس لتنقل ٤٠٠ مدفع رشاش و ٢٠ مدفعاً مضاداً للدبابات بالإضافة إلى ٢١ طائرة مقاتلة صدرت إليها الأوامر بالتوجه إلى العراق(٥٧).

قامت الحامية البريطانية في الحبانية في ٧ أيار بهجوم مضاد وأبعدت الجيش العراقي من مواقعه على منحدرات التلال المحيطة بالقاعدة وأنهت حصار القاعدة، ثم بدأت الطائرات المتواجدة هناك قصفاً منتظماً للمطارات العراقية تساعد القوات الجوية التابعة لقاعدة الشعيبة، وقد تم تدمير القوات الجوية العراقية في الأسبوع الثاني من الحرب.

وضع الإنكليز خطة عسكرية تضمنت زحف الطابور البريطاني أو (قوة الحبانية) بقيادة الميجر جنرال كلارك من حيفا صوب الحبانية على أن تسبقها إلى الحبانية إحدى القوات التابعة لها، وهي الطابور الطائر بقيادة كنجستون.

ضم الطابور البريطاني وحدتين عربيتين، الفرقة العربية بقيادة جلوب[٥٨]، تلك الفرقة التي طعنت الجيش العراقي من الخلف وأدت بحسب تصريحات رشيد عالي الكيلاني إلى خسارة العراق لمعركته العسكرية[٥٩].

أما القوة الثانية التي ضمها الطابور فهي قوة الحدود الأردنية التي تم سحبها بسبب تمرد جنودها عند محطة ضخ البترول رقم H3 الواقعة على خط أنابيب حيفا – كركوك ورفضهم الاشتراك في الحملة البريطانية وتهديدهم بإطلاق النار على ضباطهم الإنكليز إذا رفضوا عودتهم[٦٠].

وقد قام سلاح الطيران البريطاني في التاسع من أيار بقصف الرطبة، فاضطرت حاميتها إلى الانسحاب منها وتم احتلالها في ١١ أيار من قبل القوات البريطانية[٦١]. وبعد يومين عبر طابور كنجستون الطائر بقيادة كلارك الحدود العراقية واتجه صوب الحبانية من جهة الجنوب متجنباً الحامية العراقية الموجودة في الرمادي. وقد كان سلاح الجو البريطاني أثناء ذلك قد دمر القوات الجوية العراقية ولكنه تعرض لهجوم المقاتلات الألمانية.

عقد الكيلاني في ١٦ أيار اجتماعاً لبحث الوضع العسكري العام، حضره القادة وضباط الارتباط الألمان والإيطاليون، كما حضر غروبا، وبدا الوضع حرجاً في جميع الجبهات؛ لأن الجيش العراقي لم يعد قادراً على عرقلة وصد الهجمات البريطانية؛ لأن القوة الجوية العراقية كانت في نهايتها وتم الإيضاح بأن أي تأخير في إرسال الطائرات لقصف الرطبة، التي احتلتها القوات البريطانية والحبانية والبصرة سيسهل للإنكليز تنفيذ خططهم.

وطلب رئيس أركان الجيش من غروبا سؤال القوة الجوية الألمانية في الموصل حول إمكانية قصف جسر المجرة الواقع جنوب بحيرة الحبانية من أجل عرقلة تقدم الجيش البريطاني الزاحف من فلسطين إلى العراق. وجاء الجواب بأن هذا الجسر لا يمكن تدميره إلا بواسطة قاصفات الشتوكا، التي لا تستطيع النزول إلى ارتفاع قليل، وليس

لديهم شيء منها في العراق، كما طلب من الألمان قصف الرتل الآلي البريطاني القادم من فلسطين فتم ذلك وقصف الرتل مرتين، حيث أوقعت الطائرات الألمانية، التي أرسلت من الجزر اليونانية إلى الموصل عن طريق سورية خسائر عديدة، ولكنها لم تستطع عرقلة وصول الرتل البريطاني إلى الحبانية[٦٢].

بدأت الطائرات الألمانية بقصف قاعدة الحبانية في ١٦ أيار، وقصفتها مرة أخرى بنجاح في ٢٠ أيار ثم تكرر قصفها لها بعد ذلك. وقد قدر عدد الطائرات الألمانية التي عبرت سورية إلى العراق بنحو ٣٠ طائرة[٦٣].

وصل طابور كنجستون وفي مقدمته الجيش العربي الأردني إلى الحبانية في ١٨ أيار، حيث قامت القوات البريطانية في اليوم التالي بشن هجوم على الفلوجة وتمكنوا من الاستيلاء عليها فأصبح الطريق مفتوحاً أمامها إلى بغداد ويروى بأن غروبا قد عنّف رئيس أركان الجيش العراقي الفريق أمين زكي، لعدم نسف جسر الفلوجة الذي كان مقرراً نسفه بهدف تأخير تقدم القوات البريطانية[٦٤].

وبعد الاستيلاء البريطاني على الفلوجة وفي آخر لحظة أصدر هتلر في ٢٣ أيار تعليماته السرية رقم ٣٠ الخاصة بمساعدة العراق وجاء في مقدمتها بأن حركة التحرير العربية في الشرق الأوسط حليفنا الطبيعي ضد بريطانية العظمى[٦٥]

ولأجل تنسيق جميع فعاليات ألمانية الفاشية في الشرقين الأدنى والأوسط تم تشكيل الأركان الخاصة تحت لواء سلاح الطيران فيلمي[٦٦]. كان من بين مهام الأركان الخاصة في إقامة اتصالات مع القوى المعادية لبريطانية في الشرق الأدنى والأوسط وتقديم المساعدة لها وتدريب قادة الحركة المعادية للإنكليز.

سرّت الحكومة العراقية بهذا الأمر التوجيهي الذي أصدره هتلر، ولكن أمر هتلر هذا نشر بعد احتلال القوات البريطانية الفلوجة نهائياً.

وقد وصل الجنرال فيلمي إلى أثينا في ٢٨ أيار وإلى حلب في أول حزيران أي بعد انتهاء العمليات الحاسمة، وكذلك فإن الكولونيل يونك لم يكن في الموصل أثناء تلك الأيام العصيبة التي تقدم فيها الإنكليز إلى بغداد، فقد طار إلى أثينا لإحضار (مصافي الرمل) ومساعدات عسكرية جديدة. وقد غادرت في ٢٩ أيار الطائرات الألمانية المتبقية الموصل؛ لأن طائرات الاستطلاع شاهدت وحدة من دبابات الإنكليز تتقدم نحو الموصل[٦٧].

وقد وصلت القوات البريطانية في ٢٩ أيار إلى مشارف بغداد وكان عدد كبير من كبار المسؤولين العراقيين قد اصطحبوا أسرهم وفروا إلى طهران. كما فر العسكريون الألمان من الموصل إلى كركوك فسورية. وفي ٣٠ أيار اجتاز رشيد عالي الكيلاني الحدود إلى إيران وبصحبته أمين الحسيني، والشريف شرف، والفريق أمين زكي.

وكان الكيلاني قد وافق قبل هروبه بيومين على تشكل لجنة دفاع وطني برئاسة أمين العاصمة أشرد العمري، وثلاثة أعضاء آخرين بهدف التهيؤ للطوارئ في حالة انتقال الحكومة من بغداد إلى الموصل وإجراء الاستعدادات لتأمين سلامة الأهالي.

وقد قام أعضاء هذه اللجنة باتصالات عديدة مع شخصيات عراقية معروفة ومع كبار ضباط الجيش وتم الاتفاق على ضرورة إنهاء القتال، وعقد هدنة مع الجيش البريطاني. وتوجه أعضاء اللجنة لمقابلة السفير البريطاني السير كورنواليس وعرضوا طلب الهدنة وتم توقيعها في اليوم التالي في ٣٠ أيار ١٩٤١م[٦٨].

وقد شملت اتفاقية الهدنة شروطاً عديدة أهمها: وضع معاهدة التحالف موضع التنفيذ حسب تفسيرات البريطانية، ورد جميع الأسرى البريطانيين، أما الأسرى العراقيون فتم تسليمهم إلى حكومة الوصي على العرش واحتفاظ الجيش العراقي بأسلحته[٦٩].

وهكذا عاد الوصي إلى بغداد بعد أن سلمت للقوات البريطانية بالرغم من إمكانية مواصلة العراق للمقاومة في الشمال. وقد برر صلاح الدين الصباغ إنهاء الحرب بقوله:"ولما كنا نعلم بضعفنا فقد آثرنا إنهاء الحرب حقناً للدماء وصوناً للأرواح

والممتلكات وحفظاً للمؤسسات والمرافق العراقية التي استغرق إنشاؤها عشرين عاماً وكلفت العراق غالياً. ولو شئنا أن نواصل القتال لفعلنا ذلك ستة أشهر أخرى، ولكن حبنا للوطن أهاب بنا إلى قطع النار"[٧٠].

لقد أدى سوء تنظيم وتوقيت حركة رشيد عالي الكيلاني إلى فشل هذه الحركة. فقد كانت الحكومة الهتلرية مشغولة باستعداداتها لغزو الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وغير قادرة على إعطاء اهتمام كاف لمدّ العراق بالمساعدات الكافية على الرغم من أن مركز بريطانية الحربي كان سيئاً في البلقان وشمال إفريقية. ولم تتحقق المساعدة الألمانية التي وعد بها الألمان بالإضافة إلى أنهم كانوا عاجزين عن حشد قوات احتياطية كافية في سورية.

لم يرغب هتلر بالتضحية بمشروع غزو الاتحاد السوفيتي السابق من أجل دعم الحركة في العراق، ولو أراد مد يد المساعدة فإنه لم يتمكن إلا من إرسال وحدات جوية قليلة العدد وصلت متأخرة إلى الموصل، ولم تفد العراق بشيء؛ لأنه تبين لاحقاً بأن الوقود الموجود في العراق من نوع يختلف عن ذلك الذي تستخدمه.

أضاعت ألمانية الوقت بمباحثات مع تركية للسماح لبعض القوات بالمرور عبر أراضيها براً ولكن تركية رفضت ذلك. كما ضاع الوقت في المباحثات مع حكومة فيشي التي وافقت على إرسال كميات من الأسلحة المخزونة في سورية إلى العراق وعلى استخدام المطارات السورية لمرور الطائرات الألمانية المتوجهة إلى العراق. إلا أن هذا الاتفاق جاء متأخراً وبعد سقوط الفلوجة.

وبذلك يكون أحد أسباب فشل هذه الحركة عدم التنسيق بينها وبين القوى الخارجية التي لوحت لها بالمساعدة، بالإضافة إلى عدم وجود انسجام تام بين القائمين بها[٧١].

لقد كانت قدرة الجيش العراقي ضعيفة وبدا عجزه عن الصمود أمام الأسلحة؛ لأن الإنكليز أهملوا تسليحه بدعوى أنه غير مهدد وأنه لا يشترك مع بريطانية بالمجهود الحربي. وقد أتت الحرب النفسية التي شنتها بعض القوى الموالية للإنكليز من الداخل

والمعلومات الكاذبة التي رددتها عن قوة الجيش البريطانية دوراً في فشل حركة رشيد عالي الكيلاني، فضلاً عن تميز الإنكليز بالمبادرة في الحرب فقد اختاروا هم توقيتها وجعلوا العراق أمام الأمر الواقع عند إنزال قواتهم في البصرة، وموافقة الحكومة العراقية على ذلك، ومن ثمّ فإنهم من بدأ بشن الهجوم على القوات العراقية المحاصرة لقاعدة الحبانية البريطانية، في الوقت الذي لم تكن القوات العراقية مستعدة بشكل كاف للحرب. ويمكن أن نضيف عاملاً آخر لنجاح الإنكليز هو ضعف النفوذ السياسي، والمواقع الاقتصادية للقوات النازية الألمانية في بلدان الشرق العربي.

لقد تعرضت حياة زعماء حركة الكيلاني المتواجدين في إيران للخطر نتيجة العدوان الألماني على الاتحاد السوفيتي السابق وما تبع ذلك من إقامة تحالف بريطاني سوفيتي واتفاقهما على احتلال إيران.

تمكن الكيلاني والحسيني من مغادرة البلاد قبل سقوط طهران بيد الحلفاء، بينما وقع آخرون بيد الإنكليز، الذين سلّموا أربعة منهم إلى حكومة الوصي، حيث نفذ فيهم حكم الإعدام(٧٢).

أراد كل من الكيلاني والحسيني أثناء وجودهما في ألمانية تكوين حكومة عربية في المنفى، إلا أن هذه الحكومة لن تترك أثراً بسبب تنافس الزعيمين على رئاستها ونظراً لأفول نجم المحور في هذه الفترة.

لم يجرؤ الوصي، الذي دخل إلى بغداد مع القوات البريطانية على قلب الأوضاع دفعة واحدة، فقد عهد بالحكم إلى جميل المدفعي الذي يعتبر حالة وسط بين أنصار الإنكليز والوطنيين. وقد تم قبول جميع الإجراءات البريطانية وقطعت العلاقات الدبلوماسية مع إيطالية في ٨ حزيران ١٩٤١م. وقد حدث صراع في الحكومة بين أنصار تناسي الماضي وعدم الانتقام من الوطنيين ويتزعم هذا الفريق رئيس الحكومة المدفعي وبين الفريق الثاني، الذي يريد تصفية العناصر الوطنية.

وقد أدى هذا الصراع إلى استقالة المدفعي فتمهد السبيل لعودة نوري السعيد إلى الحكم فتوجه إلى الانتقام من العناصر الوطنية منذ بداية حكمه. وأعلنت حكومة نوري السعيد في ١٦ كانون الثاني ١٩٤٣م الحرب على المحور، وبذلك تكـون العـراق الدولـة العربية الوحيدة التي أعلنت الحرب ضد المحور دون أن تضطرها إلى ذلك قـرارات مؤتمر يالتا، التي اشترطت هذا الإعلان لعضوية الأمم المتحدة.

أراد نوري السعيد تحقيق طموح الهاشميين إلى زعامة المشرق العربي، فقد عـرض مشروع الهلال الخصيب[٧٣] على ريتشار كيزي وزير الدولة البريطاني، إلا أن تحقيق الزعامة عن طريق الاعتماد على بريطانية لم يلق نجاحاً في سورية ولبنان، والجدير بالذكر أن إعلان حكومة السعيد للحرب تمّ بعد ابتعاد القتـال عـن ميـادين الشـرق العربي، بالإضافة إلى أن بريطانية لم ترغب في إشراك العراق في المجهود الحربي لكي لا تضطرها إلى تدريب أي جيش عربي، فتثير بذلك سخط اليهود. ومـن ذلـك نستنتج بأن بريطانية لم تنظر إلى حكومة نوري السعيد كحليف على قدم المساواة بـل أرادت أن تجعله تابعاً يدور في فلكها.

لقد استغلّ الوصي ونوريْ السعيد ظروف الحرب لحكم العراق حكماً مطلقاً في ظـل الأحكام العرفية، وعلى الرغم من أن بريطانية بعد دخولها إلى بغداد قد أصدرت بياناً لدعم مركز الوصي أوضحت فيه عدم تدخلها في شؤون العراق الداخلية فقد خضـع العراق لوطأة احتلال شديدة.

وتكونت قيادة خاصة بمنطقة شمال العراق وإيران وأصبحت جميع الأراضي العراقية كممر مفتوحة للجيوش البريطانية وأخضع الاقتصاد العراقـي للرقابـة البريطانيـة وباتت جميع المواصلات العراقية من اختصاص السلطات العسكرية البريطانية، هـذا على الرغم من أن العراق ظل بعيداً عن جبهات القتال.

وبعد إخضاع بريطانية للعراق بدأت بوضع سورية ولبنان تحـت مراقبتهـا لتجعـل استغلال دول ساحل المتوسط من قبل دول المحور غير ممكنة.

وفي ١٤ تموز ١٩٤١م انتهت السيطرة الفاشية على سورية ولبنان من قبل حكومة فيشي.

لقد انهارت المخططات الفاشية ليس فقط في العراق وسورية ولبنان بل في المشرق العربي وارتبط ذلك بالتحول الأساسي في الحرب العالمية الثانية في خريف ١٩٤٢م وصيف ١٩٤٣م نتيجة للانتكاسات العسكرية في منطقة شمال إفريقية التي ارتبطت بسوء الوضع المتزايد في الجبهة السوفيتية الألمانية.

فقد حُكم على السياسة الخارجية الفاشية بالفشل ليس في العراق فقط وإنما في المنطقة العربي عامةً.

الهوامش

انظر:

(1) Ragheb AL Ali AL Hussein: Die politik Deutschlands gegenuber den arabischen Landren 1939-1943, phil. Diss. Rostock 1989, S. 21-22.

انظر:

(2) Ragheb AL Ali AL Hussein: Die politik Deutschlands gegenuber den arabischen Landren 1939-1943, phil. Diss. Rostock 1989, S. 57-58.

انظر:

(٣) أنيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين**، بيروت ١٩٦٦، ص١٤٨.

انظر:

(4) Glubb pasha: Britain and the Arabs. A. Study of fifty years 1903-1958.p. 129.

(٥) الحاج أمين الحسيني: ١٨٩٦-١٩٧٥م. ولد في القدس. أكمل دراسته في الأزهر. تخرج في الكلية الحربية باستنبول. انضم إلى الجيش العربي بزعامة الشريف حسين إبان الحرب العالمية الأولى. شارك في ثورة القدس ١٩٢٠م ضد الإنكليز. حكم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ولكنه تمكن من الفرار إلى سورية. أصبح في طليعة زعماء العرب في الثلاثينات وأوائل الأربعينات، وتجول في أنحاء مختلفة من العالم لشرح القضية الفلسطينية. أدى دوراً مهماً في ثورة رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١م، واضطر بعدها إلى الفرار إلى إيران ثم فرنسة وروما وبرلين. اعتقل في نهاية الحرب العالمية الثانية من قبل جيوش الحلفاء، وتمكن من الهرب إلى مصر ١٩٤٦م ثم إلى لبنان. أقام في لبنان، وأصدر مجلة شهرية اسمها فلسطين. توفي في بيروت.

(٦) كان نوري السعيد يؤمن بأن التحالف مع بريطانية هو أفضل السبل للتقليل من أضرار الاستعمار والصهيونية. أما الكيلاني فيوافقه على مبدأ المحالفة مع بريطانية التي يرجو أ، تكون وسيلة لتحقيق أماني العرب فإذا تعارضت معها فإنها تصبح محل نظر.

(٧) الوصي الأمير عبد الإله: ابن الملك علي بن الحسين، وابن عم الملك غازي وخال ولده فيصل الثاني، الذي أصبح ملكاً على العراق بعد وفاة والده الملك غازي في ٤نيسان ١٩٣٩، وكان صغير السن ولذلك تم تعيين خاله الأمير عبد الإله الهاشمي وصياً على العرش.

(٨) رشيد عالي الكيلاني ١٨٩٢-١٩٦٥م، ولد ببغداد من سلالة الشيخ عبد القادر الجيلاني، وتعلم بمدارس بغداد الإعدادية والثانوية والرشدية، ثم التحق بكلية الحقوق، وعقب نيل إجازتها تقلد عدة مناصب حكومية. عين وزيراً للعدل عام ١٩٢٤م، واشترك مع ياسين الهاشمي عام ١٩٢٨م في تأسيس حزب الإخاء الوطني. عين رئيساً للديوان الملكي وسكرتيراً خاصاً للملك فيصل الأول ١٩٣٢م، وتقلد رئاسة الوزراء عدة مرات كان آخرها عام ١٩٤١م عقب القيام بحركته المشهورة. وبعد فشل حركته حكم عليه بالإعدام غيابياً، وكان قد فر إلى إيران فتركية فألمانية وظل ببرلين إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم قصد فرنسة متخفياً، ثم سافر إلى بيروت فدمشق فالرياض، وفي الرياض استقر تحت حماية الملك عبد العزيز آل سعود، ولكنه غادر المملكة العربية السعودية بعد وفاة الملك عبد العزيز إلى القاهرة ومنها إلى بغداد عقب ثورة عبد الكريم قاسم. تم اعتقاله من قبل عبد الكريم قاسم. وبعد إطلاق سراحه عاد إلى القاهرة ثم إلى لبنان حيث توفي في بيروت.

(٩) انظر: صلاح العقاد، **المشرق العربي المعاصر**، القاهرة ١٩٩٢م، ص٢١٦-٢١٧.

انظر:

(10) Lenczowski, G: The Middle East in worl affairs, New York 1957, p. 244.

(١١) ناجي شوكت: تخرج في الملكية الشاهانية في الأستانة، واشترك في الثورة العربية، وكان سفيراً للعراق في تركية ثم وزيراً للدفاع أيام الحرب العراقية الإنكليزية ١٩٤١م.

(١٢) فون بابن: وزير ألمانية المفوض في تركية.

(١٣) انظر: اسماعيل أحمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقيةب، بيروت ١٩٧٤م، ص٢٠٦.

(١٤) جاء في هذا التصريح أن إيطالية ترمي إلى تأمين الاستقلال التام والاحتفاظ بالكيان السياسي لكل من سورية ولبنان والعراق والبلاد التي تحت الإنتداب البريطاني، ولهذا فإن إيطالية ستقاوم كل ادعاء بريطاني أو تركي لاحتلال الأراضي العربية سواء في سورية أو لبنان أو العراق.

(١٥) فريتس غروبا: سياسي نازي شغل منصب وزير ألمانية المفوض في بغداد وجدة، وكان المسؤول عن الشؤون العراقية أثناء الحرب العالمية الثانية ورئيس القسم العربي في وزارة الخارجية الألمانية.

(١٦) انظر: صلاح العقاد، المرجع السابق، ص٢٢١-٢٢٢.

(١٧) فون رنتروب: سياسي نازي ولد عام ١٨٩٣م في نورنمبيرغ، وتوفي في عام ١٩٤٦م. درس الحقوق في لندن وأصبح وزيراً للخارجية الألمانية الهتلرية من عام ١٩٣٨م إلى ١٩٤٥م. حكم عليه بالشنق لأنه كان أحد المسؤولين عن إشعال نار الحرب العالمية الثانية.

(18) Ragheb AL Ali AL Hussein: Die politik Deutschlands gegenuber den arabischen Landren 1939-1943, S. 40.

وانظر: صلاح العقاد، **المرجع السابق**، ص٢٢٢.

(١٩) انظر: **مذكرات رشيد عالي الكيلاني**، **مجلة آخر ساعة**، العدد ٦٧ تاريخ ٦-٣-١٩٥٧م.

(٢٠) صلاح الدين الصباغ، **فرسان العروبة في العراق**، دمشق ١٩٥٦، ص١٣٩-١٤٠.

(٢١) ايروين رومل ١٨٩١-١٩٤٤م، مارشال ألماني، أحد ألمع قادة الحرب العالمية الثانية. كان قائداً لكتيبة أفريقية، ثم قاد في عام ١٩٤٤م بعض القوات، التي وقفت أمام غزو الحلفاء لمقاطعة نورمنديا الفرنسية. فقد منصبه لأنه أبلغ هتلر بأنه لا جدوى لألمانية من استمرار الحرب. وقد تورط في مؤامرة لقتل هتلر في تموز ١٩٤٤م. وخير رومل بين المحاكمة، أو الانتحار بالسم فاختار الثانية.

(٢٢) انظر: هاينز تيلمان، **حقائق عن ثورة ١٩٤١م التحررية**، جريدة المنار، العدد ٢٤٢ تاريخ ١٨-٦-١٩٦٦م.

انظر:

(23) Tillmann, H.: Deutschlands Araberpolitik im zweiten Weltkrieg, Berlin 1965, S. 241.

انظر:

(24) Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Film Nr. 13301, Bl. 61105.

(٢٥) انظر: صفحات من مذكرات محمد أمين الحسيني، **مجلة فلسطين**، بيروت العدد ٧٩، ص ٥٣.

(٢٦) انظر: عثمان كمال حداد، **حركة رشيد عالي الكيلاني**، صيدا ١٩٦٤، ص ٩٤.

(٢٧) تصريح أذاعته محطتا برلين وروما في ٢٣ تشرين الأول حول موقف ألمانية وإيطالية من الأماني العربية.

(٢٨) انظر: صلاح العقاد، **المرجع السابق**، ص ٢٢٤.

(٢٩) طه الهاشمي: عميد ركن، أدّى دوراً أساسياً في تأسيس الجيش العراقي، وكان رئيساً لأركانه خمسة عشر عاماً حتى انقلاب بكر صدقي سنة ١٩٣٦م، ثم تولى وزارة الدفاع ثم رئاسة الوزارة في أوائل عام ١٩٤١م.

انظر:

(30) Royal Institute of International Affairs, The Middle East, A Political and Economic survey, London 1956. P. 265.

انظر:

(31) Pearlman, M: Mufti of Jerusalem, The Story of Haj Amin El-Husseini, P35.

(٣٢) انظر: يوسف جميل نعسية، **محاضرات في التاريخ المعاصر**، دمشق، ١٩٨٨، ص ٢٥٠-٢٥١.

(٣٣) كامل شبيب، ولد في بغداد ١٨٩٥م، وكان ملازماً في الجيش العثماني، ثم التحق بالجيش العراقي منذ تشكيله. تخرج من كلية الأركان العراقية. في عام ١٩٤٠م، تسلم قيادة الفرقة الأولى في الجيش العراقي. أسهم في حركة رشيد عالي الكيلاني.

(٣٤) انظر: صلاح الدين الصباغ، **المرجع السابق**، ص ٢١٦.

(٣٥): **المرجع نفسه**، ص ٢٢٠.

انظر:

(36) Kirk, GA short History of the Middle East, Oxford 1952, P 198.

(٣٧) يرجع جذور هذا التخطيط إلى عام ١٩٣٧م، عندما التقى القائد العسكري للحركة صلاح الدين الصباغ، وكان يشغل منصب مدير الفتوة في

وزارةالمعارف مع يونس السبعاوي، والدكتور محمد حسن سليمان رئيس الصحة المدرسية، وهما من جماعة الكيلاني، وشرعوا يناقشون آنذاك أماني العراق الوطنية ورسالتها القومية. واتفقوا على أن تحقيق هذه الأماني لا يمكن إلا باستلام الوطنيين زمام الأمور في العراق. وعند قدوم مفتي فلسطين أمين الحسيني إلى بغداد عام ١٩٣٩م، تعرف عن طريق صلاح الدين الصباغ وزملائه على رشيد عالي الكيلاني ثم تدعمت صلة الكيلاني بقادة الجيش أثناء عهد وزارته الائتلافية. وكانت حركة رشيد عالي الكيلاني عربية خالصة رفض القائمون بها جميع الإيديولوجيات الاجتماعية والاقتصادية الأجنبية، وتمسكوا بعروبتهم ودينهم. يورد صلاح الدين الصباغ في مذكراته: "أنا لا أؤمن بديمقراطية الإنكليز ولا بنازية الألمان ولا ببلشفية الروس. أنا عربي مسلم لا أرضى دون ذلك بديلاً من مزاعم وفلسفات" وللمزيد انظر: صلاح الدين الصباغ، المرجع السابق، ص ١٨.

(٣٨) فيشي منتجع يقع على نهر اللير في وسط فرنسة، وفي أثناء الحرب العالمية الثانية في الفترة من تموز ١٩٤٠م، إلى تشرين الثاني ١٩٤٢م، كانت فيشي عاصمة فرنسة غير المحتلة. وقد ترأس المارشال هنري بيتان حكومة فيشي. وحين احتلت القوات الألمانية في تشرين الثاني ١٩٤٢م، كل فرنسة كانت فيشي مقراً لحكومة فرنسة تأتمر بأوامر الألمان. وظلت فيشي على ذلك الحال حتى عام ١٩٤٤م، عندما خلص الحلفاء المدينة من قبضة الألمان. كان اسم فيشي يرمز إلى التضامن مع الألمانية الهتلرية.

(٣٩) انظر: هيرزوير، لوكاز، **ألمانية الهتلرية والمشرق العربي**، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة ١٩٦٨، ص ١٨٩.

(٤٠) السير ونستون تشرشل ١٨٧٤-١٩٦٥م، أحد الساسة الإنكليز المشهورين. تسلم منصب رئاسة وزراء بريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية. طالب الإنكليز

بالكفاح من أجل المحافظة على حريتهم. كان تشرشل خطيباً مفوهاً ومؤلفاً ورساماً وجندياً ومراسلاً حربياً. حصل على جائزة نوبل للآداب. أصيب بسكتة دماغية في ١٥ كانون الثاني ١٩٦٥م، ومات بعد ذلك بتسعة أيام وقد بلغ سن التسعين.

(41) Churchill Winston< The second World War, Vol 3, London 1948-1953, P 225.

(٤٢) انظر: اسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص ٢٣٠.

انظر:

(43) Churchill Winston< The second World War, Vol 3, P. 224.

(٤٤) انظر: جريدة الأهرام، العدد ٢٠٣٣٣٦ تاريخ ١٩٤١/٤/٢م.

(٤٥) انظر: ابراهيم الراوي، ذكريات، بغداد ١٩٦٠م، ص ٢٢٧.

انظر:

(46) Zentrales Ataatsarchiv Potsdam, Film Mr. 13301, B1. 6103-6112.

(٤٧) يونس السبعاوي: نشأ فقيراً. تخرج في كلية الحقوق في العراق، ثم انتخب نائباً في المجلس النيابي، ثم تقلد الوزارة في حكومتي الكيلاني الأخيرتين. لجأ إلى إيران بعد فشل حركة رشيد عالي الكيلاني.

(٤٨) انظر: عثمان كمال حداد، المرجع السابق، ص ٩١.

(٤٩) انظر: محمود الدرة، الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١، بيروت ١٩٦٩، ص ٢٦٤.

(٥٠) قدر الباحثون البريطانيون عدد القوات العراقية المحاصرة لقاعدة الجبانية بـ ١٠٠,٠٠٠ جندي مسلحين تسليحاً كاملاً ومجهزين بخمسين مدفعاً وبعدد من الدبابات، بينما قدروا عدد أفراد الحامية الإنكليزية في القاعدة بـ ١٢٠٠ مجند

تابعين للقوة الجوية ونحو ١٠٠٠ موظف، وبضعة آلاف من العمال المدنيين وتصف كتيبة من الجنود المشاة، الذين تم نقلهم جواً من البصرة، بالإضافة إلى ثمانين طائرة وخمسة وثلاثين طياراً، وعدد كبير من جنود مدرسة الطيران . الموجودة داخل القاعدة.

انظر:

(51) Cordell, Hull, The Memoirs of Cordel Hull, vol.2, New Yourk, 1984. P. 948.

(٥٢) انظر: محمد أنيس، الجيش العراقي والحركة الوطنية، جريدة المساء، العدد ٦٥ تاريخ ١٩٥٨/٧/٢٦م.

(٥٣) انظر: محمود الدرة، المرجع السابق، ص ٣٦١.

(٥٤) انظر: هيروزوير، لوكاز، ألمانية الهلترية والمشرق العربي، ترجمة عبد الرحيم مصطفى، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢١٣-٢١٤.

انظر:

(55) Tillmann, H. Deutschlands Araberpolitik im Zweiten Weltkrieg. Berlin 1965, S, 232.

(٥٦) بنيتو موسوليني ١٨٨٣-١٩٤٥م، سياسي إيطالي، أسس الحركة الفاشية وحكم إيطالية ٢١ عاماً تقريباً. أراد أن يعيد الإمبراطورية الرومانية. ولكنه بدلاً عن ذلك ترك جيوش الدول الأخرى تحتل إيطالية. أعدم موسوليني وعشيقته رمياً بالرصاص وعلق جسديهما من الكعبين في ميلانو.

(٥٧) انظر: اسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص ٢٣٤.

(٥٨) الفرقة العربية والفيلق العربي أو الوحدات المسلحة لشرقي الأردن: أنشأها الإنكليز عام ١٩٢١م، لضرب حركة التحرر الوطني في بلدان الشرق الأوسط.

(٥٩) انظر: مذكرات رشيد عالي الكيلاني، **مجلة آخر ساعة**، العـــدد ١٧٠، تـــاريخ ١٩٥٧/٣/٢٧م.

(٦٠) انظر: مذكرات محمد أمين الحسيني، **مجلة فلسطين**، بيروت، العـــدد ٧٨، ص ١٩.

انظر:

(61) Khaddouri, Mjid, Independent Iraq, London 1960. P. 225.

انظر:

(62) Guedalla, P. Middle East 1942-1946. A study in Air Power, P. 147-151.

(٦٤) انظر: نجدة فتحي صفوت، **العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب**، بيروت ١٩٩٢، ص ١٧٣.

(٦٥) انظر:

Zentrales Ataatsarchiv Potsdam. Film Mr. 13914, B1: 260716.

وانظر:

Der Zweiten Weltkrieg in Chronik und Dokumenten, hrsg. V. H.A. (1939-1945). Jacobsen. Darmstadt 1959. S 217.

وانظر:

إبراهيميلي حاجي مراد، معركة القفقاس وفشل خطط ألمانية الهتلريـــة فـــي الشـــرق الأوسط، موسكو ١٩٨١، ص ١٤٢.

(٦٦) جنرال ألماني، خبير بشؤون الشرق، عمل لفترة طويلة مدرباً عسكرياً في تركية وأفريقية. خدم في الحرب العالمية الأولى برتبة مســـاعد مـــلازم. ومنـــذ عـــام ١٩١٢م، عمل في القوات الجوية. وبعد خدمته الطويلة فـــي عهـــد القيصـــرية وجمهورية فايمر والديكتاتورية النازية رقي إلى رتبة جنرال عام ١٩٣٩م.

(٦٧) لقد ثبت بعد ذلك أن هذه المعلومات مغلوطة، وأن ما تم مشاهدته لم يكن سوى مجموعة من سيارات نقل عراقية كانت في طريقها إلى الموصل.

(٦٨) انظر: جريدة الأهرام: العدد ٢٠٣٧٨ تاريخ ١٩٤١/٦/٢م.

(٦٩) انظر: عبد الرزاق الحسيني، **الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية**، صيدا ١٩٦٤، ص ٢٣٨.

(٧٠) صلاح الدين الصباغ، **المرجع السابق**، ص ٢٩٣.

(٧١) في بداية الحركة كان القادة العسكريون والمفتي أمين الحسيني يمثلون الجانب المتشدد، الذي يرغب في الاشتباك مع بريطانية، بينما كان الكيلاني يريد منع وقوع هذا الصدام، ثم انقلبت الأحوال بعد التدهور العسكري، فأصبح الكيلاني ووزراؤه من أنصار استمرار المقاومة، بينما تخاذل قادة الجيش ودفعوا الحكومة والزعماء العرب المرافقين لها إلى مغادرة البلاد والتوجه إلى إيران.

(٧٢) من الذين تم تسليمهم لحكومة الوصي ثم إعدامهم محمود سلمان وفهمي سعيد من قادة الجيش والزعيم الشعبي يونس السبعاوي.

(٧٣) يهدف مشروع الهلال الخصيب إلى إقامة اتحاد بين سورية والعراق في ظل العرش الهاشمي.

العلاقات السورية — التركية خلال أزمة ١٩٥٧

الدكتور جونيد آقالن
ترجمة من التركية: الدكتور محمد يوفا
قسم التاريخ
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة دمشق

العلاقات السورية – التركية خلال أزمة ١٩٥٧

الدكتور جونيد آقالن*

ترجمة من التركية: الدكتور محمد يوفا**

قسم التاريخ

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة دمشق

١-المقدمة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أسباب وتطورات ونتائج أزمة ١٩٥٧ التي سببت تدهوراً سياسياً للعلاقات الثنائية السورية-التركية، والتي تمَّ رسمها في محافل القيادات بتشجيع ومساهمة قوية من الكيان الصهيوني.

ولا نسعى في هذه الدراسة لفتح جروح قديمة وإحياء ذكرى أليمة، بل على العكس تماماً نريد فقط أن نشير إلى الأخطاء التي حصلت في تاريخ علاقاتنا الماضية ومعالجة العناصر التي سببت توتر هذه العلاقات في دراسة أكاديمية موضوعية للاستفادة من الأخطاء وعدم تكرارها في المستقبل.

---

* أستاذ في جامعة مرمرة – كلية الإعلام – جمهورية تركية.

** مدرّس في جامعة دمشق – كلية الآداب والعلوم الإنسانية– قسم التاريخ – رئيس مركز تعليم اللغة التركية.

ومن المهم أن نضع النقاط على الحروف، فأزمة ١٩٥٧ لم تنتج عن عدم تفاهم البلدين على مصالحهما، بل هي نتيجة مباشرة للصراع الدولي وسياسات الحرب الباردة، التي فرضت سياستها على المنطقة وأفرزت مواقف معارضة أو مؤيدة لها في المنطقة. فالحكومة التركية لم تكن إلا أداة لتنفيذ طموحات خارجية ضدّ جيرانها وكان من الطبيعي أن تردّ سورية على هذه الطموحات بجميع إمكاناتها المتوافرة ولكن في وقتنا الحالي تعيش العلاقات التركية– السورية ازدهاراً ملموساً لم تشهده خلال نصف القرن الماضي ولاسيما بعد أن مرّت في فترة توتّر لأكثر من عشر سنوات بدءاً من نهاية الثمانينيات حتى نهاية التسعينيات ومن الممكن جداً أن تصبح العلاقات الثنائية ذات هدف مشترك في ظلّ الظروف الإقليمية وفي ظلّ ما يتعرّض له البلدان من تحديات دولية.

فعلى الرغم من التدخلات السلبية للولايات المتحدة الأمريكية يسعى البلدان إلى تمتين العلاقات من خلال الزيارات المتبادلة وتبنّي الحوار المثمر وشعب كلا البلدين يتطلع إلى قيادتهما لفتح صفحة جديدة والعمل بكل الجهود لبناء مستقبل أفضل بما فيه خير ومصلحة للبلدين.

٢- تطور أزمة ١٩٥٧:

استمرّت أزمة ١٩٥٧ بين تركية وسورية، التي شغلت المجال الدبلوماسي والعسكري والإعلامي في ثلاثة أشهر تقريباً، ويقصد من هذه الأزمة بين البلدين حدوث صدام انفجر في آب ١٩٥٧، وتصاعد عنفاً بشكل سريع بسبب تورّط الحكومتين السوفيتية والأمريكية وانتقل إلى جدول أعمال الأمم المتحدة وانتهى بسرعة كما بدأ. وعلّق الباحثون والخبراء الذين عاشوا هذه الفترة قائلين:

"مرّت كالقطار السريع، تصاعدت بسرعة وانطفأت بشكل أسرع"(١).

إنّ أهمّ الأحداث التي رافقت أزمة ١٩٥٧ جاءت على الشكل التالي:

٦ آب ١٩٥٧: تمّ التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني بين سورية والاتحاد السوفيتي.

١٣ آب ١٩٥٧: قرّرت الحكومة السورية طرد الدبلوماسيين الأمريكيين وردّت الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك بالمثل حيث طلبت من سفير سورية ومن السكرتير الثاني في السفارة السورية في واشنطن أن يرحلا وأعلنت بأنهما: "من الأشخاص غير المرغوب بهم".

١٧ آب ١٩٥٧: تم تعيين العقيد البزري في منصب قيادي في الجيش السوري وهو متعاطف مع "الشيوعية" حسب المصادر الغربية.

٢١ آب ١٩٥٧: قام الدبلوماسي هندرسن بزيارة اسطنبول، وهو يعرف باسمه المشهور "رجل الانقلابات".

٢٤ آب ١٩٥٧: اجتمع هندرسن مع الملك العراقي فيصل، والملك الأردني الحسين، ثم ذهب إلى لبنان سراً.

بإمكاننا أن نعتبر زيارة هندرسن إلى تركية بمنزلة إشعال فتيل الأزمة حيث كان هندرسن من القياديين الذين جهزوا لمبدأ ترومان، والذي بدوره قسم العالم إلى جزأين: العالم الذي يتمتع بالنظام الديمقراطي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الآخر يمثّل نظام الشرّ والديكتاتورية بقيادة الاتحاد السوفيتي، والذي وصف سورية بأنها قاعدة امتداد لنفوذ الشر الأحمر في منطقة الشرق الأوسط. وبتاريخ ٢٤ آب ١٩٥٧، التقى هندرسن برئيس الحكومة التركيّة (عدنان مندرس) وكانت كلمته في مقرّ الرئاسة تؤكد دوره التحريضي ضدّ سورية حيث أعلن:

"إذا اضطرت الدول المسلمة المجاورة لسورية أن تردّ على الأفعال التخريبية والمحرّضة لسورية من خلال تنظيم عمل دفاعي، فستحظى هذه الدول بجميع

المساعدات اللازمة، وأقدّم لكم ضمانات شخصية بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستفعل كل ما في وسعها لتحصل هذه الدول على دعم الأمم المتحدة"[٢].

ولكن نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لديها الرغبة القوية لإنشاء أزمة قوية غير محدودة لأنها كانت على علم بأن ذلك سيؤدي إلى تقارب وتعاون أقوى بين الاتحاد السوفيتي وسورية من جهة، وبين سورية ومصر من جهة أخرى، وكل ما رغبت به هو زعزعة الاستقرار والحالة النفسية الداخلية في سورية وتقوية المعارضة الداخلية والخارجية بهدف توفير الفرص والإمكانيات للقوى السورية المتعاونة مع القيادة الأمريكية. وهذا الموقف الأمريكي هو السبب في التصريحات المتناقضة للمسؤولين الأمريكيين، حيث كان هندرسن يحرّض تركية على نزاع ضدّ سورية من جهة، ومن جهة أخرى كان يصرّح بأنه لا يجوز لتركية أن تستخدم السلاح الأمريكي لأهداف اعتبرت غير مشروعة في ميثاق الأمم المتحدة. وشاهدنا تصريحات مماثلة لوزير الخارجية الأمريكي فاستر دلّس، الذي زار الأردن ولبنان بتاريخ ١٠ أيلول ١٩٥٧ مباشرة بعد إنهاء زيارة هندرسن للمنطقة[٣].

وظهر موقف القادة السياسيين السوفييت المؤيدين لتصريحات سورية المنتقدين للسلوك التركي الأمريكي، حيث صرّح الزعيم السوفيتي بولغانيم في ١٠ أيلول ١٩٥٧ داعياً أن تركية تجهز نفسها لمهاجمة سورية والاعتداء عليها بدعم مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية. أما رئيس الحكومة التركي عدنان مندرس فرفض هذه الاتهامات وردّ على ذلك قائلاً: "إن الحكومة السوفيتية تسعى إلى استغلال هذه المسألة خدمة لمصالحها الخاصة"[٤]. وبعد هذا التصريح نشرت الصحف التركية أخباراً حول الرغبة السوفيتية السورية في بناء قاعدة بحرية في منطقة اللاذقية بناءً على طلب رسمي من الحكومة السورية للاتحاد السوفيتي وموافقة الحكومة السوفيتية على هذا الاقتراح[٥]، ومقابل هذه المعلومات الإعلامية سرّبت إذاعة موسكو خبراً بأن تركية قامت بحشد قواتها العسكرية قرب المناطق الحدودية السورية وأن تقوم بأعمال

تحريضية بشكل دائم بالإضافة إلى ذلك فإن القوى الأمنية التركيــة وبالتنسـيق مــع الجهاز الأمني الأمريكي شجعت السوريين المقيمين في مدينة اسطنبول بتشكيل حكومة في المنفى باسم "حكومة الضباط الأحرار" كبديل للحكومة فــي دمشــق وبــأن هــذه الجماعة تحظى بدعم وثيق من الحكومتين التركية والأمريكية وتغضّ الطـرف عـن نشاطاتهم داخل تركية(٦).

وخلال هذه التناحرات اللفظية والتنابز الإعلامي والتصريحات المهيجة بين سـورية وتركية، قام أسطول بحري سوفيتي بزيارة مرفأ اللاذقية في نهاية شهر ايلول ١٩٥٧، ورداً على ذلك قامت السفن البحرية الأمريكية التابعة للأسطول السادس بزيارة ميناء أزمير في غرب تركية على بحر ايجة في ٥ أكتوبر ١٩٥٧(٧)، وخلال هذه التطورات قرّرت سورية أن تنقل هذه القضية إلى جدول أعمال الأمم المتحــدة، حيــث قــدمت شكوى رسمية ضدّ تركية متهمة إياها بأنها تقوم بحشد قواتها العسكرية على الحــدود السورية، وخلال هذه التطورات صرّح الزعيم السوفيتي نيكيتا خروتشيف خلال مقابلة صحيفة للصحفي الأمريكي بأن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتحــريض تركيــة، وبأنه في حالة حدوث أي اشتباك عسكري بين تركية وسورية سيكون ذلــك خســارة كبيرة لتركية وبأنها لن تستطيع الصمود يوماً واحداً، وستكون روسية جاهزة لاستخدام القوى العسكرية للدفاع عن مصالحها الحيوية في المنطقة(٨). وردّ وزيــر الخارجيــة الأمريكي قائلاً: بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تبقى متفرجة إذا تعرّضت تركيــة لأي هجوم من قبل السوفييت(٩)، وقرّرت الإدارة الأمريكية بعد هذا التصريح تصــعيد دعمها المعنوي والدبلوماسي لتركية وزيادة المساعدات العسكرية لها(١٠)، وفي إطــار هذه الأحداث بدأ التعاون المكثف بين سورية ومصر، وبالمقابل زاد التناحر بينهم وبين المملكة الأردنية التي كانت منسجمة مع الموقف الغربي.

التوتر الدبلوماسي في الأمم المتحدة:

نظّم الجيش التركي عام ١٩٥٧، مناورات عسكرية على مختلف المناطق الحدودية السورية-التركية وتمّ إرسال قوات مسلحة إضافية إلى الحدود السورية وتعترف بعض القوى العسكرية الذين كتبوا في مذكراتهم عن هذه الفترة بأن الجيش كان على استعداد لتحضير عمليات عسكرية ضدّ سورية[١١]، واعتبرت سورية هذه المناورات بأنها تتم بالتعاون بين فرنسة – بريطانية- تركية، وبأنها تهدف إلى النيل من سيادتها واستقرارها[١٢].

وجاء تحذير السوفييت الجديد من خلال تصريحات خروشيف بأن تركية تهدّد أمن سورية، وبأن هذه المناورات ليست إلا موقفاً عدوانياً لحلف الشمال الأطلسي ضدّ بلد يحترم استقلاله وسيادته، فردّ دلّس على هذا قائلاً: بأن الاتحاد السوفيتي يصطاد في المياه العكرة[١٣]، طلبت حينئذٍ الحكومة السورية في ١٦ أكتوبر من الأمم المتحدة التدخل وأرسلت رسالة شكر رسمية إلى الأمين العام للمنظمة من خلال وزير الخارجية صلاح بيطار جاء بموجبها أن الحكومة التركية تقوم بعمليات تخريبية في الأراضي السورية، وبناءً على هذا الطلب عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بين ٢٢- ٢٣ أكتوبر ١٩٥٧، اجتماعاً لمناقشة هذه الأزمة، ولكن لم يرسل هذا الأمر إلى مجلس الأمن، واكتفت بإرسال طلب إلى تركية وسورية بضبط الأعصاب[١٤]. والجدير بالإشارة هنا إلى دور وساطة المملكة العربية السعودية ، التي لم تنجح بعملها بسبب انحيازها للمشروع التركي- الأمريكي، الذي سبب موقفاً ورفضاً لدى سورية[١٥]. ولكن الأمور بدأت تميل إلى الهدوء بعد انتقالها إلى جدول الأمم المتحدة، وبنت الولايات المتحدة والملك سعود موقفاً أكثر منطقية مما أدّى إلى انخفاض التوتر وهذا بسبب عدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية لتصعيد أزمة علاقاتها مع سورية خوفاً من أن تدفع سورية أكثر فأكثر إلى الجانب السوفيتي، وصرّح قائد قوات حلف الشمال الأطلسي لمنطقة جنوب آسية الأميرال بريكو في مدينة أثينة اليونانية بأن

تركية لا تملك نوايا للقيام بأية عملية عسكرية ضدّ سورية، وأن سورية تهدف إلى إشعال المجتمع الدولي والدعاية لها من خلال نقل هذه الأزمة إلى الأمم المتحدة[١٦].

وبعد تدخل الأمم المتحدة في الأزمة التركية-السورية شهدت المنطقة تطورات جديدة مهمّة، حيث زار سورية وفد مصري يتشكل من ٦٠ شخصاً لبدء المحادثات مع الجانب الرسمي السوري حول تبني الخطوات اللازمة تجاه الوحدة المصرية السورية[١٧]، كما شهدت المدن السورية مظاهرات حاشدة ضد تركية وتم تنظيم مسيرة تأييد وتضامن في مدينة دمشق في نهاية شهر تشرين الثاني بذكرى سلب لواء اسكندرون شارك فيها آلاف المواطنين السوريين الذين هتفوا بشعار "اللواء لنا"، وبعد يوم واحد اعتصم طلاب المدارس احتجاجاً على السياسات التركية[١٨]. ولا بدّ هنا من أن نطرح سؤالاً استراتيجياً حول ماهية الأسباب التي دفعت الأطراف إلى هذه الأزمة؟ ودون أي شك فإن لهذه الأزمة علاقة مباشرة بمشروع رسم خريطة الشرق الأوسط ولاسيما منطقتنا، وتمّ زرع بذور هذا المشروع في بداية الخمسينيات، فعلينا أن نضع هذه التطورات تحت المجهر لكي نستطيع فهم خلفية هذه الأزمة وأهدافها الحقيقية.

٣- الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط:

تعتبر أزمة قناة السويس التي انفجرت في بداية الخمسينيات وتشكيل حلف بغداد العسكري ١٩٥٤ والعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، من أهم الأحداث التي كان لها تأثير مباشر في مصير العالم الثالث، والشرق الأوسط، أما فيما يخصّ المشروع الأمريكي تجاه المنطقة فقد كان هناك تصميم على التغلغل القوي وفرض السيطرة على مصير دول هذه المنطقة وإعادة رسم مستقبلها بعدما أصبحت إحدى أهمّ الدول العالمية كنتيجة للحرب العالمية الثانية، واستطاع العالم العربي خلال أزمة السويس وهي على حق كامل أن تكسب دعم معظم دول العالم وخاصة الدعم الفعلي لدولة الاتحاد السوفيتي وإنهاء الوجود الإمبريالي الإنكليزي- الفرنسي بضربة قاسية، وهذا الحدث فتح أمام العالم العربي آفاقاً جديدة ولكن بالنسبة للدولة التركية أصبحت بين

فكي كماشة للحرب الباردة مما أدّى إلى ركود وتراجع في القرار السياسي التركي وأصبحت تعيش هوس "الخوف الشيوعي" مما منع تركية من بناء علاقات طيبة ومفيدة مع جيرانها وحكمتها الشكوك بدلاً من المنطق.

وفي ظلّ أحداث الخمسينيات لا تكون من المبالغة إذا قلنا إنّ الشرق الأوسط على وشك تغيير جذري من حيث الصراع داخل الكتلة الغربية الاستعمارية من جهة، والدول المقاومة للاستعمار التقليدية من جهة أخرى، فبالنسبة للاستعمار التقليدي بقيادة بريطانية وفرنسة كانت تتبنى محاولات جديدة لتمكين بصماتها ومن أجل البقاء في منطقة الشرق الأوسط، وهذا كان يتعارض مع المشروع الأمريكي الجديد الذي كان يسعى إلى تبديل القيادة الاستعمارية من جهة، ومنع نفوذ السوفييت في المنطقة من جهة أخرى، فقامت الحكومة البريطانية بمحاولة أخيرة بتشكيل مؤسسة القيادة العسكرية الشرق أوسطية ومنظمة الدفاع الشرق أوسطي، وهذا كان يشكّل قلقاً لدى القيادة الأمريكية التي لم تكن راضية لمشاركة بريطانية أو فرنسة كدول متساوية مع المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ولذلك قرّرت الإدارة الأمريكية بقيادة إيزنهاور بناء نظام دفاعي متين في المنطقة ولهذه الغاية قرّر الرئيس إيزنهاور، إرسال وزير الخارجية جان فاستر دلّس بتاريخ ٩ أيار ١٩٥٣، لزيارة شاملة لدول الشرق الأوسط ودول آسية الجنوبية، واكتشف دلّس خلال زيارته إلى مصر وسورية والأردن والدول العربية الأخرى عدم ارتياح هذه الدول للعنصر الإسرائيلي، الذي يشغل مكاناً أهم من التهديد السوفيتي وأن الدول المؤيدة للغرب كتركية والعراق كانت تعتبر التحدي السوفيتي من أهم مصادر الخطر والتوتر على المنطقة. وبتاريخ ٢٧ أيار ١٩٥٣، اجتمع دلّس مع الرئيس بيار (رئيس جمهورية تركية) ومندرس (رئيس حكومة تركية) وتناول معهم قضية السويس ومصير القاعدة الإنكليزية والنزاع الإنكليزي المصري، واعتبر مندرس أن مسألة السويس ليست مسألة إنكليزية مصرية فحسب، بل إنها مسألة جميع دول حلف الشمال الأطلسي، واقترح على دلّس بأن على تركية أن تكون

الحجر الأساسي في النظام الدفاعي للشرق الأوسط لأن الغرب لا يستطيع أن يدافع عن الشرق الأوسط معتمداً على العرب، وقد أرضى هذا الاقتراح دلّس. ولكنه أشار إلى أهمية كسب مصر ضدّ السوفييت بالنسبة لمسألة قناة السويس قائلاً: "بأنه علينا أن نحثّ المصريين على الشعور بمسؤوليتهم حول أهمية الدفاع عن العالم الحرّ ضدّ الشرّ السوفيتي، والبحث عن حلّ يرضينا ويرضيهم[١٩]. وأشار مندرس إلى خطورة الفراغ الأمني في الشرق الأوسط، والعمل بجهد كبير لملء هذا الفراغ، وبأنّ على الغرب تبني مشروع دفاعي شامل للحفاظ على المصلحة الحيوية للغرب. وكان مندرس يحاول أن يبيّن لوزير الخارجية الأمريكية بأن بلاده حليف موثوق وجاهز لتنفيذ الاستراتيجيات الأمريكية بعدما أصبحت تركية عضواً في حلف الشمال الأطلسي، وبهذا كان مندرس أكثر عداوة للعرب من صاحبه[٢٠].

وبعد إنهاء زيارته للشرق الأوسط تحدث دلّس بتاريخ ١ تموز ١٩٥٣، لمجلس الأمن القومي الأمريكي عن اهمية تبني خطة (الحزام الشمال – الجنوبي) وبأن على أمريكة التركيز على تطويق الاتحاد السوفيتي من الجنوب، ويعني دلّس بالدول التي تقع على خط الحزام الشمالي – الجنوبي هي تركية وإيران والعراق وباكستان وسورية[٢١].

وأصبحت أهمية باكستان وإيران تتصاعد عندما أخرجت سورية من دول الحزام الشمالي- الجنوبي بسبب تعاونها مع الاتحاد السوفيتي ومصر، وبسبب الأزمات الثنائية مع تركية.

١- تركية تسعى لزعامة الشرق الأوسط لمصلحة الغرب:

اضطرت الدول الغربية وخاصة بريطانية أن تركز اعتمادها على العراق كنقطة انطلاق لتنفيذ استراتيجيتها في المنطقة بعد أحداث عام ١٩٥٢م، حيث وضعت حركة الضباط الأحرار أيديها على السلطة في مصر وتصاعدت الحركات السياسية المناهضة للإمبريالية وأصبحت تركية كالعراق تشغل مكاناً مميزاً بالنسبة للدول الغربية، حيث كانت على استعداد لتقديم جميع المساعدات لهم ضدّ الدول العربية التي

كانت تسعى إلى الاستقلال من قبضة الاستعمار التقليدي، وخاصةً في ظلّ حكومة مندرس، التي أدخلت تركية إلى حلف الشمال الأطلسي عام ١٩٥٢، والتي أعلنت استعدادها للمساهمة بإسقاط ثورة ١٩٥٢ في مصر، وقدمت جميع المساعدات اللازمة لإقامة حلف بغداد السكري، وعارضت علناً حرب الاستقلال في الجزائر عام ١٩٥٤ دفاعاً عن قوى الاستعمار التقليدية في المغرب العربي. كما وافقت هذه الحكومة على المساهمة بإقامة تكتلات عسكرية سياسية، من خلال سلسلة اتفاقيات شجعت إليها الدول الغربية أهمها اتفاقية التنسيق والتعاون بين تركية وباكستان في ٢ نيسان ١٩٥٤، واتفاقية التعاون الثنائي بين تركية والعراق (حلف بغداد ٢٤ شباط ١٩٥٥)، وانضمت إنكلترا إلى هذا التحالف في ٤ نيسان ١٩٥٥، وباكستان في ٢٣ نيسان ١٩٥٥، وإيران في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٥. وسعت أنقرة بجهد كبير لإقناع الدول العربية الأخرى للانضمام إلى هذا التحالف وكان سعيها دون جدوى، وكانت حكومة مندرس التركية غاضبة من القرار السوري، الذي رفض بشكل قطعي أن يدخل حوار معها، وشهدت المدن السورية مظاهرات حاشدة منددة بقدوم مندرس من بغداد إلى دمشق في نهاية ١٩٥٥، وكانت سورية منذ البداية تنسق مع مصر والسعودية ضدّ هذا التشكل حيث أعلنت الدول الثلاث رفضها لحلف بغداد وعدم رغبتهم بالانضمام إليه وإقامة مشاورات لتشكيل بنية سياسية اقتصادية عسكرية عربية كبديل لهذا التحالف، وردت تركية بموجبها: "نعتقد أن التواصل السوري مع مصر ليس عملاً نهائياً وإذا كانت نوايا سورية عكس ذلك فسيكون لسورية مواقف عدوانية ضد تركية بسبب الضغوط المصرية عليها"(٢٢).

وردّت سورية على هذا التصريح قائلة: إنها تعارض حلف بغداد مبدئياً بسبب انحياز هذا الحلف إلى إسرائيل وبشكل عام كان الصراع بين مصر وتركية يتركز على محاولة كلٍّ منهما جذب سورية إلى صفّها. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فكانت تنصح الحكومة التركية أن تكون مرنة بعلاقاتها مع الدول العربية المحيطة

بالعراق لأن عكس ذلك سيسبب ابتعادهم عن حلف بغداد، أما بالنسبة للدول العربية فكانت منقسمة إلى مجموعتين أساسيتين: دول ذات الأنظمة المحافظة المؤيدة للغرب، والدول التقدمية المعادية للغرب وكانت تركية مستعدة للعمل بجميع إمكانياتها لدعم المجموعة الأولى على حساب مصالح المجموعة الثانية.

٢- أزمة السويس وانعكاساتها على العلاقات المصرية السورية:

تعدُّ أزمة السويس نقطة تحوّل في تاريخ الشرق الأوسط وكانت قمة الأزمة في ١٦ تموز ١٩٥٦، عندما قرّرت الحكومة المصرية تأميم قناة السويس، التي كانت معظم أسهمها تابع للشركة الفرنسية البريطانية، فرفضت كلتا الدولتين أن تقبل بذلك وبدأ التنسيق مع إسرائيل لمهاجمة مصر في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦، أما الرأي العام والحكومة الأمريكية فلم يكونا مؤيدين للعدوان الفرنسي البريطاني، وحذرت الحكومة الأمريكية فرنسة وإسرائيل طالبةً منهما الانسحاب فوراً من الأراضي المصرية، وكان موقف الاتحاد السوفيتي مشابهاً لذلك، وهذه الضغوط الدولية أجبرت فرنسة وإنكلترا أن تتراجع إلى الوراء وتنسحب من مصر فيما بعد، والنتيجة كانت انتصار مصر وجمال عبد الناصر الأمر الذي رفع معنويات العالم العربي وكرّس الجهود الوحدوية بين صفوف العرب. أما الإعلام التركي وحكومة مندرس فكانت لهما مواقف مؤيدة للحرب على مصر وداعمة للعدوان الثلاثي(٢٣). أما بالنسبة لانعكاسات هذه الأزمة على تركية فلم تكن إيجابية ونستطيع القول إن تركية خسرت سياسياً بهذه الحرب ليس فقط بعزلها من قبل معظم الدول العربية بسبب تأييدها المطلق للسياسات الغربية وإنما لاعتبارها العصا في يد النظام الإمبريالي من قبل دول عدم الانحياز.

وشهدت العلاقات السورية السوفيتية بعد أزمة قناة السويس تحسناً أكثر مما سبب قلقاً لدى أنقرة وواشنطن وجاءت اتهامات أنقرة الجديدة ضدّ سورية بأنها تسعى أن تكون بوابة التغلغل السوفيتي في المنطقة، وانتقدت تركية الاتحاد السوفيتي المتضمن إرسال أسلحة جديدة إلى سورية وكان النفوذ السوفيتي في سورية يسبب خوفاً قوياً للحكومة

التركية حيث اعتبر مندرس أن التطورات مع سورية تشكل تهديداً وخطراً حقيقياً على الأمن والاستقرار في تركية ولذلك طلبت تقوية حلف بغداد ومكافحة "النظام الشيوعي" في سورية ومحاربة الجيش السوري وجنرالاته المتأثرين "بالذهنيــة الشــيوعية"[٢٤]، وصرّحت بأنها لن تسمح تطويق تركية من خلال النظــامين الشــيوعيين الســوفيتي والسوري[٢٥].

ومما لا شك فيه أن مندرس كان يبالغ عندما يتهم النظام في سورية بالشيوعية، وجميع المحللين في تركية اتفقوا على أن مندرس كان يحاول استغلال الأزمة مــع ســورية بسبب الحملة الانتخابية القادمة، أما الآخرون فقد ادعوا وهذا أقرب إلى المنطــق أن تصعيد مندرس للأزمة مع سورية تتجاوز الهدف الانتخابي، حيــث كــان لهــا بُعــد استراتيجي يناسب المخطط العسكري والاقتصادي والسياسي للجهة الغربيــة وكانــت تركية من أهم القوى في هذه الجبهة لتنفيذ طموحاتها على أرض الواقع.

٣- موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

كانت الحكومة الأمريكية تتابع بدقة التسلح السوري، ولكن لمَ تعتبر أن ذلــك يشــكّل خطراً على مصالحها[٢٦]. وَهنا نستطيع القول: إن واشنطن لم تكن قلقــة بالمســتوى الذي كانت فيه أنقرة، ولكن اعترفت بالوقت نفسه أن التطورات في سورية ومصــر تتطلب متابعة دقيقة وحذراً وعملاً سياسياً جاداً لمنع هذه الدول من انخــراطهم مــع السوفييت، ونشرت مؤسسة الاستخبارات القومية الأمريكيــة فــي ٨ أكتــرر ١٩٥٧ تقييمها الدوري بالنسبة للشرق الأوسط بأن الشعور القومي العربي يسيطر بشكل متين على مصر وسورية. وبأن الحركات القومية العربية في هذين البلدين أخذت تطــوراً راديكالياً خطيراً بالنسبة للغرب أشارت إلى الاحتمال القوي للوجود والنفوذ الســوفيتي في سورية بعد آب عام ١٩٥٧، بسبب تعاطف السلطة السورية مع النظام الســوفيتي وأكد هذا التقرير أنه من المستبعد أن تتصرف تركية وحدها ضد سورية من دون دعم أمريكي قوي[٢٧]، وبناءً على هذا التقرير كان لدى أمريكة تخوّف كبير بسبب الوجود

الشيوعي المؤثر في الحياة السياسية السورية، وادعى التقرير أن الحركة الشيوعية في سورية تتمتع بوجود مجموعة عسكرية تحتوي بين ١٥ إلى ٢٠ ألف مقاتل شاب يمتلكون أسلحة خفيفة وتدريباً عسكرياً عالياً، ومن الواضح أن هذا التقرير يضخم الأمور فيما يخصّ الشيوعيين في سورية رغم التمثيل الشيوعي الملموس في سورية، وهذا ما أكد عليه الأمين العام للحزب الشيوعي السوري خالد بكداش في ٣٠ تموز ١٩٥٣ في الجلسة العاشرة، المؤتمر السابع للحركات الشيوعية العالمية "بأن سورية هي الدولة العربية الوحيدة التي يتمتع فيها الحزب الشيوعي بنجاح كبير وشعبية قوية"(٢٨).

رغم هذه التصريحات فإن التحليل الموضوعي يتطلب قراءة واقعية بالنسبة للموقف الأمريكي للوضع السياسي في سورية، فرغم تركيز هذا التقرير على الشيوعيين، كانت معظم التقارير الأمنية والسياسية الأمريكية تتحدث عن خطر أكبر بكثير من الحركات الشيوعية خلال الأربعينيات والخمسينيات فهو التصاعد القوي لحزب البعث في المجتمع السوري الذي تبنى مفهوماً واقعياً ومعادياً للإمبريالية والاستعمار متوازناً بالتنسيق والتعاون مع مختلف الأحزاب السياسية الأخرى الوطنية والذي سعى لتوحيد الصفوف العربية حول ثلاثة أهداف أساسية (تربية الأجيال ضد الصهيونية والاستعمار، توحيد الشعوب العربية لإعادة مجدهم الحضاري القديم، ونشر الوعي للتمسك بالقرار السياسي والاقتصادي الحر)، فهذا كان يسبب قلقاً أكبر لدى الساسة الأمريكيين وحلفائهم في المنطقة، ولكن رغم هذه الوقائع كانت الولايات المتحدة تتجنب تعميق الأزمة بين تركية وسورية، وكانت ترحب بالفوضى البناءة لأنها كانت تتخوف من التناصر بين تركية وسورية الذي سيقرب الدول العربية ومجتمعاتها من الصف السوري، ولذا كانت تفضل أن تكون هناك دولة عربية تؤدي الدور التركي مع سورية بدلاً منها فلهذا السبب رفض الرئيس الأمريكي إيزنهاور أن يعطي لمندرس الضوء الأخضر (الدعم المطلوب) عندما اجتمع مع مندرس في ١٨ كانون الأول عام

١٩٥٧، في العاصمة الفرنسية باريس[٢٩]، وفي إطار هذه الأحداث جاءت اتهامات كميل شمعون رئيس دولة لبنان ضد سورية بأنها وبالتنسيق مع مصر تسعى إلى تغيير النظام في لبنان داعمة القوى اليسارية، وطلب شمعون مساعدات من بريطانية وفرنسة والولايات المتحدة للتصدي لهذه التدخلات حسب قوله، وقوّم المؤرخ الأمريكي المعروف أ. د، هوردزن قائلاً: "إن إرسال حكومة إيزنهاور لآلاف من المارينز الأمريكية إلى لبنان ١٩٥٨ ليس إلا للحفاظ على الحكومات الرجعية في لبنان والدول العربية الأخرى والحفاظ على مصالحها النفطية في المنطقة من خلال استخدام قوة السلاح وليس لمنع الحركات الشيوعية من وصولها إلى السلطة، بل من أجل قمع وتدمير الحركات الوطنية القومية العربية"[٣٠].

وجاءت ثورة تموز ١٩٥٨ في العراق التي قلبت الموازين في المنطقة وهذا أدى إلى تدمير النظام الملكي المؤيد للغرب والقضاء على حكومة نوري السعيد وتصفية حلف بغداد بقرار السلطة الجديدة في العراق. فهذه التطورات سببت أزمة حقيقية في الجهة الغربية ومن جهة أخرى توحدت سورية ومصر في دولة "جمهورية العربية المتحدة" وهذا جعل هذه الدول ذات نفوذ سياسي واجتماعي واسع وفاعل في المنطقة وبدأت تؤدي دوراً أكثر فعالية في العلاقات الدولية وفي مضمار هذه الوقائع تراجع التهديد التركي وصمتت الأصوات الغربية المهددة ضد سورية وبناءً على ذلك نستطيع القول: إن الريح الجنوبية بمساهمة الريح الشرقية "الاتحاد السوفيتي" استطاعتا التغلب على الريح الغربية.

Footnotes and Primary Sources

Notes

1. Ayşegül Sever (1997) **Soğuk Savaş Kuşatmasında Türkiye, Batı ve Ortadoğu, 1945-58,**, s.203; Zeki Kuneralp, **Sadece Diplomat**, s. 71)
2. FRUS, 1955-57, Vol. XXIII, s. 657
3. FRUS, 1955-67, Vol. XIII, ss. 691-693
4. **Basın**, 5.10.1957
5. **Cumhuriyet**, 8.10.1957
6. **Cumhuriyet**, 8.10. 1957
7. FRUS; 1955-57, v. XXIV, s.734
8 **Cumhuriyet**, 9.10.1957
9. FRUS; 1955-57, Vol. XXIV, s.734; Basın 11.10.1957)
10. **Zafer**, 7 Eylül 1957, aktaran Sever, s. 203
11. Eski MBK üyesi emekli kurmay yarbay Kadri Kaplan'la görüşme, Cüneyt Akalın, **Askerler ve Dış Güçler**, Cumhuriyet Yayınları, s. 291
12 Hüseyin Bağcı, **Demokrat Parti'nin Ortadoğu Politikası**, Faruk Sönmezoğlu (ed.), **Türk Dış Politikasının Analizi'nin** içinde, s, 127
13. Cumhuriyet, 9.10.1957
14. FRUS, 1955-57, V. XXIV, s.734
15. **Cumhuriyet**, 21.10. 1957
16. **Cumhuriyet**, 15.11.1957
17. **Cumhuriyet**, 18.11. 1957
18. **Cumhuriyet**, 30.11. 1957
19. FRUS, 1952-54, Vol. IX, Part I, s. 143
20. A.Sever, a.g.e., s.111
21. A. Sever, a.g.e., s. 113
22. B. Oran (ed.), **Türk Dış Politikası**, s. 625)
23. H. Bağcı, a.g.m., s. 120
24. H. Bağcı, a.g.m., s. 126
25. H. Bağcı a.g.m., s. 126
26. H. Bağcı, a.g.m., s. 127,
27. FRUS, 1955-57, Vol XII, s. 594
28. www. freearabvoice.org.reference
29. FRUS, 1955-57, Vol. XIV, s. 748
30. Howard Zinn (1999) **A People's History of the United States**, Perennial Classics, s. 439
31. Kuneralp, a.g.e., s. 71,
32. Sever, a.g.e., s. 200

الحركة العمالية الموريتانية
١٩٥٧-١٩٧٣ (ملاحظات أولية)

الدكتور محمد المختار ولد سيد محمد
قسم التاريخ
جامعة نواكشوط
Email- meim72 yahoo.fr

الحركة العمالية الموريتانية
١٩٥٧-١٩٧٣ (ملاحظات أولية)

الدكتور محمد المختار ولد سيد محمد
قسم التاريخ
جامعة نواكشوط
Email- meim72 yahoo.fr

تعد الحركات العمالية موضوعاً جديراً بالدراسة والاهتمام لما لها من تأثير في العصر الحديث، فقد قامت على أكتافها ثورات كبرى، كادت أن تغيّر مجرى التاريخ في أوروبة والعالم وهي إلى ذلك أكثر الدراسات الإنسانية ارتباطاً بواقع الشعوب، وطبيعة علاقتها الاجتماعية وأنماط معيشتها ومستويات تفكيرها، رغم التفاوت الكبير في أدائها تبعاً لدرجات الوعي وطبيعة التحديات.

وقد عرفت السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بداية ظهور وتطور العمل النقابي المنظم في المستعمرات الفرنسية في غرب إفريقية نتيجة المتغيرات الدولية والإقليمية وظل تمثيل موريتانية في هذه النقابات هامشياً حتى النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين، حينما أدت التطورات الاقتصادية والاجتماعية ممثلة في بداية الاستغلال المنجمي وانطلاق ورشات البناء وما صاحب ذلك من هجرات إلى نشأة حركة نقابية موريتانية وليدة بدأت تتلمس طريقها بشكل متزامن مع مؤسسات الدولة الوطنية، ولم تستكمل مستلزمات عملها النقابي من هياكل وتشريعات إلا في بداية الستينيات.

وما من شك في أن العمل النقابي في موريتانية- رغم ما اعتراه من ضعف- كان له أثر ملموس في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي نظراً لطبيعة البنية الاجتماعية التقليدية والآليات التي تحكمها، والحياة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيها والوضع السياسي وإكراهات المرحلة.

* فما طبيعة عملها النقابي؟ وماذا حققت؟

أولاً- ظروف نشأة التنظيمات النقابية في موريتانية:

يقتضي الحديث عن الحركة النقابية الموريتانية الإشارة إلى النظرة الدونية التي كان المجتمع الموريتاني ينظر بها إلى العمل اليدوي، والتي تجد تفسيرها في ارتباط هذا النشاط ببعض الفئات المسحوقة اجتماعياً، وإلى الطابع الفردي في أساليب الإنتاج في الاقتصاد التقليدي، والمتمثل في رعي المواشي، أو استصلاح الأراضي الزراعية بالوسائل البدائية[١]، وكذا تدني مستوى الوعي العام، وخاصة لدى الشرائح العاملة، هذا فضلاً عن شيوع نظام الرقيق في المجتمع التقليدي، والذي يوفر لصاحب (المالك) عاملاً (مملوكاً) لا يتقاضى أجراً لقاء عمله، إلا ما كان من التزام المالك، بنفقة مملوكه، ذلك الالتزام الذي يختلف باختلاف إمكانية السيد، واستعداده النفسي، ووازعه الديني[٢]. غير أن متغيرات جديدة كانت تحصل بشكل بطيء من شأنها أن تغير من هذا الواقع بصورة خافتة وخجولة منها الوجود الفرنسي الذي فرض الأمن والاستقرار في البلاد مما أثر سلباً في وضع المحاربين الذين كانوا يتقاضون ضرائب عرفية عن بعض القبائل لقاء حمايتها والدفاع عنها.

كما أن شروع الإدارة الفرنسية في إرسال أبناء الأعيان إلى مدارس سان لويس وظهور بعض المدارس الفرنسية في موريتانية ابتداءً من سنة ١٩٠٤[٣]، التي كانت قبلة للمجموعة الزنجية بشكل خاص، وقلة قليلة من أبناء البيظان، قد حدّ من تأثيرات القيادات الروحية التي كانت تحتكر الوظائف التعليمية والدينية.

وكان دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة لسنة ١٩٤٦، إيذاناً بمرحلة جديدة حيث أقرّ المساواة!! في نطاق فرنسة ومستعمراتها وضمنها موريتانية حيث أصبح الجميع مواطنين فرنسيين بموجب المادة (٨٠) من دستور الاتحاد الفرنسي وقد تزامن هذا مع تراجع ملحوظ في تطبيق الشريعة الإسلامية، إذ أصدرت الإدارة الفرنسية قوانين جديدة تنظم المعاملات في المجتمعات الخاضعة لها وكانت المحصلة العامة أن فقد المحاربون والزوايا بعض مسوغات هيمنتهم، وكذلك أهم موارد معيشتهم مما أثّر بشكل واضح في سلوكهم الاجتماعي، ونظرتهم إلى العمل اليدوي الذي لم يعد منه بدّ "لضمان لقمة العيش لهؤلاء، وهذا ما لاحظه الحاكم الفرنسي في منطقة البراكنة سنة ١٩٤٤، حيث ذكر أن أسراً حسانية ذات وزن محسوس تحولت بفعل المتغيرات السابقة إلى مزارعين كما هو حال أولاد السيد في شمامة، وأولاد أحمد في شكار، وأولاد نغماش في قيمي[٤]، ويلاحظ أن حسان والحراطين كانوا يمارسون "هذه المهنة في هذه المواقع ويختم الحاكم تقريره بالقول: "لقد شجعنا ممارسة هذه المهنة بالنسبة لحسان، لأن الارتباط بهذا النشاط يفرض عليهم الاستقرار وينسيهم التعلق بالمخاطر".

ويذهب حاكم منطقة آدرار في تقريره السنوي للسنة نفسها إلى أبعد من ذلك، في حديثه عن التطورات الاجتماعية حيث يقول: "إن نظام المحاربين والأتباع ذا الصيغة الإقطاعية محكوم عليه بالانقراض عاجلاً أم آجلاً، والمسألة بالنسبة لنا هي مسألة وقت لأن أي تغير مفاجئ قد يؤدي إلى صراعات اجتماعية... ومع ذلك فإننا نعتقد أن هذا التطور البطيء في ظل هيمنتنا سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى ظهور عمال الرواتب المأجورين في الإدارة والورشات[٦].

والظاهر أن الإدارة الفرنسية كانت تخشى من مضاعفات الانفلات الاجتماعي فيما لو فرضت إلغاء الروابط الاجتماعية، وتفكيك بنية المجتمع التقليدي، كما أنها كانت بحاجة إلى حد أدنى من مركزة السلطة في أيدي بعض القيادات الزمنية والدينية لضمان تمرير النظام الضريبي، وتوزيع الأوامر الإدارية في الفضاء القبلي، لهذا

لجأت إلى أسلوب التراضي السابقة، الرؤساء والمرؤوسين على مبالغ مالية يدفعها التابع للمتبوع ليتحرر من الالتزامات السابقة، وهي ظاهرة عرفت في التاريخ الاجتماعي الموريتاني "بالفدية" ووردت في الوثائق الفرنسية باسم(٧) (Les Rachats des Hormas).

وشكلت الأزمات الاقتصادية المتقطعة في بداية الأربعينيات ونهاية الستينيات والاستغلال المنجمي في مطلع الخمسينيات عوامل حاسمة في نشأة وتطور طبقة عاملة محلية، فقد أدى الجفاف الحاد إثر انحباس الأمطار في بعض المناطق، وقلة التساقطات في مناطق أخرى(٨)، إلى انعدام الغطاء النباتي مما قضى على جزء كبير من الثروة الحيوانية التي هي العمود الفقري الاقتصاد الموريتاني التقليدي، كما أن الرمال الزاحفة إثر موجة التصحر قد غمرت القرى ونقاط المياه مما زاد المعاناة في المناطق الريفية، في وقت بلغت فيه أسعار بعض المواد الاستهلاكية الضرورية حداً جنونياً إثر توقف استيرادها أثناء الحرب العالمية الثانية(٩).

وهكذا أصبح الريف الموريتاني منطقة طرد سكاني غير أن اليد العاملة في بداية الأمر قد اتجهت إلى الأقطار الإفريقية المجاورة ولاسيما المناطق الزراعية في جمهورية مالي، وإلى ذلك اشار حاكم منطقة العيون في تقريره السنوي لسنة ١٩٤٥، حين قال: "إن القرى المالية أصبحت تأوي الكثير من الحراطين المهاجرين". غير أن المدن السنغالية كانت أكثر المناطق استقطاباً لهذه الهجرة نظراً لتوافر الفرص فيها لاسيما في مجال زراعة الفول السوداني، وكذا في مجال التجارة وفي الورشات ومشاريع البناء، وهكذا ارتفع عدد العمال الموريتانيين في السنغال من (١٤٥٠٠) سنة ١٩٣٩ إلى (١٨٠٠٠) سنة ١٩٤٤(١٠)، وفي سنة ١٩٦١ كان عدد العمال الموريتانيين في مدينتي سين سالوم وتيس السنغاليتين فقط نحو (١٧٠٠٠)، وهو ما يمثل نسبة (٧٥%) من مجموع اليد العاملة الموريتانية في السنغال وقد تم تصنيفهم إلى عبيد وحراطين هجروا أسيادهم وزوايا يتطلعون لتطوير ثرواتهم، وبمجموعات حسانية فقدت مصادر

عيشها فهاجرت تبحث عن فرص للعمل ويقدر الباحث الفرنسي شارل تـوبي (Ch. Toupet) عدد الموريتانيين الموجودين في العاصـمة السـنغالية سـنة ١٩٥٥ بـ (٤٥٧٤) نسمة، وهو ما يمثل (٢,٦%) من مجموع سكان داكار على حد رأيه، ومن أهم النشاطات الاقتصادية التي تتعاطاها هذه الجاليـة تجـارة المواشـي والحوانيـت الصغيرة[١١]. ومن المؤكد أن الدافع الاقتصادي كان في طليعة أسباب هذه الهجـرة، بعد تدهور الاقتصاد التقليدي، ومع هذا كان هناك من يهاجر ليتهـرب مـن الأعبـاء الضريبية التي تفرضها الإدارة الفرنسية.

ويميز (توبي) بين نوعين من الهجرة:

هجرة الموريتاني -البيظاني الذي يبقى محتفظاً بقبيلته، والذي غالباً ما تكون هجرتـه غير نهائية؛

وهجرة الموريتاني الأسود الذي يستقر حيثما طاب له المعيش.

ويبدو أن احتكاك المهاجرين الموريتانيين بالعمال الأجانب كان له كبيـر الأثـر فـي تطور عقلياتهم وفي قيمة العمل كمصدر للعيش الكريم، لا كضرورة تمليهـا الفاقـة والحرمان، ومع ذلك فإن تأثير هؤلاء ظل محدوداً على الساحة الوطنية لأن أغلبيـتهم قد قطع الصلة نهائياً ببلاده، في حين كانت البقية محدودة الوعي بحكم طبيعة عملهـا في حقول بعيدة، أو في مجالات تجارية معزولة في القوى والأرياف مما حـال دون انضمامهم إلى نقابات عمالية، أو احتكاكهم بغيرهم.

والواقع أن الطبقة العاملة في موريتانية قد ظهرت بشكل تدريجي ابتداءً مـن مطلـع الخمسينيات وبموازاة مع عمليات استغلال المناجم في شمال البلاد وما رافق ذلك من توسع في المراكز الحضرية مثل أزويرات وأنواذيبو وأكجوجت ونواكشـوط، التـي أصبحت قبلة اليد العاملة التي لم تعد تملك ما يوفر لها الحد الأدنى من وسائل المعيشة في مناطقها الأصلية، وفي الوقت نفسه لم تكن قادرة على الهجرة الخارجية وبمـرور

الوقت تحولت اليد العاملة في الريف إلى يد عاملة منجمية تحت إغـراءات الراتـب، والقرب من المرافق الاجتماعية التي بدأت تقام في هذه المراكز الجديدة.
والحقيقة أن المعطيات الكمية المتصلة بالعمال في هذه المرحلة ليست متوافرة، وما هو موجود منها تعوزه الدقة، شأنه شأن الإحصاءات في باقي قطاعات الدولة،ومع هـذا فإن الوثائق الفرنسية لهذه المرحلة تتضمن بعض المؤشرات التـي يمكـن اعتمادهـا كأمثلة من شأنها أن تعطي صورة لنشأة وتطور الحركة العمالية.
ففي سنة ١٩٦٧، كان عدد العمال في شركة ميفرما وحـدها (٤٠٦٢) مـنهم نحـو (٦٨%) من العمال اليدويين، وتقدر بعض الدراسات حول ميفرما أن نسـبة الشـغيلة فيها تقدر بنحو (٢٥%) من الطبقة العاملة الموريتانية، وذلك من خلال التوزيع التالي للعمال حسب القطاعات:
القطاع الأساسي (٣%).
القطاع التجاري (١٠)%.
قطاع الوظيفة العمومية (٤٩%).
القطاع الثانوي (٣٨%). وفي سنة ١٩٦٨، كانت نسبة العمال الموريتانيين في القطاع الخاص الذي تهيمن عملية شركة معادن حديد موريتانية حوالي: (٩٥%) من العمـال اليدويين المتخصصين، في حين كانت الـ (٥%) الباقية من الأجانب، وأغلـبهم مـن الفرنسيين واعتماداً على الوثائق الفرنسية دائماً يمكننا تصنيف عمال شـركة معـادن حديد موريتانية في عقد الستينيات، حسب كفاءاتهم، والمناطق التي قدموا منها، وذلـك حسب الجدول الآتي:

الجهة	العمال المهرة	العمال اليدويين	الجميع	النسبة المئوية
نواذيبو	٢٦	١١٩	١٤٥	٩,٥

آدرار	٢٧	١٩٠	٢١٧	١٤,٣
انيشيري	٣	٢٠	٢٣	١,٥
تيرس زمور	٧	٢١	٢٨	١,٨
الترارزة	١٦	١٣٩	١٥٥	١٠,٢
البراكنة	١٢	٤١١	٤٢٣	٢٨,٤
تكانت	٧	٨٩	٩٦	٦,٣
قورقول	١٠	١١٤	١٢٤	٨,١
العصابة	٥	٣٥	٤٠	٢,٦
كيديماغا	٢	٣٤	٣٦	٢,٤
الحوضان	١	٦٦	٦٧	٤,٦

والملاحظات التي يمكن أن نستقيها من هذا الجدول أن نسبة العمال ما زالت محدودة حتى هذه المرحلة، ومع هذا فإنها في تطور ملحوظ، لاسيما إذا ما أخذنا في نظر الاعتبار قلة المجموع العام للسكان خلال هذه المدة.

والملاحظة الثانية أن نسبة الإقبال علي ورشات هذه الشركة كان يختلف بشكل واضح من منطقة لأخرى، فأغلب العمال كانوا من مناطق البراكنة والترارزة وآدرار، وهو أمر يجد تفسيره في كون هذه المناطق كانت أكثر تأثيراً بموجات الجفاف ومضاعفاتها، من غيرها من باقي المناطق، كما أنها تضم في سكانها من الكثير من الحراطين والعبيد وهم أساس العمال في هذه المرحلة.

وعلى العموم فإن أغلب الأسر في الريف الموريتاني أصبحت تتطلع إلى المناطق المنجمية في الشمال، مما شكل رافداً متواصلاً "بروليتاريا" موريتانية عاطلة عن العمل، أخذت تضاف إلى مجاميع العمال التي أسلفنا الحديث عنها، وقد جاء في تقرير شامل صدر عن وزارة الشغل الموريتانية سنة ١٩٦٧، أن النشاطات الاقتصادية المنجمية والسمكية في مدينتي نواذيبو وازيويرات تستقطب نسبة (٧٣%) من العمال، أما في نواكشوط العاصمة فإن ورشات البناء وأعمال الطرق كانت تستوعب (٢٠%)

من مجموع العمال، في حين تتوزع النسبة الباقية التي لا تتجاوز (٧%) على باقي مراكز البلاد. واستناداً إلى بعض الدراسات الفرنسية المعاصرة لهذه المرحلة فإن معدلات ساعات العمل الأسبوعية للعمال كان (٤٧) ساعة وكان العمال اليدويون الموريتانيون يتقاضون رواتب شهرية لا تتجاوز في أحسن الحالات (٦٠٠٠) فرنك إفريقي، في حين كان نظراؤهم الأوروبيون والأفارقة يتقاضون مرتبات تصل إلى (٣٠,٠٠٠) فرنك إفريقي، وهو ما يعادل خمسة أضعاف راتب العامل الموريتاني[١٢]، وخاصة في قطاع المناجم وشركات الصيد وفي قطاع الأشغال العامة. وهذا التفاوت في الأجور كان أكثر وضوحاً في شركة ميفرما التي تصل فيها رؤوس الأموال الأجنبية إلى نحو (٧٥%) من رأس المال العام، ومما فاقم هذه الوضعية، وكرس الشعور بالمعاناة لدى هؤلاء العمال غلاء المعيشة في تلك المرحلة (١٩٦٦)، بحيث لم تعد المرتبات تسد ضروريات العامل الذي أصبح استهلاكه يفوق دخله، فالعامل المتزوج والذي له طفلان فقط كان يصرف سنوياً نحو (٩٨٢٥٠) فرنك في المأكل والملبس والإيجار في حين لا يتجاوز دخله السنوي (٧٢٠٠٠) فرنك مما يعني عجزاً سنوياً قدره (٢٦٢٥٠) فرنك .

وهذه الوضعية كانت تدفع العمال إلى تصعيد احتياجاتهم، والتأكيد على مطالبهم الشرعية لا سيما بعد أن أصبحت لهم نقابة مركزية موحدة أخذت على عاتقها توعية العمال والدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية.

ثانياً- تطور التنظيمات وبداية الوعي النقابي:

عرفت الساحة الموريتانية بعد الحرب العالمية الثانية بوادر تحولات اجتماعية ملموسة كانت في مجملها نتيجة المتغيرات المحلية وفي مقدمتها الجفاف الحاد والأزمات الاقتصادية وما أسفرت عنه من بطالة وهجرة، على نحو ما رأينا، وتزامنت هذه الأحداث مع ظهور بعض المركزيات النقابية في دول إفريقية الغربية الفرنسية، بعد أن ظلت حتى مطلع الخمسينيات تابعة لشكل مباشر للنقابات العمالة الفرنسية غير أن

جهود ممثلي هذه الأقاليم في الجمعية الوطنية الفرنسية، وما رافقها من إضرابات متكررة في المعامل والورشات[١٣]، قد أسفرت عن موافقة فرنسية على أن يكون لكل إقليم تنظيماته النقابية الخاصة.

وفي هذا الإطار ظهرت أول نقابة موريتانية هي نقابة المعلمين الموريتانيين التي أعلن عن تأسيسها في ٢٠ يوليو ١٩٥٧، وتهدف إلى حماية مصالح المعلمين والدفاع عن حقوقهم، وقد أسندت رئاستها إلى السيد ممدو سي وهو أحد المعلمين النشطين وقتها ، ولم يمضِ على قيامها أكثر من سنة واحدة حتى أصبحت عضواً في الاتحاد العام لعمال إفريقية، الذي يقع مقره في دكار، وتم استبدال رئيسها بالسيد وان بيران وهو أحد النقابيين الزنوج.

وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٥٩، تم الإعلان في العاصمة نواكشوط عن قيام الاتحاد الوطني للعمال الموريتانيين (UNTM)، وهو فرع من الكونفدرالية الإفريقية للشغل، وتم انتخاب السيد فال مالك على رأس قيادته، وقد عرف هذا التنظيم بتوجهه الإفريقي الخالص، وارتباطه بالمنظمات النقابية في السنغال خاصة.

في هذه الأثناء أعلن في منطقة النهر بالجنوب الموريتاني عن تنظيم جديد حمل اسم الاتحاد الجمهوري لعمال موريتانية[١٤] (UNTM)، الذي تأسس في ٨ مارس ١٩٦٠، وكان أغلب منتسبيه من الأقلية الزنجية في موريتانية، ولم يختلف عن سابقيه كثيراً في اشخاصه وتوجهاته.

وفي مقابل هذه السيطرة شبه المطلقة للعنصر الزنجي على التنظيمات النقابية الأولى، بادرت مجموعة من المعلمين البيظان إلى تكوين نقابة خاصة بهم في ١٦ يوليو ١٩٦٠[١٥]، وقد حملت اسم "نقابة المعلمين العرب". ورغم أن بعض مؤسسيها كانوا من معلمي اللغة الفرنسية، والعاملين في سلك الإدارة الاستعمارية إلا أن هذه النقابة تجاوزت إطارها الوظيفي في دفاعها المستميت عن الهوية العربية لموريتانية، وطالبت بترسيم اللغة العربية، وفك الارتباط بالدولة الفرنسية ، والانفتاح على الأقطار

العربية، حتى قبل الاستقلال وكانت لها صلات قوية مع حزب النهضة الوطنية ذي التوجه القومي العربي. ولعل هذا ما جعل بعض الأوساط تتهمها بأن لها صلات بالمغرب، وهي تهمة(١٦) كانت تلصق، حينها، بكل وطني لا يرضى بمسايرة النهج الفرنسي في موريتانية.

لقد كانت التناقضات في طرح وتوجه هذه التنظيمات النقابية كبيرة أمام الجهود المبذولة حينها لحصول البلاد على استقلالها من فرنسة، وخطراً يهدد الوحدة الوطنية، ويكرس الانفصال بين جهات البلاد المختلفة، مما تطلب في نهاية المطاف إيجاد صيغة تنظيمية موحدة، صيانة للمجهود النقابي، وحفاظاً على وحدة المطالب الشرعية للشغيلة.

وهكذا التأمت طاولة مستديرة في ١٤ يناير ١٩٦١، بمدينة روصو عاصمة ولاية الترازرة، حضرتها وفود نقابية من جميع الاتجاهات السابقة، ناقشت واقع العمل النقابي، والتحديات التي تواجهه، والسبل الكفيلة بمواجهتها، وأولها توحيد جهود هذه الشريحة، وقد انبثقت عنها لجنة تحضيرية أسندت إليها مهمة الإعداد للمؤتمر التأسيسي لاتحاد العمال الموريتانيين (UTM)، الذي أصبح منذ ٣١ مايو ١٩٦١ الممثل الشرعي –الوحيد لجميع العمال الموريتانيين.

وتضمن ميثاق الاتحاد كونه يهدف إلى الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لأعضائه على أساس احترام مواثيق حقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية... وهو منظمة عمالية، وطليعة للشعب الموريتاني... ملتزم بخط نقابي عربي إفريقي مرتبط بالمصالح الوطنية، ومناهض للاستعمار والإمبريالية، ومساند لكل القضايا العادلة من أجل الوحدة وتحرير الطبقة العاملة الدولية، وإقامة نظام دولي أكثر عدلاً وإنصافاً.

وعلى المستوى التنظيمي أعلن الاتحاد تمسكه بالمركزية الديمقراطية، والنقد الذاتي الهادف، وتعبئة كل القوى الحية العاملة لضمان الوحدة والمساواة.

وفي تصوري أن تصدّر المجموعة الزنجية للهيئات النقابية الأولى نتيجة منطقية لمستوى الوعي لدى هذه المجموعة، ومدى تمثيلها في سلك الإدارة والتعليم في العهد الاستعماري، وهذا ما مكنها من الهيمنة على المراكز القيادية، وفي المقابل كان الاتجاه العربي بارزاً هو الآخر، وإن جاء متأخراً نسبياً، وتمثل في نقابة المعلمين العرب التي كانت وراء قرارات التعريب وإصلاح التعليم، ودافعت بشكل مشرف عن هوية البلاد وموروثها الحضاري، ورغم أن الإدارة الفرنسية لم تكن راضية عن هذه النقابة نظراً لمواقفها السابقة، فإن تأثيرها في الخط العام لاتحاد العمال كان واضحاً، حيث اتسم بطابع تقدمي وخط سياسي تحرري طغى على الجوانب النقابية.

وعلى العموم فإن اتحاد العمال الموريتانيين قد ركز منذ البداية على تحقيق هدفين مرحليين هما[١٧]:

تنصيب هيئات نقابية جهوية على كامل التراب الوطني.

إيجاد صيغة تشريعية تشكل حماية قانونية للعمال، وإطاراً يحتكمون إليه في الإشكالات التي تحصل في تعاملهم مع أرباب العمل ومع الدولة نفسها.

أما ما يخصّ الهدف الأول، فقد سيّر الاتحاد بعثات إلى الولايات أشرفت على تنصيب مكاتب إقليمية في عاصمة كل ولاية، تشرف بدورها على اللجان المحلية في المقطعات والمراكز.

أما الهدف الثاني فقد كان أكثر صعوبة نظراً لأن الشركات الأجنبية التي كانت تسيطر على أهم قطاعات العمل لم تكن لها مصلحة في سنّ مثل هذه القوانين التي من شأنها أن تلزمها ببعض الواجبات تجاه هؤلاء العمال، كما أن الدولة الموريتانية، وهي الوصية على العمال، والشريك السياسي لهذه الاحتكارات الأجنبية كانت ضعيفة لحد يستحيل معه أن تفرض مثل هذه الشروط على تلك الشركات.

ورغم هذه العقبات فإن التفاف العمال حول اتحادهم الجديد، وإجماعهم بخصوص مطالبهم المشروعة، بالإضافة إلى الأزمة الداخلية التي عاشها حزب الشعب سنة

١٩٦٣، والتي هددت بتفكيكه، كلها عوامل أدت مجتمعة إلى رضـوخ الدولـة لهـذا المطلب النقابي المشروع.

وهكذا أصدرت الحكومة مجلة الشغل الموريتانية في ٢٣ يناير ١٩٦٣، حيث تهيـأت الظروف القانونية لدفع عجلة العمل ونصت المادة الأولى من قانون الشغل علـى "أن أحكامه تنطبق على العلاقات بين العمال وأصحاب العمل"[١٨]، وعرفت الفقرة الثانيـة من هذه المادة العامل بأنه "كل شخص اياً كان جنسه أو جنسيته يزاول نشاطه المهني تحت إدارة وسلطة شخص آخر طبيعي أو معنوي، عام أو خاص وذلك مقابـل أجـر يتقاضاه منه"[١٩].

وجاء في المادة الثامنة من القانون أن صاحب العمل هو: "كل شـخص طبيعـي أو معنوي من أشخاص القانون العام أو الخاص يستخدم عاملاً أو عدداً من العمال ينطبق عليهم تعريف المادة الأولى"[٢٠].

والحقيقة أن هذه النصوص لم تكن سوى ترجمة معدلة لقانون الشغل الفرنسي، ومـع هذا فإنها قد حققت للعمال مكاسب معنوية على الأقل، سند قانوني يضمن لهم، نظريـاً حريتهم وحقهم في ممارسة العمل النقابي، واحترام العمل والعمال، ولعل أهم مكسـب حققه العمال بواسطة هذا القانون هو أنه منح النقابات حق التقاضـي أمـام المحـاكم العدلية للدفاع عن أعضائها خاصة فيما يتعلق بالنزاعات وتنفيذ العقود المبرمـة بـين بعض المؤسسات والنقابات.

والظاهر أن التشريعات النقابية التي حصل عليها العمال الموريتانيون واكبتها بطالـة محلية مستفحلة حدت من فاعليتها، وكانت تطرح مشاكل اجتماعية وسياسية واقتصادية على الدولة التي كانت عاجزة عن استيعاب العمال العـاطلين، لأن الفـرص أمامهـا محدودة، ولأنها لم تكن مطلقة اليد في تخطيط مشاريع الاقتصاد الوطني.

وهذا ما يبدو جلياً في مشاريع المناجم، التي أصبحت عصب الحياة الاقتصادية، والتي تسيطر عليها شركات أجنبية هي صاحبة القرار الأول والأخير بخصـوص أوضـاع

العمال، يضاف إلى ما تقدم تبعية الدولة للسوق الرأسمالية الغربيـــة، وتحكـــم رؤوس الأموال الأجنبية، لاسيما الفرنسية منها، مما قوض أغلب المساعي التي تبذلها الدولـــة في هذا المضمار.

وكانت موجات الجفاف المتكررة عاملاً مضافاً، شكل مـــع العوامـــل الآنفـــة الـــذكر الظروف الموضوعية لتصاعد نضال العمال وتنامي وعيهم النقابي وهو ما تم التعبير عنه بسلسلة من الإضرابات والمظاهرات والمطالب المشروعة، مما أحرج قيادة حزب الشعب الموريتاني التي كانت تعمد إلى أساليب القوة حيناً، وتركن إلى المصالحة مـــع العمال أحياناً أخرى تبعاً للظروف العامة وطبيعة المرحلة.

ثالثاً- الإضرابات والمطالب النقابية:

لم تجد الشركات الأجنبية في موريتانية خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، صعوبة في استغلال اليد العاملة الموريتانية دون أن تراعي حقوقها العادلة، لأن هذه الشركات كانت تتعامل وفق المبدأ الاقتصادي الرامي إلى تحقيق أكبر ربح بأقل تكلفة، في حين كانت الروح القبلية والاختلافات العرقية، وانعدام البدائل، تصرف العمال عن المطالبة بحقوقهم.

ومما زاد من وقع هذه القضية أن المكتب الذي يسير شؤون هؤلاء العمال كان خاضعاً لسلطة الشركات مما يعني أنه كان أكثر حرصاً على إرضاء أرباب العمل من إنصاف العاملين.

ورغم صدور قانون الشغل الموريتاني سنة ١٩٦٣، وما تضمنه من تشـــريعات مـــن شأنها أن تحسّن من وضع العمال، إلا أن أغلب نصوصه ظلت معطلة لتعذر تطبيقهـــا في ظل عدم التكافؤ بين الأطراف المعنية وهي (العمال - الشركات - الحكومة).

وفي ظل هذا الواقع السيئ كانت البلاد تسير بخطى حثيثة نحو مجابهة حتميـــة بـــين العمال الذين عرفوا أسوأ مظاهر الظلم والغبن وبداؤا يتلمسون طـــريقهم، ويحســـون بالحيف الذي لحق بهم من طرف شركات احتكارية لا يهمها إلا الربح المادي، وتسيء

تقدير الظروف، وحساب التطور الطبيعي لعقليات الشعب، في حين كانت الحكومة الموريتانية عاجزة حتى عن القيام بدور الوسيط الناجح، فهي متهمة من طرف العمال بأنها أداة طيعة في يد الشركات، كما أنها في المقابل كانت ملزمة بحماية الموظفين الأجانب المقيمين على أرضها، والدفاع عن أسرهم وممتلكاتهم.

ويمكن اعتبار سنة ١٩٦٨، بداية لظهور الوعي النقابي، لاسيما عمال المناجم الذين أعلنوا أول إضراب شامل ومنظم في المدة من ٢٥ إلى ٢٨ مايو بمدينة ازويرت، واعتصموا أمام مباني شركة (ميفرما) في تجمع كبير ضم (٨٠٠) عامل موريتاني، وقدم المضربون إلى إدارة الشركة عريضة مطلبية نصت على:

زيادة رواتب العمال الموريتانيين.

دفع التعويضات عن حوادث الشغل.

تأكيد الضمان الاجتماعي.

ضمان حقوق التقاعد.

ورغم وجاهة هذه المطالب، وعدالتها، وكونها مطالب نقابية محضة، فإنها لم تلق آذاناً صاغية من قبل الشركة التي ردت قائلة: "إنها، بموجب الاتفاقيات المعقودة مع الأطراف المعنية هي وحدها من تقرر الإصلاحات التي تراها ضرورية... وإنها ليست مستعدة لعمل شيء من هذا القبيل في الوقت الراهن"؟

ومن جهتها لم تكن الحكومة قادرة على فعل أي شيء لإنصاف العمال، بل إنها كانت تشارك الشركة رأيها في موضوع الرواتب تحديداً، لأن ذلك من شأنه أن يدفع جميع المأجورين في البلاد إلى تقديم طلبات مماثلة وهذا ما لم تكن الدولة قادرة على تطبيقه، بل غير مستعدة لمناقشته، وأمام تعنت الشركة، وتخاذل الحكومة الموريتانية، وجه المضربون نداءً إلى جميع العمال العاطلين في المدينة، وأسرهم للحضور إلى الساحة الكبيرة في المدينة، والتي تفصل مساكن العمال وبيوت الموظفين الأجانب في الشركة.

وفي يوم ٢٨ مايو وصل عدد المضربين إلى (٦٠٠٠) شخص[٢١]، فيما اعتبر أكبر تجمع من نوعه تشهده الدولة منذ نشأتها، ولربما فاق حضور حفل الاستقلال مع فارق الهدف والمناسبة.

وعلى الرغم من أن العمال لم يتجاوزوا الإطار السلمي في تحركهم، إلا أن الشركة بادرت إلى إرسال برقية عاجلة إلى رئاسة الجمهورية بالوسائط الإدارية العاجلة أعلنت فيها: "إن الموظفين الأجانب بالشركة وأسرهم البالغ عددهم (٤٠٠) شخص، هم في حالة خطر"[٢٢]، وطالبت بضمان أمنهم.

وهكذا وصلت إلى مسرح الإضراب وحدات من الجيش مدججة بالسلاح وقامت بعدة مناورات هدفها تخويف العمال وتفريقهم، ولما لم تفلح جهودها عمدت إلى إطلاق النار على جمهور العمال مما أسفر عن سقوط (٧) شهداء، و(٤٠) جريحاً كانت إصابتهم متفاوتة[٢٣].

استطاعت الحكومة السيطرة على الموقف، وقامت بعزل المناطق الشمالية من البلاد بعدة أيام في محاولة منها لإخفاء هذه الأحداث الدامية، إلا أن أهالي العمال وأقاربهم وأغلب سكان المناطق الأخرى أحسوا أن هنالك خطراً محدقاً بالعمال، مما أثار موجة من الترقب والغليان في عدة مناطق، لاسيما العاصمة نواكشوط، وهكذا لم يكن أمام الحكومة من خيار سوى الاعتراف بمسؤوليتها عن هذه المذبحة التي وصفها الرئيس المختار بأنها: "حادث مؤسف لم يكن بالاستطاعة تلافيه.. لأن واجبنا يقتضي حماية ضيوفنا الأجانب".

وفي معرض حديثه عن استشهاد العمال برصاص الجيش قال: "إن ذلك كان نتيجة حادث أليم غير مقصود، فالجنود كانت لديهم أوامر بتصويب النيران على أرجل العمال الذين انحنى بعضهم لسوء الحظ لالتقاط الحجارة التي يقذفونها..."[٢٤].

والواقع أن المسوغات التي ساقها الرئيس المختار كانت تفتقر إلى الحد الأدنى من المنطق، بل إنها عذر أقبح من ذنب كما يقال، لأن إصدار الأوامر للجيش بضرب

أرجل العمال، كان سيؤدي في أحين الأحوال إلى إصابة هؤلاء بعوق تام أو جزئي، وهذا ما سيفقدهم القدرة على الكسب والإنفاق على العوائل الفقيرة التي استقدموها من الريف هرباً من الفاقة والحرمان. ولا يعني هذا أن تتنازل الحكومة عن مسؤوليتها في حماية الأجانب العاملين أو المقيمين على أرضها، ولكن إطلاق الرصاص الحي على العمال العزل كان خطأ بالإمكان تفاديه بإجراءات أخرى أخف حدة وأكثر حكمة وشجاعة.

والحقيقة أن هذه الأحداث صارت رمزاً لنضال الموريتانيين من أجل حقوقهم العادلة، وأظهرت أن مرحلة جديدة في حياتهم قد بدأت، تسلحوا خلالها بقدر من الوعي مكنهم من تجاوز الروح القبلية، والاختلافات العرقية التي درج الاستعمار على استغلالها لخلق جو من الشقاقات تصرفهم عن المطالبة لحقوقهم، وبذلك سطروا صفحات مشرفة في تاريخ الحركة العمالية الوطنية، التي عانت الحرمان في بلد متخلف، كان إلى عهد قريب يستهجن العمل اليدوي ولا يقيم للعامل وزناً.

ولقد أدت الأحداث كذلك إلى اهتمام متزايد من طرف الحكومة بشؤون العمال، هذا الاهتمام الذي سيتحول -لاحقاً- إلى مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية واجتماعية في شتى الميادين.

ورغم أن الحكومة الموريتانية كانت قد انشأت منذ الاستقلال، عدة مرافق للعمال، وفتحت مراكز لتخريج العمال المهرة، وأسست الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برأس مال قدره (٦٩) مليون فرنك إفريقي، وألمحت في أكثر من مناسبة إلى استعدادها للاعتراف باتحاد العمال الموريتانيين، من بين جميع التنظيمات النقابية والسياسية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشغيلة الوطنية[٢٥]، إلا أن أحداث أزويرات الدامية، قد فرضت على الحكومة وأرباب العمل، ومنهم الشركات الأجنبية القيام بسلسلة إصلاحات جوهرية تمس السياسة العامة للدولة لاسيما في الجوانب ذات الصلة بمطالب العمال.

وكانت الاحتفالات بالذكرى الثامنة للاستقلال الوطني مناسبة لرئيس الجمهورية،الأمين العام للحزب للإعلان عن بداية مشروعه الإصلاحي الذي استهدف امتصاص نقمة العمال، ومحاولة تلافي شعبيته التي تضررت بشكل كبير بعد مذبحة العمال في أزويرات.

وهكذا أعلن الرئيس المختار أن الحد الأدنى لرواتب العمال الموريتانيين سيتم رفعه بمقدار (١٥%)، وأن الدولة قد أبرمت اتفاقاً مع شركة ميفرما يقضي (بمرتنة الوظائف[٢٧] (Mauritanisation). ومنذ عام ١٩٦٩، بدأ تنفيذ هذه الإصلاحيات، وكان من نتائج ذلك ارتفاع نسبة اليد العاملة الوطنية في هذا القطاع إلى (٧٥%) مع مطلع عام ١٩٧٠[٢٨]. وقد واكب هذه الخطة منهاج للتأهيل السريع ورفع المستوى المهني للعمال بتمويل وإشراف من المكتب الدولي للشغل، وبدأت عدة شركات[٢٩] في انتهاج إصلاحات مشابهة كان من شأنها تحسين أوضاع عمالها أسوة بشركتي الحديد والنحاس الموريتانيتين. وإذا كان العمال قد حققوا مكاسب ملموسة بعد إضراباتهم الناجحة في ازويرات وأرغموا الحكومة والشركات الأجنبية وأرباب العمل في القطاع الخاص على التجاوب مع مطالبهم، إلا أنهم في مقابل ذلك كانوا غير راضين عن أداء مكتبهم القديم الي اتهموه بالتواطئ مع الحكومة. وهكذا شهد المؤتمر الرابع لاتحاد العمال الموريتانيين المنعقد خلال الأيام الثلاثة الأولى من فبراير ١٩٦٩ أزمة نقابية حادة حيث رفضت تسع نقابات[٣٠] من أصل أربع عشرة نقابة إعادة انتخاب السيد فال مالك رئيس الاتحاد بحجة موالاته للنظام، مما أدى إلى انسحابهم، وما من شك في أن الحكومة والشركات الأجنبية كانت راغبة في التعامل مع القيادة القديمة للاتحاد لأنها قد خبرتها، ولكونها أكثر تطرفاً وتشدداً، ومع هذا فإن الحكومة كانت تتطلع إلى إصلاحات جوهرية في التنظيم النقابي وهذا ما عبر عنه الرئيس المختار في تقريره عن حالة البلاد أمام الجمعية الوطنية يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٦٩، حين قال: يجب أن تحل

محل النقابة المطلبية والسياسية التي لا تعبأ بجهود الإنماء نقابة واعية تعمل للصالح الوطني وتدافع عن مصالح العمل بشرف".

ولما كان الرئيس المختار لا يؤمن بشرعية خارج نطاق حزب الشعب فإن عبارات الإطراء التي وصف بها النقابة المفترض أن تقود العمال، كانت بداية لاستراتيجية جديدة هدفها إدماج اتحاد العمال الموريتانيين في الهيئات التنظيمية للحزب بشكل نهائي، وكانت نقطة البداية في هذا المسعى تتمثل في مصالحة الاتجاهات المختلفة تمهيداً لاحتوائها.

وفي ٢٠ سبتمبر ١٩٦٩، أعلن المكتب السياسي لحزب الشعب أن لجنة وطنية للمصالحة النقابية في قد عهد إليها بالاتصال بالنقابات المختلفة بغية جمعها على طاولة واحدة، ودراسة الأزمة بشكل علمي ومحايد بغية تشخيص الخلل، ووضع الحلول المناسبة، وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول في يوم ٢٠ سبتمبر تحت رئاسة الكاتب السياسي المكلف بالتنظيم في الحزب أحمد ولد محمد صالح لوضع جدول الأعمال[٣٢]، فيما خصص اجتماعها الثاني يوم الأحد ١٩ أكتوبر لتقويم تجارب نقاباتها المختلفة، وتذليل الصعوبات التي اعترضتها في البداية.

وفي اجتماعها الثالث الذي استغرق نحو عشرة ايام من ١٦ إلى ٢٦ ديسمبر ١٩٦٩، ناقشت اللجنة موضوع النقابات المعنية بالمصالحة، وشكلت بعثات عهد إليها بزيارة الولايات وتنصيب مكاتب للاتحاد.

وبخصوص النقطة الأولى اعترفت اللجنة بوجود (١٦) نقابة مهنية تابعة للقطاع العام، و(١٠) نقابات مهنية تابعة للقطاع الخاص، كما شكلت لجان التنصيب وأسندت رئاستها إلى كل من: المختار ولد محمد، وفال مالك، وبا محمود، وكلفت اللجنة الأولى بالولايات الأولى والثانية والثالثة، وفيما كلفت اللجنة الثانية بالولايات الرابعة والخامسة والسادسة.

وأخيراً عهد إلى اللجنة الثالثة بالولايات السابعة والثامنة والعاصمة نواكشوط، وقد تعزز نشاط هذه اللجان بحملة إعلامية واسعة استهدفت حثّ العمال على التجاوب غير المشروط مع هذه المبادرة، واتهمت معارضيها "بالعنصرية وأن دافعهم الوحيد هو الحقد الشخصي على فال مالك، والسعي إلى إقصائه، كما أنهم يناهضون النظام ويريدون الاستيلاء على إدارة الاتحاد كي يستخدموها للقفز إلى أهداف أخرى".

أشفعت الحكومة هذه الحملة بإجراءات عملية لتقييد حركة العمال المعارضين وتضييق الخناق على أنشطتهم، وفي هذا الإطار يندرج المرسوم المرقم (٧٠/٧٧) الصادر في فاتح مايو ١٩٧٠، الذي يحظر التجمعات والإضرابات غير المرخصة، وينص على عقوبات رادعة للمخالفين لهذا القانون[٣٣]، كما أن أجهزة الأمن والشرطة والعناصر الحزبية قد استنفرت لمواجهة أي تحرك عمالي وإفشاله ومحاسبة قادته والجهة التي نظمته.

ولم تحدّ هذه الإجراءات من عزم العمال الذين عبروا في أكثر من مناسبة وفي مناطق مختلفة، عن رفضهم القاطع للاندماج في الحزب، ففي منشور سري وزع في نواكشوط أثناء اجتماع لجنة المصالحة اتهم العمال الحزب "بمحاولة مصادرة إرادة العمال الذين تعرضوا للقتل أثناء أحداث ازويرات حماية لمصالح ميفرما"[٣٤]، وأكدوا أن "الحزب ليس سوى مظلة للرأسمال الأجنبي وضامناً للمصالح الاستعمارية.

ودعا المنشور إلى "رصّ صفوف العمال والتمسك بخط نقابي، والتصدي لقرار الدمج"[٣٥].

وفي مدينة النعمة في أقصى شرق البلاد تظاهر العمال ضد قرار الدمج، وجاء في تقرير سريّ موجه من والي الولاية إلى وزير الداخلية أن العمالَ "يرفضون بشكل قاطع قرار الدمج، وأن اجتماعاتهم متواصلة ليلاً نهاراً للدفاع عن هذا الموقف"[٣٦].

وتأييداً لهذه المواقف شهدت معظم المدن الموريتانية إضرابات عمالية شملت عمال البنوك والسائقين، والمعلمين، كما أن نحو (٩٠%) من عمال شركات الحديد والنحاس

في الشمال قد قاطعوا العمل مدة شهر كامل مما أرغم هذه الشركات على الاستجابة لمطالبهم[٣٧]، وكان ذلك بمنزلة مكسب جديد للعمال في نضالهم المرير مع الحكومة والشركات الاحتكارية.

والظاهر أن العمال وإن كانوا قد حققوا بعض المكاسب النقابية وفرضوا بعض الشروط على أرباب العمل، إلا أنهم في الوقت نفسه كانوا عاجزين عن التصدي لإرادة الحزب في دمج الاتحاد التي اقترحها المكتب السياسي في اجتماعه بتجكجة في أواخر عام ١٩٧٠، وأقرها مؤتمر الحزبي في يوليو ١٩٧١.

وهكذا شهد المؤتمر الخامس للاتحاد المنعقد في المدة من ١٠-٣٠ أبريل ١٩٧٣، اتخاذ قرار الاندماج في الحزب، ودعمه اللامشروط لمقرارته، كما تم انتخاب السيد ماء العينين روبير أميناً عاماً للاتحاد، وعهد إلى القيادة الجديدة أن تدرس مع الحكومة وأرباب العمل البرنامج الإصلاحي الجديد والذي نص على[٣٨]:

تصحيح الاتفاقيات الجماعية بشأن تشغيل العمال.

وضع سياسة اجتماعية للإسكان والعلاج الطبي والإعانات الأسرية.

متابعة خطة لمرتنة الوظائف.

وخلال السنوات التالية تمت المباشرة بصرف الرواتب إلى العمال الموريتانيين بعد إضافة الزيادات التي تعهد بها رئيس الجمهورية بعد أحداث ازويرات، واتخذت الحكومة التدابير اللازمة للنهوض بأحوال العمال العقدويين وتحسين نظام التقاعد[٣٩].

وكان إنشاء الشركة الوطنية للبناء والتشييد العقاري (SOCOGIM) والصيدلة الموريتانية (Pharmarim) تتويجاً لمساعي العمال لحل مشكلة السكن، وتحسين الظروف الصحية لهم ولعوائلهم.

أما فيما يتصل بالنقطة الأخيرة، والمتعلقة بمرتنة الوظائف فإن تأميم شركة معادن حديد موريتانية (ميفرما) وتعيين مدير موريتاني لها وإعطاء الأولوية للعمال

الموريتانيين فيها قد مثل نصراً مضافاً للشغيلة الوطنية وإنجازاً هاماً للحزب مكنه من استقطاب آلاف الأنصار الجدد.

وخلاصة القول: إن الهجرات الفردية والجماعية من الأرياف إلى المراكز المنجمية قد أدّت إلى حراك جماعي هزّ منظومة العلاقات القديمة، وكان من نتائج ذلك اختلال في توزيع السكان وخلخلة في جغرافية القبيلة التي لم تعد آلياتها القديمة قادرة على إسكان أفرادها في مجالهم الترابي بعد أن توالت سنوات عجاف أهلكت الحرث والنسل. وشكل تداعي آلاف الأسر إلى المراكز الحضرية لحظة تحول لا في طبيعة الأنشطة وأنماط المعيشة وعلاقات الإنتاج فحسب، إنما في منظومة وآليات ومحددات الترابط الاجتماعي وسلوك الأفراد فغدت أحياء العمال فضاء تحكمه المصالح والجيرة أكثر من روابط الدم والتاريخ المشترك، وفي هذا الفضاء نزوع واضح إلى التحرر من بعض القيم الأصلية مرده غياب الرقيب "القرابي" والإكراهات المادية. لا مراء في أن التنظيمات النقابية الموريتانية قد شكلت تجاوزاً غير مسبوق للأنساق والبنى التقليدية، وجمعت عمالاً من مختلف الفئات والجهات، والمستويات المادية والاتجاهات الفكرية، وغدت ظهيراً وسنداً للحركات السياسية المعارضة، مستغلة وزنها المحسوس على الساحة الوطنية في التأثير في القرار السياسي، بل في توجيهه في بعض الأحيان وكانت قادرة، أكثر من غيرها على تحريك الساحة نظراً لاتساع قاعدتها ووجاهة مطالبها، وقدرتها على التضحية في سبيل تحقيق أهدافها كما حدث في أكثر من مناسبة. وكان للتنظيمات النقابية الموريتانية دور بارز في تغيير كثير من العقليات الاجتماعية وتجلى ذلك بشكل أكثر وضوحاً في قيمة العمل والكسب وأهمية العامل الذي لم يعد عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء كما كان، بل أصبح أجيراً يتقاضى راتباً معلوماً، وطرفاً في عقد ملزم يؤمن له حداً من حقوقه الأساسية في ظل تشريعات تكفل له المطالبة بالمزيج من الإنصاف، ولم يعد الواقع الجديد يسوغ النظرة الدونية للعامل في ظل اشتراك جميع الفئات والقوميات جنباً إلى جنب في الورشات وفي مختلف

مظاهر النشاط النقابي. ويعود الفضل للتنظيمات النقابية الموريتانية في أهم الإصلاحات التي قام بها حزب الشعب في مطلع السبعينيات ومن أهمها تأميم الشركات، وتحسين ظروف العمل والتعريب التدريجي، غير أن المجهود النقابي قد اصطدم بمعوقات ذاتية وأخرى موضوعية حدت من تأثيره يتعلق بعضها بضعف التنسيق، وملاحقة السلطة ويتعلق البعض الآخر بمنظومة القيم التي تحكم المجتمع ومنها طاعة الحاكم ولو كان متغلباً بالقوة، وآليات التكافل التي تخفف من وطأة الإحساس بالحرمان، ومنطق القبيلة الذي يستهجن الاحتجاج للضرورات المعيشية، وضعف الإحساس بالمواطنة وما يترتب عليها من واجبات وحقوق، وهي أمور طالما قللت من فرص أي مشروع جدي للتغيير في التاريخ الموريتاني المعاصر.

الهوامش

(١) يتعلق الأمر بالمحراث اليدوي، واستصلاح المساحات الصغيرة بالمناجل، يراجع:
Vergera, Economie de la Mauritanie, in Introduction a la Mauritanie. Paris 1979.

(2) Mohammed El Abel El Keihel, Colonisation Française et mutations sociale en Mauritanie: CAS de l'Esclavage en milieu maure 1900-1960, (MM) en Histoire, Nktt 1986 P. 25.

(3) Ibid.

(٤) هذه الأسر هي مرتكز إمارة البراكنة، ومنها تنحدر السلالة التي حكمت هذه الإمارة منذ تأسيسها في أواخر القرن السابع عشر حتى سقوطها على يد الفرنسيين في مطلع القرن العشرين.

(5) A. N. M, Série E2, Dossier No. 107, Evolution des populations maures dans rapport Brakna 1944, P. 20.

(6) A. N. M, Série E2, Dossier No. 116, Evolution des indigènes, Dans Rapport Adrar 1944, P. 25.

(٧) محمد الراظي، ولد صدفني، السياسة الفرنسية وأثرها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في موريتانية، نواكشوط، ١٩٩٢، ص ١٨٣.

(٨) كانت مناطق المجرية وتجكجة وتامشكط وسيلبابي أكثر تضرراً من غيرها حيث تناقصت فيها التساقطات بنسبة (٧٠%) في سنوات ١٩٤٠-١٩٤١-١٩٤٢.

(9) A. N. M, Série E2, Dossier No 115, Rapport du gouverneur de la Mauritanie sur la situation Economique du pays durant la période 1939-1944, P. 97.

(10) Santoire (CJ), L'émigration maure une vocation Commerciale affirmée, In cahier (ORSTOM), Série science humaines, Vol. 12, 1975, P. 140.

(11) Toupet (Charles), Sédentarisation des Nomade en Mauritanie Sahélienne, Dakar, 1975, P. 327.

(١٢) أجور القطاع الخاص: يحصل نحو ٤٢% من العمال على أقل من ١٠ آلاف فرنك. بينما يحصل أصحاب المؤهل المتوسط على مابين ٢٥ ألف؛ وأصحاب

المؤهل العالي من ٢٥-٥٠ الف. أجور القطاع العام: عمال الفئة (أ) أكثر من ٧٥ ألف/ شهرياً؛ الفئة (ب) ١٥ إلى ٧٥ ألف؛ الفئة (ج) أقل من ١٥ ألف.

(١٣) أضرب عمال السكك الحديدية في غرب إفريقية في الأشهر الستة الأولى من سنة ١٩٤٨، مما أحرج الإدارة الفرنسية، وأرغمها على التعامل بشكل إيجابي مع مطالب العمال الأفارقة، ينظر:

Robert Mourrez, La France et L'Afrique, Paris, 1963, P. 75.

(14) Ibid, p. 92.

(١٥) سيد ابراهيم ولد محمد أحمد، الحزب الواحد وتطور الحياة الحزبية في موريتانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ١٩٩٠، ص ١٣٤.

(١٦) رسالة إلى الباحث من الأستاذ عبد الرحيم ولد الحنشي، أحد نقباء المعلمين العرب، بتأريخ ١٠/١٠/١٩٩٧.

(17) Ibid.

(18) RIM, Droit du travail en Mauritanie, Nktt, 1963, Art 1.

(19) Ibid.

(20) Ibid, article 8.

(21) UTM, Expose' Introductif sur Le Mouvement Syndical Mauritanien, Présentée' par le Directeur du Centre National d'Education Ouvrière, 1973, P. 35.

(22) Dia Amadou Adama, Droit de grève en Mauritanie, (MM), Université de NKTT, 1987, P. 20.

(٢٣) محمد الراظي، المرجع السابق، ص ٢٠٦.

(24) Ibid, p. 454.

(٢٥) ناقش حزب الشعب الموريتاني هذه الإجراءات في المؤتمر الطارئ في كيهيدي سنة ١٩٦٤. والمؤتمر العادي الثاني في العيون سنة ١٩٦٦، وفي المؤتمر العادي الثالث في نواكشوط سنة ١٩٦٨، وفي أغلب الجلسات التي عقدها المكتب السياسي الوطني خلال هذه المرحلة ، ينظر:

A.N. M, Série E2, Dossier No 115, Rapports BPN pour les années 1964-1969

(٢٦) المختار بن داداة، تقرير عن حالة الأمة أمام الجمعية الوطنية يوم ٢٨ نـوفمبر ١٩٦٩، منشورات إدارة التوجيه الوطني، نواكشوط، ١٩٦٩، ص ٨.

(٢٧) أي جعلها موريتانية.

(٢٨) سعد خليل، تطوين موريتانية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٨٦٥.

(٢٩) منها شركة تكرير المنتجات النفطية، وبعض الشركات ذات الطابعه التجـاري، ومؤسسات القطاع الخاص.

(٣٠) يتعلق الأمر بنقابة البريد والهاتف، والإعلام والإذاعـة، الرصـد والملاحـة الجوية، التجاري والبنوك، البوابين، معلمي اللغـة العربيـة، المرفـق الإداري، المدرسين، السائقين.

(٣١) سيد ابراهيم، مرجع سابق، ص ١٣٨.

(٣٢) تتكون اللجنة بالإضافة إلى رئيسها من السادة، المختار ولد محمد، التراد ولـد ابراهيم، كان ، يحيى، فال مالك، سي مامادو، أحمد ولد حم ختار، باه محمـود، ماء العينين روبير، محمد ولد داده. عن أعمال: اللجنة تنظر: و. و. د. م. سلسلة أ. ت. ت.، محاضر جلسات اللجنة الوطنية للتصالح النقـابي، المحضـر الأول بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٦٩.

(33) Projet de décret n° 077/70 en date du 0 1/05/1970.

(٣٤) و. و. د. م.، س. إ. ت.ت.، منشور سري غير مؤرخ يحمل توقيـع اتحـاد العمال الموريتانيين (صورة منه بحوزة الباحث).

(٣٥) المصدر السابق.

(٣٦) و. و. د. م.، س. إ. ت.ت.، التقرير السري المرقم ٠٠٢ في ٢ يناير ١٩٧٣، رسالة من والي الحوض الشرقي إلى وزير الداخلية، نواكشوط.

(٣٧) سيدينا بن محمد، النقابات العمالية في غرب إفريقية، نواكشوط، ١٩٨٩، ص ٤٠.

(٣٨) "الشعب" (جريدة)، نواكشوط، عدد الثلاثاء، ١٩ آب ١٩٧٥، ص ٦.

(٣٩) سعد خليل، المصدر السابق، ص ٨٦٨.

علاقات "إسرائيل" الإفريقية:
عقود من التغلغل وسعي نحو الهيمنة

الدكتور عبد العزيز المنصور
قسم العلاقات الدولية
كلية العلوم السياسية
جامعة دمشق

علاقات "إسرائيل" الإفريقية:
عقود من التغلغل وسعي نحو الهيمنة

الدكتور عبد العزيز المنصور
قسم العلاقات الدولية
كلية العلوم السياسية
جامعة دمشق

مخطط البحث

مقدمة.

أولاً: أهداف سياسة إسرائيل في إفريقية ومحدداتها:

- **محددات السياسة الإسرائيلية نحو إفريقية:**

١- الصراع العربي -الإسرائيلي.

٢- المكانة الإفريقية في النظام الدولي.

٣- الجاليات اليهودية في إفريقية.

- **ثانياً: مراحل تطور العلاقات الإسرائيلية-الإفريقية:**

أ-المرحلة الأولى: البحث عن المشروعية وتأمين الكيان ١٩٤٨-١٩٥٧.

ب- المرحلة الثانية: سياسات التغلغل ١٩٥٧-١٩٧٣.

ج- المرحلة الثالثة: سنوات المقاطعة ١٩٧٣-١٩٨٣.

د- المرحلة الرابعة: العودة الثانية ١٩٨٢-١٩٩١.

هـ- المرحلة الخامسة: سياسات التطبيع ١٩٩١-....

- **ثالثاً: التغير والاستمرارية في قضايا العلاقات الإسرائيلية-الإفريقية:**

- قضية تأمين البحر الأحمر.
- التركيز على دول القرن الإفريقي.
- تركيز إسرائيل على دول حوض النيل.
- مواجهة الدول والحركات المعادية للغرب.
- مواصلة تقديم المساعدات الفنية والعسكرية.
- محاولة اختراق دول شمال إفريقية العربية.

- **الخاتمة.**

المقدمة:

يُلاحظ بداية أنه رغم توافر الكثير من المحاولات المبذولة لرصد تطور العلاقة بين "إسرائيل" منذ قيامها عام ١٩٤٨، وبين إفريقية منذ بدايات التحرر الوطني والذي كانت غانا أول مؤشراته عام ١٩٧٥، فإن مجمل هذه الدراسات يحمل بين طياته أبعاداً ومضامين لإيديولوجية، لأننا نجدها تنحاز إلى "إسرائيل" أو ضدها[١]. ولعل ذلك يعود إلى عدة حقائق أبرزها ما يلي:

١- إن زرع "إسرائيل" في فلسطين قد أدى إلى خلق نظام إقليمي صراعي، بحيث إنه أصبح سمة لازمة للتفاعلات بين العرب و"إسرائيل". ويعني ذلك أن تحرك الأخيرة في تفاعلاتها الخارجية جعلها ترتبط بهذه الصيغة التي أخرجت علاقاتها مع الدول العربية عن سياق العلاقات الطبيعية بين الدول.

٢- كون العلاقات الإسرائيلية-الإفريقية ترتبط وتتأثر بالعلاقات العربية-الإفريقية، وهو ما أدى إلى النظر إلى القارة الإفريقية على أنها ساحة للتنافس والصراع بين الدول العربية و"إسرائيل".

٣- ارتباط كل من "إسرائيل" والعرب وإفريقية بمتغيرات النظام الدولي، حيث تأثرت العلاقات بين هذه الأطراف بإرادة القوى الفاعلة في النظام الدولي، وتوجهاتها منذ بداية تسعينيات القرن العشرين وانتهاء الحرب البادرة لغير صالح العرب والأفارقة، وهو ما أفاد يقيناً "إسرائيل" التي بدأت تعيد ترتيب أولويات سياساتها الخارجية بما يحقق هيمنتها الإقليمية ويخدم أحلامها التوارتية في بناء "إسرائيل" الكبرى[٢].

وفي ضوء ذلك، يأتي هذا البحث ليدرس "إسرائيل" نحو قارة إفريقية وتحول هذه السياسية من التغلغل في إفريقية إلى محاولة الهيمنة عليها، وذلك من خلال محاولة هذا البحث الإجابة عن التساؤلات الرئيسية التالية:

- ما أهداف السياسة الإسرائيلية ومحدداتها في القارة الإفريقية؟ وبالتالي ما هي حقيقة الوجود الإسرائيلي في إفريقية؟
- ما مراحل تطور العلاقات الإسرائيلية- الإفريقية؟ وما أبرز التغيرات والتحولات التي لحقت بهذه العلاقات على مستوى الأهداف والسياسات؟
- ما أبرز قضايا العلاقات الإسرائيلية – الإفريقية؟ وهل تتسم هذه القضايا بالثبات أم أنه يغلب عليها طابع التغير والاستمرارية؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، اعتمد الباحث، بصفة أساسية، على المنهجين التاليين:

أ) **المنهج التاريخي**: لجأ الباحث إلى المنهج التاريخي لدراسة سياسية "إسرائيل" تجاه إفريقية، وذلك ليتسنى له التعرف على جذور العلاقات الإسرائيلية – الإفريقية ومراحل تطورها تاريخياً.

ب) **المنهج المقارن**: اعتمد الباحث المنهج المقارن لتوظيفه في هذه الدراسة على أكثر من مستوى: مستوى يتعلق بالمقارنة على أساس زمني بين تطورات السياسة الإسرائيلية بصدد التغلغل في إفريقية للتعرف على أوجه التغير والاستمرارية فيها، ومستوى آخر يتعلق بالمقارنة بين موقف "إسرائيل" من جانب ومواقف الدول الإفريقية من جانب آخر تجاه فتور أو متانة هذه العلاقات البينية.

وعليه، فإن الباحث سوف يدرس السياسة الإفريقية لإسرائيل من خلال ثلاثة محاور، يتناول **أولها** أهداف السياسة الإسرائيلية ومحدداتها تجاه القارة الإفريقية، وذلك لبيان حقيقة وجود "إسرائيل" في إفريقية. أما **ثانيها** فقد أفرده للحديث عن مراحل تطور العلاقات الإسرائيلية- الإفريقية منذ بداية التغلغل في العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين، ومروراً بالقطيعة الإفريقية لإسرائيل في سبعينيات القرن الماضي، وانتهاء بالعودة الثانية لإسرائيل في إفريقية وما ترافق بها من تطورات على صعيدي

الأهداف والسياسات. هذا في حين أن المحور **الثالث** خصصه الباحث لدراسية مدى التغير والاستمرارية في قضايا العلاقات الإسرائيلية -الإفريقية، ثم ينتهي الباحث بخاتمة يتناول فيها بيان الرؤيا المستقبلية لعلاقات "إسرائيل" مع الدول الإفريقية.

أولاً- أهداف سياسة "إسرائيل" في إفريقية ومحدداتها:

إن "إسرائيل" دولة مصطنعة تم زرعها في قلب الوطن العرب، لذلك فإنه من الطبيعي أن تسعى نحو تحقيق جملة من الأهداف في بناء علاقاتها الإفريقية[٣]. ولذلك، من الطبيعي أيضاً أن تتسم هذه الأهداف بقدر من الثبات والتغير، وبالتالي فإن ترتيبها في سلم أولويات صانع القرار الإسرائيلي قد يتغير من مرحلة إلى أخرى كما سيتضح لاحقاً.

أ_ أهداف السياسة الإسرائيلية في إفريقية:

يمكن القول عامةً إنه في ضوء إدراك "إسرائيل" للحقائق الجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية المميزة للقارة الإفريقية يمكن تحديد خمسة أهداف رئيسية للوجود الإسرائيلي في إفريقية وهي[٤]:

١- **خروج إسرائيل من عزلتها.** شعرت "إسرائيل" منذ وجودها المصطنع بالعزلة الدولية التي فرضتها عليها الدول العربية، ولذلك سعت إلى كسر حدة هذه العزلة الدولية، وحاولت كسب قواعد للتأييد والمساندة وإضفاء نوع من الشرعية السياسية عليها في الساحة الدولية. وعليه، فقد كان الإدراك الإسرائيلي السائد منذ البداية -أي خلال مرحلة الحرب الباردة- يتمثل في أن أي كسب دبلوماسي لإسرائيلي في إفريقية يعني في المقابل القضاء على أي مصدر محتمل لتأييد الدول العربية أو تحييده على الأقل. وهذا يعني أن "إسرائيل" كانت تنظر إلى إفريقية باعتبارها ساحة للصراع بينها وبين العرب وفقاً لقواعد النظرية الصفرية Zero-SUM Game [٥].

٢- **كسب الرأي العام الإفريقي** والحصول على تأييد أكبر عدد ممكن من الدول الإفريقية مقدرة في ذلك ثقل اصوت الإفريقي في المؤتمرات والمحافل الدولية وتأييد الدول الإفريقية من أجل تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، حيث نظرت "إسرائيل" للدول الإفريقية باعتبارها بعيدة عن أية انحيازات مسبقة لصالح أي من الطرفين وهو ما يجعلها وسيطاً مقبولاً يدفع نحو إيجاد حل سلمي للصراع.

٣- **العمل على تحقيق متطلبات الأمن الإسرائيلي**، من حيث تأمين كيان الدولة الإسرائيلية وضمان هجرة اليهود الأفارقة إلى "إسرائيل" وفقاً لقانون العودة، والحيلولة دون أن يصبح البحر الأحمر بحيرة عربية، بالإضافة إلى التوسع على حساب متطلبات الأمن القومي العربي في المنطقة.

٤- **السعي لتحقيق أهداف إيديولوجية توارتية** خاصة بتقديم "إسرائيل" على أنها دولة "نموذج" لشعب الله المختار، ولتأكيد ذلك، حرصت "إسرائيل" دائماً على تقديم المساعدات التقنية والتنموية للدول الإفريقية حتى في حال وجود تمثيل أو علاقات دبلوماسية رسمية معها(٦). وفي هذا السياق، يقول زعماء "إسرائيل": "إن عمل إسرائيل في إفريقية ليس مساعدة، ولكنه تعاون: فإسرائيل تُعلِّم ولكنها تتعلم في الوقت نفسه لكي تكسب مقابل ذلك مكاناً في ملحمة الحرية الإفريقية"(٧).

٥- **بناء قاعدة استراتيجية لتحقيق الهيمنة الإقليمية Regional Hegemeny** لإسرائيل، وذلك من خلال ما يمكن تسميته مبدأ شد الأطراف. حيث تعتمد "إسرائيل" على النيل من أطراف نظام الأمن العربي باعتباره المستهدف في الاستراتيجية الإسرائيلية. ويتضح ذلك من خلال تركيز "إسرائيل" على دول إفريقية معينة مثل أثيوبية والسنغال والكونغو الديمقراطية. كما أنها حاولت جاهدة مقاومة النفوذ العربي الراديكالي في القارة الإفريقية منذ أيام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وعوضاً عن ذلك فهي تشجع إقامة محافظة وموالية لها(٨).

وإذا كانت السياسة الخارجية لأية دولة هي نتاج نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السائد بالإضافة إلى مخزونها الثقافي والحضاري بما ينطوي عليه من قيم ومعتقدات، فإن المصلحة القومية للدولة -كما تحددها نخبتها الحاكمة- هي نتاج عوامل واقعية مثل الاعتبارات الأمنية، وحقائق الأوضاع الجغرافية والاقتصادية، وتوازنات القوى الدولية... الخ. ويعني ذلك أن ترتيب الأهداف السابقة في سلم أولويات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقية هي عملية متغيرة من مرحلة إلى أخرى، وتعتمد على مدركات صانع القرار الإسرائيلي لطبيعة العوامل الداخلية والإقليمية والدولية(٩).

وفي هذا السياق، يشير أستاذنا الدكتور حمدي عبد الرحمن حسن إلى أن اطلاق عملية التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي في مدريد عام ١٩٩١، قد أدى إلى تأمين الكيان الإسرائيلي بالمعنى العضوي والسياسي، وذلك بعد دخول الأطراف الأساسية للصراع (مصر، الأردن، السلطنة الفلسطينية) في هذه العملية. ومن ثم فإن الأهداف الإسرائيلية في إفريقية لا بد أن يصيبها التبدل والتغير بحيث تعطى أولوية للاعتبارات الاستراتيجية الخاصة بالهيمنة وفتح أسواق جديدة للاستثمار(١٠).

ولذلك، فإنه ليس من المستغرب قيام "إسرائيل" في عام ١٩٩٤، بإنشاء غرفة التجارة اسرائيلية -الإفريقية لتشجيع رجال الأعمال الإسرائيليين على السفر إلى إفريقية واستثمار فيها. ومن جهة أخرى، فإن دخول "إسرائيل" في معاهدة "سلام" مع مصر وتبادل السفراء بينهما لا يعني قطعاً انتفاء حالة الصراع القديم مع مصر في إفريقية. وتحاول "إسرائيل" الآن الاستفادة من النظام العالمي الجديد بعد هيمنة حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية عليه. فقد قامت الإدارة الأمريكية بإعادة ترتيب أولوياتها في إفريقية لاسيما في ظل ما أطلق عليه الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلنتون": الشراكة بدلاً من المساعدات، إذ عادة ما يقترن الوجود الأمريكي بالوجود الإسرائيلي في إفريقية.

ويمكننا، استناداً إلى ما سبق، أن نشير إلى محددات السياسة الإسرائيلية تجاه إفريقية على النحو التالي:

ب- محددات السياسة الإسرائيلية نحو إفريقية

١- الصراع العربي - الإسرائيلي[١١]:

تجدر الإشارة بداية إلى أن على أي دارس أو مهتم بتطور العلاقات الإسرائيلية - الإفريقية أن يعترف بأهمية الصراع العربي-الإسرائيلي في تحديد مسار هذه العلاقات، وذلك في أكثر من ناحية:

أ) **لا يمكن إغفال انعكاسات الحرب الباردة على كلا النظامين الإقليميين العربي والإفريقي**، فضلاً عن كون "إسرائيل" هي أكثر الأطراف الإقليمية استفادةً من تلك المنعكسات.

ب) **ازدياد إدراك "إسرائيل" لأهمية إفريقية** باعتبارها إحدى ساحات إدارة الصراع العربي- الإسرائيلي، حيث اعترفت منذ البداية بثقل الصوت الإفريقي في الأمم المتحدة. حيث تشكل المجموعة الإفريقية في الأمم المتحدة ما يزيد على ٣١% من مجموع الأصوات في الجمعية العامة، وهذا أكبر تمثيل قاري في الأمم المتحدة، أي أن "إسرائيل" تهدف إلى الاستفادة من ازدياد الوزن المعنوي للمجموعة الإفريقية على الصعيد الدولي وازدياد وزنها في الأمم المتحدة، حيث إن "إسرائيل" في حاجة ماسة لأصوات دول هذه المجموعة؛ والذي برز بوضوح في مناسبتين:

الأولى لدى صدور قرار الأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩، الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية عام ١٩٧٥، **والثانية** بإلغاء القرار نفسه عام ١٩٩١، وذلك في سابقة منقطعة النظير في تاريخ المنظمة الدولية[١٢].

ج- **الطبيعة "البندولية" للعلاقات الإسرائيلية-الإفريقية**. أي تعرُض هذه العلاقات إلى حركة المدّ والجزر، وارتباط ذلك بتطورات الصراع العربي – الإسرائيلي. فالمقاطعة الدبلوماسية الإفريقية لإسرائيل في سبعينيات ومعظم ثمانينيات القرن العشرين ثم العودة الكاسحة لهذه العلاقات منذ بداية العقد الأخير ارتبطت بحدثين مهمين في تاريخ الصراع العربي- الإسرائيلي: **أولهما** هو حرب تشرين عام ١٩٧٣، **وثانيهما** هو انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، الذي شهد انطلاق مسيرة التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي.

د- **كون القارة الإفريقية تتميز بالضعف الاستراتيجي**، من حيث عدم وجود نظام قوي للأمن، وهو ما جعل كلا طرفي الصراع العربي -الإسرائيلي ينظر إلى إفريقية على أنها ساحة الاستقطاب وتحقيق مكاسب على حساب الطرف الآخر.

وفي الواقع وبغض النظر عن أهدافها ومراميها الإيديولوجية والتوارانية والبراغماتية، فقد نظرت "إسرائيل"، منذ قيامها، إلى إفريقية باعتبارها قادرة على القيام بدور محوري في تسوية محتملة للصراع العربي – الإسرائيلي، وذلك استناداً إلى عدد من الحقائق- وفقاً للرؤية الإسرائيلية- لعل من أبرزها ما يلي:

- الصداقة المتبادلة بين إفريقية وكل من "إسرائيل" والعرب.
- تحرر إفريقية من الأبعاد النفسية والأخلاقية الخاصة لطبيعة الصراع العربي- الإسرائيلي.

وبالفعل تم طرح العديد من الاقتراحات الإفريقية للوساطة بين العرب و"إسرائيل"، وكان من بينها مبادرة الرئيس "كوامي نكروما"، ولو أنها باءت جميعها بالفشل[١٣].

على أن حرب ١٩٦٧، قد مثّلت تطوراً مهماً في تاريخ التنافس الإسرائيلي- العربي في إفريقية، لأن عدوان "إسرائيل" ضد البلدان العربية كان السبب الأول في إضعاف نفوذ "تل أبيب" في القارة الإفريقية. ففي أعقاب تلك الحرب كان رئيس السنغال

"ليوبولد سنغور" قد قال: "لو لم تقع حرب الأيام الستة، لاستمر الإسرائيليون في مضاعفة نفوذهم في إفريقية". ولكن حرب حزيران قد أوقفت مدّ التوسع الإسرائيلي في إفريقية، واتسمت تلك المرحلة بأنها مرحلة تقلص العلاقات الأفرو-إسرائيلية(١٤). وعموماً، نظر الأفارقة إلى "إسرائيل" باعتبارها قوة احتلال تحتل أراضي دولة إفريقية. صحيح أن موقف منظمة الوحدة الإفريقية لم يكن حاسماً بدرجة كافية. ولكنه أكد على تأييد قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، الذي يقضي بعدم شرعية احتلال "إسرائيل" للأراضي العربية. وكانت غينية بقيادة الرئيس أحمد سيكوتوري هي الدولة الإفريقية الوحيدة التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع "إسرائيل" بعد عدوان ١٩٦٧ مباشرة. بيد أن مع تصاعد الدعم العربي لحركات التحرر الوطني في الجنوب الإفريقي، ومع خيبة أمل القادة الأفارقة من الدول الغربية لعدم مساعدتها في تنفيذ الخطة الإفريقية الرامية إلى عزل دول جنوب إفريقية والبرتغال وروديسيا، فإن الانتقاد الإفريقي للعدوان الإسرائيلي قد ازدادت حدته حتى وصل الأمر، قبل نشوب حرب تشرين عام ١٩٧٣، حد قطع بعض الدول الإفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع "إسرائيل". ففي عام ١٩٧٢، قامت أوغندة بقطع علاقاتها مع "إسرائيل"(١٥)، ثم تبعتها سبع دول أخرى هي: تشاد ومالي والنيجر والكونغو برازافيل وبوروندي وزائير وتوغو(١٦).

يمكننا القول إن الحروب العربية – الإسرائيلية قد أحدثت مزيداً من التعقيدات في مركب العلاقات الأفرو-إسرائيلية، وكان لمبادرات التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي دورها أيضاً في تعقيد العلاقات بين "تل أبيب" والدول الإفريقية. ففي أعقاب قيام الرئيس المصري الراحل أنور السادات بزيارة القدس عام ١٩٧٧، وتوقيعه اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٩ كانت هناك محاولات عربية دؤوبة لعزل مصر في القارة الإفريقية، بيد أنها لم تنجح طويلاً(١٧). ففي القمة الإفريقية التي عقدت في ليبيرية عام ١٩٧٩، قامت ست دول عربية أعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية

بمقاطعة القمة احتجاجاً على وجود الرئيس "السادات". وقد كانت هذه البيئة مناسبة لإسرائيل لتعمل حثيثاً على إعادة روابطها الإفريقية إلى سابق عهدها وهو ما اتضح جلياً في عودة علاقاتها مع زائير (الكونغو الديمقراطية" في ١٤ أيار ١٩٨٢.

وفي الواقع، إن تحليل الموقف الإفريقي بعد "كامب ديفيد" يفصح بأن الأساس الذي اتخذت على أساسه الدول الإفريقية قرار مقاطعتها لإسرائيل قد انهار بعد تبادل السفراء بين كل من القاهرة و"تل أبيب". وبهذا الصدد، يشير أحد الكتاب الأفارقة إلى أن "مصر وهي عضو في منظمة الوحدة الإفريقية، هي التي قادت إفريقية لمقاطعة إسرائيل. أما الآن، فقد تبادلت كل من مصر وإسرائيل السفراء وما زلنا نحن الذين ذهبنا لمواساة مصر على فقدانها سيناء غير قادرين على العودة من هذه الجنازة إلى بيوتنا"(١٨).

وبصفة عامة، يمكن القول إن الإدراك الإفريقي لإسرائيل باعتبارها دولة صغيرة محدودة الموارد ومحاطة بأعداء من كل جانب ، ومع ذلك استطاعت بناء نموذج تنموي يمكن أن يُحتذى به قد تغير بعد احتلالها الأراضي العربية أثناء عدوانها في حزيران ١٩٦٧، بيد أن هذا الإدراك قد تغير مرة أخرى مع بدء مسيرة التسوية السلمية للصراع العربي -الإسرائيلي وكان ذلك لمصالح إسرائيل أيضاً(١٩).

٢- المكانة الإفريقية في النظام الدولي:

رغم أن إفريقية كانت مجهولة بالنسبة للعاملين في وزارة الخارجية الإسرائيلية في خمسينيات القرن الماضي، إلا أنها قد حظيت بموقع مهم في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي مقارنة بقارات العالم الأخرى. وذلك انطلاقاً من اطمئنان إسرائيل لدعم ومساندة القوى الغربية الرئيسية في أوروبة، وكانت أمريكة اللاتينية دائرة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية خليفة "إسرائيل". ومن هنا، كان عليها في سعيها للبحث

عن الشرعية الدولية أن توجّه أنظارها إلى آسية وإفريقية. أما بالنسبة لآسية فقد كانت أشبه بالقارة "المغلقة" أمامها، وذلك لعدة أسباب، من بينها[٢٠]:

- وجود دول كبرى قطعت شوطاً كبيراً في ميدان التنمية الاقتصادية.
- وجود دول وجاليات إسلامية كبيرة وهو ما يجعلها أقرب لتأييد الموقف العربي.
- تضاؤل فرص تسويق النموذج الإسرائيلي في التنمية في ظل وجود دول مثل الصين واليابان والهند.

كما أن إسرائيل تعي جيداً المكانة الجيوستراتيجية لإفريقية، وتدرك مدى حاجة عدد كبير من الدول الإفريقية للحصول على مساعدات تنموية وتقنية من الخارج وهذا ما يشكل خياراً مناسباً أمام صانع القرار الإسرائيلي. كما أن الأهمية الإفريقية في الأمم المتحدة من حيث حجم أصواتها لم تكن خافية عن "إسرائيل" منذ البداية. ولعل هذا ما جعل رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "ديفيد بن غوريون" يؤكد على أن: "...الدول الإفريقية ليست غنية، ولكن أصواتها في المحافل والمؤسسات الدولية تعادل في القيمة تلك الخاصة بأمم أكثر قوة..."[٢١].

ويأتي هذا الإدراك الإسرائيلي على الدوام في سياق الوعي بحقيقة الصراع العربي-الإسرائيلي وإمكانية الاستفادة من الدول الإفريقية في هذا المجال. ومن الأمثلة البارزة على هذه الأهمية أنه لدى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في منتصف حزيران ١٩٦٧ في جلسة خاصة حول الموقف من العدوان الإسرائيلي بناء على طلب الاتحاد السوفييتي قد تأثر الموقف الإفريقي بدور الأطراف الخارجية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، حيث حاول كل منهما ممارسة الضغوط لصالح القرار الذي يتبناه. فقد طرح مشروع قرار باسم مجموعة عدم الانحياز قدمته يوغسلافية ونظر إليه على أنه موالٍ للعرب، كما طرح مشروع قرار آخر باسم مجموعة دول أمريكية اللاتينية ونظر إليه باعتباره موالياً لإسرائيل.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الدول التي ساندت الموقف الإسرائيلي سواء بشكل حاسم[٢٢]، أو بشكل غير حاسم[٢٣]، لوجدنا أنها تصل إلى عشرين دولة. غير أن هذا التوجه قد تغير تماماً لدى مناقشة قرار الأمم المتحدة الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، حيث صوَّت لصالح القرار عشرون دولة إفريقية من غير الأعضاء في جامعة الدول العربية (باستثناء الصومال وموريتانية)، كما عارض القرار خمس دول فقط، بينما امتنع عن التصويت اثنتا عشرة دولة. ولا يخفى أن هذين المثالين يعكسان بحق الدور الإفريقي في الأمم المتحدة، وهو ما ظهر أيضاً عام ١٩٩١، عند إلغاء هذا القرار.

٣- الجاليات اليهودية في إفريقية:

توجد في إفريقية جاليات يهودية تتفاوت في أحجامها وتتباين في قوتها وتأثيرها. حيث نجد في شمالي القارة الإفريقية جماعات يهودية من "السفرديم" الذين هاجروا إليها أساساً من إسبانية والبرتغال خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر. كما أن إفريقية تحتضن بين ظهرانيها جاليات يهودية من "الاشكيناز" هاجرت إليها من شمالي أوروبة وشرقها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

ويلاحظ، أن حجم هذه الجاليات -خارج دولة جنوب إفريقية- هو جد متواضع إلا في وضعها الاقتصادي في بعض دول إفريقية جنوب الصحراء مثل كينية، فهو يتسم بالقوة والتأثير[٢٤]. أما أفقر الجاليات اليهودية في العالم فهو يهود "الفلاشا" في إثيوبية، ولدى هؤلاء اعتقاد راسخ بأنهم يمثلون القبيلة المفقودة في التاريخ اليهودي. وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن معظم "الفلاشا" قد تم نقلهم إلى "إسرائيل" جواً عبر السودان من خلال عملة أطلق عليها "عملية موسى"؛ التي بدأت في عام ١٩٨٣، وبلغت ذروتها خلال الفترة من تشرين الثاني ١٩٨٤- آذار ١٩٨٥. ويقدر إجمالي يهود "الفلاشا" الذي نقلوا إلى "إسرائيل" بموجب هذه العملية وبمقتضى قانون العودة نحو ٤٠ ألفاً[٢٥].

وبالمقابل، تعد الجالية اليهودية في جنوب إفريقية من أغنى الجاليات اليهودية في العالم، وطبقاً لتقدير أستاذنا الدكتور حمدي عبد الرحمن حسن، فإن مساهمة يهود جنوب أفريقية في الخزانة الإسرائيلية تأتي من المرتبة الثانية بعد مساهمة يهود الولايات المتحدة الأمريكية. بيد أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم كلا الجاليتين، نلاحظ أن تبرعات يهود جنوب إفريقية نسبة إلى كل شخص تفوق في بعض السنوات تبرعات اليهود الأمريكيين(٢٦).

وفي الواقع، يمكن القول: إنه لدى دراسة أوضاع الجالية السوداء في "إسرائيل" تواجهنا قضية مثيرة للاهتمام وهي تتصل بمفهوم الهوية اليهودية السوداء، ونظر هذه الجالية لإسرائيل باعتبارها جزءاً من التراب الأفريقي إذ كان يقطنها في الأصل شعوب إفريقية داكنة البشرة(٢٧).

غير أنه عامة، لا يمكن التقليل من أهمية متغير الجاليات اليهودية في تخطيط العلاقات الإسرائيلية-الإفريقية وموجهيها، إذ لا يخفى أن نحو ٢٠% من إجمالي اليهود المهاجرين إلى "إسرائيل" خلال الفترة من عام ١٩٨٤ حتى عام ٢٠٠٥ هم من إفريقية(٢٨).

ثانياً- مراحل تطور العلاقات الأفرو-إسرائيلية:

اتخذت إسرائيل في تطور علاقاتها مع دول القارة الإفريقية مسلكاً ذا طابع خاص، إذ بدأت بدراسة ظروف القارة واستطلاع أفضل المنافذ للتسلل إلى داخلها لتهيئة المناخ المناسب للوجود الإسرائيلي، وقد تحقق لها بالفعل الكثير مما تصبو إليه(٢٩). حيث شهدت سياسات التغلغل الإسرائيلي في إفريقية(٣٠) مردودات متباينة، بحيث يمكن لنا أن نميز خمس مراحل أساسية في تطور مسيرة العلاقات بين "إسرائيل" وإفريقية وهي(٣١).

المرحلة الأولى: البحث عن المشروعة وتأمين الكيان (١٩٤٨-١٩٥٧):

يلاحظ أن صانع القرار الإسرائيلي، ومنذ إعلان دولة "إسرائيل"، قد أولى بالغ الاهتمام لتأسيس علاقة قوية وراسخة مع القوى الأساسية في النظام الدولي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسة وبريطانية والاتحاد السوفييتي. ويعني ذلك أن "إسرائيل" في بحثها عن شرعية الوجود على الساحة الدولية وتأمين وجودها العضوي لم تنظر إلى المستعمرات الإفريقية، بل انصب جلّ اهتمامها على القوى الاستعمارية الأوروبية. حيث إن "إسرائيل" لم تركز على إفريقية في عام ١٩٤٨، لانعدام ثقلها السياسية في ذلك الوقت، بل كان الأكثر أهمية بالنسبة إسرائيل أن تركز بداية على القوى الاستعمارية الأوربية في إفريقية، لقناعتها بأن هذه القوى ستفتح المجال واسعاً أمام التغلغل الإسرائيلي اللاحق في المستعمرات الإفريقية[٣٢]. ومن أبرز المؤشرات التي تؤكد هذا المنحى الإسرائيلي أن "إسرائيل" لم يكن لديها بنهاية عام ١٩٥٧، سوى سبع سفارات فقط في العالم بأسره، ست منها في القارة الأوروبية وأمريكية اللاتينية[٣٣].

ولذلك، يمكن وصف هذه المرحلة الأولى للتوسع الإسرائيلي بأنها مرحلة تحضيرية عبر المحاولات التي جرت للبحث عن موطئ قدم يمهد للتغلغل اللاحق في إفريقية. وقد تميزت هذه المرحلة بفتح مختلف أقنية الاتصال مع الدول الإفريقية بإقامة العلاقات الدبلوماسية والتجارية والاقتصادية والعلمية. بل إن "إسرائيل" تمكنت من مدّ جسور مع الدول الإفريقية الواقعة تحت نير الاستعمار[٣٤].

وفي الواقع، لم تتجه "إسرائيل" نحو إفريقية فعلياً إلا بعد مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، الذي اعتبرته ضربة سياسية وجهها العرب لعزلها تماماً عن الدول الأفرو آسيوية، حيث لم توجه الدعوة "إسرائيل" لحضور ذلك المؤتمر، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أدان المؤتمر في بيانه الختامي احتلال "إسرائيل" للأراضي العربية. ويوضح أحد الدبلوماسيين الإسرائيليين ما أسماه "صدمة" باندونغ على إسرائيل بقوله: "لقد مثّل باندونغ أكبر انتكاسة دبلوماسية لنا، إنه أقسى مأساة عانيناها حيث تجمع أكثر من

مليار ونصف شخص في مواجهة نحو ١,٨ مليون في إسرائيل، وهذا في حد ذاته تحطيم معنوي لنا في وزارة الخارجية"[٣٥]. ولذلك شرعت "إسرائيل" في إيجاد مرتكزات لها في قارة إفريقية لكسر الحصار العربي حولها ومواجهته، بحث تتجاوز الاتصالات الإسرائيلية السابقة المتفرقة مع دول القارة؛ والتي كانت محدودة وتقتصر على دولتين إفريقيتين هما ليبيرية وإثيوبية. فقد حصلت "إسرائيل" على أول تأييد إفريقي من ليبيرية عام ١٩٤٧، التي تعد ثالث دولة في العالم تعترف بدولة "إسرائيل" عند قيامها عام ١٩٤٨، وفتحت لها قنصلية فخرية في منروفيا عام ١٩٤٥. أما إثيوبية فلم تكن تريد تعقيد علاقاتها التجارية مع جاراتها من الدول العربية على نهر النيل، وكانت تأمل الحصول على تأييدها في مسألة أريتيرية، لذلك امتنعت عن التصويت على قرار التقسيم عام ١٩٤٧، كما أن اعترافها بإسرائيل لم يتمّ إلا في تشرين الأول عام ١٩٦١[٣٦]. غير أن ثمة متغيرات أخرى دفعت "إسرائيل" إلى توجيه أنظارها إلى إفريقية وليس إلى آسية كما ذكرنا آنفاً. وهو ما أدى إلى دخول العلاقات الإسرائيلية-الإفريقية في ستينيات القرن الماضي مرحلة جديدة.

المرحلة الثانية: سياسات التغلغل (١٩٥٧-١٩٧٣):

وضعت سياسة إسرائيل في هذه المرحلة موضع الاختبار، وطرأت تعديلات كثيرة على أهدافها ومواقفها تجاه القارة الإفريقية، وتتميز هذه المرحلة كذلك بالبعثات التبشيرية والزيارات التي كانت ترسلها "إسرائيل" إلى إفريقية على مستوى عالٍ[٣٧]. وقد ساعدت موجة الاستقلال التي اجتاحت الدول الإفريقية عام ١٩٦٠، على ازدهار الدبلوماسية الإسرائيلية في القارة؛ إذ حرصت "تل أبيب" على تدعيم علاقاتها التي كانت قد بدأتها مع بعض الدول الإفريقية قبل الاستقلال والاعتراف بها رسمياً عن طريق البعثات الدبلوماسية، كما حرصت على إنشاء علاقات جديدة مع الدول التي لم يكن لها علاقات بها من قبل[٣٨].

ويشير البعض إلى أنه يمكن التأريخ لبداية الانطلاقة الإسرائيلية في إفريقية بعام ١٩٥٧، حيث كانت "إسرائيل" أول دولة أجنبيى تفتح سفارة لها في "اكرا" بعد أقل من شهر واحد من حصول غانا على استقلالها(٣٩). ومن المعلوم أن علاقات إسرائيل مع غانا كانت قد أدت إلى افتتاح القنصلية العامة لإسرائيل في "أكرا" في ١٥ كانون الثاني عام ١٩٥٦، وذلك على خلفية الاتصالات الإسرائيلية الغانية من خلال الاتحادات العمالية في البلدين، كما جرت لقاءات "تيكروما" و"بن غوريون" وكذلك بين الشخصيات النقابية للجانبين. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن إسرائيل كانت تقدم نفسها باعتبارها دولة صغيرة الحجم وتحيطها مشكلات وتحديات جمة ومع ذلك تطرح نموذجاً تنموياً يحتذى به من قبل الدول النامية الأخرى، لأمكننا تفهم طبيعة علاقاتها المبكرة بالدول الإفريقية(٤٠) وقد عبر عن هذه المعاني والدلالات "جون تيتيغا" السكرتير العام لرابطة اتحاد عمال "غانا" بعد زيارته "إسرائيل" عام ١٩٥٧ بقوله: "لقد حصلت من إسرائيل خلال ثمانية أيام ما لا استطيع أن أحصل عليه خلال سنتين في جامعة بريطانية"(٤١).

وفي الواقع، أدّت سفارة "إسرائيل" في "أكرا" دوراً بارزاً في تدعيم العلاقات بين البلدين وهو ما دفع إلى افتتاح سفارتين أخريين في كل من منروفيا وكوناكري، وذلك تحت تأثير إمكانية الحصول على مساعدات تنموية من "إسرائيل". ومن جانب آخر، فقد تجسدت الرغبة الإسرائيلية في تأسيس علاقات قوية مع إفريقية في قيام غولدامائير وزيرة الخارجية الإسرائيلية آنذاك عام ١٩٥٨، حيث زارت إفريقية للمرة الأولى، واجتمعت مع قادة ليبرية وغانا والسنغال ونيجيرية وساحل العاج، وأظهرت لهؤلاء القادة عزم "إسرائيل" على تقديم مساعدات تنموية وتقنية فضلاً عن عنايتها الخاصة بمسألة الإعداد الإيدلوجي للأفارقة واستقبال الطلاب والمتدربين من إفريقية الاستوائية(٤٢).

وهكذا نرى أن البرنامج الإسرائيلي للتدريب و"المساعدات" التقنية والاقتصادية للدول الإفريقية كان أحد الأسلحة الأساسية للتوسع الإسرائيلي في غانا وغيرها من الدول الإفريقية، وقد أصبحت هذه المساعدات بمثابة ذريعة تتيح لإسرائيل، من خلال التظاهر بالنوايا الطيبة للمساعدة في التنمية الاقتصادية، أن تمارس ضغطاً واضحاً على سياسة الدول الإفريقية المتحررة. ويلاحظ أنه في العامين ١٩٥٨ و ١٩٥٩، قد ازداد حجم التغلغل الإسرائيلي في الدول الإفريقية. ففي ٩ نيسان ١٩٥٩، شهدت منروفيا توقيع أول معاهدة "صداقة"(٤٣)، في تاريخ العلاقات الأفرو-إسرائيلية بين "إسرائيل" وليبيرية، كما بادرت الحكومة الإسرائيلية عشية استقلال نيجيرية إلى تقديم قروض للأخيرة. ثم امتدت المساعدة والقروض لدول إفريقية أخرى، بحيث يمكن القول إن نجاح التغلغل الإسرائيلي في إفريقية الاستوائية قد أدى إلى استقدام أعداداً كبيرة من الخبراء الإسرائيليين إلى القارة، فحتى عم ١٩٦٠ مثلاً بلغ عددهم في إثيوبية وحدها ١٥٠ خبيراً وفي غانا ونيجرية مئة خبير في كل منهما وفي ليبيرية ٥٠ خبيراً وفي سيراليون ٢٠ خبيراً، وكان يعمل هؤلاء في التعاونيات الزراعية والخدمة البيطرية والمساحة التطبيقية والعمران والملاحة وغيرها، وقد توافد هؤلاء الخبراء عن طريق الحكومة الإسرائيلية أو عن طريق الأمم المتحدة أو عن طريق القطاع الخاص(٤٤).

وعلى هذا النحو، أعرب ساسة "إسرائيل" عن رغبتهم العارمة في تطويق العالم العربي بشكل أو بآخر، بالدول الإفريقية الصديقة لإسرائيل. ولنجاح الدعاية الخارجية، التزم العمل السياسي الإسرائيلي باعتبارات معينة؛ كالاعتراف السريع بالدول الإفريقية المستقلة حديثاً، وتقديم الهبات السخية، وإقامة الاستقبالات الفاخرة واللقاءات الحافلة في إسرائيل على شرف مختلف الشخصيات الإفريقية، والتلبية السريعة قدر المستطاع لجميع طلبات المساعدة وغيرها، فقد أراد ساسة "تل أبيب " بمثل هذه التدابير أن يخلقوا انطباعاً عن إسرائيل كصديق "حقيقي" لدول أفريقية الاستوائية(٤٥).

وبصفة عامة، ثمة متغيرات دولية وإقليمية أسهمت في تكثيف الهجمة الإسرائيلية على إفريقية ومنها ما يلي(٤٦):

١- إن حصول عدد من الدول الإفريقية على استقلالها في ستينيات القرن الماضي قد أدّى إلى زيادة القدرة التفاوضية لإفريقية في الأمم المتحدة، حيث كان الصراع العربي -الإسرائيلي من أبرز القضايا التي تطرح للتصويت.

٢- إن إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣، قد وضع حداً أمام "إسرائيل" حيث إنها لا تتمتع بعضوية هذا التجمع الأفروعربي.

٣- إن عضوية مصر المزدوجة في كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية قد أعطاها فرصة إقامة تحالفات مع بعض القادة الأفارقة الراديكاليين من امثال نيكروما وسيكوتوري.

وعلى الرغم من وجود تمثيل دبلوماسي لإسرائيل في جميع الدول الأفريقية جنوب الصحراء (ما عدا الصومال وموريتانية) بحلول عام ١٩٦٦(٤٧)، بقيت الدول الإفريقية ساحة للتنافس العربي -الإسرائيلي. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، سياسة غانا في ظل نيكروما (١٩٥٧-١٩٦٦). إذ رغم دفاعه عن الحقوق العربية المشروعة إلا أن نيكروما لم يقطع علاقاته بإسرائيل. كما أنه في القمة الإفريقية الأولى بالقاهرة عام ١٩٦٤، عبّر نيكروما عن قناعته بأن مصر وحدها لا تستطيع حل الصراع العربي-الإسرائيلي وإنما الولايات المتحدة الأمريكية بمقدورها ذلك. ومن ناحية أخرى لم يظهر نيكروما أي موقف عدائي للصهيونية سواء في خطبه وكلماته السياسية أو في كتاباته، هذا على الرغم من ترحيب "إسرائيل" بالانقلاب العسكرية الذي أطاح بحكمه في شباط ١٩٦٦(٤٨).

المرحلة الثالثة: سنوات المقاطعة (١٩٧٣-١٩٨٣):

قبل الحديث عن أسباب المقاطعة الإفريقية لإسرائيل، لا بد من الإشارة إلى أنه قبيل حرب تشرين عام ١٩٧٣، كانت "إسرائيل" تقيم علاقات دبلوماسية مع اثنتين وثلاثين دولة إفريقية. إلا أنه في مطلع عام ١٩٧٤، تقلص هذا العدد إلى ست دول فقط، هي: جنوب إفريقية، وروديسية، وملاوي، وليسوتو، وسوازيلاند، وموريشيوس، وهذه الأخيرة قطعت علاقاتها مع إسرائيل في تموز ١٩٦٧.

ولعله من الواضح أن الدول الإفريقية قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع "إسرائيل" تأييداً للموقف العربي ولاسيّما والموقف المصري، بحيث أن مصر دولة إفريقية تسعى إلى استعادة سيناء من "إسرائيل". وفي الحقيقة، هناك عوامل أخرى دفعت الدول الإفريقية لاتخاذ مثل هذا الموقف، وأسهمت في دعم الموقف العربي في مواجهة الكيان الإسرائيلي في سبعينيات القرن العشرين. فقد شهدت تلك الفترة ظهور تجمعات لدول العالم الثالث تعبر عن مستوى آخر من التضامن مثل منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" ومجموعة الـ ٧٧. كما جابه العرب إسرائيل بسلاح البترول وحظي الموقف العربي بدعم كثير من دول العالم الثالث. ففي عام ١٩٧٣ـ أصبح الرئيس الجزائري هواري بومدين رئيساً لحركة عدم الانحياز، وأثناء مؤتمر الحركة الأول في الجزائر في العام المذكور، اتخذ المؤتمر قرارات تؤيد حق مصر وسورية والأردن في استعادة أراضيها المحتلة، كما تدعو إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع "إسرائيل". وكانت أوائل الدول التي استجابت لدعوة المقاطعة تلك، كل من كوبا وزائير وتوغو. كما أنه في العام ١٩٧٤، رشح عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر آنذاك رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد استطاع العرب، بمساعدة قوتهم النفطية، إضفاء مزيد من الشرعية الدولية على منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث تم دعوة ياسر عرفات في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٤، لإلقاء كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتمت معاملته كرئيس دولة، ويعد ذلك سابقة في تاريخ المنظمة الدولية[٤٩].

وإضافة لما سبق، يمكن أن نعزو أسباب المقاطعة الإفريقية لإسرائيل إلى عوامل أخرى عديدة، من أهمها(٥٠):

- اكتشاف القادة الأفارقة أن الشركات الإسرائيلية في إفريقية تمارس أساليب غير مشروعة، وتشكل خطراً على اقتصاديات الدول الإفريقية.
- تورط إسرائيل بدعم الحركات الانفصالية الإفريقية على شاكلة حركة "بيافرا" في نيجيرية وحركة جنوب السودان.
- دعم إسرائيل وتأييدها التمييز العنصري في جنوب إفريقية.

غير أنه رغم وجود دلالات دبلوماسية واضحة للموقف الإفريقي من زاوية الصراع العربي-الإسرائيلي، إلا أن إسرائيل ظلت علاقاتها وثيقة -ولو بشكل غير رسمي- مع معظم الدول الإفريقية التي قامت بقطع علاقاتها مع "تل أبيب"، ومما يدلّ على ذلك، هو أن حجم التجارة الإسرائيلية مع إفريقية في الفترة١٩٧٣-١٩٧٨، قد تضاعف من ٥٤,٨ميلون دولار أمريكي إلى ١٠٤,٣ مليون دولار، وتركزت التجارة على قطاعي الزراعة والتكنولوجية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في نهاية سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن العشرين كانت إسرائيل قد كشفت عن جهودها لإعادة علاقاتها الدبلوماسية بإفريقية، حيث قام وزير خارجيتها بإجراء اجتماعات مباشرة مع الزعماء الأفارقة سواء على هامش اجتماعات الأمم المتحدة أو في العواصم الإفريقية، غير أنه لم يحقق النجاح المأمول.

المرحلة الرابعة: العودة الثانية (١٩٨٢-١٩٩١):

لم تألُ "إسرائيل" جهداً في اتباع سياسات من شأنها أن تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الإفريقية، ولتحقيق ذلك استمرت في تدعيم اتصالاتها الإفريقية وتكثيفها في مختلف المجالات والمناسبات حتى دون اشتراط وجود دبلوماسي، وكانت باكورة ثمار

هذه السياسة قد تمثلت بإعلان زائير عن عودة علاقاتها معى "إسرائيل"، وكان ذلك عام ١٩٨٢.

وفي الواقع، قامت زائير بتغيير موقفها من "إسرائيل" للأسباب التالية:

١- انسحاب إسرائيل من سيناء، وبذلك انتفى السبب الأساسي للمقاطعة الدبلوماسية لإسرائيل.

٢- قناعة المسؤولين في زائير أن استئناف علاقات بلادهم مع إسرائيل سيؤدي إلى مزيد من المساعدات الاقتصادية والتقنية من إسرائيل.

٣- إمكانية الاستفادة من نفوذ اللوبي اليهودي داخل الولايات المتحدة لصالح استمرار دعم واشنطن لنظام موبوتو(٥١).

أما الدول الإفريقية الأخرى التي حافظت على علاقات وثيقة غير رسمية مع "إسرائيل"، فهي لم تنهج المسلك الزائيري نفسه، وربما يعزى ذلك إلى العوامل التالية:

- اتخاذ الرئيس "موبوتو" قرار عودة العلاقات مع "إسرائيل" بشكل منفرد ودون التنسيق مع باقي الدول الإفريقية التي رأت أنّ مقاطعة "إسرائيل" تمت تحت مظلة الوحدة الإفريقية في أواخر ستينيات القرن الماضي، وكان حرياً أن يكون استئناف هذه العلاقات بقرار من المنظمة نفسها.
- نجاح الدول العربية في حملتها الدبلوماسية، حيث أسست هيئة عربية(٥٢)، لتقديم المعونات الاقتصادية والفنية للدول الإفريقية كأداة للتحفيز والترهيب في آن معاً.
- قيام إسرائيل بغزو لبنان في أوائل حزيران عام ١٩٨٢، وهو ما يؤكد نزعتها العدوانية والتوسعية.

ولكن إذا نظرنا بتأنٍ إلى موقف "موبوتو" في أوائل ثمانينيات القرن الماضي لوجدنا أنه كان في أمسّ الحاجة للمساعدات العسكرية الإسرائيلية، وخاصة في مجال تدريب المؤسسة العسكرية والحرس الجمهوري. وفي ضوء ذلك، وقّع "موبوتو" في تشرين

الثاني ١٩٨١، بروتوكولاً للتعاون العسكري مع أربيل شارون وزير دفاع إسرائيل آنذاك، ويعكس هذا الاتفاق حافزاً اساسياً لزائير لعودة علاقاتها مع "إسرائيل"، وينص الاتفاق على أن يسعى الجانبان إلى "تأسيس نظام أوسع للتعاون يقوم على مبدأ المنافع المتبادلة، وخاصة في ميدان الأمن القومي، بما يمكّن البلدين من مواجهة أية مخاطر مهما كان حجمها ونوعها. وتطرح متطلبات الأمن القومي لكل من زائير و"إسرائيل" إمكانيات واسعة النطاق لتعاون ثنائي ومتبادل ومثمر، بحيث ينعكس على زيادة القدرة العسكرية الدفاعية لكلا الجانبين، فضلاً عن تلبية متطلبات أمن كل منهما بوجه عام"(٥٣).

ويمكن فهم الموقف الزائيري في ضوء متغيرات البيئة الداخلية في زائير منذ أحداث إقليم "شابا" الغني بالمعادن جنوب البلاد ومحاولة الانفصال عامي ١٩٧٧/١٩٧٨. صحيح أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسة وبلجيكا والمغرب ومصر قد أدى إلى سحق تمرد الإقليم ودعم "موبوتو"، إلا أنه بداية عام ١٩٨١، شهدت إحجاماً واضحاً من حلفاء موبوتو التقليديين خاصة فرنسة؛ التي صعدت فيها حكومة جديدة بزعامة فرانسوا ميتيران، وبلجيكا التي نأت بنفسها عن التورط في أزمة داخلية أخرى في زائير.

أما موقفا فرنسة وبلجيكا وإحجامهما عن مساعدة نظام "موبوتو"، فيمكن النظر لموقف فرنسة على خلفية ظهور حكومة فرنسية جديدة غير متحمسة لمساعدة "موبوتو" كونها غير راضية عن الدور العسكري الفرنسي في إفريقية عموماً، وهو ما أثبتته خبرة الإطاحة بالرئيس "ديفيد داكو" في إفريقية الوسطى، حيث رفضت فرنسة آنذاك التدخل من أجل إعادته للسلطة، وهذا فضلاً عن تباطؤ الحكومة الفرنسية في توجيه الدعوة لموبوتو لزيارة فرنسة، وكذلك تم نقل القمة الفرنسية -الإفريقية من كينشاسا إلى باريس. أما بلجيكا فهي قد منحت حق اللجوء السياسي لرئيس الوزراء الزائيري السابق نغوزو كارل يوند، الذي كان من أشد خصوم ومعارضي موبوتو آنذاك(٥٤).

ولذلك، لم يكن أمام "موبوتو" سوى "إسرائيل" ملجأً أخيراً آخذاً بعين الاعتبار قيود التحرك الخارجي وتقاعس الحلفاء كما لاحظنا. ولكن عامة، يمكن القول: إن الصراع العربي – الإسرائيلي لم يعد له كبير الأثر في مجمل العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، حتى إن ثلاث دول إفريقية (كينيا، إفريقية الوسطى، إثيوبية) قد أعلنت عن عودة علاقاتها مع "إسرائيل" ساعة وصول الانتفاضة الفلسطينية الأولى ذروتها. ولتسويغ هذه الخطوة، تذرعت هذه الدول بأنها أعلنت علاقاتها مع "تل أبيب" لرغبتها في المساهمة في إنجاح عملية التسوية السلمية للصراع العربي –الإسرائيلي. ولكن السؤال كيف لدول محدودة الموارد والنفوذ وكثيرة الأعباء مثل إفريقية الوسطى أن تقوم بمثل هذا الدور!!

المرحلة الخامسة: سياسات التطبيع (١٩٩١–...).

يلاحظ، أن عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، قد شهدا إعادة تأسيس العلاقات بين "إسرائيل" وإفريقية، ولعل ذلك يعود إلى عدة أسباب، منها[٥٥]:

- تغير بنية النظام الدولي، حيث انهار نظام القطبية الثنائية وتفكك الاتحاد السوفييتي، ولما لذلك من انعكاسات إقليمية.
- سقوط النظم الشيوعية والماركسية اللينينية في إفريقية.
- دخول العرب و"إسرائيل" في مفاوضات عملية التسوية السلمية للصراع العرب–الإسرائيلي منذ مؤتمر مدريد؟

وقد تسارعت عودة العلاقات الإسرائيلية–الإفريقية حتى إنه في عام ١٩٩٢ وحده أعات ثماني دول إفريقية تطبيع علاقاتها مع إسرائيل. وتسعى هذه الأخيرة إلى تعزيز سياساتها الإفريقية بدرجة تفوق بكثير طموحاتها خلال العقدين المنصرم والحالي. كما أن عدد الدول الإفريقية التي أعادت علاقاتها الدبلوماسية أو أسستها مع "إسرائيل" منذ مؤتمر مدريد في تشرين الأول عام ١٩٩١، قد بلغ ٣٠ دولة[٥٦]. ومن اللافت للنظر

أن مصر أكبر دولة عربية تندرج ضمن الدول التي لها علاقات دبلوماسية كاملة مع "تل أبيب". وإذا كانت موريتانية هي الدولة العربية الإفريقية الثانية بعد مصر قد أقامت علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل"، فإن ثلاث دول أفريقية عربية أخرى هي تونس والمغرب وجزر القمر تجمعها بإسرائيل روابط دبلوماسية على مستوى مكاتب الاتصال. حتى إن تونس قد وجهت الدعوة رسمياً لرئيس الوزراء الإسرائيلي "أرييل شارون" لحضور قمة المعلوماتية التي عقدت في تشرين الثاني ٢٠٠٥.

وتجدر الإشارة، إلى أن عدد الدول الإفريقية التي تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع "إسرائيل" قد بلغ ٤٨ دولة عام ١٩٩٧. وتحاول إسرائيل جاهدة الاستفادة من دروس الماضي بما يرسخ أقدامها في القارة الإفريقية، وذلك من خلال التأكيد على سياستين رئيسيتين، هما(٥٧):

الأولى: العمل على خلق مصالح اقتصادية متبادلة، إذ لا يخفى أن وجود مثل هذه المصالح هو ما أبقى على وجود "إسرائيل" في الدول التي كانت تقطع علاقاتها الدبلوماسية معها بشكل رسمي مثل كينية وغانا ونيجيرية وساحل العاج.

الثانية: الاهتمام بالدول ذات الأغلبية الإسلامية أو تلك التي تشهد تزايد أقلياتها الإسلامية أو الجاليات العربية الكبيرة، حيث إنها تقليدياً معادية لإسرائيل، والأخيرة تعمد، من خلال برامجها التدريبية ومساعداتها الفنية، إلى "تحييد" هذه الجماعات. وليس أدل على ذلك من أن معظم المتدربين في برنامج التعاون الدولي الإسرائيلي الذي عقد في مدينة "مومباسا" الكينية هم من المسلمين.

وفي عام ١٩٩٧، وصل عدد الأفارقة الذين تلقوا تدريباً في "إسرائيل" إلى ٧٤٢ متدرباً، إضافة إلى نحو ٢٤٦٣٦ إفريقياً تلقوا تدريباتهم من قبل في مراكز التدريب الإسرائيلية خلال الأربعين عاماً الماضية. وقد قامت "إسرائيل" بإعادة تقويم أداء مراكزها التدريبية الخاصة بإفريقية، وهي:

- مركز جبل الكرمل في مدينة حيفا، ويقدم تنظيم حلقات دراسية للمرأة الإفريقية في ميدان التنمية.
- مركز دراسة الاستيطان، الذي يعرض تدريبات في البحوث الزراعية والتخطيط الإقليمي.
- المركز الزراعي الذي يوفر الخبراء والمساعدة التقنية لتنظيم استخدام الموارد المتاحة.
- قسم التدريب الأجنبي ويهتم بقضايا التنمية الريفية.
- المعهد الأفروآسيوي التابع للهستدروت ويهتم بأنشطة الاتحادات العمالية.

ثالثاً- التغير والاستمرارية في قضايا العلاقات الإسرائيلية-الإفريقية

من الواضح أن التغيرات البنيوية في النظام الدولي؛ وخاصة ما يتعلق بهيكل توزيع القوة فيه نتيجة انهيار اتحاد السوفييتي وبروز عصر العولمة الأمريكية وانعكاس ذلك على تغيرات مماثلة في النظم الإقليمية ومن بينها النظام الإقليمي العربي، قد أضفت بتأثيرات ملموسة على تطوير العلاقات الإسرائيلية-الإفريقية.

فدخول أطراف الصراع العربي -الإسرائيلي في مفاوضات سلمية لتسوية الصراع قد أدى إلى إضفاء المشروعية على الكيان الصهيوني وتأمين وجوده العضوي، ومن ثم فإنه يسعى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إلى تحقيق أهدافه التوسعية باعتباره قوة إقليمية يجب أن يحسب حسابها وذلك على حساب النظام الإقليمي العربي وموقعه في النسق الدولي(٥٨).

على أن هدف إسرائيل في تحقيق هيمنتها الإقليمية في المرحلة الراهنة، يقتضي إعادة تقييم عدد من القضايا المهمة واختبارها ضمن منظومة العلاقات المتبادلة بين "إسرائيل" وإفريقية، وذلك على النحو التالي:

١- **تأمين البحر الأحمر**: يمكن القول: إن خطورة البحر الأحمر كانت ولا تزال ماثلة في ذهن القيادات الإسرائيلية المتعاقبة. وعلى سبيل المثال، كان "بن غوريون" في حرب ١٩٤٨، قد أصدر تعليماته لموشي ديان للتضحية بأي شيء في سبيل موطئ قدم على شاطئ البحر الأحمر. وقد حدث بالفعل أن حصلت "إسرائيل" على ما تسميه ميناء "إيلات" ولاشك أنه بدون هذا المنفذ البحري تصبح إسرائيل دون أي صلة بينها وبين إفريقية وآسية، ولعل "تل أبيب" كانت قد اكتشفت هذه الحقيقة في حرب ١٩٧٣، عندما تم إغلاق باب المندب في وجهها(٥٩). وفي ضوء غياب قواعد عربية واضحة المعالم تحكم أمن البحر الأحمر، وبعد اتجاه أريتيرية بعد استقلالها عام ١٩٩٣، نحو علاقات وثيقة مع "إسرائيل"، فإن الأخيرة، في ظل طرح العرب التسوية السلمية كخيار وحيد لتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، تعمل الآن وستعمل لاحقاً على ضمان تلبية مطالبها الأمنية الخاصة بالبحر الأحمر. وانطلاقاً من ذلك، سوف تحاول جاهدة أن تستفيد لأقصى درجة من أجل تدعيم احتياجاتها الخاصة بالهيمنة والتوسع(٦٠).

٢- **التركيز عى دول القرن الإفريقي:**

تسعى إسرائيل، من خلال تركيزها على دول القرن الإفريقي، إلى تحقيق عدة أهداف دفعة واحدة، وذلك انطلاقاً من المتغيرات التالية:

- وجود جالية يهودية كبيرة في إثيوبية "يهود الفلاشا". صحيح أن "إسرائيل" تمكنت من نقل معظم "الفلاشا" إلا أن بعض الإحصائيات تؤكد وجود نحو ١٥,٠٠٠ من هؤلاء لا يزالون يعيشون في إثيوبية.
- ارتباط القرن الإفريقي بالبحر الأحمر والخليج العربي، ومن ثم فهو يرتبط تقليدياً بمنظومة الأمن الإسرائيلي، والسعي من أجل تحقيق اعتبارات التفوق العسكري والاقتصادي.

- ترتيب التوازن الإقليمي في المنطقة يرتبط بالأمن القومي العربي ولاسيّما المصري، وذلك في ضوء العلاقات الصومالية-الإثيوبية، والعلاقات الإثيوبية – الأريتيرية. ووجود إسرائيل في المنطقة يساعد على تحقيق متطلباتها الأمنية.

وفي هذا السياق، يلاحظ أن، "إسرائيل" قد حافظت على وجودها الدائم في إثيوبية، وذلك بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم، ولاسيّما وأنها استغلت الدعم العربي للثورة الإريتيرية في كسب تأييد اثيوبية، حيث حصلت "إسرائيل" على تسهيلات عسكرية لقواتها البحرية والجوية في جزر دهلك وجالي، كما أنها شجعت دوما إثيوبية على معارضة أي ترتيبات عربية مشتركة لأمن البحر الأحمر[٦١].

ومع تنامي مخاوف إثيوبية، في عهد هيلا سيلاسي من "ثورية".النظام الناصري في مصر الذي تعهد بطرد إسرائيل من إفريقية، سعت "تل أبيب" إلى تدعيم وجودها في إثيوبية وأرسلت عملاء الموساد لتدريب الشرطة الإثيوبية. ومع سقوط نظام هيلا سيلاسي ومجيء منغستو، ظلت إسرائيل على علاقة وثيقة بإثيوبية، ولا أدل على ذلك من أن إثيوبية امتنعت عن التصويت على قرار الأمم المتحدة ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥، الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية.

ومع دخول القرن الإفريقي أتون الصراعات السياسية والاثنية؛ حيث انقسمت الصومال إلى دويلات وفقاً لمنطق حرب الكل ضد الكل، وانهمكت أريتيرية وإثيوبية في صراع مرير وحرب مدمرة، تم فتح المجال واسعاً أمام تدخل الأطراف الأجنبية ومن بينها إسرائيل[٦٢].

٣- تركيز إسرائيل على دول حوض النيل:

يمكن القول إن إسرائيل قد أدركت منذ قيامها ضرورة أن يكون لها وجود في دول حوض النيل، انطلاقاً من هدفها الثابت وهو الحصول على حصة من مياه النيل، والضغط على صانع القرار المصري نظراً لحساسية "ورقة" المياه وخطورتها في الاستراتيجية المصرية، وأطماع إسرائيل في مياه النيل معروفة[٦٣]، وعندما زار

"السادات" القدس لأول مرة عام ١٩٧٧، أحيا فكرة مدّ ترعة من النيل إلى النقب وهو ما نظر إليه على أنه تعبير عن الرغبات الحقيقية لواشنطن وتل أبيب. وبالفعل تقدمت إسرائيل بعدة مشروعات للحصول على نسبة ١% من مياه النيل، كما حاولت إسرائيل في ظل المفاوضات متعددة الأطراف الخاصة بالصراع العربي-الإسرائيلي أن تطرح هذه القضية إلا أنها لم تنجح في ذلك.

ولا شك أن "لإسرائيل" دوراً غير مباشر في صراع المياه بين دول حوض النيل، ولو كان بشكل غير مباشر، من خلال استغلال نفوذها الكبير في دول مثل إثيوبية وكينية ورواندة، كما أنه مع اندلاع الصراع في منطقة البحيرات العظمى بعد الإطاحة بنظام "موبوتو" في الكونغو الديمقراطية، حاولت إسرائيل أن تسهم في إعادة ترتيب الأوضاع، وذلك تحت المظلة الأمريكية التي تقوم بدور نشط في المنطقة مقارنة بالنفوذ التقليدي لفرنسة[٦٤]. وتتسم الرؤية الإسرائيلية لهذه المنطقة بالشمولية أي أنها تنظر لها بامتداداتها الجغرافية في القرن الإفريقي والبحر الأحمر عامةً. ولتدعيم نفوذها في المنطقة، تعمل إسرائيل على[٦٥]:

- تشجيع القادة الأفارقة الجدد ممن ينتمون إلى الأقليات في بلدانهم على تعميق توجهاتهم نحو إقامة علاقات وثيقة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. ومن هؤلاء: ميليس زناوي في إثيوبية وأسياسي أفورقي في أريتيرية، وجون غارانغ في جنوب السودان[٦٦]، ويوري موسيفيني في أوغندة وبول كاغامي في راواندة.
- محاصرة الأمن القومي العربي، لاسيما في امتداده المصري والسوداني، وفق استراتيجية حلف "المحيط" أي إقامة تحالفات مع الدول والجماعات الإثنية والدينية المعادية للعرب هذا من جهة، والاستفادة من وجودها في المنطقة للتلويح بورقة المياه في مواجهة السياسة المصرية من جهة أخرى.

٤- مواجهة الدول والحركات المعادية للغرب:

تقف إسرائيل في وجه الدول والحركات المعادية للغرب، وفي إطار ذلك يمكن تفهم موقف إسرائيل من ليبية والسودان في ظل حكم الجبهة القومية الإسلامية. أضف إلى ذلك محاولتها مساعدة الدول الإفريقية ضد الحركات الإسلامية المتشددة. وتسعى إسرائيل من وراء ذلك إلى تقديم نفسها للغرب باعتبارها المدافع الأول عن القيم الديمقراطية العلمانية في مواجهة الحركات الأصولية الإسلامية، ومحاولة إسرائيل مساعدة الدول الإفريقية في ميادين التأهيل العسكري والاستخبارات، وهي مجالات كانت إسرائيل موجودة فيها أصلاً ولها مصداقية كبيرة لدى الدول الإفريقية.

٥- مواصلة تقديم المساعدات الفنية والعسكرية:

تبرز إسرائيل حرصها على استمرار تقديمها للمساعدات الفنية والعسكرية للدول الإفريقية، وتشمل هذه المساعدات ثلاثة مجالات أساسية، وهي: نقل الخبرات التقنية وغيرها من خلال برامج تدريبية محددة، وتزويد الدول لإفريقية بخبراء إسرائيليين لمدد قصيرة أو طويلة الأجل، وإنشاء شركات مشتركة أو على نقل الخبرات والمهارات الإدارية الإسرائيلية للشركات الإفريقية.

جدير بالذكر في هذا السياق، أن إسرائيل كانت تركز على هذه المساعدات على الدوام، وذلك رغم قدرتها الاقتصادية المحدودة. ومع عودة العلاقات الإسرائيلية- الإفريقية في ثمانينيات القرن العشرين، ركزت إسرائيل على مساعداتها العسكرية لإفريقية خاصة في مجال تدريب قوات الحرس الرئاسي وقوات الشرطة لعدد من الدول الإفريقية، مثل زائير والكاميرون. وفي عام ١٩٩٧، حاولت إسرائيل إعادة النظر في سياستها الخاصة بالتعاون الفني مع إفريقية في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية الجديدة في إفريقية، ولو أنها أوضحت التزامها بنفس البرامج التي قدمتها إسرائيل في ستينيات وأوائل سبعينيات القرن الماضي.

٦- محاولة اختراق دول شمال إفريقية العربية:

يمكن الإشارة في إطار العلاقات الإسرائيلية-الإفريقية إلى متغير جديد، ألا وهو المحاولة الإسرائيلية الجديدة لاختراق دول شمال إفريقية العربية، لتكتمل بذلك حلقات مشروع الهيمنة الإسرائيلي على القارة الإفريقية. وقد أثار هذا الموضوع تلك الدعوة التي تلقاها "أرئييل شارون" رئيس وزراء إسرائيل آنذاك لزيارة تونس لحضور مؤتمر "المعلوماتية والتعاون الدولي" في تشرين الثاني ٢٠٠٥[٦٧]. وكذلك ما سبق تلك الدعوة من اتصالات أجراها مسؤولون تونسيون مع وزير الخارجية الإسرائيلي "سيلفان شالوم" لزيارة مسقط رأسه في "قابس" على البحر المتوسط، فضلاً عن اتخاذ السلطات التونسية إجراءات لتسهيل دخول الإسرائيليين الراغبين في زيارة الآثار اليهودية في منطقة "جربا" التونسية.

وهذه ليست المرة الأولى التي تحاول فيها إسرائيل اختراق المغرب العربي، بل تعود محاولات إسرائيل التسلل إلى شمال إفريقية إلى عقود عديدة، وأن مخططات اختراق المغرب العربي لم تغب عن أذهان القادة الإسرائيليين منذ استقلال دوله. غير أن ما حال دون ذلك هو حركة التحرر القومي العربي التي قادها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر. ورغم ذلك، كانت هناك محاولة قام بها الحبيب بورقيبة رئيس تونس الراحل الذي دعا إلى التطبيع مع إسرائيل مقابل إقامة دولة فلسطينية خلال زيارته لمدن الضفة الغربية عام ١٩٦٥. ولكن خروج مصر عن الصف العربي إثر توقيعها اتفاقيات كامب ديفيد مع إسرائيل قد شجع بعض الدول العربية على المضي قدماً في التطبيع مع إسرائيل حيث تم افتتاح ما سمي مكاتب الاتصال بين الأخيرة وبعض الدول العربية.

وفي الواقع، يمكن القول: إن "إسرائيل" دخلت شمال إفريقية، منذ سنوات بعيدة، عبر المؤسسات الغربية فقد دخلت الجزائر حلف شمال الأطلسي الذي أنشأ مكاتب تنسيق أمني في بلدان المغرب العربي وبالطبع إسرائيل ليست بعيدة عن هذه المكان. وتهدف

"إسرائيل"، من خلال إقامة علاقات مع دول شمال إفريقية، إلى تحقيق أهداف كثيـرة، من أبرزها ما يلي:

- شق الصف العربي وإضعافه و"شَرْعَنَة" مسيرة التطبيع مع إسرائيل، والإيهام بـأن الدول العربية من المحيط إلى الخليج في طريقها لتوثيق علاقاتها مع إسرائيل، وهذا ما سوف يمكنها من فرض شروط أية تسوية محتملة مع الرافضين للتطبيع.
- أطماع إسرائيل بثروات دول المغرب العربي، وخاصة اليورانيوم فـي الجزائـر، والماس والنفط في موريتانية بعد وجود تقـارير تؤكـد اكتشـاف الـنفط شـرق موريتانية، فضلاً عن رغبتها باستغلال موارد موريتانية الخام أبرزها مادة "الليثيوم" التي تدخل في الصناعات الحربية.
- رغبة إسرائيل بفتح أسواق المغرب العربي أمام منتجاتها، وتزداد أهمية ذلك فـي ضوء الأزمة الاقتصادية في إسرائيل(٦٨). وتوضح التقارير الاقتصادية الإسرائيلية أن حجم استهلاك المنتجات الصناعية والزراعية في الأسواق المغربية يفـوق ٣٠ مليار دولار سنوياً، ويصل معظمها من فرنسة وإيطالية وإسبانية والبرتغال، وترى "إسرائيل" أن بإمكانها تزويد دول المغرب العربي بالسلع نفسها وبأقل تكلفة.
- تكريس دور إسرائيل في القارة الإفريقية برمتها، وخاصة بعد نجاحها في توطيـد علاقاتها بمعظم الدول الإفريقية منذ منتصف العقد الماضي.

ولتحقيق هذه الأهداف، سعت إسرائيل لاختراق دول شمال إفريقية وكانت باكورة ثمار المساعي الإسرائيلية والضغوط الأمريكية هو قيام علاقات دبلوماسـية كاملـة بـين نواكشوط وتل أبيب وقد انطلقت هذه العلاقات في ١٩٩٥/١١/٢٧، عبر فتح مكتـب لرعاية المصالح، وفي نهاية تشرين الأول ١٩٩٨، زار وزير خارجية موريتانية "تل ابيب" وأعرب عن استعداد بلاده لاستقبال نفايـات نوويـة مـن مفاعـل "ديمونـة" الإسرائيلي، والسماح لإسرائيل بإجراء اختبارات عسكرية لصواريخها بعيد المدى عبر إطلاقها من إسرائيل لإصابة أهداف في صحراء موريتانية. كما أن موريتانية لم تجد

حرجاً في إعلان تطبيع علاقاتها مع إسرائيل في حفل تعيين سفراء بين البلدين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٩. وتجدر الإشارة بهذا الصدد، إلى أن السفارة الإسرائيلية في نواكشوط لها نشاط كبير لافت خاصة بعد فتور العلاقات الموريتانية-العربية بسبب زيارة وزير الخارجية الموريتاني لإسرائيل عام ٢٠٠١.

ويبدو أن اهتمام "إسرائيل" بشمال إفريقية لا يقتصر على المغرب وموريتانية، بل إن الجزائر هي الأخرى تحتل أهمية كبرى لدى العديد من المسؤولين الإسرائيليين الذين يسعون إلى استغلال فرصة انعقاد أي مؤتمر دولي أو إقليمي من أجل الاجتماع مع نظرائهم الجزائريين لإقناعهم بجدوى فرصة انعقاد العلاقات وفوائده. ومن أبرز تلك اللقاءات ذلك الذي تم بين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ووزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريز على هامش منتدى البحر المتوسط في "مايوركا" بإسبانية عام ١٩٩٩. ومعروف أن إسرائيل تتطلع إلى إقامة علاقات اقتصادية مع الجزائر للاستحواذ على اليورانيوم الموجود بوفرة في منطقة "التاسيلي" كما ألمحنا . وقد كشفت مصادر جزائرية أن شركة تجارية جزائرية في شرق الجزائر تصدر النحاس والألمنيوم إلى "إسرائيل" عبر قبرص. كما أن للجزائر أهمية على الصعيد الأمني، لأن أية علاقة بينها وبين إسرائيل من شأنها أن تؤدي إلى تنسيق الجهود وتبادل المعلومات حول الحركات والقوى التي تعارض الصلح والتطبيع مع "إسرائيل"، وخاصة أن الأخيرة تحاول معرفة ما إذا كان هناك تنسيق بين هذه الحركات المقاومة للتطبيع وتلك الموجودة في فلسطين ولبنان ومصر والأردن(٦٩).

ولذلك، يمكن الجزم بأن محاولات "إسرائيل" اختراق دول المغرب العربي، واتجاه هذه الأخيرة لتطبيع علاقاتها مع "إسرائيل" يثير ذلك علامات استفهام حول بعض بلدان شمال إفريقية العربية ودورها في الصراع العربي -الإسرائيلي. فعقب توقيع اتفاق "غزة-أريحا أولاً"، على سبيل المثال، توجه إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل آنذاك

لتقديم شكره الخاص للمغرب على مساعيها في سبيل تحقيق التقارب الإسرائيلي – الفلسطيني. ورغم الإعلان عن تجميد المكاتب التمثيلية والدبلوماسية في هذه البلدان، إلا أنه لا تزال لدى الأخيرة قنوات مفتوحة مع "إسرائيل". في حين أنه من المفروض التركيز على إحياء التضامن العربي، وإيجاد موقف عربي قوي يكون سنداً لنضال الشعب الفلسطيني وسورية ولبنان، وأن تتبنى الأحزاب والمنظمات والنقابات العربية حملة سياسية واسعة على الصعيد العربي لوقف عمليات التطبيع حتى تدرك إسرائيل أنه من المستحيل إقامة علاقات مع بقية الدول العربية قبل انسحابها من كل الأراضي العربية المحتلة حتى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

الخاتمة:

تنتهي الدراسة إلى أن "إسرائيل" قد أولت علاقاتها الإفريقية بالغ الأهمية، وذلك سعياً منها لتحقيق عدة أهداف كان أبرزها رغبة "إسرائيل" في الخروج من عزلتها الدولية، وكسب الرأي العام الإفريقي، وتحقيق أمنها ووجودها، فضلاً عن تقديم "إسرائيل" نفسها أنموذجاً يحتذى به للدول الإفريقية، وكذلك بناء قاعدة استراتيجية لتحقيق هيمنة إسرائيلية إقليمياً. كما أن علاقات إسرائيل قد تأثرت بعدة محددات، أولها الصراع العربي–الإسرائيلي؛ الذي دخل منعطفاً تاريخياً مهماً بعد انطلاق عملية التسوية السلمية لهذا الصراع في مدريد عام ١٩٩٢؛ وثانيها المكانة الإفريقية في النظام الدولي وهذا ما جعل "إسرائيل" تدرك أنه رغم كون الدول الإفريقية ليست غنية ولكن أصواتها في المحافل والمنظمات الدولية لا تقدر بثمن، وثالثها وجود جاليات يهودية في إفريقية لها أدوار مؤثرة في إفريقية بما يخدم مصالح "إسرائيل" ولا يمكن التقليل من أهمية متغير الجاليات اليهودية في تخطيط العلاقات الإسرائيلية–الإفريقية إذ إن نحو ٢٠% من إجمالي اليهود المهاجرين إلى "إسرائيل" خلال الفترة من عام ١٩٤٨–٢٠٠٥ هم أفارقة.

وفيما يتعلق بمراحل تطور العلاقات الإسرائيلية –الإفريقية، تخلص الدراسة إلى أن هذه العلاقات قد مرّت بخمس مراحل، **أولها** البحث عن المشروعية وتأمين البقاء، **وثانيها** اتباع سياسات التغلغل في إفريقية بين عامي ١٩٥٧-١٩٧٣، **وثالثها** مرحلة القطيعة في الفترة ١٩٧٣-١٩٨٣، **ورابعها** مرحلة العودة الثانية للعلاقات بين عامي ١٩٨٢-١٩٩١، **وخامسها** مرحلة سياسات التطبيع منذ عام ١٩٩١. بحث إن عدد الدول الإفريقية التي تقيم علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل" قد بلغ ٤٨ دولة في عام ١٩٩٧، وتحاول "إسرائيل" أن تستفيد من دروس الماضي بما يرسخ أقدامها في القارة الإفريقية، وذلك من خلال التأكيد على سياستين، هما:

الأولى: العمل على خلق مصالح اقتصادية متبادلة. إذ لا يخفى أن وجود مثل هذه المصالح هو ما أبقى على وجود "إسرائيل" في الدول التي كانت تقطع علاقاتها الدبلوماسية معها بشكل رسمي.

الثانية: الاهتمام بالدول ذات الأغلبية المسلمة أو تلك التي تشهد تزايد أقلياتها المسلمة أو الجاليات العربية.

كما تنتهي الدراسة إلى أن التغيرات البنيوية في النظام الدولي؛ وخاصة ما يتعلق بهيكل توزيع القوة فيه نتيجة انهيار الاتحاد السوفييتي وبروز عصر العولمة الأمريكية وانعكاس ذلك على تغيرات مماثلة في النظم الإقليمية ومنها النظام الإقليمي العربي، قد أضفت بتأثيرات ملموسة على العلاقات الإسرائيلية–الإفريقية. فدخول أطراف الصراع العربي–الإسرائيلي في مفاوضات تسوية سلمية لهذا الصراع قد أضفت قدراً من المشروعية على الكيان الإسرائيلي؛ الذي أخذ يسعى بعد نهاية الحرب الباردة إلى تحقيق أهدافه التوسعية باعتباره قوة إقليمية يجب أن يحسب حسابها، وذلك على حساب النظام الإقليمي وموقعه في النسق الدولي.

وتوضح الدراسة أهمية إعادة تقويم عدد من القضايا المهمة واختبارها ضمن منظومة العلاقات الإسرائيلية–الإفريقية. أو هذه القضايا تأمين البحر الأحمر؛ حيث إن خطورة

البحر الأحمر كانت ولا تزال ماثلة في ذهن القيادات الإسرائيلية المتعاقبة، وثانيها تركيز "إسرائيل" على دول القرن الإفريقي لارتباط القرن الإفريقي بالبحر الأحمر والخليج العربي ومن ثم لارتباطه تقليدياً بمنظومة الأمن الإسرائيلي فضلاً عن سعي "إسرائيل" لتحقيق اعتبارات التفوق العسكري والاقتصادي. وثالثها تركيز "إسرائيل" على دول حوض النيل، لأنها تدرك ضرورة وجودها في دول حوض النيل انطلاقاً من سعيها للحصول على حصة من مياه النيل. ولتدعيم نفوذها في حوض النيل، ساندت "إسرائيل" ما يسمى جيل القادة الأفارقة الجدد، وتشجيعها للأقليات في دول حوض النيل والدول الإفريقية عامة. ورابع هذه القضايا مواجهة الدول والحركات المعادية للغرب، ومن هذا المنطلق تقدم إسرائيل مساعداتها للدول الإفريقية ضد الحركات الإسلامية المتشددة وتسعى إسرائيل من وراء ذلك إلى تقديم نفسها للغرب باعتبارها المدافع الأول عن القيم الديمقراطية والعلمانية في مواجهة الحركات الأصولية الإسلامية. وخامس هذه القضايا مواصلة إسرائيل تقديم المساعدات الفنية والعسكرية للدول الإفريقية مع التركيز على مجال تدريب قوات الحرس الرئاسي وقوات الشرطة لعدد من الدول الإفريقية.

ومما يلاحظ على قضايا العلاقات الإسرائيلية-الإفريقية أنها تتسم بدرجة كبيرة من الثبات والاستمرارية، فلا تزال قضية تأمين البحر الأحمر تحتل أهمية كبيرة لدى الساسة الإسرائيليين كما أن "إسرائيل" لم تفقد أملها في الحصول على حصة من مياه النيل لتلبية احتياجاتها المتزايدة إلى مصادر المياه، كما أن القرن الإفريقي لا يزال يحظى باهتمام "إسرائيل" لارتباطه بمنظومتها الأمنية. أما مواجهة الدول والحركات المعادية للغرب فيبدو أنها أصبحت تحتل مزيداً من الأهمية ضمن أولويات "إسرائيل" ولذلك نجدها تقدم خبراتها الأمنية للدول الإفريقية لمواجهة تلك الحركات. كما تواصل "إسرائيل" تقديم المساعدات الفنية والعسكرية للدول الإفريقية مع التركيز على مجال تدريب قوات الحرس الرئاسي وقوات الشرطة لعدد من الدول الإفريقية.

أما الجديد في علاقات "إسرائيل" بالقارة الإفريقية فهو محاولتها اختـراق دول شـمال إفريقية العربية لتكتمل بذلك حلقات مشروع الهيمنة الإسرائيلية على القارة الإفريقيـة. وتهدف "إسرائيل" من ذلك إلى تشويه ثوابت المشروع القـومي العربـي الوحـدوي، وتهميش دور القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى، وشق الصف العربي وإضعافه وشرعنة مسيرة التطبيع مع "إسرائيل" والإيهام بأن الدول العربية جميعهـا في طريقها لتوثيق علاقاتها مع "إسرائيل"، وهذا سيمكنها من فرض شروط اية تسوية محتملة مع الرافضين للتطبيع، هذا فضلاً عن أطماع "إسرائيل" بثروات دول المغرب العربي وفتح هذه الدول أمام منتجاتها خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية في "إسرائيل".

وفي هذا السياق، لا بد من التحذير من الضغوط الأمريكية على دول شمال إفريقيـة العربية أو الدول العربية عامةً لإقامة علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل"، ولاسـيّما أن "واشنطن" قد تربط علاقاتها بالأنظمة العربية بإقامة مثل هذه العلاقـات وتهـدد مـن يرفض التطبيع. ويبدو أن موقف عمرو موسى أمين عـام جامعـة الـدول العربيـة الرافض للتطبيع المجاني قد ساعد إلى حد ما في كبح حركة التطبيع. فهـو يـرى أن التطبيع يجب أن يرتبط بتنازلات إسرائيلية حقيقية حتى تقام دولة فلسطينية قابلة للحياة وانسحابها من جميع الأراضي العربية المحتلة.

وفي ضوء ذلك، نرى أن قيام موريتانية بتطبيع علاقاتها مع "إسرائيل" يندرج تحـت هذه الضغوط الأمريكية على مختلف الدول العربية بهدف كسر الإجماع العربي على ربط التطبيع بتقدم عملية التسوية والحيلولة دون وجود تضامن عربية خدمةً لإسرائيل أكثر من كونه نتيجة لنجاح الدبلوماسية الإسرائيلية. وفي الواقع، إن أي مسعى عربي نحو التطبيع في الوقت الحالي بعد خطوة في الطريق الخاطئ، ويشكل خرقاً لقرارات القمة العربية التي تربط أي تقدم في العلاقة مع "إسرائيل" بإنجاز خطوات فعلية علـى طريق التسوية. وذلك، لأن هذا المسعى يفقد المفاوض العربـي إحـدى أهـم أوراق "الضغط" المتبقية لديه من أجل حثّ "إسرائيل" على الانسحاب الكامل وغير المشروط

من الضفة الغربية وكل قطاع غزة وهضبة الجولان ومزارع شبعا. كما أن "إسرائيل" تريد من اختراق دول المغرب العربي أن تحصل على مكاسب دون أن تدفع أي ثمن، بحيث تكون باختراقها دول شمال إفريقية العربية قد تجاوزت الحلقة الأخيرة من حلقات الهيمنة الإسرائيلية على القارة الإفريقية بعد أن استطاعت "إسرائيل" طرح نفسها إفريقياً باعتبارها أنموذجاً يُحتذى به في تحقيق السام والتنمية وذلكم هو التحدي.

الهوامش

(١) انظر: Samuel Decalo, **Israel And Africa : Forty Years: 1956- 1996** (Gainesuille and London Florida Accadeniy Press 1998).

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

* د. عواطف عبد الرحمن، **إسرائيل وإفريقية ١٩٤٨-١٩٨٥**، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٥). ص ٥-١٣٥.

* د. حمدي عبد الرحمن حسن، **إسرائيل وإفريقية في عالم متغير: من التغلغل إلى الهيمنة**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، سلسلة دراسات مصرية، إفريقية رقم ٣، تشرين أول ٢٠٠١). ص ١.

(٣) انظر: Mitchell G. Bard, "The Evaluation of Israel's Africa Policy", **Middle East Review,** Winter 1988 - 1989. p. 21.

(٤) د. محبات إمام شرابي، **الوجود الإسرائيلي والعربي في إفريقية: دراسة اقتصادية سياسية**، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣).، ص ٢٠-٢٤. وانظر أيضاً: د. حمدي عبد الرحمن حسن، **إسرائيل وإفريقية في عالم متغير...**، مصدر سابق، ص ٢.

(٥) انظر: Samuel Decalo, **Israel And Africa....**, op.cit. p 18

(٦) انظر: Ibid, pp. 13-22

(٧) لمزيد من التفاصيل عن التوسع الصهيوني في إفريقية، انظر:

* د. محبات إمام شرابي، **الوجود الإسرائيلي والعربي في إفريقية**... مصدر سابق، ص ٢١.

* د. بونا ماريوف، **سياسة إسرائيل في إفريقية الاستوائية ١٩٥٨-١٩٧٣**، ترجمة عبد الكريم البني(دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٥). ص ١٣٩-١٤٥.

(٨) د. حمدي عبد الرحمن حسن، **إسرائيل وإفريقية في عــالم متغيــر...**، مصــدر سابق، ص ٢.

(٩) المصدر السابق نفسه، ص ٢.

(١٠) المصدر السابق نفسه، ص ٣.

(١١) لمزيد من التفاصيل عن الصراع العربي-الإسرائيلي كمحدد لسياسة "إســرائيل" نحو إفريقية، انظر:

* Arye Oded, **Africa And The Middle East Conflict** (Boulder, Co: Lynne Rinner, 1987). P. 13.
* Charles Kwarteng, "The Arabs, Israel And Black Africa: The Politics of Courtship ", **Round Table,** No. 322 , April 1992. pp. 167-182.

(١٢) د. محبات إمام شرابي، **الوجود الإسرائيلي والعربي في إفريقيــة...** مصــدر سابق، ص ٢٠.

(١٣) انظر: Samuel Decalo, **Israel And Africa....**, op.cit. p 37

(١٤) د. بونا ماريوف، **سياسة إسرائيل في إفريقية الاستوائية...**، مصــدر ســابق، ص ٦٤.

(١٥) جدير بالذكر أن قطع أوغندة لعلاقاتها مع إسرائيل عام ١٩٧٢ قد شكل صــدمة للإسرائيليين، حيث خُيّل لإسرائيل أنها خلقت في هذه الدولة أفضــل الظــروف لممارسة نشاطها الخفي الموجه ضد حركات التحرر الــوطني لشــعوب القــارة الإفريقية، واعتبر عن جدارة من أوجع الضربات لسياسة حكام إسرائيل لإفريقية.

(١٦) د. بونا ماريوف، **سياسة إسرائيل في إفريقية الاستوائية...**، مصــدر ســابق، ص ٦٤-٦٥ . وانظر أيضاً:

خليل ابراهيم الطيار، "محاولات إسرائيل العودة إلى إفريقية وعلاقتها باتفاقية التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة"، **مجلة شؤون عربية**، العدد ٤٧ (تونس: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أيلول، ١٩٨٦). ص ١٦٤.

(١٧) انظر: Charles Kwarteng, "**The Arabs, Israel** …., op. cit. p 138.

(١٨) انظر: Baffour Ankoma, "Let Us Recognize Israel ", **New African**, October 1988. p 16

(١٩) د. حمدي عبد الرحمن حسن، **إسرائيل وإفريقية-في عالم متغير...**، مصدر سابق، ص ٤.

(٢٠) المصدر السابق نفسه، ص ٥.

(٢١) انظر: Samuel Decalo, **Israel And Africa….**, op.cit. p 37

(٢٢) صوتت ثماني دول إفريقية بـ "نعم" على قرار أمريكة اللاتينية أي لصالح "إسرائيل" وهي "بوتسوانا، غامبيا، ليستو، ليبيريا، ملاغلشي، توغو.

(٢٣) صوتت اثنتا عشر دولة إفريقية بشكل حاسم لصالح قرار أمريكة اللاتينية منها: إفريقية الوسطى، تشاد، بنين، إثيوبية، ساحل العاج، سيراليون، بوركينا فاسو، لكن هذه الدول امتنعت عن التصويت على القرار اليوغسلافي. وهناك دول صوتت لصالح القرارين معاً وهي: رواندة، الكونغو كنشاسا، الكاميرون، النيجر. أما الدول التي صوتت لصالح القرار اليوغسلافي أي لصالح العرب، فهي اثنتا عشرة دولة، منها عشر دول أيدت بشكل حاسم (بوروندي، السنغال، الصومال، أوغندة، زامبيا، الكونغو، برازفيل، غينية، مالي، موريتانية، تنزانيا)، ودولتان بشكل غير حاسم: نيجيرية والغابون.

(٢٤) د. حمدي عبد الرحمن حسن، مصدر سابق، ص ٨.

(٢٥) انظر: Steven Kaplan, **The Bita Israel (Flasha I in Ethiopia : From Earlist Times Of The Twentieth Century** (New York New

YORK University Press, 1992). P 17.

(٢٦) د. حمدي عبد الرحمن حسن، مصدر سابق، ص ٨.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل، انظـر: Fram Markowitz, Israel As Africa, Africa As Israel "Divine Geography" **in The Personal Narratives And Community Quarterly**, Vol. 69 , No 4, October 1969. pp. 193-209.

(٢٨) بلغ عدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل والقادمين من إفريقية طبقاً لإحصاءات مؤسسة التعاون الإسرائيلي- الأمريكي نحو (٤٨٤٠٦٧)، وذلك على النحو التالي: (٣٨١٦١٨) من المغرب العربي و(٤٨٦٢٤) من إثيوبية و(٣٧٥٤٨)ى من مصر والسودان ونحو (١٦٢٧٧) من جنوب إفريقية، انظر: The American-Israeli Co. operative Enterprise 1988 at www.jsrael.org./j source/Immigration.

(٢٩) د. محبات إمام شرابي، **الوجود الإسرائيلي والعربي في إفريقية**... مصدر سابق، ص ٤٩.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل عن التغلغل الإسرائيلي في إفريقية: خطواته ووسائله وأبعاده، انظر:

* حلمي عبد الكريم الزعبي، **مخاطر التغلغل الصهيوني في إفريقية**، (الكويت: دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥). ص ٣٣-٧١.
* مأمون كيوان، "التغلغل الإسرائيلي في إفريقية وأثره على العلاقات العربية-الإفريقية، **مجلة معلومات دولية**، العدد ٦١، (دمشق: مركز المعلومات القومي، صيف ١٩٩٩). ص ٦٠-٦٧.

(٣١) لدراسة المراحل الأساسية للتوسع الإسرائيلي في إفريقية، انظر:

* د. بونا ماريوف، **سياسة إسرائيل في إفريقية الاستوائية**...، مصدر سابق، ص ٤١-٧١.
* د. محبات إمام شرابي، **الوجود الإسرائيلي والعربي في إفريقية**... مصدر سابق، ص ٥٠-٦٣.

* د. حمدي عبد الرحمن حسن، **إسرائيل وإفريقية في عالم متغير...**، مصدر سابق، ص ٩-١٤.

(٣٢) خليل ابراهيم الطيار، "**محاولات إسرائيل العودة إلى إفريقية ....**، ص ٩-١٤.

(٣٣) د. حمدي عبد الرحمن حسن، **إسرائيل وإفريقية في عالم متغير...**، مصدر سابق، ص ٩.

(٣٤) من الأمثلة البارزة على ذلك، ما حدث في كينية، حيث أنهى الإسرائيليون "الأعمال التحضيرية" (كتقديم المعونة في المجال الزراعي وإعداد الكوادر وإقامة العلاقات النقابية الوثيقة)، وذلك قبل إعلان استقلالها، مما هيّأ لإسرائيل فيما بعد أن تحتل مركزاً قوياً في هذا البلد، انظر: د. بونا ماريوف، **سياسة إسرائيل في إفريقية الاستوائية...**، مصدر سابق، ص ٤٢-٤٣.

(٣٥) انظر: Samuel Decalo, **Israel And Africa....**, op.cit. p 30

(٣٦) د. محبات إمام شرابي، **الوجود الإسرائيلي والعربي في إفريقية**... مصدر سابق، ص ٥٠.

(٣٧) من هذه الزيارات نذكر، زيارة موشي دايان إلى ليبيرية وغانا عام ١٩٥٧، ثم زيارة مائير لإفريقية عام ١٩٥٨ وكان يصحبها وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلية، وقد زارت في هذه المرحلة التي تعد أول زيارة رسمية مهمة مع زعماء هذه الدول الإفريقية، كلاً من ليبيرية وغانا نيجيرية وساحل العاج، وقد أجرت خلالها محادثات مهمة مع زعماء هذه الدول أسفرت هذه الزيارة عن ضرورة قيام إسرائيل ببذل المعونات للدول الإفريقية وألا تقتصر صداقتها على أوروبة وأمريكة فقط.

(٣٨) د. محبات إمام شرابي، مصدر سابق، ص ٥٠.

(٣٩) انظر: Charles Kwarteng, “The Arabs, Israel op.cit. p. 168.

(٤٠) د. حمدي عبد الرحمن حسن، **إسرائيل وإفريقية في عالم متغير...**، مصدر سابق، ص ٩.

(٤١) انظر: Samuel Decalo, **Israel And Africa....**, op.cit. p 34

(٤٢) جدير بالذكر أن غولدامائير كانت قد لخصت الهدف المهم لزيارتها بالعبارة الشهيرة: ((إذا لم يرغب جيراننا ان يصبحوا أصدقاءنا، فلعل جيران جيراننا يوافقون على أن يصبحوا أصدقاءنا)). انظر:

* د. حمدي عبد الرحمن حسن، مصدر سابق، ص ١٠.
* د. يونا ماريوف، **سياسة إسرائيل في إفريقية الاستوائية...**، مصدر سابق، ص ٤٦.

(٤٣) وتنص هذه المعاهدة على تأسيس صداقة متينة ودائمة بين الدولتين، وكانت هذه ثالث معاهدة من هذا النوع توقعها إسرائيل مع أية حكومة أجنبية، فقد كانت المعاهدتان الأوليان مع هولندا والولايات المتحدة الأمريكية.

(٤٤) د. يونا ماريوف، **سياسة إسرائيل في إفريقية الاستوائية...**، مصدر سابق، ص ٥٢-٥٣.

(٤٥) المصدر السابق نفسه، ص ٥٤.

(٤٦) د. حمدي عبد الرحمن حسن، **إسرائيل وإفريقية في عالم متغير...**، مصدر سابق، ص ١٠.

(٤٧) بلغ عدد الدول الإفريقية التي اعتمدت إسرائيل لديها بعثات دبلوماسية ٣٢ دولة وفقاً للكتاب السنوي للحكومة الإسرائيلية (١٩٧٠، ١٩٦٩) ، وبلغ عدد البعثات الدبلوماسية الإفريقية المعتمدة لدى إسرائيل ١١ بعثة، أي أن البعثات الإفريقية لا تتجاوز ثلث البعثات الإسرائيلية في الدول الإفريقية مما يدل على أن المبادرة في إقامة العلاقات وتوسيع نطاقها جاء من ناحية إسرائيل، انظر: د. محبات إمام شرابي، مصدر سابق، ص ١٢٧.

(٤٨) د. حمدي عبد الرحمن حسن، **إسرائيل وإفريقية في عالم متغير...**، مصدر سابق، ص ١٠. وانظر أيضاً: د. محبات إمام شرابي، **الوجود الإسرائيلي والعربي في إفريقية**... مصدر سابق، ص ١٣٠.

(٤٩) د. حمدي عبد الرحمن حسن، **إسرائيل وإفريقية في عالم متغير...**، مصدر سابق، ص ١١.

(٥٠) د. محبات إمام شرابي، **الوجود الإسرائيلي والعربي في إفريقية**... مصدر سابق، ص ٢٠٤-٢٠٥.

(٥١) د. حمدي عبد الرحمن حسن، **إسرائيل وإفريقية في عالم متغير...**، مصدر سابق، ص ١٢.

(٥٢) جدير بالذكر أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قد وافق في أواخر عام ١٩٧٣ على إنشاء صندوق لتقديم المعونة الفنية والمالية لإفريقية، وهو المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقية. لمزيد من التفاصيل عن نشاط هذا الصندوق، انظر: عبد العزيز المنصور، "العلاقات الاقتصادية العربية-الإفريقية"، **مجلة معلومات دولية**، العدد ٦١ (دمشق: مركز المعلومات القومي، صيف ١٩٩٩)، ص ٧٥-٨٦.

(٥٣) د. حمدي عبد الرحمن حسن، مصدر سابق، ص ١٢. نقلاً عن: Noeh Dropkin, "Israel's Diplomatic Offensive, in Africa: The Case of Zaire", Trans Africa forum, Spring 1992, vol.9. Ni.1. p. 19.

(٥٤) انظر: Ibid, p. 20.

(٥٥) د. حمدي عبد الرحمن حسن، **إسرائيل وإفريقية في عالم متغير...**، مصدر سابق، ص ١٣.

(٥٦) المصدر السابق نفسه.

(٥٧) Israel ministry of foreign Affairs, Israelis Diplomatic Missions Abroad, at : www.mfa.gov.

(٥٨) د. حمدي عبد الرحمن حسن، **إسرائيل وإفريقية في عالم متغير...**، مصدر سابق، ص ١٧.

(٥٩) انظر: Samuel Decalo, **Israel And Africa....**, op.cit. p 34

(٦٠) د. حمدي عبد الرحمن حسن، **السياسة الإسرائيلية تجاه إفريقية: المحددات والأهداف وآفاق المستقبل**، في . نادية مصطفى وهبة رؤوف عزت (محرران)، **إسرائيل من الداخل: خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، المجلد الثاني، ٢٠٠٣). ص ٨٥٩.

(٦١) علاء سالم، "إسرائيل والقرن الإفريقي: المنظمات الاستراتيجية وأنماط التحرك"، **مجلة التعاون**، مجلد ١٠ ، العدد ٣٩، ١٩٩٥. ص٢٣.

(٦٢) يمكن أن نميز في سياق الاختراق الإسرائيلي لمنطقة القرن الإفريقي بين نمطين للسلوك. أولهما يتمثل في دعم جماعة إثنية حاكمة في مواجهة الجماعات غير الحاكمة. وثانيهما يتمثل في دعم جماعات إثنية معارضة ومساندتها لمواجهة السلطة الحاكمة. ويتسم سلوك إسرائيل بالمرونة والتكيف وفق مقتضيات الأحوال وبما يحقق مصالحها وأهدافها، ولعل سياستها تجاه كل من إثيوبية وأريتيرية يعطي مثالاً بارزاً عن هذا السلوك. انظر: د. حمدي عبد الرحمن حسن، **إسرائيل وإفريقية في عالم متغير...**، مصدر سابق، ص ٣١، ص ٢١.

(٦٣) لمزيد من التفاصيل عن أطماع إسرائيل في مياه النيل، انظر:

* د. حمدي عبد الرحمن حسن، "**إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي**"، في: د. مصطفى كامل السيد (محرر)، **حتى لا تنشب حرب عربية –عربية أخرى: من دروس حرب الخليج** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات في السياسة بجامعة القاهرة، ١٩٩٣)، ص ٥٢٠-٥٢١.
* د. عبد الملك خلف التميمي، **المياه العربية: التحدي والاستجابة** (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ١٥٨-١٧٥.

(٦٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: د. حمدي عبد الرحمن حسن، "التوازن الإقليمي في البحيرات العظمة والأمن المائي المصري، **السياسة الدولية**، عدد ١٣٥، كانون الثاني ١٩٩٩، ص ٢٢-٣٧.

(٦٥) د. حمدي عبد الرحمن حسن، **إسرائيل وإفريقية...**، مصدر سابق، ص١٨-١٩.

(٦٦) جدير بالذكر أن جون غارانغ كان قد أصبح نائباً أول للرئيس السوداني ماساكوش مع الحكومة السودانية، لكنه لقي مصرعه إثر حادث تحطم طائرة كانت تقله من أوغندة إلى الخرطوم فيّ مطلع آب ٢٠٠٥.

(٦٧) مثّل "إسرائيل" في مؤتمر "المعلوماتية والتعاون الدولي" بتونس في الفترة من ١٦-١٨/٨٨/٢٠٠٥، وزير الخارجية الإسرائيلي السابق "شالوم بن عامي على رأس وفد ضم ١٥٠ شخصاً.

(٦٨) تعاني إسرائيل من أزمة اقتصادية كبيرة من حدتها المساعدات الأمريكية، نظراً لارتفاع حجم اتفاقها العسكري الذي بلغ عام ٢٠٠٥، نحو ٤٥ مليار دولار وهو ما نسبته نحو ٥٩% من إجمالي الناتج المحلي، وقد ترافق ذلك مع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الذي توقف عند نحو ٥% لمزيد مكن التفاصيل انظر: حديث: د. حسن معلوم رئيس تحرير الموسوعة الإفريقية، صحيفة "البعث":، العدد ١٢٦٤٢، ١٧/٧/٢٠٠٥.

(٦٩) انظر: حديث د. حمدي عبد الرحمن لمراسل صحيفة "البعث" في القاهرة عن دور إسرائيل في شمال إفريقية، منشور في: "البعث"، العدد ١٢٦٤٢، ١٧/٧/٢٠٠٥.

المراجع والدراسات الحديثة

أولاً- باللغة العربية:

أ- الكتب:

١- د. بونا ماريوف، **سياسة إسرائيل في إفريقية الاستوائية ١٩٥٨-١٩٧٣**، ترجمة عبد الكريم البني(دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٥).

٢- د. عواطف عبد الرحمن، **إسرائيل وإفريقية ١٩٤٨-١٩٨٥**، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٥).

٣- حلمي عبد الكريم الزعبي، **مخاطر التغلغل الصهيوني في إفريقية**، (الكويت: دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥).

٤- د. حمدي عبد الرحمن حسن، **إسرائيل وإفريقية في عالم متغير: من التغلغل إلى الهيمنة**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠١).

٥- د. محبات إمام شرابي، **الوجود الإسرائيلي والعربي في إفريقية: دراسة اقتصادية سياسية**، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣).

٦- د. مصطفى كامل السيد (محرر)، **حتى لا تنشب حرب عربية-عربية أخرى: من دروس حرب الخليج**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٣).

٧- د. نادية مصطفى وهبة رؤوف عزت (محرران)، **إسرائيل من الداخل: خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، المجلد الثاني، ٢٠٠٣).

ب- الدوريات:

١- د. حمدي عبد الرحمن حسن، "التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٣٥ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، كانون الثاني ، ١٩٩٩).

٢-خليل ابراهيم الطيار، "محاولات إسرائيل العودة إلى إفريقية وعلاقتها باتفاقية التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة"، **مجلة شؤون عربية**، العدد ٤٧ (تونس: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ايلول، ١٩٨٦).

٣- علاء سالم، "إسرائيل والقرن الإفريقي: المنظمات الاستراتيجية وأنماط التحرك"، **مجلة التعاون**، مجلد ١٠ ، العدد ٣٩، ١٩٩٥.

٤- مأمون كيوان، "التغلغل الإسرائيلي في إفريقية وأثره على العلاقات العربية-الإفريقية، **مجلة معلومات دولية**، العدد ٦١، (دمشق: مركز المعلومات القومي، صيف ١٩٩٩).

ثانياً- باللغة الإنكليزية:

أ- الكتب

A- Books.

1- Arye Oded, **Africa And The Middle East Conflict** (Boulder, Co: Lynne Rinner, 1987).

2. Samuel Decalo, **Israel And Africa : Forty Years: 1956- 1996** (Gainesuille and London Florida Accadeniy Press 1998).

3- Steven Kaplan, **The Bita Israel (Flasha I in Ethiopia : From Earlist Times Of The Twentieth Century** (New York New YORK University Press, 1992).

ب- الدوريات

B- Periodicals.

1- Baffour Ankoma, "Let Us Recognize Israel ", **New African_**, October 1988.

2- Fram Markowitz, Israel As Africa, Africa As Israel "Divine Geography" **in The Personal Narratives And Community Quarterly**, Vol. 69 , No 4, October 1969.

3- Mitchell G. Bard, "The Evaluation of Israel's Africa Policy **", Middle East Review,** Winter 1988 - 1989.

ج- مصادر أخرى:

C- Others.

1- Charles Kwarteng, "The Arabs, Israel And Black Africa:
The Politics of Courtship ", **Round Table,** No. 322 , April 1992.

2- www.mfa.gov.

3- www.jsrael.org./j source/Immigration.

DIRASAT TARIKHIYYAH

REVUE HISTORIQUE TRIMESTRIELLE

S'INTERESSE A L'HISTOIRE DES ARABES



No s 93 - 94 . Mars - june. 2006

[redacted]

مطابع جريدة تشرين